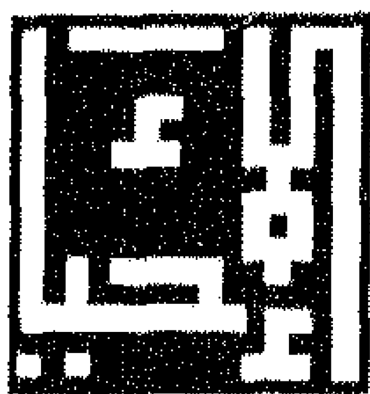
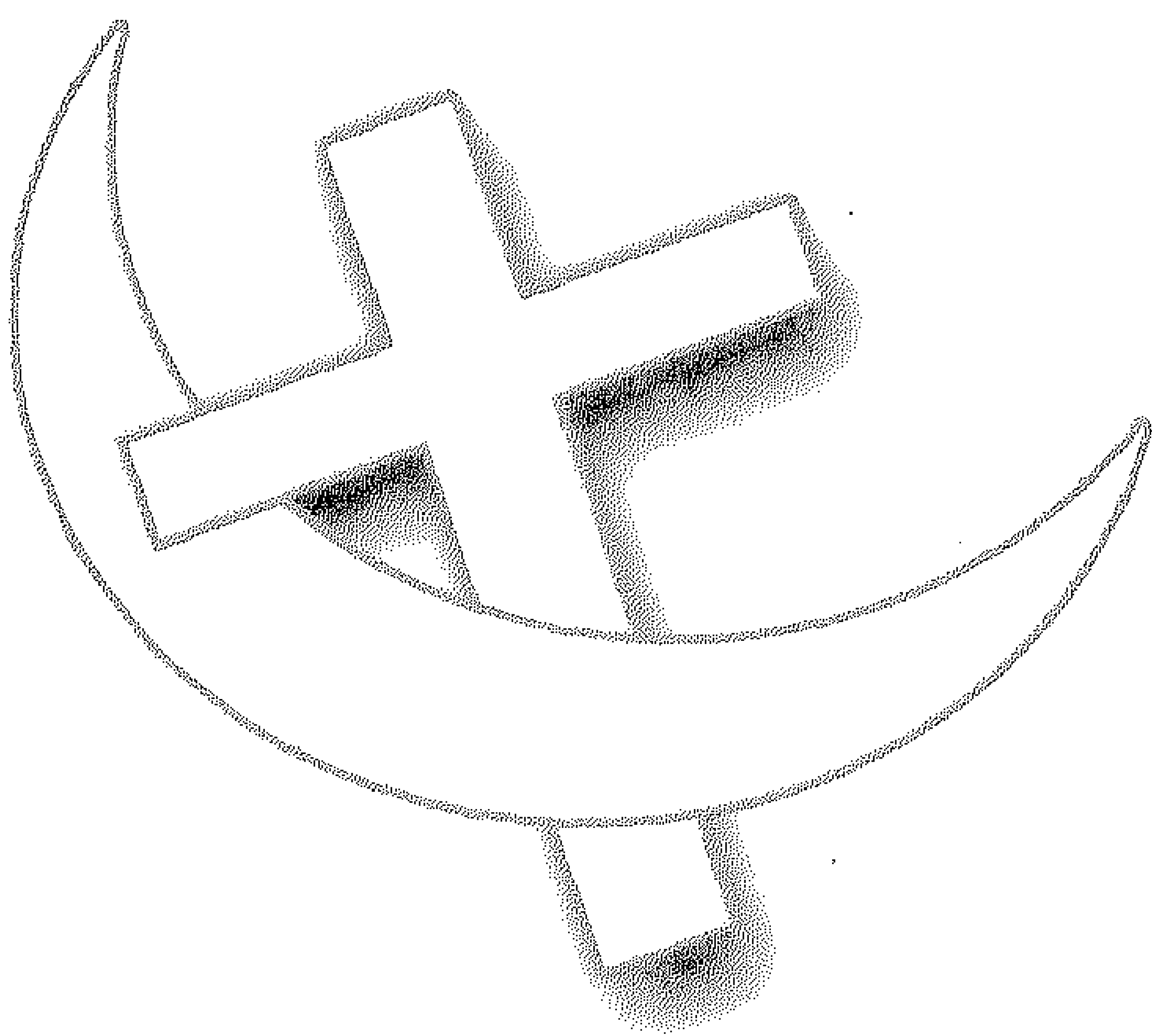
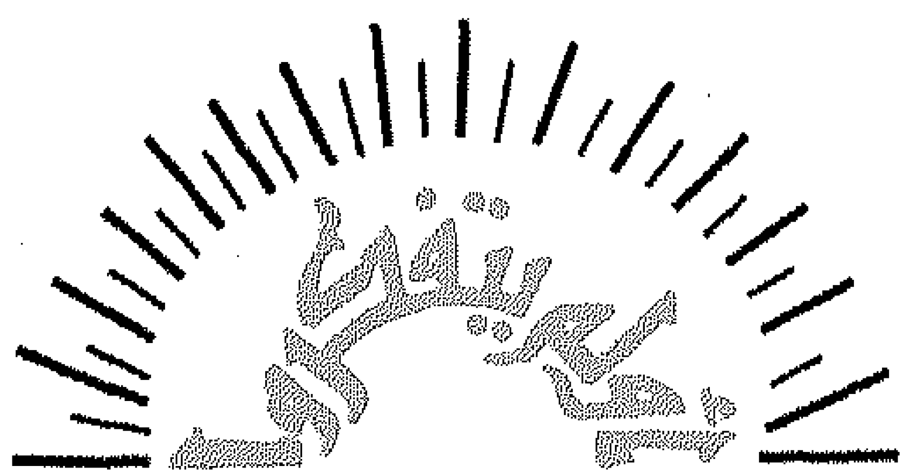


جمال البنا

إخوانى الأقباط





دار الفكر الإسلامى

جمال البنا

إخوانى الأقباط

دار الفكر الإسلامى
١٩٥ شارع الجيش- القاهرة ١١٢٧١ - هاتف وفاكس ٥٩٣٦٤٩٤
بريد إليكترونى: gamal_albanna@infinity.com.eg
موقع الإنترنت : http://www.islamiccall.org

مُقَدِّمَة

من طريق الأشواك والخصام إلي واحة الود والسلام

أريد بهذا الكتاب أن يخلص مصر من إحدى اللوثات العارضة التى أصابت ثوبها الأبيض الناصع وأوجدت توتراً بين الأغلبية المسلمة والأقلية القبطية. وهما معاً شعب واحد عاش حياة واحدة فى السراء والضراء الحلوة والمرة، وتعرضوا معاً لعسف بعض الحكام الظلمة الذين حكموا فى القرون الوسطى كما سعدوا عندما بدأت مصر تدخل العصر الحديث وتشرف عليها أنوار المعرفة والحرية..

ويرى الكتاب أن هذه اللوثة التى وضعت البلاد على طريق الأشواك وأوجدت ما سمى بـــ "الفتنة الطائفية"، وأن كان لها أسباب عديدة سنشير إليها فى خاتمة الكتاب. فإن أسبابها المباشرة ثلاثة:

أولاً: ظهور الجماعات الإسلامية الشاردة، الضالة المضلة التى قدمت فهماً مغلوطاً، وسيئاً للإسلام أوقع الخوف فى نفوس الأقباط، كما لجأت إلى ممارسات عمقت وأكدت المخاوف.

ثانياً: السياسة التى انتهجها البابا شنودة وخالف بها الخط المقرر الذى اتبعه كل آباء الكنيسة والذى توحى به روح المسيحية، انسياقا وراء طموح هو النهضة بالكنيسة وإعلاء شأنها وقاده هذا لأن يستأثر بتمثيل الأقباط فى كافة المجالات. فتقحم غمرات المشاكل الدنيوية كما حكم الكنيسة بطريقه أقل ما يقال فيها أنها غير ديمقراطية ويمكن أن تكون بيد حديدية وليس هذا شأن آباء الكنيسة وإنما هو شأن الملوك والأباطرة الذين يريدون الحياة الدنيا.

ثالثاً: السياسة التى اقترنت بظهور السادات نتيجة لأنه أراد الانفتاح من ناحية والاستئثار بالسلطة من ناحية أخرى والابتعاد بالدين عن السياسة والزج به فيها، وبهذا كانت سياسته متخبطة، وبدا كما لو أن الحكومة تكره الأقباط ولا تحب المسلمين وتعوق إجراءاتها بيروقراطية عريقة بحيث لا

تحسم المشاكل ولا تحرص إلا على البقاء فى السلطة ولا تعرف لمعالجة المشكلات إلا البطش الأمنى.

ومن الواضح أن هذه الثلاثة لا علاقة لها بأصول فكرية، أو عقيدية وأنها إنما ترتهن ببقاء أصحابها. وقد عرفت الجماعات الإسلامية خطأها بعد أن دفعت ثمنه باهظا، وأعلنت توبتها فى عدد من الكتب ولا ينتظر أن تعود أو تقوم لها قائمة. كما أن البابا شنودة قد تبين أن ثمة بدائل أفضل من سياسته القديمة فلم يلجأ إلى أسلوب التحدى الذى اتخذه فى أعقاب حادثة الخانكة، وعندما وقعت أحداث الكشح، وهى أسوأ بمراحل من أحداث الخانكة، وإن كان موقفه إزاء أحداث الإسكندرية فى الأسبوع الأخير من أكتوبر سنة ٢٠٠٥ يمثل تراجعاً، ولكن البابا شنودة كائنا من كان ليس هو الكنيسة، ولا هو مخلد.

أما السياسة التى نهجتها الحكومة فقد جاوزت عمرها. وهى تعيش الآن فى عمر إضافى لابد أن ينتهى قريبا..

وبهذا تزول الأسباب التى أدت إلى هذه الغُمة والسحابة التى ظللت سماء مصر النقية الصافية.

وقد يقول قائل هل لديك من الأسباب ما يجعلك تعتقد أننا بعد زوال هذه الأسباب الثلاثة سنترك طريق الأشواك ونصل إلى واحة الورود. فأقول نعم بكل تأكيد. وهذا التأكيد يعتمد على أسباب أصولية منها طبيعة الشعب المصرى التى تتسم بالدماثة والسلام والاعتدال والتى تنفر من كل عنف وقسوة. وأن هذه الطبيعة قادرة على صهر الاختلافات فى بوتقتها. ويدلنا التاريخ أن هذه الطبيعة استطاعت أن تستوعب كل الوافدين على مصر، ولو كانوا من غير أبنائها فما بالك بأبنائها.

وأهم من هذا أن المسيحية والإسلام يتلاقيان تلاقيا سعيداً طبيعيا يكمل كل منهما الآخر. فالمسيحية لم تدع لنفسها مُلك هذه الأرض ولم تضع فى شريعتها فرائض فى الحكم أو السياسة، وهى بعد تقوم على المحبة والإيثار حتى بالنسبة لأعدائها وهذه طبيعة تجعلها تتلاقى مع الإسلام الذى اعترف بها

وجعل من مريم سيدة نساء العالمين وتحدث عن السيد المسيح حديثا يكاد يكون مسيحياً فهو "كلمة" الله، وروح منه، وقد نسب إليه من المعجزات ما لم تنسبه المسيحية، مثل أن يتكلم فى المهد.. وقرر الإسلام أن أشد الناس مودة للذين آمنوا "الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبان وأنهم لا يستكبرون". وإذا كان المثل الأعلى للمسيحية هو الحب، فإن المثل الأعلى للإسلام هو العدل. وهما يكملان بعضهما البعض ويكونان عنصران لازمان لا يغنى أحدهما عن الآخر لقيام المجتمع الصالح..

ولئن لم تعترف المسيحية فى كتبها بالإسلام. فذلك لأنها كانت سابقة عليه وما كان يمكن أن تعترف به ولما يبدأ. أما الإسلام الذى جاء بعدها فإنه اعترف بها بوجه خاص لأنها أقرب الأديان إليه وليس بين محمد وعيسى من نبى يفرق بينهما. على أن الإسلام يؤمن بتعددية الأديان وأن هذه التعددية ليست شيئاً إدا أو يقبل على مضض، أو أنه ضرورة سيئة، على العكس إن الإسلام يرى أنها الأمر الطبيعى اللازم وقد عبر عن ذلك عندما قال "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة". واستنكر تلك العاطفة التى تخطر فى نفس كل داعية أن يؤمن به الناس جميعاً "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين".

ولم يحرم أصحاب كل الأديان الأخرى من نعمة الله ورحمته ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {٦٩ المائدة}..

وهناك بعد أصرة خاصة تربط الإسلام بمصر، فإن هاجر أم إسماعيل ابن إبراهيم الأب الأعلى للديانات الإبراهيمية الثلاث – مصرية بحيث يمكن أن يقال إن العرب المسلمين الأول فيهم دماء مصرية. وقد كادت تلك الواقعة الباهرة أن تتكرر عندما أنجبت مارية القبطية للرسول ابنه إبراهيم.. الذى مات طفلاً لأن الله تعالى أراد لحكمة يعلمها. ألا يكون للرسول ولد..

إن الإسلام عندما أبد التعددية الدينية، فإن معنى هذا أنه أبد سياسة "التعايش" إذ ماذا تكون العلاقة بين أصحاب هذه الديانات المتعددة التى أرادها الله نفسه؟. هل يعقل أن يكون التخاصم أو التفاخر أو حتى القتال لتكون الدنيا

معسكر حروب ودماء؟ هل يعقل أن يكون الحياد الذى هو كحد السيف لا يستقر عليه أحد؟ ولماذا يكون هذا وذاك وهناك سبيل "التعايش الإيمانى" الذى قررته الآية ﴿لا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. {٨ الممتحنة}.. فهذه الآية تقرر أن يكون البر والعدل هما سياسة المسلمين نحو ذوى الأديان الأخرى وهذه العلاقة التى تنبع من القرآن تتفق مع روح الإسلام وروح المسيحية فلماذا لا نعيش مسلمين وقبط فى حب وبر ووئام وقد وجه القرآن المسلمين لأن يقولوا ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾. {٤٦ العنكبوت}..

لماذا لا يكون القبطى قريباً من المسلم ويكون المسلم أخا للقبطى. إننى عندما قلت "إخوانى الأقباط" كنت أصدر عن إيمان عميق بأن هذا أمر حقيقى. إن أخوة الإيمان تجمعنا، وأن عناصر الائتلاف بين المسيحية والإسلام توحد بيننا وإن طبيعة مصر السمحة تفترضه، فليست هى كلمة "بروتوكولية" ولا مجاملة، إنها حقيقة يمكن أن تكون واقعاً عندما يحسن فهم الإسلام وفهم المسيحية على سواء..

من أجل هذا كانت خاتمة هذا الكتاب دعوة للإصلاح الدينى وتحرير العقول والقلوب من الغشاوات التى ترسبت على الأديان طبقة بعد أخرى حتى حجبت حقيقته، دع عنك أثر المؤسسة الدينية فى احتكار الدين وفرض سلطتها على العقول والقلوب...

إن الانتقال من طريق الألغام والخصام إلى واحة الود والسلام ليس حلماً ولا مستحيلاً إنه ممكن، بل هو الأمر الطبيعى ولكن لابد أن يسبقه الإصلاح الدينى الذى يحرر الدين قدر ما يحرر العقول والقلوب. وإنى لآمل أن يكون هذا الكتاب هو أول خطوة على طريق الود والسلام..

جمال البنا

القاهرة فى: ينـــايـــر ٢٠٠٦م
ذو الحجة ١٤٢٦هـ

الباب الأول
طبيعة الأقلية القبطية

الفصل الأول
أقلية ولكن مصرية

ليس من سوء الحظ دائماً أن يكون فرد ما من أقلية كما يظن البعض. صحيح أن كونه فرداً في أقلية قد يحد من المشاركة في المشاعر والأحاسيس القومية، وقد يبعده في بعض الحالات عن التيار العام ولكن طبائع المجتمع تقول إن الأقليات أكثر استشعاراً بالتضامن من الأكثرية. فالأقلية واعية، والأكثرية لاهية، الأقلية متعاونة، متضافرة، والأكثرية متباعدة متفرقة وهذا ما يكسب الأقلية وزنا وقوة أكثر مما توحي به نسبتها العددية، فليس سيئاً في الحقيقة أن يكون فرد ما عضوا في أقلية، حتى وإن لم يعد هذا فضلاً وميزة، والموقف الأمثل أن نتقبل ما ارتضاه الله ونقول "الخيرة فيما اختاره الله" فقد شاء أن أكون فرداً من أقلية، وأقلية وسط أكثرية، وقبطية وسط إسلامية، فلنأخذ هذا الأمر على أحسنه".

وعند حديثنا عن الأقليات فإننا نضرب صفحاً عن تعريفات علماء الاجتماع الذين يطوفون بنا البحار السبعة ويعودون بنا عطشى، لأن الجزئيات التي لا حصر لها لديهم، تجعلنا نرى الأشجار دون الغابة.

كما لن نلجأ إلى القواميس ومعاجم اللغة عن معنى ومضمون "أقلية" لدى السادة اللغويين لأن هؤلاء يحاولون التوصل إلى التعريف "الجامع المانع" وهو إرث أخذوه عن المنطق الأرسطي وكثيراً ما يجني على المعنى وإن حرص على الشكل.

وخير ما نأخذ به هو الفطرة، أو كما يقولون "المتبادر" فعندما نقول "عين" مثلاً فإن المعنى المتبادر للكلمة هو العين التى يبصر بها الناس، وليس عين ماء أو غيرها مما لا يؤخذ به إلا إذا وجدت القرينة التى تفرض هذا المعنى الخاص.

فإذا نهجنا هذا المنهج، فأول ما يتبادر إلى الذهن عن معنى "أقلية" هو:

أ) معنى عددى فالأقلية ضد الأكثرية، ولهذا فالأقلية تضم عدداً محدوداً قد يبدأ بـــ ١% وقد يصل إلى ٥% أو ١٠% ليكون أقلية "معقولة" لها وزن ما. وقد تصل النسبة إلى ٣٠% وعندئذ تكون أقلية هامة يجب أن يحسب حسابها فى كل الاعتبارات.

ب) يقترن بهذه الصفة التى هى حكم العدد، الاختلاف فى أحد المقومات الكبرى للمجتمع بحيث يجعلها هذا الاختلاف أقلية، فإذا كان للأقلية لغة تختلف عن لغة الأكثرية، فإن هذا يعزلها عن الأكثرية ويجعلها سجينة عازل اللغة، كما يمكن أن يكون هذا المقوم هو لون البشرة الذى هو أول ما تلحظه العين ويفرض عليها عازل اللون، وهو أول ما يلحظ فى المجتمعات الأوروبية التى تؤمن بسيادة اللون الأبيض ودونية ما عداه. وأخيراً فقد يكون الدين الذى كان فى العصور القديمة أبرز مقومات المجتمع، وقد كان قويا فى أوروبا طوال العصور الوسطى ولكنه فقد هذه الأهمية مع سيادة الفكر المادى، والعلمانية الخ... وإن احتفظ بها فى الشرق.

ويغلب أن يؤدى فقد أحد هذه المقومات (ومن باب أولى كلها) إلى مضايقات تحول دون تشرُّب المجتمع لهذه الأقليات وتقبلها على قدم المساواة والتعامل معها بنجاح، فمن البديهى أن اختلاف اللغة يحول دون ممارسة النشاط العام ويجعل صاحب اللغة المختلفة – ما لم يتعلم لغة الأكثرية – سجينا فى لغته الخاصة منعزلاً عن المجتمع، كما أن مقوم العرق أو الجنس كأن يكون من أصول أفريقية أو أسيوية وسط مجتمع أوروبى/ أمريكى فإنه يمكن أن يتعرض لتقييدات لأن اللون اقترن فى الذهنية الأوروبية بالمستوى

الفكرى والاجتماعى. فالجنس الأبيض هو وحده المؤهل للتعايش مع الحضارة الحديثة وكل الأجناس الأخرى أقل شأنا وأحط منزلة ويحاول الأوروبيون الآن التخلص من هذه العقدة المسيطرة عليهم بدرجات متفاوتة من التوفيق، أما عازل الدين، فكما قلنا إنه كان من أقوى الفوارق فى العالم القديم، ولم يكن المجتمع الأوروبى القديم ليقبل فيه سوى من يؤمن "بدين الملك" فأى اختلاف – حتى لو كان داخل المسيحية نفسها كأن يكون الملك كاثوليكيا والأقلية بروتستانتية فإن هذا يعرض الأقلية للمذابح أو الطرد. ولكن هذا المقوم فقد أهميته فى المجتمعات الأوروبية الحديثة، ولكنه ظل قويا فى الدول الشرقية التى يعد الدين فيها أصلاً للقيم والضمير وجذراً للتاريخ والتشريع.

هل أقباط مصر أقلية ؟.

فى ضوء ما سقناه فى الفقرة السابقة يثور التساؤل هل أقباط مصر أقلية؟ لقد ارتفع هذا السؤال عاليا عندما أراد مركز بن خلدون عم ١٩٩٤ إقامة مؤتمر عن الأقليات تتضمن الأقباط، إذ بادر الأستاذ محمد حسنين هيكل فأرسل خطاباً مفتوحا فى ١٩٩٤/٤/٢٢ إلى الأستاذ جمال بدوى رئيس تحرير جريدة الوفد يستنكر اعتبار أقباط مصر أقلية وما إن نشر حتى أثار زوبعة من التأييدات والمناصرات من الدوائر المسلمة والقبطية على سواء وأدى إلى شن غارة شعواء على مركز بن خلدون بحيث اضطر لعقده فى غير مصر وأكد الأستاذ محمد حسنين هيكل مقولة أن الأقباط جزء لا يتجزأ من نسيج شعب مصر وأن اعتبارهم أقلية يشق وحدة مصر[١].

هل كان الأستاذ هيكل محقاً من الناحية الموضوعية، أو أنه كان يكرر ما كرره طوال رآسته للأهرام من مغالطات تحت عنوان "بصراحة!؟" لقد عالج هذه النقطة كاتب قبطى نابه لا يمكن أن يتهم بالتعصب هو الأستاذ محب زكى فى مقال له فى مجلة "المجتمع المدنى" (٢٦ مايو ١٩٩٤) باللغة

---

(١) وقد رجع معظم المؤيدين للفكرة، بما فيهم صاحبها الأستاذ محمد حسنين هيكل عنها، وإن أحتفظ بها، وفى الحلق شجا، فريق آخر على رأسهم البابا لاعتبارات عديدة ارتأوها..

الإنجليزية تحت عنوان "**تجاهل الأقلية القبطية وهم خطر**" فقال إنه وإن كان يعترف بما فى مقال الأستاذ هيكل من تحذيرات، فإن من الخطر أيضاً أن نهرب من معالجة المشكلة، **وأن واقع الأقباط هو أنهم أقلية بكل معنى الكلمة**. واعتبر أن من مقومات "الأقلية" وجود تمايز ضدها فى الوظائف أو حرية ممارسة العقيدة الخ... وأن هذا وحده هو ما يجعل أقباط مصر أقلية مع أنه قرر أن ما يجعل من مجموعة ما أقلية هو أنها تختلف فى أحد المقومات الرئيسية (من الجنس أو الدين أو اللغة) وأنها عدديا تمثل قلة. لم يعلق الكاتب أهمية كبيرة لهذين لأن الشعب المصرى تجاوزهما وللصفة الفريدة للأقباط وهى أنهم مصريون - حتى قبل الفتح الإسلامى ودخول الإسلام وأن معظم المسلمين إنما كانوا أقباطا أسلموا خلال القرون الطويلة للحكم الإسلامى، ومع هذا فإن الدين هو فى أصل طبيعة "الأقلية" أما ما أشار إليه من تمايز فى الوظائف أو الخط الهمايونى.. فإنهما أقل عوامل فى تأسيس وطبيعة الأقلية القبطية، وجعلها أقلية كما سنوضحه فيما بعد.

ورأينا الخاص أن أقباط مصر جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر ومن نسيج شعبها، ونحن لا نرى اختلافا فى اللغة وهى أقوى عناصر وحده المجتمع، كما لا نرى عازل اللون أو الاختلاف فى تركيب الجسم فكما قلنا أن معظم المسلمين كانوا أقباطاً. الفرق الوحيد هو اختلاف الدين. وهذا الاختلاف هو الذى يجعلهم أقلية لأنه يكتسب أهمية كبرى وله صفة مقدسة، مكينة، يستوى فى ذلك المسلم والقبطى.

ولكن هذا ليس من شأنه أن يوجد صراعاً بالضرورة أو حتى انعزالاً لأن الإسلام صرح بأن أشد الناس مودة للذين آمنوا هم النصارى وقال ﴿لا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. وأوصى الرسول بوجه خاص بأحمائه الأقباط الذين منهم جاءت مارية التى أنجبت للرسول ابنه إبراهيم، كما جاءت منهم، قبل هذا، هاجر أم إسماعيل الذى ينسب إليه الرسول.

كما أن الإسلام يعطى المواطنة لكل من يعيش على أرض الوطن بصرف النظر عن دينه لأن هذا من طبائع الأشياء فكلمة مواطن تعود أصلاً إلى الوطن، ومن يعيش على هذا الوطن يصبح مواطناً وقد قرر الإسلام هذا الحق عندما أثبت الرسول فى صحيفة الموادعة التى يطلق عليها المحدثون دستور المدينة أن المهاجرين، والأنصار، واليهود الذين تحالفوا مع الأنصار، وأقاموا فيها رغم أنهم كانوا من ناحية الجنس والدين ليسوا عربا أو مسلمين. قرر الرسول أن هذه الفئات الثلاث "أمة واحدة. للمسلمين دينهم ولليهود دينهم" ومن ناحية ثابتة فإن المسيحية كدين يقوم على الخلاص الروحى وينفض يديه من كل شئون الحكم والدنيويات. "مملكتى ليست من هذا العالم" أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". وأكد الرسول بطرس أن على المسيحيين جميعاً أن يخدموا الدولة بإخلاص وأمانة ما دامت لا تمس دينهم وكتب اثناسيوس وهو رأس الكنيسة القبطية إلى الإمبراطور أن ليس من حقه أن يتدخل فى شئون دينهم، كما أنه ليس من حقهم أن يتدخلوا فى شئون ملكه، فوجود إسلام هذه طبيعته ووجود مسيحية هذه طبيعتها لا يمكن أن يؤديا إلى صراع ولا يمكن القول أن هناك سببا أصولياً لفرقة أو فتنة.

من أين إذن جاء النزاع والتوتر الذى أخذ تعبير "الفتنة الطائفية"؟.

لعدد كبير من الأسباب، مهمة هذا الكتاب إيضاحها فيما سيلى من فصول وحسبنا أن نقول إن أبرزها الجهل بحقيقة الدين، وافتقاد معنى الحرية، واستغلال الدين لتحقيق مطامح دنيوية، سياسية أو اقتصادية الخ... وكذلك لسلبية الحكومة وعدم معالجتها المشكلة بمجرد أن تظهر أعراضها إلى غير ذلك مما سيقرأه القارئ فى الفصول التالية..

* * *

قلنا فى مستهل هذا الفصل إنه ليس سيئاً دائماً أن تكون مجموعة من الشعب "أقلية" ولأن هذا الوضع بقدر ما ينقصها فإنه يمكن لو كانت هذه الأقلية ذكية، أن يكسبها مزايا تعوض وتزيد عما خسرته.

ومدرسة الأقلية والمثال الفريد لهذه الحالة هو الأقلية اليهودية. فما من جنس كرهه الأوروبيون طوال عصورهم القديمة حتى مشارف العصر الحديث – كما كره اليهود. لقد رآهم جنساً لا يمت إلى الجنس الأوروبى الأرى، الأشقر، ورآهم دينا المسئولين عن صلب المسيح، وليس ما يماثل هذين فى إثارة العداوة والبغضاء.. ولهذا تعرضوا على مرّ العصور لاضطهاد شنيع، فصودرت أموالهم وقتل رجالهم، وسُبيت نساؤهم. وفى حالات عديدة أبعدوا كليه عن البلاد. واقترنوا فى الفكر الأوروبى بالجشع والرياء والكيد للمسيحيين.

لم يستسلم اليهود لهذه العاصفة التى اقتلعتهم مراراً فكانوا يعودون واستطاعوا بتطبيق سياسة مرسومة استلهموها من واقع التجربة وتوصلوا إليها بما عرفوا به من ذكاء واستطاعوا فى النهاية ليس فحسب أن يتغلغلوا فى أعماق المجتمع الأوروبى بل أن يهيمنوا عليه ويمسكوا بزمام الأمور فيه.

كيف استطاعوا تحقيق هذه المعجزة؟.

بوسائل عديدة، كان منها أنهم لم يبرزوا حقيقتهم اليهودية، لقد تكتموها، فتسموا بأسماء أوروبية، ومارسوا العادات الأوروبية وتحدثوا باللغات الأوروبية واندمجوا فى المجتمع الأوروبى لدرجة أن الأوروبيين لم يكتشفوا أنهم يهود، إلا عندما ماتوا واتبعت فى طقوس الصلاة عليهم ودفنهم طقوساً تختلف عما يتبعه المسيحيون، وكان مما دعم هذا أنهم توصلوا بوسائل عديدة – إلى إلغاء ذكر الدين فى شهادات الميلاد والأوراق الرسمية.

وكان هذا أمراً طبيعيا لأن اليهود فى رغبتهم المؤكدة الاندماج فى هذا المجتمع الأوروبى – وصلوا إلى درجة ضحى فيها بعضهم بدينهم واعتنق المسيحية (كما اعتنقوا الإسلام فى تركيا) ولكنهم مع هذا. ومع تغيير دينهم – ظلوا يهوداً واحتفظوا بكل الوراثات الجينية لليهود.

ولم تكن تلك تضحية كبيرة، لأنهم كما قلنا احتفظوا بالطبيعة اليهودية، ولأن هذا التحول مكنهم من الوصول إلى أعلى المناصب السياسية التى كان الوصول إليها مقصوراً على المسيحيين كشغل مناصب الوزارة، بل

والوصول إلى رآسة الوزارة ورآسة حزب المحافظين كما فى حالة دزرائيلى الذى دخل النصرانية بدخول جده، ومن ثَمّ أبيه، ثم هو فسمحت هذه المدة القصيرة له برآسة الوزارة، وإن لم تمح طبيعة اليهودية، بل إنه كان فى رواياته – وقد كان روائيا قديراً – يتفاخر باليهودية التى وصلت إلى المعرفة عندما كان الإنجليز فى الكهوف والغابات..

كما أن هذه الخطوة – مكنتهم من تطبيق جزء من سياستهم كان يستهدف إضعاف الوعى الدينى لدى الأوروبيين بمختلف الوسائل مثل الدراسة المقارنة التى تثبت أن الأديان "ظاهرة اجتماعية" وليست وحيا سماويا. وإبداء الشكوك فيما تضمنته الأناجيل، وإعلاء النزعة الدنيوية وساعدهم على النجاح فى هذا سفاهة الكنيسة الكاثوليكية فى القرون الوسطى وانحطاط مستوى البابوات. وبقدر ما كان الإصلاح البروتستنتى محقاً فى ثورته على طقوسية الكنيسة، وتقديس البابوات وعصمتهم، بقدر ما نالت من صميم الطبيعة الدينية بحيث أصبحت بعض مذاهب المسيحية ديناً دنيوياً، دعم الاتجاه الدنيوى وساعد على ظهور الرأسمالية وانتصارها وكسبوا هذه الجولة بإبراز العلمانية التى لا تقتصر على الفصل بين الدين والسلطة (وهو أمر حميد) ولكن القضاء على فكرة وجود الألوهية، ووجود دار آخره، وهاتان – فكرة الألوهية ووجود الدار الآخرة – هما ركيزتا كل دين..

هذا فى الوقت الذى احتفظوا فيه – ولكن لأنفسهم – بلغتهم الخاصة، وبدياناتهم وصلواتهم.

وقد مثلوا هذا الدور بالنسبة لتركيا عندما أسلم "يهود الدونمة" وكانوا وراء إلغاء الخلافة، ودفع ضباط "الاتحاد والترقى".

ولكن كل هذا لم يكن كافيا، وقد توصلت الأقلية اليهودية إلى هيمنتها لأنها استهدفت العلم والمال.

عرف اليهود أن العلم يقودهم إلى السلطة، وإلى الاختراع وإلى الاكتشاف، فحرصوا عليه. وقد تجد يهوديا فقيراً، ولكنك لا تجد يهودياً جاهلاً..

أذكر أننى عندما كنت فى الطائرة التى توصلنى إلى الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ التقيت بأستاذ مصرى يشغل منصباً رفيعاً فى الأمم المتحدة. كما كان أستاذاً بالجامعات الأمريكية، كان هو الذى لفت نظرى إلى هذه الظاهرة قال "ليس المال هو الذى أبرز اليهود كما يتصور الناس. إنه العلم قبل المال. وقال إنه وجد فى فصل الدكتوراه بأحد الجامعات ٥٠ طالبا، منهم ٢٩ يهودياً.. واليهود فى الولايات المتحدة قرابة ٦ مليون من ٣٠٠ مليون...

وكان المال هو الوسيلة الثانية للبروز والظهور، وقد لجأ إليه اليهود من أيامهم الأولى، وعندما حرمت المسيحية الربا على المسيحيين، فإنها فتحت الباب أمام اليهود ليمارسوا هذه المهنة لأن كتاب التوراة وإن كان يحرم ممارسة الربا مع اليهود، فإنه يبيح بل ويأمر ويكاد يحرض – على ممارسته مع الغريب – وهكذا مارس اليهود هذه المهمة مهنة الإقراض بربا فوضعوا أيديهم على المال بصفة مباشرة، ثم صعدوا بهذه المهنة إلى البنوك وجعلوها "تخلق النقود" وتفتح ما تشاء من "عملات ائتمانية".

إننا فى هذه الإلمامة السريعة بالطرق التى توصلت بها الأقلية اليهودية للوصول إلى درجة عالية من الأهمية فى المجتمع الأوروبى الأمريكى – أردنا بها مجرد التعرف على وسائل تغلبت بها الأقلية على نقصها كأقلية.

لقد فطن اليهود إلى أن العلم هو الطريق السلطانى للثروة.. وفى الوقت نفسه الطريق المفتوح – فأكبوا عليه وعنوا به ووصلوا إلى غاياته حيث أصبح معظم العلماء، والمخترعين، والمكتشفين منهم، كما مكنهم من أن يشغلوا مناصب الرآسة فى الجامعات وفى مراكز رسم السياسات واتخاذ القرار.

ويمكن القول – بكل تأكيد – أن العلم – قبل المال – كان هو الباب الذى أوصل اليهود إلى أعلى المراكز.

وقد فطن "الموالى" فى العالم الإسلامى القديم، إلى أن الشىء الوحيد الذى يرفع خسيستهم، هو العلم فأقبلوا عليه بحيث أصبح معظم الفقهاء

والمحدثين والمفسرين منهم – بل لم يقف أمام همتهم – حاجز اللغة – إذ اقتحموا اللغة وأصبح الكثير منهم أئمة للغة وعلى رأسهم سيبويه.

إن العلم والمال هما أكبر وسيلتين لكى تنهض الأقلية من وضعها كأقلية بحيث تؤثر على الأغلبية، والعلم يؤدى إلى المال والمال يدعم الجامعات لكى تتعمق البحوث وتصل إلى مزيد من العلم..

وقد تعرفت الأقلية القبطية المصرية على هاتين الوسيلتين اللتين كانتا من أبرز الأسباب التى كفلت لها الحيوية والتأثير على ما سنرى.

الباب الثانى

خيارات قدرية

الفصل الأول

الخيار الأصولي (١)

إذا قدر لمجموعة من السكان أن تكون "أقلية بحكم الاختلاف فى بعض المقومات الأساسية لبقية السكان، فإن هذا الوضع يفرض عليها خيارات "قدرية" لا يمكن الخلاص منها لأنها جاءت بحكم القدر الذى جعلها أقلية وجعل الحل يدور حول هذه الواقعة ولكن يمكنها بالطبع التصرف فيها والاختيار بينها بحيث تحقق لنفسها أعظم أمان.

على أن الطريق أمام الأقلية القبطية سهل ومذلل وليس فيه صعوبات تستعصى على الحل، لأنهم كما قلنا جزء من المجتمع المصرى جنساً ولغة، ولأن المسيحية والإسلام يتلاقيان فى إيجاد الحل لهما.

وأول هذه الخيارات هى ما نطلق عليه "الخيار الأصولى" الذى أمرت به المسيحية وآباء الكنيسة. وكل المسيحيين يحفظون كلمات المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" و"مملكتى ليست فى هذا العالم". ورفض المسيح أن يتولى قسمة ميراث بين أفراد الأسرة، أى أنه نفض يديه تماماً من كل المسائل الدنيوية.

وعالج هذه النقطة كاتبان مسيحيان مرموقان هما المونسنيور باسيليوس موسى وكيل الأقباط الكاثوليك فى مصر فى سلسلة من المحاضرات ألقاها فى أعقاب ثورة ٩١٩ عندما ارتفع مد التآخى ما بين المسلمين والأقباط رداً

على محاولات الإنجليز المحتلين التفريق بينهما وقد جمعت هذه المحاضرات في كتيب صغير باسم "الدين والوطنية وصدر في القاهرة سنة ١٩٢٠[١].

وثانيهما هو الراهب المتجرد الأب "متى المسكين" الذى عرف بالتقوى والورع فى أحاديث نشرت فى جريدة الأهرام فى ١٩٩٠/٤/١٧ تحت عنوان "قراءة فى أوراق الأب متى المسكين". للأستاذ مكرم محمد أحمد، فى آثار الشقاق ما بين الأنبا شنودة والرئيس السادات.

فلنأخذ ما جاء فى كتيب المونسنيور باسيليوس موسى. إن أهم ما عالجه الكتاب نقطتان: الأولى أن الدين يأمرنا بمحبة وخدمة الوطن رغم الاختلافات الدينية بين أبناء الوطن الواحد على أساس أن الوطنية شيء والدين شيء آخر وهو ما يمكن أن يكون شرحاً لشعار "الدين لله والوطن للجميع". وبالتالى فلا تنازع بينهما، والثانية أنه ليس من مسوغ يسوغ التساهل الدينى مراعاة لخدمة الوطن بل إن ذلك التساهل يكون ضربة قاضية على الوطنية الصادقة، والدين أيضاً.

وقد عالج المؤلف النقطة الأولى من منطلق أن الدين والوطنية شيئان متميزان لا يتنازعان إلا إذا أساء الإنسان فهمهما أو إذا تعمد الإساءة إلى كليهما، وهو يقول إن الناس قبل المسيحية لم يكونوا يميزون بين الروحيات والزمنيات بين الدين والوطن فكان الدين والوطن عندهم شيئاً واحدا، وساير هذا الاعتقاد وعبر عنه مَثَل لاتينى مشهور، معناه: أن الشرط الجوهرى للتبعية الوطنية هو عبادة آلهة هذا الوطن.

ويرى المؤلف أن هذا المبدأ كان يقضى على حرية الضمير ويدفع الفاتحين إلى إجبار المغلوبين على اعتناق دينهم، ولم يشذ عن هذه القاعدة الرومان وإن قنّعوا سياستهم بالدهاء فهى قد أبقت لأهالى البلاد المفتوحة آلهتهم، ولكنها أوجبت عليهم أيضاً عبادة الآلهة الرومانية، وعندما جاءت المسيحية وأعلنت رفضها لكل الآلهة الوثنية اعتبر الرومان أنهم زنادقة

---

١) أقـر طـبعه "مكسـيموس صدفاوى" مدير رسولى بطريركية الأقباط الكاثوليات "لفائدة الشبيبة المسيحية".

وأعداء للوطن بل وللجنس البشرى، ففى هذه الحقبة كانت روما تدعى تمثيل العالم المتمدين، وبهذه التهمة برر الرومان اضطهادهم المعروف للمسيحيين.

فماذا كان رد المسيحيين. ؟؟

لقد قالوا "أيتها الدولة الرومانية إننا حقيقة لا نعبد آلهتك ولا يمكننا أن نعبدها، لكن **أعلمى إننا رغما عن ذلك نحن أخلص الناس لك ولاء لأن الدين غير الدولة، الدين هو من اختصاصات الضمير، أما الدولة فإنها نتيجة ظروف جغرافية طبيعية، وإما نتيجة الانتصارات فلا دخل لها فيما يمس الضمير.**

ويوجه المؤلف النظر إلى أنه رغم زيادة عدد المسيحيين وانتشار المسيحية فى مختلف مستويات الناس ومسالك الحياة، فلم يخطر ببال هذه الجموع، التى لا عداد لها أن تثور يوما من الأيام فى وجه الدولة أو وجه ملوكها، بل صبر المسيحيون على الاضطهاد وظلوا ثلاثة أجيال تُسفك دماؤهم عن طيب خاطر، وهذا دليل قطعى على أنهم **مع تمسكهم الشديد بالنصرانية كانوا موالين لملوكهم فى نفس الوقت والزمن الذى كان هؤلاء الملوك يوقعون بهم كل صنوف الأذى والتعذيب.**

وقد استشهد المؤلف بحقيقة أن التجنيد فى الجيش الرومانى لم يكن إجبارياً ولكن عدداً كبيراً من المسيحيين تطوعوا فى الجيش الرومانى وحاربوا تحت ألوية "النسر" ببسالة مع تمسكهم بدينهم، وأورد المؤلف حالات عديدة لفرق أو مجموعات من الجنود المسيحيين أراد الإمبراطور أو القادة إجبارهم على تقديم الذبائح للآلهة الرومانية ولكنهم رفضوا وتعرضوا للفناء وكان لسان حالهم كما ذكر أحد أفرادهم "حضرت سبع مواقع شهيرة لم أتقهقر فى واحدة منها وقت القتال بل كنت مثال الهمة والشجاعة كما يشهد رؤسائى فهل تظن أنى بعدما قمت بواجبى نحو الدولة بذمة وأمانة أخون واجبى الأسمى نحو الله"؟.

وفى كل هذه الحالات لم يدفع المسيحيون محاولة الرومان بالقوة أو يدافعوا عن أنفسهم بحد السلاح رغم أنهم كانوا مدججين به ومحنكين فى

استعماله، ولكنهم آثروا أن يلقوا سلاحهم ويستسلموا لأعدائهم، وهذه الوقائع كلها تدل على أن "المسيحي خادم أمين لدولته كما أنه خادم أمين لربه، وأن الدين والوطن هما شيئان متمايزان من يقوم بفروضهما لا يقبل أن يخون أحدهما ولو اضطره الأمر أن يسفك دمه".

ويعيد المؤلف هذا الموقف إلى أساس مبدئى هو "اترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله" وأن المسيح حقق فى حياته ذلك بدفعه الجباية عندما طولب بها، ودفع الجباية إقرار واعتراف بسلطان من يطلب الجباية، ولما سأله الفريسيون هل يلزم دفع الجزية أم لا؟ أجابهم بالإيجاب وأضاف إلى ذلك الآية الشهيرة التى تدل صراحة على التمييز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية وهى "أوفوا مالقيصر لقيصر وماالله لله". ثم لما قصده أحد الناس وقال له: يا معلم قل لأخى يقاسمنى الميراث "أجابه يسوع" قائلاً: "يا رجل من أقامنى عليكم قاضياً أو مقسماً"؟ فصرح بكلامه هذا بأنه لم يأت إلى العالم ليكون ملكاً أرضيا بل ملكاً روحياً، وأن كل خلاف يدور حول الأرضيات يجب رفعه للسلطة المدنية.

وأن ما عمله المسيح قد عمله الحواريون.

قال ماربولس "لتخضع كل نفس للسلاطين العالية فإنه لا سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة إنما رتبها الله، فمن يعاند ترتيب الله، والمعاندون يجلبون دينونة على أنفسهم، فلذلك يلزم الخضوع للسلطان"..

إن هذا النص لا يحتاج إلى تأويل، لأن معناه واضح، وهو أنه يتحتم على المسيحى – من باب الذمة وتبعاً لأوامر الضمير – أن يخضع للسلطة المدنية الشرعية، وقد جاءت هذه الآية في رسالة ماربولس الموجهة إلى المسيحيين الرومانيين الذين كان يحكمهم في ذلك العهد نيرون عدو النصارى والنصرانية، والذى طوح به الجنون إلى أن يحرق روما لينسب هذه الجريمة إلى المسيحيين حتى يهيج عليهم الرأى العام ويفتك بهم، فكأن بولس إذن يقول: "ليس لكم يا مسيحى روما عدو ألد من نيرون، ولكن بما أنه صاحب السلطة الشرعية فيلزمكم من باب الذمة والضمير أن تخضعوا له وقد أمر

ماربولس الأسقف "طيطى" أن يذكر الشعب بوجوب الخضوع للرئاسات والسلاطين"..

وما علَّمه بولس فقد علَّمه بطرس رأس الحواريين، إذ قال: "فاخضعوا إذن لكل خليفة لها عليكم سلطة شرعية، وأما للملك فكالأعلى (أى مثل الأعلى) وأما للولاة فكالمرسلين من قبله للانتقام من فاعلى الشر وللثناء على فاعلى الخير".

ويستطرد المؤلف:

"فهل يوجد شك بعد كل هذه البراهين الجلية والأدلة القطعية فى أن حقيقة التمييز بين الدين والوطن هى من أصول المسيحية؟".

وقد علم الرسل أنه يلزم الولاء الكلى للسلطة المدنية، وأمر بولس الرسول "أن تقام تضرعات وصلوات وتوسلات وتشكرات من أجل جميع الناس، من أجل الملوك وكل ذى منصب لنقضى حياة مطمئنة ذات دعة فى كل تقوى وعفاف فإن هذا حسن ومقبول لدى الله مخلصنا"..

وعملا بأمر بولس الرسول لم تزل الكنيسة منذ نشأتها تطلب إلى الله فى صلواتها الرسمية أن يحفظ الملوك فى سلام ويوطد بينهم الاتحاد والائتلاف، ولو كان هؤلاء الملوك غرباء عن النصرانية أو أعداء لها. ومن الجيل الأول إلى يومنا هذا ما فتئت الكنيسة القبطية مثلاً تصلى كل يوم فى أثناء القداس الإلهى (وهو أسمى عمل دينى تعمله) من أجل الملوك والجنود والرؤساء والوزراء مع أنه منذ الجيل السابع لم يحكم مصر إلا حكام غير مسيحيين والبعض منهم أساءوا إليهم وعاملوهم بمعاملة لو ذكرت لما شكرت".

أما نقطة "التساهل" فقد عالجها المؤلف بصراحة ووضوح ينقصان معظم الذين يعالجونها، لما يحسونه من الحرج سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، وهو يقصد بالتساهل معنيين أحدهما حسن والآخر فاسد: المعنى الأول هو أن نعامل بالحسنى كل الناس مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم، وهذا التساهل ليس جائزاً فحسب بل هو واجب، والمعنى الثانى هو استحسان كل الأديان على السواء أو الاشتراك فى شعائر كل الأديان وصلواتها على السواء، وهذا

التساهل غير جائز قطعا ولا يبرره الدين فضلاً عن العقل السليم وهذا المعنى الأخير هو الذى يقصده عند معالجته لهذه النقطة وهو يرى أن هذا التساهل هو **نكران وجحد للدين، كيف لا وهو يضع كل الأديان فى مستوى واحد من الصحة مع أن هذه المساواة هى كفر وضلال مبين وتجديف على الله وعلى العقل البشرى، وسبب ذلك أن الأديان تتناقض تناقضاً واضحاً ولا تتفق مع العقائد التى تعلمها، لا بل كل واحد منها يعلم عكس ما يعلم الآخر.**

فبينما الإسلام يعلم أن المسيح ليس إلها وأنه لم يصلب ولم يمت يعلم الدين المسيحى أن عقيدته الأساسية هى لاهوت المسيح وصلبه وموته (بصفته إنسانا) وبينما الواحد من المذاهب المسيحية يدعى بأن مصدر الوحى هو الكتاب يشرحه كل فرد من الأفراد إذا بالفروع المسيحية الأخرى تقول غير ذلك، أى أن مصدر الوحى هو الكتاب وتعليم الرسل، وأن الشرح الصحيح لكتاب الله هو أمانة أودعت للكنيسة لا للأفراد وبينما البعض من هذه المذاهب يقول إن الكنائس هى جنسية وطنية مستقلة عن بعضها لا تربطها إلا رابطة المحبة نسمع البعض الآخر يقول إن للكنيسة رئيساً واحداً أعلى له حق التعليم والسيطرة الروحية على كل الكنائس، وهذا عدا الاختلافات الأخرى التى قال عنها بعضهم إنها غير جوهرية، وهى ربما كانت كذلك فى حد ذاتها، إلا أنها أصبحت جوهرية لكون كل دين من الأديان يعزوها إلى الوحى الإلهى ويستحيل على الله أن يناقض نفسه حتى فى المسائل غير الأساسية فلا يمكن أن تكون هذه المتناقضات حقيقة، **كما انه لا يمكن أن يكون الـ "نعم" والـ "لا" واحدا ولا أن يتساوى الليل والنهار وعلى كل حال فإن من يساوى بين جميع الأديان يجحد تعاليم المسيح الذى قال "إنى لهذا ولدت ولهذا أتيت إلى العالم لأشهد للحق".**

وقد يسوغ لنا أن نقول إن الكتاب قد أوصل الخلاف ليس فحسب إلى ما بين الأديان المختلفة بعضها بعضا، بل أيضاً إلى المذاهب المختلفة للدين الواحد، كما أنه رأى "إن مصدر التساهل هو إما الإيمان بأن كل الأديان متساوية وإما التظاهر والمجاراة وعلى كلتا الحالتين فلا عدو للوطنية ألد من التساهل الدينى".

إن التساهل الدينى الذى يصدر عن يقين لا يفرق عن "اللادين" لأنه يساوى بين جميع الأديان، وبما أنه يستحيل أن تكون كل الأديان مع تناقضها حقيقية فتكون النتيجة أن كل الأديان هى غير صحيحة بل لا قيمة للأديان".

ولكننا ليس بصدد معالجة هذه النقطة من الناحية الموضوعية، ولكن من ناحية أثرها على الوطنية، وإننا أساساً نعرض وجهة نظر المؤلف ولا نتحدث عن رأينا الخاص، ومن ثم فإننا نعرض ما أورده المؤلف من أن هذا التساهل "ينم عن ضعف الروح الدينية التى هى فى أصل كل الفضائل بما فى ذلك الوطنية نفسها" وضرب المثل بفولتير الذى نبذ الدين واستخدم ذكاءه لمحاربته" فوصل أخيراً إلى أن يتملق ويتحاب إلى أعداء وطنه حتى قال عنه أحد مواطنيه إنه أكثر الناس خلوا من عاطفته الوطنية كيف لا وفى قاموسه الفلسفى ندد بالوطنية أيما تنديد وعدها خرافة من الخرافات القديمة التى يلزم إزالتها.

ويستشهد المؤلف أيضاً بأن استشراء "العلمانية" أدى إلى وهن العاطفة فمن ينبذ الدين لابد وأن ينبذ الوطنية.

ويستطرد المؤلف:

"ثم إن هذا التساهل يطبع فى ذهن العامة أن الاتحاد بين أبناء الوطن الواحد أساسه الجوهرى هو الاتحاد الدينى، فلو فرض إذن ووقعت مباحثة أو مناظرة بين أحد الفريقين فيما يتعلق بالدين ألا يخشى أن تصرخ العامة بأنه قد انفرط عقد الاتحاد وبأنه يستحيل الاتحاد الوطنى بين أبناء الوطن الواحد بسبب اختلافاتهم الدينية وهناك تكون الطامة الكبرى على الاتحاد الوطنى؟.

فإذا أردنا أن يكون هذا الاتحاد (الذى نحتاج إليه غدا أكثر من احتياجنا إليه اليوم) صحيحا وثابتا ومتينا لا يتقلب مع الأهواء والأغراض فعلينا ألا نصبغه بصبغة دينية، بل نضعه بعيدا عن الدين ونبنيه على أساس الوحدة الوطنية التى تضم إليها جميع أبنائها مهما كانت أديانهم ومذاهبهم، وليعلم العامة من الآن فصاعداً أن اتحاد أبناء الوطن الواحد ليس اتحاداً دينيا بل هو اتحاد وطنى محض لا دخل له فى الدين حتى نطمئن على وطننا ووطنيتنا ونأمن عوارض الحدثان".

الفصل الثانى

الخيار الأصولي (٢)

عرضنا فى الفصل السابق وجهة نظر الأب "باسيليوس موسى" وكيل الأقباط الكاثوليك. والآن نعرض وجهة نظر الراهب المتجرد "متى المسكين" التى جاءت فى أعقاب الصراع ما بين الرئيس السادات والأنبا شنودة ونشرها الأستاذ مكرم محمد أحمد فى جريدة الأهرام فى ١٩٨٠/٤/١٧م.

كان الراهب المتجرد – متى المسكين – كبير رهبان دير وادى النطرون. أشد صراحة ووضوحا فى إظهار أن الكنيسة المسيحية لها مهمة واضحة يجب ألا تتجاوزها أبداً، وهذه المهمة هى تخليص النفوس بالبشارة المفرحة وكلمات الرب عندما أجرت معه جريدة الأهرام القاهرية حديثا طويلاً عرض فيه هذه الفكرة[1].

وهو يرى أن تدّخل الكنيسة حتى فى الخدمات الاجتماعية يخرجها عن مهمتها، ويوقعها فى متاهات، ويورطها فى مواقف تتعارض مع دورها. وعندما سأله المحرر ماذا عن علاقة الكنيسة بالمجتمع؟ قال: إن مهمة الكنيسة ألا تخدم المجتمع ولكن أن تخدم الإيمان وأن تخدم المسيح فى أشخاص الخطاة والعرايا والأذلاء والمشردين – وكلما خرجت الكنيسة عن اختصاصات مسيحها وبدأت تنزع إلى السلطان الزمنى وتجيش العواطف والمشاعر باسم الصليب وزاغت وراء أموال الأغنياء وارتمت فى أحضان **أصحاب النفوذ وحاولت الجمع بين السلطان الدينى والسلطان الزمنى ودأبت على المطالبة بحقوق طائفية وعنصرية – فشلت المسيحية فى تأدية رسالتها ودب فيها الخصام والنزاع والوهن وأقفل فى وجهها ملكوت**

---

(١) جريدة الأهرام فى ١٩٨٠/٤/١٧ ص٣ "قراءة فى أوراق الأب متى المسكين" الأستاذ مكرم محمد أحمد.

السماء وصارت فى حاجة إلى من ينتشلها من ورطتها ويردها إلى حدود اختصاصاتها الأولى.

إن "متى المسكين" وهو يسعى إلى إنقاذ المسيح فى إنقاذ كنيسته صارم فى حدوده. إنه يرى حتى فى ذلك الدور الذى تؤديه الكنيسة تحت عناوين من الخدمة الاجتماعية وغيرها خروجا عن دور الكنيسة .

لماذا ؟.

لأن الخدمة الاجتماعية – هكذا يقول متى المسكين – إذ تشمل رعاية الشباب اجتماعيا وتوجيههم وتثقيف العمال وفحص أحوالهم ومطالبهم والعناية بالطلبة وإقامة النوادى والمعسكرات وترتيب المؤتمرات لبحث المشاكل الداخلية والخارجية للشباب بل وإقامة المستشفيات والملاجئ تدخل فى اختصاص نظام الحكم، فإذا علمنا أن أى نظام للحكم لابد أن يكون له اتجاهه الخاص وخططه فى التوجيه والرعاية الاجتماعية لجميع ما عنده من الفئات فإنه يتحتم فى جميع الأحوال أن تكون الكنيسة دارسة لنظام الحكم حتى يكون مخطط الكنيسة الاجتماعى موافقا ومطابقا لمخطط الحكومة، وإلا فالصدام بين الكنيسة والدولة أمر لا مفر منه.

أين إذن تقع الحدود بين سلطان الكنيسة وسلطان الدولة؟؟.

إن متى المسكين يجيبنا فى وضوح وصفاء نادرين: لا تماس ولا حدود، لأن ملكوت الكنيسة هو ملكوت الرب، وملكوت السلطان هو الدنيوية هو عالمنا الأرضى، هو حياتنا ونظامنا الاجتماعى، ومالقيصر لقيصر ومالله لله، هذه هى الحدود كما تجلت فى قول المسيح.

إن أردنا الاستفاضة يجيبنا متى المسكين قائلاً:

إذا عجزت الكنيسة عن أن تضبط الإيمان بالإقناع والمحبة وهرعت إلى الملوك والرؤساء لتستصدر منشوراً بالإيمان تكون قد أخطأت الطريق. إن الإيمان لا يحميه السيف ولا يحميه القانون وإنما تحميه البشارة المفرحة وكلمات الرب والإقناع بكلماته.

وعندما احتمت الكنيسة فى سيف قسطنطين الملك فى القرن الرابع ليتولى حماية الإيمان بالسيف ماذا حدث؟؟ قاد قسطنطين حربا صليبية فى العالم رافعا راية الصليب على سارى العداوة جاعلاً شعار الحياة هو نفسه شعار الموت، ربما لم يكن من العار أن يحارب أعداءه ولكن كان العار عليه – كل العار – أن يحارب أعداءه باسم الصليب.

إنه سيان أن تطلب الكنيسة القوة من السلطان الزمنى، أو تحض على الاستهتار بقوة السلطان الزمنى، لأن فى الأولى خروجا على اختصاص الكنيسة، وفى الثانية خروجا على منطق المسيح ووقوعا فى دينونة الله. إن الحض على الاستهتار بسلطة الدولة متمثلة فى السلطان الزمنى هو تشجيع للشر لأن الكنيسة لا ينبغى أبداً أن تأخذ موقف العداء من الدولة والوطنية، ومصدر الخطر أن الذين يلقنون الدين للجميع يبنون الفرقة والتحيز والانقسام والتكتل.

إن يسوع المسيح يقول ليس سلطان إلا من الله. كما أنه يقول أعطوا الجميع حقوقهم، الخوف لمن له الخوف، والسلطان لمن له السلطان، والإكرام لمن له الإكرام، وبالتالى فإن تصرفات المواطن المسيحي فيما يختص بأمور السلطان الزمني لا تقع تحت سلطان الكنيسة، فالكنيسة لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تستطيع أن تلفت نظر وزير أو مسئول مسيحي في تصرفاته الحكومية لأنه ليس تحت سلطانها، الكنيسة فقط تسأل المواطن المسيحى فيما يختص بإيمانه وعقيدته وسلوكه الروحى، إن ذلك يؤدى إلى أن تكون حرية المواطن المسيحى مكفولة فى التصرف وإبداء الرأى والاشتراك فى كل ما يخص وطنه فى كل الأمور دون أن تكون الكنيسة مسئولة عن تصرفه ودون أن تكون الكنيسة مسئولة عن تقصير أبنائها فى أدائهم الواجب الوطنى، ودون أن توحى الكنيسة لأبنائها بالتزام خطة معينة بسلوك تصرف معين تجاه الدولة حتى لا تكون الكنيسة مسئولة أمام السلطان الزمنى عن تصرف زمنى، لأن مسئولية الكنيسة فقط أمام المسيح وهى مسئولة فقط عن تصرفها الروحى.

وباختصار يقول متى المسكين: إن وطنية المسيحى وكل ما يتعلق بها من تصرفات خاصة وعامة سواء فى الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة إنما تنبع من كيان المواطن لا من كيان الكنيسة، لأن الدولة هى المسئولة فى النهاية عن وطنية المواطن المسيحى لا الكنيسة أو رجال الدين.

إذا لم تكن تلك هى مهمة الكنيسة فما مهمتها على وجه التحديد ؟.

إن صوت "متى المسكين" يصل إلينا من صومعته فى وادى النطرون خافتا خاشعاً ولكنه صوت واضح ومحذر، إنه يريد أن ينقذ الكنيسة من الخطر الذى يتهدد مصيرها إذا ما نسيت رسالتها الأصلية، إذا ما نسيت أن أخطر عدو يهدد كيانها بالانحلال هو أن يهتم القائمون على أمرها بموضوع آخر غير خطيئة الإنسان فيتركوا دعوة المسيح للخطاة وهى التى كانت مهمته العظمى لينشغلوا بالإنسان من جهة حياته الاجتماعية، إن ذلك فى رأيه ليس فقط خروجا على المسيحية، ولكنه مقاومة لها.

كيف ذلك؟ مرة أخرى يعيد "متى المسكين" على مسامعنا صوت بولس الرسول "صادقة هى الكلمة ومستحقة كل قبول أن المسيح يسوع جاء إلى العالم ليخلص الخطاة الذين أولهم: أنا"!.

إن الأمر فى رأيه وفى رأى بولس الرسول بالغ الخطورة، لأن الذين يحاولون أن يخرجوا الكنيسة عن مهمتها إنما يفعلون ذلك لعدم قدرتهم على الكرازة بالتوبة لتجديد الإنسان وخلاصه، لأن الخسارة التى سوف تجنيها الكنيسة من جراء ضم مواضيع جديدة للكرازة سوف تنتهى أخيراً بانطفاء سراج المناداة بالتوبة لخلاص الخطاة.

إن القائمين على الكرازة فقدوا الطريق الموصل إلى قلب الإنسان، فأخذوا يدورون فى متاهات جانبية بعيدة تماماً عن مهمة الكنيسة، بل لقد ضيع هؤلاء بموقفهم، ذلك المفتاح المقدس الذى سلمه الرب يسوع إلى الكنيسة ليدخلوا به إلى قلوب الخطاة؛ لأن المفتاح الكبير الذى سلمه الرب إلى الكنيسة هو أن تفتح ملكوت السماوات للخطاة ولكنها ضيعت المفتاح عندما انشغلت بأموال الدنيا وتلاهت عن خلاص الخطاة بمهمة أخرى.

إن هؤلاء ينسون أن المسيح لم يخلط أبداً بين مملكة الله ومملكة الدهر، لأن محاولة الكنيسة الاهتمام بالأمور الزمنية باسم المسيح هو بمثابة تنصيب المسيح ملكا على الأرض، كما أن تقوية سلطان الكنيسة بدعوى المطالبة بحقوق الجماعة هو رجعة لإقامة "ملك المسيا" كما يحلم به اليهود.

إنه فيما لو صُفِّى فكر الكنيسة من كل أطماع الدنيا وفيما لو نفضت عنها كل الحقوق المطلوبة والحقوق المسلوبة حينئذ ستتذكر الكنيسة قول سيدها "مملكتى ليست من هذا العالم" ستتذكر أن التوبة ينبغى أن تكون شغل الكنيسة الشاغل لأنها رسالتها، فإذا رفعنا المناداة بالتوبة عن اختصاص الكنيسة لانشغالها بأمور زمنية أخرى لا يبقى للكنيسة من عمل آخر لأنه ما من عمل يتم فى الكنيسة إلا وأساسه فى الأصل "تكميل التوبة لضمان الخلاص".

إن التعميد ومسحة الميرون هو لمغفرة الخطايا وتقديس التأبين، كما أن تقديس الزواج فى الكنيسة هو فقط لضمان حياة التوبة، كذلك فإن رسامة شماس أو كاهن أو أسقف إن هو إلا تكريس التوبة فى داخله.

باختصار إنه خارج موضوع التوبة لا يوجد عمل ولا خدمة داخل الكنيسة أو خارجها، لأن الكنيسة ذات اختصاص أوحد موضوعه الإنسان الخاطئ، وذات هدف محدد هو ملكوت الله ولا تملك إلا وسيلة لخدمة اختصاصها هى المناداة بالتوبة.

إن الصوت الواهن الضعيف الذى يخرج لنا جميعاً مسلمين ومسيحيين من وادى النطرون، الصوت الأبدى للناسك المصرى على طول التاريخ للكنيسة، على لسان "متى المسكين" ليس فقط فى صورة تحذير عام من مغبة أن تخرج الكنيسة عن حدود اختصاصها، ولكن فى صورة نهى محدد، إنه يقول لنا بشجاعة مسيحية بالغة الثراء وبالغة الخصوبة.

إن أى محاولة للجمع بين ملكوت الله كهدف اختصاص يتجدد مع أهداف أخرى مثل المطالبة بحقوق خاصة للكنيسة للاشتراك فى الحكم أو فى إدارة

سياسة الدولة، أو المطالبة بحقوق خاصة لتملك شيء من أمجاد هذه الدنيا، أو السعى لأن يكون للكنيسة شيء من النفوذ أو السيادة.. هذه المحاولة معناها الخروج على هدف الاختصاص فى الكنيسة الذى هو ملكوت الله.

إن الأمر من وجهة نظره غاية في البساطة، لأنه إذا كان للكنيسة أن تخرج على هدف اختصاصها الذى هو السعى نحو ملكوت الله لمشاريع جديدة فمن أين لها أن تنفق على هذه المشاريع المتعددة؟ لابد من المال، ومن أين يأتى المال؟ ببيع المواهب الإلهية أو استجداء المساعدات من الداخل أو من الخارج، بينما لو تمسكت الكنيسة بهدفها الصحيح فإنها سوف تجد نفسها ملتزمة بالبشارة والمجانية كما سوف تجد نفسها مرتبطة بالخطاة المتعطشين للتوبة.

* * *

وقد يظن البعض أن الأب "متى المسكين" مضى بعيداً، وبالغ عندما استثنى من عمل الكنيسة كل المناشط الاجتماعية وخدمة الشباب وتوجيههم وتثقيف العمال وفحص أحوالهم ومطالبهم والعناية بالطلبة وإقامة النوادى والمعسكرات، بل وإقامة المستشفيات والملاجئ. ولكن الحقيقة أنه كشف ببديهة الإخلاص وعمق الإيمان جانبا هاماً ذلك هو أن هذه المناشط تكرس الانعزال القبطى عن المجتمع وهى النقطة التى جلاها المستشار طارق البشرى فى كلمة نشرتها مجلة الأسبوع فى العدد الصادر فى ٢١ نوفمبر وجاء فيها "ألا تدركون يا قداسة البابا أن أحفاد كل الأقباط المستنيرين وأصحاب الأدوار الوطنية البارزة من أمثال ويصا واصف ومكرم عبيد وسلامه موسى وسرجيوس والبابا كيرلس الرابع والبابا كيرلس الخامس وغيرهم كثيرون لا يمكن أن يقبلوا أن تتحول الكنائس إلى مراكز تحجب الشباب عن الشارع بدعوى شغل أوقات فراغهم وإبعادهم عن مواطن الخطأ والرذيلة، لدرجة حدوث انسحاب من المجتمع والتشارك الإنسانى والاجتماعى، وصارت الكنيسة بديلاً عن البيت والنادى والمدرسة والنقابة وكل مؤسسات المجتمع، وهو أمر غير مقبول، لأن ذلك يشكل حالة من التقوقع المريض والانعزالية المميتة وذلك بدلا من أن "تدعو شبابنا لمزيد من

العمل والإنتاج والمساهمة فى تنمية المجتمع". ثم أشار إلى مواقف البطريرك السياسية وإلى صرفه استثمارات رجال الأعمال المسيحيين إلى مشاريع كنسية بدلاً من مشروعات التنمية وهو يشير أيضاً إلى تبنى "جماعة قبطية فكرة السعى لإنشاء حزب الأمة القبطية الذى يرفع شعارات شديدة التطرف".

ولاحظ "المستشار البشرى" أنه فى حادث صحيفة (النبأ) فى سنة ٢٠٠١ هرع شباب قبطى إلى ساحة الكاتدرائية يتجمهرون ويتظاهرون وفى حادث وفاء قسطنطين هرعوا إلى ذات الساحة، ودل ذلك على أن ثمة جماعة تتشكل وتتخذ لنفسها تعبيراً بعيداً عن الجماعة الوطنية العامة والحدث يتخذ صبغة دينية، ومن ثم يكون خليقا به أن ينهض له شباب من القبط وحدهم، ثم يكون هرعهم إلى الكنيسة وساحتها ورجالها، فقط من دون المصريين كافة، رغم أن أصحاب الرأى والكتاب غير المسيحيين يبدى قسم معتبر منهم التفاهم والتعاطف مع الموقف القبطى. ولكن ثمة حرصاً على إلا يستوعب رد الفعل القبطى فى غير الأوعية القبطية الخالصة التى تقوم عليها الإدارة الكنسية ".

الفصل الثالث

الخيار الأصولي (٣)

بالإضافة إلى هذين الرأيين الأصوليين اللذين يوضحان تماماً دون أى لبس أن دور الكنيسة – باعتبارها ممثلة للمسيحية – يجب أن يكون مقصوراً على "الروحانيات" وأن كل المشكلات الدنيوية والأرضية هى مما لا يدخل فى إطار الرسالة الحقه للكنيسة، وإنما يمكن أن يعالجها "المجلس الملى" أى التنظيم المدنى الذى يضم أبرز العناصر فى الطائفة ويمثل الجسر ما بين الأقباط كأقباط والسلطات الحكومية. ولا يجوز أن تتدخل فيه الكنيسة لأن هذا سيورطها لأن تخوض غمرات الدنيا" وتخالف مخالفة مستقيمة الروح التى تتميز بها المسيحية..

نقول إن مما يؤيد هذين الرأيين الأصوليين أن هذا الخيار هو ما اهتدت إليه بالفعل، وما طبقته الكنيسة القبطية فى تاريخها الطويل منذ الفتح الإسلامى على يدى عمرو بن العاص، أى منذ ألف وأربعمائة عام، وفى خلال هذه المدة الطويلة لم يتسم موقف الكنيسة بإثارة من الرغبة فى "الدنيوية" أو تحدى الحكام المسلمين، فعندما كان بعض الحكام المستبدين يسيئون إلى الأقباط، كان الأقباط يعتصمون بالصبر، وقد عانوا فى ظل الحكم البيزنطى أضعاف أضعاف ما كان يمكن لحاكم مسلم سئ أن يصل إليه، ولما كان مثل هذا الحدث يزول وينقشع كانت الكنيسة تعود لممارسة مهامها العادية وبدون ذلك كان لابد أن تتسم العلاقة ما بين الأقباط وحاكميهم المسلمين بحروب ومبارزات وهزائم وانتصارات وقتلى وجرحى.

ولكن بعض الأقباط تأثروا بالدعايات المسممة، فقال الأستاذ ممدوح نخلة "إن مشاكل الأقباط تعود إلى ١٤٠٠ سنة، وأن حلها يتطلب تدخلاً دوليا كأن الفتح الإسلامى كان بداية لمشاكل الأقباط. ولم يكن إنقاذاً وتحريراً لهم من الاضطهاد البيزنطى الرهيب.

والهدف من هذا الفصل المسهب أمران:

الأول: إثبات أن الخيار الأصولي - أى اقتصار الكنيسة على عالم الإيمان والعقيدة دون تطلعات دنيوية أو مشاركة فى سلطة. والذى هو فى الوقت نفسه الخيار الذى قرره السيد المسيح والرسل هو ما سلكته الكنيسة القبطية بالفعل.

الثانى: أن سلوك أباء الكنيسة القبطية لهذا الخيار هو مما مكن الأقلية القبطية من الصمود إزاء الاضطهادات الطارئة التى تعرضت لها على يدى القلة من الحكام الذين شذوا عن مقتضيات الحكم الإسلامى لأنها تسلحت بالإيمان وتحمل التضحية. وفى الوقت نفسه فإن هذا الخيار مكن الأقلية القبطية من أن تقوم بدور كبير فى النشاط الاقتصادى لأنه حرر الأقباط من وصاية كان يمكن أن تفرضها عليهم الكنيسة، وآمنهم من التعرض لمزالق السياسة ولأنه جعل الأغلبية المسلمة تطمئن إليهم وتتفق معهم، ولهذا فلم يكن هناك سلبية أو عزلة للأقباط. وأن دعوى السلبية لم تظهر إلا فى عهد البابا شنودة الذى تصور أن عدم تحقيق طموحات سياسية هى "سلبية" فى حين أن الأقباط كانوا فى صميم، وفى بعض الحالات فى صدارة المجتمع المصرى وتولوا رآسة الوزارة أكثر من مرة.

- ١ -

فى هذا القسم من الفصل سنستعرض حال الأقباط من تاريخ الفتح العربى حتى الفترة المعاصرة معتمدين بصفة رئيسية على كتاب "تاريخ الأمة القبطية" تأليف الأستاذ يعقوب نخلة روفيلة، وإن كنا سنعود إلى كتب أخرى من تأليف أساتذة أقباط.

جاء فى كتاب تاريخ الأمة القبطية[1] أن عمرو بن العاص عندما شرع فى بناء الفسطاط "كان القبط من أهم العاملين على عمارتها ولا سيما رجال الحكومة الذين كان معظمهم إن لم نقل كلهم من الأقباط فشيدوا بها القصور

---

(١) اعتمدنا على هذا الكتاب بصفة رئيسية وعند الانتقال إلى غيره تنوه بذلك والكتاب ألف ونشر سنة ١٨٩٨ ثم أعيد نشره سنة ٢٠٠٠ لطبعه بالأوفست، من الطبعة الأولى.

العالية والدور الرحبة والكنائس والديارات الواسعة والمنتزهات والبساتين النضرة وكان العرب يشجعونهم على ذلك لما فيه من العمران وهكذا أصبحت الفسطاط بهمة الأقباط الذين بذلوا النفس والنفيس فى تشييدها مدينة زاهية زاهرة تحاكى فى البهجة والرونق مدينة منف التى شيدتها أيدى الملوك الفراعنة وفى هذا دليل على إحكام الوفاق وتمكين العلاقات بين القبط والعرب فى ذلك الزمن حتى أباحوا لهم بناء كنائس ومعابد متعددة فى وسط الفسطاط التى هى مقر جيش الإسلام على حين أن المسلمين كانوا يصلون ويخطبون فى الخلاء أو أنه لم يكن لهم غير جامع واحد الذى بناه عمرو بن العاص.

ثم أخذ عمرو فى تنظيم البلاد وإذ كان يعلم أن صاحب الدار أدرى بما فيها استعان بفضلاء القبط وعقلائهم على تنظيم حكومة عادلة تضمن راحة الأهالى والوالى معاً فقسم البلاد إلى أقسام يرأس كلاً منها حاكم قبطى له اختصاصات وحدود معينة ينظر فى قضايا الناس ويحكم بينهم ورتب مجالس ابتدائية واستئنائية مؤلفة من أعضاء ذوى نزاهة واستقامة وعين نواباً مخصوصين من القبط ومنحهم حق التداخل فى القضايا المختصة بالأقباط والحكم فيها بمقتضى شرائعهم الدينية والأهلية فكانوا بذلك فى نوع ما من الحرية والاستقلال المدنى وهى ميزة كانوا قد جردوا منها فى أيام الدولة الرومانية، وضرب الخراج على البلاد بطريقة عادلة وولى عليه متولياً من ذويه يقبضه على أقساط فى آجال معينة حتى لا يتضايق أهل البلاد.. ورتب الدواوين فاختص الأقباط بمسك الدفاتر وسائر الأعمال الكتابية والحسابية وكانت كلها تجرى باللغة القبطية وبلغ ما جباه عمرو من الخراج فى السنة اثنتى عشر مليوناً من الدنانير مع أن الذى كان يجبيه المقوقس فى أيام الروم لم يكن أقل من ثمانية عشر مليوناً. وبالجملة فإن القبط نالوا فى أيام عمرو بن العاص راحة لم يروها منذ أزمان. ص٥٧

وأشار المؤلف أن الأقباط حاربوا مع المسلمين ضد الروم الذين أرادوا العودة إلى مصر "خوفاً من أن يتمكنوا من البلاد ويأخذونها فيقع الأقباط فى يدهم مرة أخرى.

ويشير المؤلف إلى واقعة ستتكرر، تلك هى أنه عندما كان يولى عليهم والى يسئ إليهم كانوا يطلبون من الخليفة عزله، فيفعل كما حدث بالنسبة لعبد الله بن أبى سرح الذى تولى بعد عمرو بن العاص.

وعن حالة القبط فى عهد الدولة الأموية يقول: "وفى الواقع أن القبط كانوا هم المسلطين فى بلادهم وبيدهم كل شىء وعاشوا آمنين على أنفسهم ومالهم ولم يكن للعرب سلطة عليهم إلا فى تحصيل الخراج وجمع الجزية التى قاموا بدفعها عن طيب خاطر راضين بما قسم الله لهم واستمروا على هذه الراحة إلى سنة ٦٥هـ الموافقة ٦٨٣م حتى أخذت الأحوال تتغير نوعاً وذلك أن مروان الخليفة ولى أبنه المسمى عبد العزيز أميراً على مصر فأعلى الضرائب والعوائد ليس على الأقباط فقط بل على جميع المصريين سواءً كانوا من أهل البلاد أو من المستوطنين فيها ولكنه خص الأقباط بزيادة الجزية التى فرضها أيضاً على طائفة الإكليروس مع أنهم كانوا إلى هذا التاريخ معافين منها فألزم كل واحد منهم بدفع دينار فى السنة والبطريرك بثلاثة آلاف دينار. ص٦٥

كما ذكر بأنه أمر بإقامة بيعتين فى حلوان. وأشار إلى عبد الله بن عبد الملك الذى ولى الحكم بعد عمر بن عبد العزيز بن مروان "وأنه عمل على نزع الكتابة فى الدواوين من أيديهم ونقلها إلى اللغة العربية بعد أن كانت إلى ذلك الوقت بالقبطية تحت مباشرة رئيس منهم يسمى أنيتاس أو أثناس (وهو الذى كان أميناً على بيت المال). فعزله وولى مكانه إبن يربوع الفزارى من حمص". ص٦٨

وآسف المؤلف لموت هشام بن عبد الملك لأنه "لم يميز فى أحكامه بين مسلم ونصرانى أو يهودى وكان يشدد على الولاة فى جميع الولايات التابعة له بانتهاج منهج العدل فى أحكامهم وإنصاف المظلوم بصرف النظر عن الدين والجنسية. وفى أيامه حارب المسلمون الروم وتغلبوا على كثير من بلادهم وسبوا كثيراً منهم وكان العرب يأتون بالأسرى إلى البلاد ويبيعونهم فابتاع الأقباط عدداً وفيراً منهم وحرروهم وممن اشتهر بهذا العمل الجليل

بطريركهم الموجود حينئذ فإنه صرف أموالاً طائلة فى شرائهم وتحريرهم ابتغاء مرضاة الله فنال بذلك ثواباً عظيماً وذكراً حسناً".. ص٧٤

وتحدث الكتاب عن عسف الخلفاء العباسيين عندما دخل الجيش العباسى وراء آخر خليفة أموى يسمى مروان. "فسار عساكره ينهبون ويسلبون أموال النصارى ويهدمون الديارات والكنائس وفيما هو هناك إعتصب أهل طحا وتوقفوا عن دفع الخراج فأرسل إليهم أميراً من أمرائه فقتل ونفى كثيراً منهم واستباح أموالهم وكان عدد سكان هذه المدينة أكثر من عشرين ألف نفس كلهم نصارى وهدم كنائسهم ولم يبق منها غير واحدة كانوا التزموا بثلاثة آلاف دينار فى نظير بقائها فأعطوا ألفين وعجزوا عن الباقى فجعل ثلثها جامعاً".ص٧٨

وبعد أن تحدث أن تدهور حالة القبط خاصة بالنسبة للقحط والوباء والطاعون قال "ومن حسن الحظ أن علاقاتهم الشخصية مع أفراد المسلمين المتوطنين بينهم لم تكن غير مرضية وأنا لم نر فى التاريخ ما يدل على وجود تعصبات دينية بل ربما وجد بين المسلمين من أنصفهم وذب عنهم وقد احتال الروم على أحد خلفاء هذه الدولة وتحصلوا على أمر منه بإعادة ما كان لهم من الكنائس بمصر قصداً فى نزع إحدى الكنائس من يد الأقباط بدعوى أنها كانت فى الأصل ملكاً لهم فأدى ما حصل بين الروم والقبط من النزاع إلى رفع المسألة لقاضى المسلمين للفصل فيها فلم يراع فى الحكم غير الحق وأثبت أن الكنيسة ملك للقبط وحكم بعدم جواز نزعها من يدهم وإعطائها لمن لا حق لهم فيها".

ولم ينسب سوء حالة القبط فى عهد الدولة العباسية إلى الخلفاء العباسيين، ولكن إلى بعد البلاد من مركز الخلافة وأن عدم بقاء الولاة فى مناصبهم جعلهم يستبدون ويعملون فى الناس كيفما شاءوا" كما ضرب المثل بوال آخر أشار إليه الأبَ سويروس بن المقفع أسقف الأشمونين الذى عندما زاره البطريرك أكرمه وسأله عما يريد فطلب إعادة بناء الكنائس التى أمر

بهدمها سلفه "لنصلى فيها وندعو لجلالتك" فأجابه وأمر بعماراتها فبنيت جميع كنائس مصر. ص٨٢

وتحدث الكتاب عن ثورة أهل الحوف على الوالى الليث بن الفضل وامتداد الحرب حتى تولى الخلافة المأمون وأهمه الأمر وحضر إلى مصر وقضى على الفتنة وقرع الوالى عيسى بن منصور وقال له "إن لم يكن هذا الحدث العظيم إلا من سوء فعلك وفعل عمالك حملتم الناس ما لا يطيقون وكتمتم الخبر عنى حتى تفاقم الأمر واشتد البلاء وإضطربت البلاد وأمر بتجريده من ملابسه فنزعت عنه وأخذه بثياب البياض على مرأى الجميع جزاء له وعبره لغيره". ص٨٧

وروى قصة مرور المأمون على ضيعة صغيرة تسمى طاء النمل فلم يدخلها لحقارتها ولما تجاوزها خرجت إليه عجوز قبطية تسمى ماريا صاحبة القرية وأخذت تصيح على المأمون مستغيثة فظنها متظلمة فوقف لها وسأل عما تريد فقالت يا أمير المؤمنين نزلت فى كل ضيعة وتجاوزت ضيعتى والقبط تعيرنى بذلك فأتوسل إليك أن تشرفنى بحلولك فى ضيعتى ليكون لى ولعقبى الشرف ولا تشمت بى الأعداء فأجاب المأمون طلبها وثنى عنان فرسه إلى قريتها ولما نزل بها جاء ولدها إلى صاحب المطبخ وسأله كم يحتاج من الغنم والدجاج والفراخ والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع وغير ذلك مما جرت به عادته فأحضره إليه وكان مع المأمون أخوه المعتصم وأبنه العباس فقدمت له ولجميع من بمعيته من فاخر الطعام شيئاً كثيراً حتى استعظم ذلك فلما أصبح الصباح وقد عزم المأمون على الرحيل حضرت إليه ومعها عشر وصائف فى يد كل وصيفة طبق فلما رآها المأمون من بُعد قال لمن معه قد جاءتكم القبطية بهدية ريفية فلما وضعت ذلك بين يديه إذا فى كل طبق كيس من ذهب فأستحسن ذلك وأمرها بإعادته فقالت يا أمير المؤمنين لا تكسر قلوبنا ولا تحتقر بنا فقال لها إن فى بعض ما صنعت لكفاية ولا نحب التثقيل عليك فردى مالك بارك الله فيك فلم ترض وألحت عليه بقبول المال فلم يسعه إلا إجابة طلبها ثم سألها من أين لك كل هذا

فأخذت قطعة من الأرض وقلت يا أمير المؤمنين هذا وأشارت إلى الذهب من هذا وأشارت إلى الطينة التى تناولتها من الأرض ثم من عدلك يا أمير المؤمنين وعندى من هذا شئ كثير فأمر أن يؤخذ منها واقطعها عدة ضياع وأقطعها من قريتها مائتى فدان بغير خراج وأنصرف متعجباً من كبر مرؤتها وسعة حالها.. ص٩٠

وتحدث الكتاب عن ظلم الوالى ابن المدير وأن الأقباط أرسلوا أثنين منهم إلى بغداد لمقابلة الخليفة الذى أكرمهما وأجابهما وسلمهما أمراً بمعافاة الرهبان وسائر خدمة الدين من الجزية وتخفيفها عن أفراد أهل الذمة بما لا يزيد عما صولحوا عليه ومعاملتهم بمقتضى العهد الذى بيدهم ورفع الأموال عن أوقاف الكنائس والديارات وعدم التعرض لهم فى عوائدهم وطقوسهم الدينية ولما استلما هذا الأمر عادا إلى مصر وسلماه للوالى فلم يجرأ على تأخير تنفيذه. ص٩٤

وأشار المؤلف إلى ما كان يحدث من فتن لخلاف ما بين بعض الرهبان أو الأساقفة مع البطريرك وكيف أن القاضى كان ينصفهم عندما يتحاكمون إليه فى بعض الحالات بينما كانت تنجح وشاية أحدهم عند الحاكم فيقبض على البطريرك ويسجنه كما حدث عندما ولى أحمد بن طولون ولكنه عندما تولى ابنه خمارويه وكان محبا للأقباط أفرج عنه، كما كان له ثقة فى أسقف أبروشية طحا الأب باخوم، وعن طريقه رفع كل المظالم وأراح الأقباط راحة تامة.

ومن دلالة إنصاف المؤلف وتوخيه الحقيقة حديثه عن ابن طولون فقال إنه "وأن يكن عامل البطريرك بما لا يليق إلا أنه أراح المصريين كثيراً فرفع ما كان باقيا عليهم من الضرائب الغير اعتيادية التى فرضها ابن المدبر وخفض الضرائب عن الأطيان فانتفع الأقباط من ذلك كثيراً واتسعت فى أيامه الزراعة واستقامت الأحوال وشيدت المبانى العالية والقصور الشاهقة وهو الذى أسس بمصر الجهة المعروفة الآن بطولون وبنى الجامع الشهير المسمى باسمه والموجود أثره إلى الآن.. ص١٠١

كما تحدث عن الأخشيد الذى نسب إليه بعض المؤرخين المسيحيين الجور لأنه كان يجمع منهم أموالاً يتساعد بها على الحروب ولكن أحد المؤرخين المعاصرين قال إنه كان يرد إليهم ما أخذ منهم.

وتحدث عن حكم الفاطميين فقال "لما استولى الفاطميون على مصر وانتقل المعز لدين الله واستقر بها وجعلها دار الخلافة الفاطمية كما تقدم كان عدد القبط بها لازال عظيما رغماً عن المصائب والبلايا التى حلت بهم من وقت إلى آخر لا يقل عن خمسة ملايين وكانوا هم أهل البلاد وذويها المسلطين فبها وبيدهم مقاليد الأمور وأعمال الدواوين والمتاجرة والزراعة والصنائع على اختلاف أنواعها. ص١٠٦

ولما طالت مدة راحة الأقباط نوعاً وتحسنت حالهم أخذوا يشيدون الأبنية العالية والدور الواسعة ولاسيما الديارات والكنائس فإنهم صرفوا كل جهدهم فى عمارتها وتشييدها فى جهات مختلفة خصوصاً فى الجهات المطلقة الهواء وأوقفوا عليها الأوقاف الواسعة وأحاطوها بالبساتين النضرة حتى أن بعض الخلفاء كانوا يذهبون أحيانا إلى تلك الديارات لترويح النفس والراحة من عناء الأشغال والتمتع بنضارة حدائقها والتعاطى مما بها من الخمر النقى العتيق حتى أن بعض أدباء وأفاضل المسلمين الذين كانوا موجودين فى ذاك العصر وضعوا لها كتباً مخصوصة ضمنوها أوصافها وما كانت عليه وممن كتب عنها أبو الحسين على بن محمد المعروف بالشابشتى أمين مكتبة العزيز بالله أحد خلفاء الدولة الفاطمية وأبو بكر محمد الخالدى وأبو عثمان سعد الخالدى وأبو الفرج الأصفهانى.

وكانت تقام بهذه الديارات أعياد فى أيام معلومة من كل سنة فكان كبار وميسورو الأقباط وغيرهم يذهبون إليها أفواجاً ويقيمون بها أياماً ويذبحون الذبائح ويولمون الولائم ويصرفون مدة إقامتهم بها فى سرور وانشراح كما هو جار إلى الآن فى مولد الست دميانة وغيرها. ص١٠٩

وتحدث عن "أبى اليمن" الذى ولاه المعز لدين الله حكم فلسطين، وكيف أنه عندما هاجمها أحد الأعداء خبأ ما فى بيت المال من ذهب وفضه ولما

أرسل الخليفة قائداً طرد هذا العدو سلمه أبو اليمن ما كان قد خبأه فشكره الخليفة وأقره فى وظيفته فعاش فيها حتى مات وكان ذا ثروة عظيمة أعطاها للبطريرك لينفق منها على الفقراء.

ولكن شاب هذه السماحة التى كانت سمة حكم الفاطميين ولاية حاكم مجنون هو الحاكم بأمر الله الذى أخذ يصدر أوامره الغريبة "وصار يخترع كل يوم أحكاماً غريبة يحمل الناس على العمل بها ثم يأمرهم بالكف عنها. فمن ذلك أنه نهى عن بيع وأكل الملوخيا والترمس والجرجير والسمك الذى لا قشر له وأمر بالتشديد فى ذلك والمبالغة فى تأديب من يخالف أمره وعلم أن جماعة باعوا أشياء منها فأمر بضربهم بالسياط ضربا مبرحاً ولم يكتف بذلك بل أمر بضرب أعناقهم. ونهى عن بيع الزبيب وهجم على بيوت التجار وغيرهم وجمع ما كان موجوداً منه وأحرقه بالنار ومنع بيع العنب وكان فى الجيزة كروم كثيرة فأرسل إليها أعوانه فقطعوها وخربوها عن آخرها.

وتتبع العلماء وأماثل أهل دولته وأكابر الناس على اختلاف أجناسهم وقتل منهم عدداً عظيماً بغير سبب أو علة، ومنع النساء عن الخروج فى الطرق فمضى عليهن وهن محبوسات فى البيوت سبع سنوات وسبعة أشهر. ومما زاد الحال تعاسة أنه فى أثناء ذلك حل بالبلاد وباء وغلاء شديدان فمات من الناس كثير ومن نجا منهم من الموت حاقت به البلايا والمصائب من كل الجهات ولم يخلصهم من يدها إلا الموت بعد أن حكم خمساً وعشرين سنة رأوا فيها الأهوال وقيل إنه مات مقتولاً بدسيسة من أخته وقيل غير ذلك والله أعلم بالحقائق.

واشتد على النصارى وزاد فى اضطهادهم فألزمهم بلبس العمائم السوداء وتعليق صلبان خشب فى أعناقهم وأن يكون طول الصليب ذراعاً وزنته خمسة أرطال وأن يكون مكشوفاً بحيث يراه الناس ومنعهم عن ركوب الخيل وأن يكون ركوبهم البغال والحمير وأمر بألا يستخدموا مسلماً ولا يشتروا عبداً ولا أمه وأمر بهدم كنائسهم بمصر والقاهرة وكتب إلى جميع الجهات بذلك وأباح للعامة نهبها وضبط أوقافها وأحباسها وكل مالها وقبض

على القسوس وقتل منهم عدداً عظيماً وهرب كثير منهم إلى الديارات البعيدة فتتبعهم وقتلهم وقبض على الأب زكريا البطريرك وألقاه للسباع وقيل إنها لم تؤذه(١) وأكره النصارى على الإسلام فأسلم منهم خلق كثير ثم عاد فأمر من يرد منهم العودة إلى دينه فليعد وصرح لهم ببناء بعض الكنائس التى هدمت.

وبعد هذا كله أمر بأن يخرج النصارى واليهود من مصر ويذهبوا إلى بلاد الروم فشق هذا الأمر عليهم ولاسيما الأقباط منهم لما كان بينهم وبين الروم من العداوة القديمة فتجمعوا وذهبوا إلى الحاكم وأخذوا معهم أولادهم وأطفالهم ونساءهم وتواقعوا عليه وصاروا يستعطفونه حتى عفا عنهم وسمح لهم بالبقاء فى وطنهم. ومنعهم من الاحتفال بعيد الغطاس وكان من أعظم أيام المواسم عندهم وله شأن عظيم عند المصريين عموماً فكانوا يخرجون كبيرهم وصغيرهم إلى النيل ويوقدون المشاعل والأنوار وينصبون الأسرة على ضفتيه ويحيون ليلهم فى سرور وانشراح وغناء ولهو وقصف حتى الصباح. ص١٢٥

ومنعهم أيضاً من الاحتفال بيوم أحد الشعانين وكان من عادتهم الاحتفال به احتفالاً شائقاً إذ يطوفون الشوارع والحارات بضجة عظيمة حاملين

(١) ويقـال إن إشتداد الحاكم على البطريرك بهذه الدرجة لم يكن من تلقاء نفسه بل بسبب تهمـة إتهمه بها أحد الرهبان وذلك أن هذا الراهب رغب أن يكون أسقفاً وكان للبطريرك ابـن أخ يسـمى ميخائيل إلتمس منه مالاً على سبيل الرشوة ليسعى له عند البطريرك فى نـوال مرغوبه فلم يجب طلبه فى الحال بل وعده بالوفاء بعد تعيينه فعمل على معاكسته وما زال بالبطريرك حتى عين فأضمر الراهب للبطريرك شراً وكانت عادة البطاركة إلى هذا الزمن مكاتبة ملوك الحبشة والنوبة مباشرة فوشى الراهب للخليفة أن البطريرك يكاتب هـؤلاء الملـوك ويكشف لهم عن كل ما يجرى فى البلاد وسوء معاملة النصارى خلافاً للعهـود فغضب الخليفة وأمر بالقبض على البطريرك وإلقائه للسباع فلم يأته منها ضرر فنفاه فى أحد الديارات البعيدة وأمره ألا يخرج منها أبداً وأمر أن لا يكاتب البطاركة ملوك الـنوبة والحبشة مباشرة ولا يقبلوا منهم مكاتبات إلا بعد عرضها على الخليفة ومعرفة ما فـيها وكذلـك طلب من هؤلاء الملوك أن تكون المكاتبات منهم وإليه مباشرة وبقيت هذه الحالـة إلى الآن فكان إذا أُتى الخليفة أو السلطان كتاب يقتضى الرد يطلب من البطريرك أن يشرح له ما عليه نصارى مصر من الراحة والحرية فى الدين وعدم التعرض لهم فى عوائدهم ويوصيه خيراً بالمسلمين الذين تحت رعايته.

الشموع وسعف النخيل. وكثيراً ما كان ينزل الخلفاء فى عهد الدولة الفاطمية للتفرج على هذه الاحتفالات ولاسيما احتفال ليلة عيد الغطاس ويوم النيروز وكان من رسوم هذه الدولة أن توزع العطايا والهدايا فى هذه المواسم على أصحاب الدواوين وكبار الكتاب والموظفين على اختلاف درجاتهم وأديانهم كل بحسب ما هو مقرر له. ص١٢٥

وكما أمر الحاكم بأن النصارى يعلقون صلباناً فى أعناقهم ألزم اليهود أيضاً بأن يعلق كل واحد منهم جرساً فى عنقه.

كان هذا أسو ما حدث للنصارى. وحاق شره بالمسلمين أيضاً والحاكم بأمر الله فى التاريخ الإسلامى كبعض أباطرة الرومان نيرون وجاليكولا الذى عين حصانه قنصلاً. وهى شخصيات شاذة سمح بوجودها العصر القديم على أن تقلب الحاكم جعله يعتقد فى البطريرك ويقره فى مركزه وسلمه أمراً مؤذنا بفتح الكنائس المقفلة وبناء التى تهدم منها وإعادة فانهب معها ورد أوقافها كما كانت.

وبعد أن انزاحت هذه الغمة، جاءت أيام سعد للأقباط فى عهد بدر الجمالى - رجل الدولة الفاطمية القوى - بحيث "تقلد كثير من الأقباط الوظائف العالية فى دواوين الحكومة ولا سيما المتعلقة بالأعمال الحسابية فأنهم استقلوا بها استقلالاً تاماً وامتازوا على غيرهم بوضع قواعد دقيقة وروابط مضبوطة لها فلم يتمكن غيرهم من تأثيرها مثلهم وكانوا قد تمكنوا من معرفة اللغة العربية وألفوا فيها مؤلفات واسعة تشهد لهم بغزارة المادة وطول الباع ونقلوا إليها أيضاً جملة مؤلفات من اللغتين اليونانية والقبطية فى مواضيع مختلفة فعرفت الدولة فضلهم وكفاءتهم وعدم إمكان الاستغناء عنهم فراعت جانبهم وقدرتهم حق قدرهم ومنحتهم الألقاب السامية مثل (الرئيس وهبة الله والأمجد والأسعد والشيخ ونجيب الدولة وتاج الدولة وفخر الدولة) وغير ذلك من ألقاب الشرف والتمييز التى هى بمثابة الرتب فى زماننا الحاضر وكان بين العساكر الذين حضروا مع بدر الجمالى حسب اتفاقهم مع الخليفة المستنصر كثير من الأرمن والسوريين النصارى استمروا فى خدمة

الدولة مدة من الزمن ومن محاسن الدولة الفاطمية التى تذكر بالنسبة للأقباط أن معظم الصنائع وأجلها كانت بيدهم فكان منهم الصياغ والجواهريون والنجارون والحاكة والصباغون والبناؤون والحدادون والمهندسون والنقاشون والشماعون وعمال الورق والزجاج على اختلاف أنواعه وألوانه ولم تزل بقايا صناعتهم موجودة للآن فى الديارات والكنائس القديمة بحارة زويلة وحارة الروم ومصر القديمة ولا سيما المصنوعات الخشبية وغيرها الموجودة بكنيسة المعلقة بمصر القديمة فأنها على جانب عظيم من الاتقان والإحكام تدل على تقدمهم فى ذاك العصر فى الصنائع والفنون ومنهم من اشتغل بفن الطب فنال منه حظاً وافراً ومن اشتغل بعلم المواقيت وألف فيه مؤلفات واسعة وصل إلينا بعضها. ص١٤٣

وأشار الكتاب إلى وشاية قدمت فى حق البطريرك فقال بدر الجمالى إنه لا يستطيع البت فى هذا الأمر وأمر بعقد مجمع من جميع أساقفة الوجهين البحرى والقبلى وكبار الأمة للتعرف على الحقيقة فأجتمع مصر أربعون أسقفا درسوا القضية وبرأوا البطريرك.

وذكر المؤلف بعضاً ممن اشتهروا من الأقباط ووصلوا إلى أعلا المناصب مثل المعلم سرور الجلال والشيخ السعيد أبو الفخر المعروف بابن صاعد كان كاتب الرواتب وترقى لرآسة المجلس. والأسعد أبو الخير جرجة بن أبى وهب الشهير بابن الميقاط كان من أكابر الأقباط وأغنيائهم. والشيخ صفى الدولة بن ابى ياسر بن علوان ومن مآثرة بناء كنيسة عظيمة على اسم آيا صوفيا وأبو المليح الشهير بمماتى كان أمير الجيوش اشتهر بالخير والإحسان وسبب تسميته أنه لما اشتد الغلاء بمصر كان يتصدق على المحتاجين وكان إذ رآه صغار المسلمين يقولون "مماتى" فيصرف لهم غلالاً لسد رمقهم. وذكر السيدة ترفة كانت من أغنياء مصر القديمة اشتهرت بالتقوى وشيدت كنيسة من مالها الخاص وبنت بأعلاها محلاً فسيحاً ليكون ديراً للبنات الراهبات ونقشت اسمها على لوح خشب وضعته بأعلى الباب المعد لدخول النساء، ولاحظ المؤلف دلالة تخصيص باب لدخول النساء فى الأعمال الخيرية وتشييد الديارات الواسعة كما هى عادة لمصريين من قديم

الزمن وإحاطتها بالبساتين الزاهية الظاهرة التى فى جملتها دير ناهيا بالجيزة الذى كان يتردد عليه الخليفة الأمر بأحكام الله ويقيم به أياما ترويحاً للنفس وعندما يخرج للصيد وكان فى كل مرة يأتى إليه بنعم على خدامه ورهبانه بألف وفى أول مرة نزل به أنعم عليه بثلاثين فدان بلا مال بناحية طهرمس بالجيزة. ص١٦٩

ومع أن الأقباط لم يصلوا فى عهد المملكة الأيوبية إلى ما وصلوا إليه فى عهد الفاطميين، فإن المؤلف يقول "وهكذا عاش القبط فى راحة كل باقى أيام الدولة الأيوبية فى ظل ملوكها الذين عرفوا أهميتهم فى خدمة الحكومة والوطن فقدروهم حق قدرهم رغما عما كان بين هؤلاء الملوك والإفرنج من الحروب الدينية المتواصلة ولم يصب الأقباط فى أيامهم ضرر بل ربما نالهم الضرر من ذات الإفرنج الذين ادعوا أن القصد من حروبهم الصليبية حماية الدين المسيحى والمسيحيين وذلك أنه لما استولى الإفرنج على مدينة القدس فى حربهم الأولى منعوا القبط من زيارة الأرض المقدسة ولم يدخلوها حتى خلصها من يدهم السلطان صلاح الدين وفى سنة ١٢٠٤م فى أيام الملك العادل الأيوبى فاجأ الإفرنج مصر من جهة رشيد وتقدموا إلى فوة وتحصنوا فيها وكانت غاصة بالأقباط ولها أسقف مخصوص فقتلوا بعض من بها وطردوا البعض وسبوا البعض والبعض الآخر لم يسعه إلا الهرب أما الأسقف فأنه لما وجد نفسه وحيداً تركها وذهب إلى مصر وأقام بها حتى وُلى مطراناً على بلاد الحبش.

وأشار إلى أن الملك الكامل بعد أن أوقع بهم عاد فأنس إليهم وعلم أن لا مطمع لهم فى شئ إلا أن يعيشوا فى أوطانهم عيشة راضية آمنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم وأن لا هم لهم غير احترام ديانتهم وعوائدهم وعدم التعرض لهم فى شئ منها فركن إليهم وقربهم منه ورفع مقامهم وعمل على ما فيه راحتهم وأذن لهم ببناء كنائسهم التى خربها المسلمون بسبب هذه الفتن والقلاقل والحروب وأباح لهم فتح ما أغلق منها وإقامة شعائرهم الدينية فيها جهاراً بغير معارضة ولذا تراهم يذكرون للآن فى صلاتهم اليومية هذه العبارة: "وحنن اللهم قلوب المتولين علينا". وقاموا بما عهد إليهم من الخدم

أحسن قيام وبما توجبه عليهم الذمة الوطنية وبهذه الحالة حفظوا لأنفسهم مركزاً مهماً فى الوطن فكانوا عضداً عظيماً ليس للحكومة فقط بل ولسائر رجالها وأمرائها الذين ائتمنوهم على خزائنهم وأموالهم فحافظوا عليها وسلموهم مصالحهم فسيروها على أحسن حال. وتأكد الكل عدم الاستغناء عنهم أو إمكان تسيير الأعمال بدونهم فى كل زمان رغماً عن تصدى بعض الملوك المتغشمين لهم وتعمدهم إخلاء الديار منهم كما سترى.

كما قال "ويذكر بالثناء على الخلفاء الفاطميين وملوك الدولة الأيوبية أنهم أطلقوا للأقباط عنان الحرية للمدافعة عن دينهم فألف بعضهم مؤلفات واسعة جديرة بالاعتبار أثبتوا فيها بالبراهين القاطعة والحجج الدامغة صحة معتقداتهم وديانتهم، وقد وصل إلينا بعض هذه المؤلفات فألفيناها آية فى الفصاحة والبلاغة تشهد لمؤلفيها بغزارة المادة فى العلوم العقلية والنقلية وتمكنهم من اللغة العربية الفصحى. وكان يمكن للأقباط تحسين حالهم أكثر والتدرج فى العلوم والمعارف لو لم تشغل كبارهم وعلمائهم ولا سيما سكان العاصمة المنافسات والمخاصمات الداخلية فى غالب الأحيان بسبب مطامع بعض أئمتهم واهتمامهم بمنفعتهم الشخصية أكثر من الفائدة العمومية خصوصاً النزاع الذى حصل فى أيام الدولة الأيوبية الذى دامت مدته نحو ثلث جيل.

وبدأت حقبة جديدة من تاريخ مصر تعرف باسم المماليك الذين ظهروا لما كان الملك الصالح نجم الدين الأيوبى قد أكثر شراءهم وجعلهم حرساً له وجعل معهم أمراء فقويت شوكتهم. ولم يكن لهم علم بالسياسية أو الإدارة وإنما كانوا مقاتلين فتولوا القتال وحموا مصر من غزو الصليبيين والتتار واكتسبوا انتصارات مدوية. ولكنهم وكلوا الإدارة إلى بعض الأعوان الذين بدورهم وكلوها إلى أعوان آخرين فتفشى الاستغلال والظلم كما أن اختلافات هؤلاء المماليك فيما بينهم أشاع الفوضى فاعتبر المؤلف أن نجم الأقباط أخذ فى الأفول بدءً من ظهور عز الدين أيبك الذى استظل بالملك وتزوج شجرة الدر. وكانت أول مصيبة حاقت بهم على يد شرف الدين أبو القاسم هبه الله بن صاعد الذى كان قبطيا فأسلم ووصل إلى أعلى المناصب "وحينئذ أظهر

ما دل على خسته ودناءة أصله فأحدث مظالم كثيرة بين الناس وأول مظلمة بدأ بها أنه تصدى للأقباط فحصل منهم على الجزية مضاعفة وقرر على التجار وذوى اليسار منهم أموالاً يدفعونها فى كل سنة وأحدث التقويم والتصقيع على الأملاك ورتب مكوساً على الخيل والبغال والحمير وسائر الحيوانات وعلى الرقيق من العبيد والإماء وعلى سائر المبيعات وضمن الخمر والمزر والحشيش وبيوت الزوانى بأموال سماها بالحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية. ص٢٠٦

وبعد قليل رزئت الأقباط برزيئة أخرى كانت أشد وقعاً وأكثر تأثيراً فيهم من المصيبة التى نالتهم على يد الأسعد شرف الدين الوزير القبطى المرتد عن دينه وذلك أنه فى سنة ٦٦٣هـ حصل بمدينة القاهرة حريق هائل اتخذه بعض المبغضين للنصارى وسيلة للإيقاع بهم فوشوا للملك وهو إذ ذاك الظاهر بيبرس البندقدارى أن هذا الحريق من فعل النصارى واليهود ولكى يزيدوا نار غضب الملك على النصارى انتحلوا له سبباً لا يبعد على بيبرس تصديقه بأن قالوا له إنهم فى كدر منذ علموا بغلبة الإفرنج وانتصار المسلمين عليهم فى سوريا وصاروا يحسنون له فى القول حتى جعلوه يصدق اختلاقاتهم وتمويهاتهم التى لا أصل لها ومع أن هذا الملك كان موصوفاً بصفات حميدة إلا أنه كان عجولاً سريع الغضب وكان فى نفسه شئ من جهة كتاب الدواوين فحمى غضبه وأمر بجمعهم وإخراجهم خارج المدينة وإلقائهم فى حفرة ليحرقوا وكان بين رجال الدولة رجل يسمى فارس الدين إقطاى رئيس العساكر فرثى لحالهم وصار يتوقع على الملك حتى سمح بالعفو عنهم بشرط أن يدفعوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار نظير الأملاك التى اتهموا بحرقها.

ويحكى أنه لما جمعت النصارى واليهود وأخذوا ليحرقوا بظاهرة القاهرة على مشهد من الملك وأمرائه برز إليه من بين الجمع رجل يهودى يسمى ابن الكازرونى كان صيرفياً فى أحد الدواوين وقال للسلطان سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم أحرقنا ناحية

وحدنا فضحك السلطان والأمراء وحينئذ تقرر الأمر على ما ذكر. وقد ذكر هذه الواقعة المقريزى ولا أرى إلا أنها من مبالغات الكتاب.

وحدثت معركة بين بعض الأقباط وبعض اتباع الأمراء أدت إلى غضب السلطان لما ادعوا على الأقباط من وشايات فأمر بإحراق كتاب ديوانه النصارى قائلاً لا أريد أن يكون فى دولتى ديوانا نصرانياً، ولكن بعض الأمراء تشفعوا وما زالوا بالسلطان حتى سمح بأن من يسلم منهم يستقر فى خدمته ومن امتنع يقتل فخرج إليهم الأمير وأعلمهم ذلك فآثروا الاستسلام على القتل وبذلك نجوا بحياتهم وكتبت شهادات عليهم بذلك وأخذها بيدار ودخل بها إلى السلطان فأمر بالخلع عليهم وإبقائهم فى خدماتهم وفى عصارى اليوم أخذوهم إلى مجلس النائب وقد اجتمع به القضاة فجددوا إسلامهم بحضرتهم.

ومن أسوأ ما حدث فى هذه الحقبة ما سجله المؤلف تحت عنوان "واقعة هدم الكنائس وإحراق الجوامع". وقدم لها بأن جهل المماليك بالإدارة جعل مصر فى أيامهم ميدان قتال وفتن وحروب داخلية وأن المماليك كانوا منقسمين إلى أقسام وأحزاب شتى يحاول كل حزب الاستيلاء على الحكم فسادت الثورات وما يصحبها من اغتصاب ومصادرة الخ... فحدث أن شرع السلطان قلاوون فى بناء ميدان فسيح بالجهة المعروفة الآن بالناصرية وفى وسطها فسقية واسعة على شبه بركة فسيحة وكان فى الموضع الذى اختاره لذلك كنيسة للأقباط تسمى كنيسة الزهرى واسعة الأطراف محكمة البناء فلم يُرد أن يأخذها منهم بالرغم عنهم وكذلك هم لم يخطر ببالهم أن يتناولوا عنها إكراماً له أو ابتغاء مرضاته ولو فعلوا هكذا لما حل بهم ما حل. فأمر أن يتركوها ويحفروا حولها طمعاً فى سقوطها من تلقاء ذاتها وإذ كانت على جانب عظيم من المتانة لم تسقط فعد المسلمون هذا التساهل من قبل السلطان ميلاً للنصارى وتصميم النصارى على عدم التنازل عن الكنيسة للسلطان وقاحة منهم. فلما كثرت العمارات بالعاصمة وكانت تحتاج إلى أنقاض وأخشاب ورخام وكانت جميع هذه متوفرة بكنائس النصارى وإذا هدمت واحدة منها جددت أو قامت غيرها أعظم وأحسن من الأولى تواطأ المسلمون

وبعض الأمراء على هدم الكنائس واستخدام أنقاضها وأدواتها فى العمارات التى كلفوا بإقامتها وانتقاما من النصارى على تعنتهم وعدم تفكرهم فى إهدائه للسلطان حال كونهم لا يجهلون احتياجه إليها. وفى أحد أيام الجمع بينما كان الناس يصلون فى الجوامع قام فقير عند نهاية الصلاة ونادى بصوت عال قائلاً "الله أكبر هيا بنا نهدم كنائس النصارى". فلم يشعر النصارى إلا والهدم دائر فى كنائسهم وسلب ما بها من الأوانى والمقتنيات وبعضهم هجم على البيوت ونهبوها فعلاً الضجيج والصراخ وارتفع الغبار فى الجو وهاج الناس وماجوا ووصل الصياح آذان السلطان وأرسل يسأل عن الخبر فقيل له أن الناس يهدمون كنائس النصارى ويقولون أن هذا بأمرك فاندهش غاية الاندهاش وتعجب من الافتراء عليه بهذه التهمة الباطلة.

وأرسل السلطان أيضاً بعض الأمراء إلى جهات أخرى من مصر ليمنعوا الناس من هدم الكنائس وإبعادهم عنها ولكن هؤلاء لم يفعلوا كما فعل الأمير الأول بل توانوا وابطأوا فى السير حتى إذا ما وصلوا إلى الجهات المقصودة وجدوا الكنائس قد هُدمت عن آخرها ونهب الناس ما بها وهكذا لم ينج من الهدم والنهب إلا كنائس بابليون والبيوت التى بها، ولم يقف الأمر عند العاصمة فقد جاءت الأخبار من مديريات الغربية والشرقية والإسكندرية، ودمنهور والبهنسا وأسوان ومنفلوط بما يفيد أنه فى يوم الجمعة بعد الصلاة هتف هاتف "أن اهدموا كنائس النصارى".

ولم تمضى ثلاثون يوما على هدم الكنائس حتى شب حريق هائل امتد حتى كاد يلتهم المدينة وظن بعضهم أن هذا الحريق لابد أن يكون من فعل الأقباط كرد على حرق الكنائس.

وقبض على اثنين وجدا خارجين من مدرسة عقب ظهور النار، كما قبض على رجل آخر بجامع الظاهر كان معه أكياس فيها نفط ونار، واعترفوا أنهم رهبان من دير يعرف باسم دير البغل جهة طرة، وأنهم مع سبعة عشر راهبا تعاهدوا على إحراق مصر والفسطاط انتقاما لهدم كنائسهم ومن ثم جرت مذبحة كبيرة للأقباط.

ولما هدأت الحال وعاد النظام لم يفت السلطان مصالحة النصارى بأن صرح لهم ببناء بعض الكنائس التى هدمت بناء على طلبهم ذلك منه على شرط أن لا يتوسعوا فيه أو يزيدوا عليه شيئاً مما كانت عليه قبل الهدم غير أن بعضها هدم بعد تمام عمارتها بدعوى أنها لم تُبن على حالتها القديمة أو أنهم زادوا فى زخرفتها وإعلاء بنائها. ومع أن هذا السلطان منع النصارى من التظاهر بالأبهة وركوب الخيل والتجمل بلبس الثياب المصقولة والعمائم البيضاء إلا أنه من جهة أخرى لم يخُل منهم دواوين الحكومة بالمرة لعدم إمكان تسيير أعمالها بدونهم ولا سيم الحسابية ولكن يظهر أنه جردهم من الرئاسة والوظائف الإدارية ومن ثم اقتصروا على الحسابية منها فتفننوا فيها وجعلوا لها قواعد وروابط دقيقة لم يتسن لغيرهم إتقان معرفتها فصاروا يمارسونها للآن وبذا حفظوا لأنفسهم مركزاً مهما فى الحكومة.

وبذلك استقل النصارى الذين فى الدواوين بنوع ما بالأعمال الإدارية فكانوا فى راحة لا منازع لهم فى أعمالهم مدة باقى حياة السلطان الناصر وقليلاً بعده.

وتحدث الكتاب طويلاً عن محاولات الكاثوليك واللاتين جذب الأقباط وفشلهم فى هذا وأجمل حال المصريين عموماً والقبط خصوصاً فى عهد الدولة العثمانية "لم تكن حالة مصر فى عهد الدولة العثمانية أحسن مما كان عليه فى أيام دولتى المماليك البحرية والجراكسة فأنه لم يكن للولاة هم سوى استنزاف أموال الناس بأية طريقة كانت وبدون استثناء ولا تمييز بين مسلم ولا نصرانى ولا سيما لأن الولاة الذين كانوا يأتون إليها من القسطنطينية لم تطل مدة ولاية الواحد منهم أكثر من سنة وإذا سمح له بالبقاء فى منصبه أكثر من ذلك لا يكون إلا ببذل الأموال الطائلة طمعاً فى تحصيل ما يزيد عما دفعه أضعافاً. وزيادة على ذلك انقسام المماليك على ذاتهم وقيامهم على بعضهم تارة وعلى الوالى تارة أخرى وانتهاز أهل الفساد ولا سيما العرب المعروفين بالهوارة هذا الاختلال فرصة للسلب والنهب وسفك دماء الذين لا لهم ولا عليهم.

أما حال القبط فكانت هادئة نوعاً فى أول أيام هذه الدولة لرفع الاضطهاد عنهم وتشاغل المبغضين لهم من المسلمين بسبب الكوارث التى كانت تتساقط عليهم من وقت إلى وقت عن تحريض الحكومة ورجالها على الإيقاع بهم أو إكراههم على الاستسلام وعاشوا كل هذه المدة مع إخوانهم المسلمين على أحسن حال مشاركين لهم فى السراء والضراء غير أنهم كانوا يزيدون عنهم فى المصائب من جراء الجزية التى صارت تسمى بالجالية أو الجوالى واستعمال طرق الجور والعسف فى تحصيلها.

وهكذا كانت عيشتهم فى هذه المدة راضية نوعاً لا يكدرهم إلا الحوادث والرزايا التى كانت تطرأ أحياناً بسبب اختلال الأحوال كما تقدم القول فتعم النصارى والمسلمين على السواء. وكذلك الكشاف الذين هم أشبه بالمديرين الآن والصناجق. وكبار المسلمين وعظماؤهم فضلاً عن الولاة والحكام جعلوهم موضع ثقتهم وسلموهم إدارة مصالحهم وأشغالهم وحساباتهم فقاموا بها أحسن قيام وكثيراً ما كانوا يكنون بأسمائهم فيقال مثلاً المعلم غبريال السادات والمعلم يوسف الألفى والمعلم منقريوس الموره لى وغير ذلك نسبة لمخدوميهم.

وسجل المؤلف تكاثر عدد المرسلين الكاثوليك فى القرن الثامن عشر وتوطنوا فى بعض بلاد الوجه القبلى انضم إليهم بعض الأفراد من أبناء الأمة القبطية فنتج من ذلك حصول نشوذ بين أفراد العائلات وانقسام بسبب التركات والزواج فاشتكى كبار الكتاب لمخدوميهم الأمراء من سوء تصرف قسوس اللاتين وتعديهم على حقوق بطريركهم فعقد لذلك مجلس بحضورهم وحضور البطريرك وقسيس اللاتين الكاثوليك بالمحكمة الكبرى الشرعية وبعد سماع أقوال المشتكين واحتجاج المشتكى عليهم تقرر التصريح لبطريرك الأقباط باستعمال سلطته الدينية على أبناء أمته والتصرف فيهم بما توجبه قوانينه المرعية وعدم التعرض له أو التعدى على حقوقه وتحررت بذلك حجة من المحكمة وسلمت ليد البطريرك.

وكان الأقباط قد منعوا لأسباب لم يقف المؤلف عليها من زيارة الأراضى المقدسة.

وفى سنة ١٧٥٣م (سنة ١١٦٦هـ) سعى الأقباط بواسطة كبارهم فى تجديد هذه العادة السنوية ومع كونهم لم يجدوا معارضة من الحكومة تصدى لهم بعض كبار المشايخ فخابت مساعيهم.

وانتقل المؤلف إلى ذكر "المعلم رزق والمعلم إبراهيم الجوهرى" وقد ارتبط الأول بعلى بك الكبير ولما استقل بالأحكام صار المعلم رزق هو الأمر الناهى بمصر ورقاه وجعله ناظراً على دار الضرب ورفع مقامه فكان مسموع الكلمة عنده ويعول عليه فى سائر أحواله وأموره ويعمل بحسب إشارته.

ولما هزم على بيك الكبير أمام مملوكة السابق الذى أنقلب عليه واتصل بالدولة العثمانية محمد بك أبو الذهب عزل المعلم رزق أما المعلم إبراهيم الجوهرى فأبقاه فى وظيفته. ولما مات محمد أبو الذهب تقاسم السلطة إبراهيم بك ومراد بك واختص إبراهيم بك بمشيخة البلد فولى المعلم إبراهيم الجوهرى رئاسة كتاب جميع القطر المصرى وكان سليم النية طيعاً صادقاً أميناً محباً لعمل الخير لا يميز فى أعماله الخيرية بين مسلم أو نصرانى فأحبه إبراهيم بك حباً زائداً وعززه وأكرمه ولما مات أسف عليه ومشى فى جنازته إكراماً له وإظهاره لما كان له عنده من علو المنزلة. واشترى فى حال حياته أملاكاً كثيرة وأوقفها على الكنائس والديور وأصلح كثيراً مما كان تخرب منها ولم تزل غرر مآثره موجودة فى كل جهة ومكان حتى فى مدينة القدس. ومن محاسنه التى تذكر أنه كان يقابل السيئات بالحسنات ومما يحكى عنه أن أخاه وهو المعلم جرجس الجوهرى شكا إليه يوماً من رجل من صغار المسلمين أنه يسبه ويشتمه كلما مر به وقد تكرر ذلك منه حتى أنه كره المرور من ذاك الطريق وليس هناك طريق آخر يمر منه فقال له المعلم إبراهيم لا شك فى أن هذا أمر لا يجب السكوت عنه ولابد من مجازاة هذا الرجل بقطع لسانه وأخذ يبحث عنه وعن حاله وجهة سكنه وأرسل إليه قمحاً وسمناً يكفى لمؤنة عياله نحو سنة فصار كلما مر به المعلم جرجس يقوم له ويصافحة ويدعى له ولأخيه بخير وبذا قطع لسانه عن البذاء وأطلقه بالثناء.

وانفذت الدولة العثمانية جيشاً بقيادة حسن باشا قبطان ليقاتل إبراهيم بك ومراد بك فقاتلهما وانتصر عليهم وفرا من أمامه إلى الصعيد وهناك أخذا يعيثان فى الأرض فساد ويذيقان أهل البلاد أنواع العذاب.

ولما دخل حسن باشا القاهرة أساء معاملة المماليك والأقباط على حد سواء واستصفى أموالهم وكان حظ الأقباط من المصادرات أعظم كما فرض مزيداً من الضرائب والعوائد السنوية. وبعد هذا حل بمصر وباء شديد مات بسببه الألوف المؤلفة من المصريين وعاد إبراهيم بك ومراد بك وواصلا العسف والظلم والقتال حتى جاء نابليون بحملته سنة ١٧٩٨ وهزمهما ودخل القاهرة.. وكان مراد بك قد أعد لنفسه قصراً واسعاً بجهة الأزبكية فكلف نابليون المعلم جرجس الجوهرى رئيس المباشرين أن يعد هذا القصر له "ومن ذلك الحين عرف نابليون المعلم جرجس وأهداه جبة مزركشة بالقصب ليلبسها وأورد المؤلف ترجمة للمعلم جرجس الجوهرى وأشار إلى ما أمتاز به من العقل وكرم الأخلاق وعدم التمييز بين مصرى ونصرانى كما أورد ما كتبه الجبرتى "ومات المعلم جرجس الجوهرى القبطى كبير المباشرين بالديار المصرية وهو أخو المعلم إبراهيم الجوهرى. ولما مات أخوه فى زمن رئاسة الأمراء المصرية تعين مكانه فى الرئاسة على المباشرين والكتبة وبيده حل الأمور وربطها فى جميع الأقاليم المصرية نافذ الكلمة وأفر الحرمة وتقدم فى أيام الفرنسيس فكان رئيس الرؤساء وكذلك عند مجيء الوزير والعثمانيين وقدموه وأجلسوه لما يسديه إليهم من الهدايا والرغائب حتى كانوا يسمونه جرجس أفندى. ورأيته يجلس بجانب محمد باشا خسرو وبجانب شريف أفندى الدفتردار ويشرب بحضرتهم الدخان وغيره ويراعون جانبه ويشاورنه فى الأمور وكان عظيم النفس ويعطى العطايا ويفرق على جميع الأعيان عند قدوم شهر رمضان الشموع العسلية والسكر والأرز والكساوى والبن ويعطى ويهب. وبنى عدة بيوت بحارة الونديك والأزبكية وأنشأ داراً كبيرة وهى التى يسكنها الدفتر دار الآن ويعمل فيها الباشا (محمد على) وابنه (إبراهيم باشا) الدواوين عند قنطرة الدكة. وكان يقف على أبوابه الحجاب والخدم. ولم يزل على حالته حتى ظهر المعلم غالى وتداخل فى هذا الباشا وفتح له الأبواب

لأخذ الأموال والمعلم جرجس يدافع فى ذلك وإذا طلب الباشا طلباً واسعاً منه يقول له هذا لا يتيسر تحصيله فضاق خناق المعلم جرجس وخاف على نفسه فهرب إلى قبلى ثم حضر بأمان كما تقدم وانحط قدره ولازمته الأمراض حى مات فى أواخر شعبان وانقضى وخلا الجو للمعلم غالى وتعين بالتقدم ووافق الباشا فى أغراضه الكلية والجزئية وكل شئ له بداية وله نهاية والله أعلم.

وقبل قيام المعلم جرجس إلى الصعيد إما هارباً أو منفياً كما قيل جمع كل حجج أملاكه وسلمها فى البطركخانة لتنفق من ريعها على أهل بيته فوضعت اليد عليها وبقت فى حوزتها للآن.

ويشير المؤلف إلى وضع الفرنسيين الديوان وكان من أثنى عشر عضوا وستة منهم من النصارى وستة من تجار المسلمين وجعلوا المعلم ملطى القبطى رئيساً له.

وأفرد المؤلف فصلاً لـــ "يعقوب الجندى والجيش القبطى" وأنه كان من أصحاب الأملاك والتجارة ولما دخل الفرنسيون تعلم لغتهم واتصل بهم واتفق معهم على تكوين جيش قبطى فجمع من الصعيد حوالى ألفين من الشباب الأقوياء القادرين على حمل السلاح، وقبلهم الفرنسيون وأخذوا يدربوهم التدريب العسكرى.

ويستطرد المؤلف "وسار يعقوب هذا فى خطة تخالف ما كان عليه أبناء جنسه من حيث الهدوء والسكينة والصبر والاحتمال وفداء أرواحهم وأعراضهم فى بعض الأحوال ببذل المال والعطايا فإنه فضلاً عن مخالفته لهم فى الزى والحركات اتخذ له امرأة من غير جنسه بطريقة غير شرعية على أن رجال الدين ولا سيما البطريرك لم يكونوا راضين عن تصرفاته وأحواله. وسمعت من بعض الشيوخ الأقباط المسنين أن البطريرك نصحه المرات العديدة بالعدول عن هذه الخطة وأن يعيش كسائر إخوانه فلم يقبل وعادوه بالنصيحة مرة أخرى فجاوبه جواباً عنيفاً فسخط عليه. وسمعت من آخر أيضاً والعهدة عليه أن ما كان بينه وبين البطريرك من المنازعة

والمشاحنة دفعة إلى التجارئ على الدخول فى الكنيسة مرة راكباً جواده ورافعاً سلاحه وطلب منه أن يناوله السر المقدس وهو على ظهر حصانه معتذراً عن هذه الجسارة بأن من كان جندياً مثله يلزم أن يكون على الدوام فى أهبه واستعداد وهذا لا يمنعه من تأدية الفرائض الدينية وربما كانت هذه الرواية من قبيل المبالغة فى النقل ومما رواه الكتاب ولا سيما الجبرتى الذى كان معاصراً ليعقوب. على أن ما اعتقده البطريرك مخالفة وحسبه تهوراً وخروجاً عن الحد كان سبباً فى حفظ حياته وحياة كثيرين من الأقباط ولا سيما سكان الأزبكية حينما اختل النظام عند استعداد الفرنسيس للجلاء عن مصر ودخول عساكر العثمانيين وتحريض نصوح وقيل (ناصيف) باشا قائدهم على الفتك بالنصارى فحماهم يعقوب.

وأشار المؤلف للمعلم غالى الذى عمل تحت آمرة محمد على وقال إنه كان على جانب عظيم من الذكاء والنباهة "ويعرف من أين يؤكل الكتف" فلم يظهر للباشا معارضة.

ولما قصد محمد على باشا تأسيس حكومة منتظمة وكان لا يخفى على المعلم غالى أنه توجد أراض كثيرة يزرعها أصحاب الاقتدار بغير دفع أموال عليها شرع فى مساحة عموم أراضى القطر المصرى فأظهر جملة أراض فربطت عليها الأموال وبذلك نمت الإيرادات فكانت هذه خدمة وطنية عظيمة قام بها وقسم أطيان كل بلد إلى حيضان وقبائل وجعل لكل بلد زمام مخصوص وغير ذلك مما لا تخفى فائدته فلا حاجة لإطالة لشرح فيه.

ولكن المعلم غالى لم يفلت من غضب محمد على الذى كانت حاجته إلى المال تجعله يكلف أعوانه ما لا يطيقونه ولما يعجزوا بصادر أموالهم ثم يتقدم لهم شفعاء. فيعيدهم شرط أن يدفع مبالغ أخرى، ويقول المؤلف وتكرر حصول ذلك من الباشا فكان يغضب عليه تارة ويعزله ويقلد غيره من رفقائه ويرضى عليه أخرى فيرده إلى منصبه بعد دفع مبلغ طائل لا يستطيع القيام به من ماله الخاص فيختص هو بجانب منه ويوزع الباقى على زملائه وغيرهم من رؤساء الكتبة.

واتفق أن الباشا كان قد توجه إلى الإسكندرية لمهمة واحتاج لنقود فحول على المعلم غالى صرف ستة آلاف كيس كانت باقية عليه فاعتذر بعدم الاقتدار على أدائها فى الحال بدعوى أنها بواقى على أربابها وهو ساع فى تحصيلها فلم يقبل هذا العذر منه وأرسل إلى كتخداه فى مصر بالقبض عليه وعلى أخيه فرنسيس وأمينه المدعو المعلم سمعان وسجنهم فى القلعة حتى يدفعوا هذا المبلغ.

وبعد قليل شرع الباشا فى تغيير هيئة الدواوين واستبدالها بغيرها تكون أنظم منها وتعود بالفائدة على الخزينة فرضى على المعلم غالى وأناطه بذلك فقسم البلاد إلى مديريات وأقسام والأطيان إلى أحواض وقبائل.

وبعد أن غاب المعلم غالى نحو سنة فى الصعيد وهو يشتغل فى ذلك عاد إلى مصر وكان المتولى إمارة الصعيد من يدعى محمد بك الدفتر دار فلما قصد المعلم غالى العود إلى مصر زوده بكتاب منه للباشا يمدح فيه نصحه وسعيه فى فتح أبواب تحصيل الأموال للخزينة وأنه ابتكر أشياء وحسابات يتحصل منه مقادير وافرة من المال فقابله الباشا بالرضا وأثنى عليه ومن ثم اتخذه كاتباً لسره وخصه بمباشرة الأعمال الحسابية التى ابتكرها فكانت يده فوق يد الجميع حتى حكام الأقاليم واستمر فى هذا المنصب الجليل إلى أن قتل فى سنة ١٨٢١م لأسباب لا تزال حقيقتها خافية علينا.

وكان للمعلم غالى ثلاثة أولاد ذكور وهم باسيليوس وطوبيا ودوس. ولما قتل دعا محمد على باشا باسيليوس وقال له "إن أباك قد مات". فقال "حاشا لله يا سيدى فإنى لا أعرف لى أبا غير أفندينا". فُسر الباشا لجوابه هذا وخلع عليه وجعله محاسبجى الحكومة المصرية وغمره بإنعاماته وإحسانه وأنع عليه بالرتبة الثانية وهو أول من حازها من النصارى وبقى فى هذه الوظيفة حتى مات. وكان محبوباً مقبولاً عند الباشا ولما مات حزن عليه وأسف لفقده. ولا يزال اسمه يذكر بين النصارى والمسلمين بالثناء والتبجيل. وكان المرحوم محمد على باشا يعول عليه كثيراً فى بعض الأمور ومما يحكى عنه

أنه غضب عليه مرة وأمره أن يلازم بيته ولا يخرج منه واتفق أنه كان جالساً مرة مع ذوات حكومته فسألهم إذا كان يوجد نوع من الزرع يعطى الفدان منه أربعين أو خمسين أردباً فقالوا لا يوجد فأرسل فى الحال وأحضر بسيليوس بك وسأله هذا السؤال فقال نعم يوجد ما يعطى أكثر من ذلك بكثير جداً وهو النخل والبصل فُسر الباشا لجوابه ورضى عليه.

وعن حال الأقباط فى ظل العائلة الخديوية قال "ليس من ينكر أن الأمة القبطية أخذت تظهر فى عالم الوجود ثانية منذ أيام المغفور له محمد على باشا جد العائلة الخديوية فإنه رحمه الله أظهر من أول وهلة ما دل على اعتباره جميع المصريين على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم بمساواة واحدة فأباح لهم التمتع بالحرية والحقوق الوطنية على حد سواء وكان يجرى عليهم الأحكام بالعدل والإنصاف والمساواة ووزع خدمة الوطن على أهله كل بما له من الأهلية فخص القبط بما امتازوا به من الأعمال الحسابية وضبط الإيرادات والمصروفات حتى قال أحد الإنجليز الذى حضر إلى مصر فى أيامه لقصد التسوح فى تقرير رفعه إلى رئيس مجلس وزراء إنكلترا وعرض على البرلمان "أن الأقباط للقلم بمثابة الفلاح للمحراث". وخص المسلمين بالمجالس والأعمال الإدارية والتحريرية واليهود المصريين بالائتمان على خزائن الدواوين والمصالح والمديريات غير أنهم لم يلبثوا أن تركوها لعدم رضاهم الشغل فى يوم السبت فكان فى تركهم الخدمة الخير العظيم لهم لأنهم اشتغلوا بالتجارة والمصارفة فنجحوا فيها نجاحاً عظيماً واستغنوا بذلك عن ذل الخدمة وما فيها من صغر النفس.

وبتوسع محمد على باشا فى المصالح والدواوين ازداد عدد الموظفين الأقباط فى دوائر الحكومة وبعد أن كانت وجاهة الأمة تنحصر فى بعض أفراد قليلين أصبح بينهم وجوه كثيرون فى كل أنحاء القطر المصرى.

ويخصص المؤلف فصلاً خاصاً للبابا كيرلس الرابع الكبير فيعرض بتفصيل ملابسات شغله لهذا المنصب سنة ١٨٥٣ ثم يقول ومن ذاك الحين أخذ يباشر أعمال البطركخانة وكان أول عمل باشره بناء مدرسة وهى أول

مدرسة أقيمت لتعليم شبان الأقباط فاشترى عدة منازل وهدمها وأقام على أنقاضها مدرسة فسيحة فكان بناؤها موجباً لإجماع الجميع على اختياره وفى ليلة الأحد ١١ بؤونة سنة ١٥٧٠ قبطية الموافق (سنة ١٨٥٤م) سيم بطريركاً بحضور جميع الأساقفة ماعدا أسقفى إخميم وأبى نيج ولقب كيرلس الرابع.

فلما أصبح مستقلاً فى عمله شرع فى إخراج مقاصده من حيز الفكر إلى الفعل فأتم بناء المدرسة وأحضر لها أساتذة ماهرين وكان يقبل التلامذة فيها على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ويصرف لهم الكتب والأدوات مجاناً وكان يباشر التعليم بنفسه فلا يمر عليه يوم لا يتفقد فيه حالتها مرة أو اثنين أو أكثر ولمزيد الاعتناء بها اتخذ له محلاً فيها لاستقبال الزائرين فإذا أتى إليه من الأجانب أو غيرهم من ذوى المعرفة باللغات والعلوم وطرق التعليم يكلفه زيارة المكاتب وفحص التلامذة وإبداء ملاحظة فيما يعود بتحسين حالتها وتسهيل طرق التعليم فيها. وكثيراً ما كان يطيل الإقامة فى المكتب مصغيا لما يلقيه الأستاذ على الطلبة ثم يقول مخاطباً التلامذة قبل خروجه "قد استفدت معكم اليوم فائدة لم أكن أعرفها قبلاً" وكان أحيانا يلقى على التلامذة عبارات أدبية وتاريخية مما يناسب سنهم وإدراكهم وقد جعل اللغة القبطية جبرياً وكان يلاحظ سير دروسها بنفسه ولما رأى أن بعض الطلبة يأتون من جهات بعيدة مثل حارة السقائين أشفق عليهم وأنشأ مدرسة وكنيسة هناك.

وعهد إلى أحد قسوس كنيسة الأزبكية المسمى القمص تكلاً المشهود له بإتقان فن الموسيقى والألحان الكنائسية أن ينتخب من بين تلامذة المدرسة الشمامسة عدداً معلوما من ذوى الأصوات الحسنة وإناطه بتعليمهم التراتيل الكنائسية بطريقة مضبوطة وجعل لهم ملابس مخصوصة على طرز جديد لطيف يلبسونها أثناء وجودهم فى الكنيسة فى أيان الآحاد والأعياد والمواسم.

ولم يمض زمن حتى خرج من هاتين المدرستين عدة تلامذة واتفق إنشاء مصلحة السكة الحديد بالديار المصرية فانتظموا فى خدمتها وانتشروا فى جميع محطاتها وكانوا يؤدون أعمالهم باللغة الإنكليزية وبعضهم استخدم فى البنوك وعند التجار لمعرفتهم اللغة الطليانية.

وأنشأ أيضا مطبعة استحضر أدواتها من أوروبا على يد المرحوم الخواجه رفله عبيد الرومى الأرثوذكسى وقبل إحضارها اختار من أبناء الأمة أربعة من شبان الأقباط ورتب لهم رواتب شهرية وملابس سنوية تصرف لهم من الدار البطريركية وتحصل على أمر من سعيد باشا بقبولهم فى مطبعة بولاق ليتعلموا صناعة الطباعة.

ومما يدل على شدة احترامه للعلم ورغبته فى نشره وتنشيطه أنه لما علم بوصول أدوات المطبعة إلى الإسكندرية وكان فى دير أنطونيوس بالجبل بعث إلى وكيل البطركخانة بمصر يأمره باستقبالها عند وصولها باحتفال رسمى يقوم فيه الشمامسة بالملابس الرسمية المختصة بالخدمة الكنائسية ويقابلونها من باب البطركخانة بالتراتيل والأناشيد. وتحدث الناس كثيراً بغرابة هذا الاستقبال ولما عاد من الدير وعلم بحديثهم قال لبعضهم إنى أتعجب لإستغرابكم هذا الاستقبال مع إنى لو كنت حاضراً لرقصت كما رقص داود أمام تابوت العهد. ولكن من الأسف أنه لم يذق من ثمرة أتعابه فإن المقادير لم تفسح له بالأجل حتى يرى بالعيان ما كان يتمنى أن يراه إلا من على بعد كما رأى موسى أرض الموعد.

وقد عرف المغفور له إسماعيل باشا الخديوى الأسبق مقدار هذه الخدمة الوطنية فاستدعى إليه الأنبا دمتريوس البطريرك خلف السعيد الذكر الأنبا كيرلس وأظهر ارتياحه للخدمة الوطنية التى قامت بها المدارس القبطية وانعم عليه بألف وخمسمائة فدان ليتساعد بإيراداتها على توسيع نطاق المدارس ورتب لها أيضا مائتى جنية مصرى سنوياً ولكن هذه منعت فيما بعد بسبب عسر المالية واضطرار الحكومة للاقتصاد.

ويجُمِل المؤلف "تاريخنا الحديث وحالتنا الحاضرة". كانت الأمة القبطية قد وصلت فى أوائل الجيل التاسع عشر الحاضر إلى أقصى درجات الانحطاط واستحكام الجهل والفقر بسبب فساد الحكام والمصائب المتوالية والنوائب المتتابعة التى لو حلت بأمة غيرها ما أبقت منها بقية. ولما قيض الله لمصر الدولة المحمدية العلوية التى بذلت كل مرتخص وغال فى إصلاح

شأن البلد وراحة العباد على اختلاف أجناسهم عمت هذه الإصلاحات الأمة القبطية أيضاً ومن ثم أخذت تظهر فى عالم الوجود بمظهر جديد. ولو قابلنا حالتها الحاضرة بالتى كانت عليها فى أوائل هذا الجيل لوجدنا بين الحالتين فرقاً عظيماً ليس فى التربية فقط بل وفى الأخلاق والعادات واللباس والزى والمسكن. وما الفضل فى ذلك إلا لعدل الحكومة أولاً والتربية والتعليم ثانياً والاختلاط بالأجانب والتشبه بهم والنقل عنهم ثالثاً.

ويذكر أن المدارس التى أقامها كيرلس الرابع لم تجدد نفسها مما جعلها دون المدارس الأخرى. ولهذا فإنه تحت عنوان "النهضة الأولى" يشير إلى قيام بعض المصلحين بتكوين جمعية سموها الجمعية الإصلاحية وكتبوا تقريراً ببيان رداءة الحال ورفعوه إلى المطران (الأنبا مرقص مطران الإسكندرية الذى قام بأعمال منصب البطريرك بدلاً من البطريرك دمتريوس). وطلبوا إليه أن يهتم بتنفيذ رغائب الأمة بإصلاح حال المدارس والفقراء بنفسه قبل أن تضطرهم تعاسة الأحوال إلى التداخل بالقوة.

فلما وصله التقرير دعا عقلاء أعيان الأمة بالقاهرة وأطلعهم عليه فقالوا له أن الطلب عادل وأنهم هم أيضاً يزيدون على ما تضمنه التقرير أن الفساد قد تطرق إلى الأوقاف والقضايا. والرأى عندهم أن يتلافى الأمر بحكمة ويعقد جمعية من أبناء الأمة بالعاصمة ويطلب منهم انتخاب أربعة وعشرين شخصاً يؤلفون مجلساً لمعاونته وتعضيده فى تسيير الأعمال على محور الإستقامة وإجراء الإصلاحات التى يقتضيها الحال. ولما تم ذلك طلبوا منه أن يلتمس من الحكومة صدور الأمر باعتماد المجلس بصفة رسمية فلبى طلبهم وعرض على الحكومة إلتماساً يرجوها فيه الإقرار على تعيين مجلس إدارة للطائفة لمساعدته على تدبير الأمور فأجابت الحكومة سؤاله وصدر بذلك أمر عال بتاريخ ١٥ الحجة سنة ١٢٩٠ وسمى المجلس الملى.

وهكذا ظهر المجلس الملى، ولكن من المؤسف أن حدثت صراعات ما بين من أعضائه والبابا كيرلس الخامس مما أدى إلى حله لمدة سبع سنوات، ويرى المؤلف أن "النهضة الثانية" جاءت مع تكوين الجمعيات الحديثة القبطية

وأولها "جمعية المساعي الخيرية، وكذلك جمعية طنطا ومدرستها وكذلك تأسست جمعيات خيرية في جهات كثيرة في الوجهين القبلي والبحري مثل المنصورة وقليوب ودمنهور والسويس وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وغيرهم وكلها ترمي لغرض واحد وهو معاونة الفقير وتربية اليتيم المعدم.

وشرح المؤلف بنوع من التفصيل الأزمة التي استفحلت بين المجلس الملي ورئيسه بطرس غالي وبين البابا كيرلس الخامس إذ داخل بعض الأعضاء حب الاستئثار ونفوذ الكلمة ووسوس بعضهم للبطريرك أن يكون مستقلاً مطلق التصرف. مما جعل الخديوي توفيق لا يقابل البابا كيرلس ونيافة مطران الإسكندرية وبعض الرؤساء الروحيين عندما توجهوا إلى سراي رأس التين لتأدية رسوم التهاني في الحضرة الخديوية. أعقب ذلك أن طلب بطرس باشا غالي إلى الخديوي إبعاد البابا إلى دير البرموس فصدر بذلك الأمر العالي، ولكن ما كاد البابا يرحل إلى منفاه حتى ندم المجلس الملي وبذلت المساعي لدى الخديوي حتى أجابه بنفسهم وعاد البابا وسط فرحة عالية يوم ٤ فبراير سنة ١٨٩٣م. (إلى هذا انتهى الاستشهاد من كتاب تاريخ الأمة القبطية).

لعلنا نستخلص من هذا العرض بعض الخطوط العريضة:

١- احتفظ الأقباط لأنفسهم بالأعمال الخاصة بمسح الأراضي وتحديدها وتقاضي الضرائب وحسابات ذلك وعجز كل الولاة منذ دخول عمرو بن العاص عن زحزتهم عنها، حتى عندما أصبحت الكتابة بالعربية، واحتفظ كبيرهم – الذي يمكن أن نسميه جابي الجباة – بمنصب يشبه إلى حد كبير منصب وزير المالية. بمنزلة رفيعة في الدولة تحدث عنها الجبرتي ومن سبقه، ومن خلفه ولم يخرج هذا الاحتكار عنهم إلا عند تحديث مصر وتأسيس مدارس حديثة لتخريج المساحين والصرافين الخ... الأمر الذي امتعض له الأقباط ولكن لم يكن منه بد.

٢- إن الأقباط بصفة عامة احتفظوا بحرياتهم الدينية ولم يحاربوا فى عقائدهم إلا مرة أو مرتين وبعد اتهامات بحرق المساجد أو الاتصال بالحبشة وقد قبل الذين اتهموا وخيروا بين الإعدام أو الإسلام ففضلوا أن يقبلوا الإسلام وخالفوا بذلك أسلافهم الذين قاوموا الاضطهاد البيزنطى بشراسة لأسباب عديدة أولها أن الإسلام أصبح دين مصر، وأنه قريب من المسيحية وأن الخلطة الوثيقة بين المسلمين والقبط هيأتهم لقبول الإسلام.

٣- أنه لم يحدث أن اتفق الحكام وعامة الشعب على عداوة الأقباط فالذى كان يحدث فى الأغلب الأعم أن يستبد بعض الحكام ويفرض ضرائب ثقيلة على المسلمين والأقباط حتى وإن كان نصيب الأقباط من هذا العسف أكبر شيئاً ما. وعندما يخص الأقباط وحدهم نوع من العسف، فإن الشعب من المسلمين كانوا يأسون لهم ويؤاسونهم. ولم يحدث أن نشأت عداوة بين المسلمين والأقباط إلا فى أواخر عهد الدولة الأيوبية وفى عصر المماليك عندما انحط الوعى الإسلامى وأصبح يخضع لبعض المهوسين أو المتعصبين الجهلة. ولكن هذا ما كان ليستمر. وما كان هذا الهوس يشمل إلا قلة من المسلمين.

هى صفحة سيئة، ولكنها مع هذا كله أفضل مما كان شائعاً فى العصور القديمة وقد تعرض الأقباط لمذابح على يدى البيزنطيين أريد بها استئصالهم، كما استؤصلت بالفعل بقايا العهد الإسلامى فى أوروبا، ويلحظ فيها أنه كان يعقب فترات العسف إصلاح ما أفسدته من بناء الكنائس أو تعويض المتضررين.

ويجب أن نعلم أن الحكم الذى يوصف عادة "بالحكم الإسلامى" لم يكن إسلاميا حقاً لأن الحكم الإسلامى لم يظهر إلا لمدة خمسة وعشرين عاماً طوال تاريخ الإسلام. عشرة فى عهد الرسول وأثنى عشر هى خلافة أبى بكر وعمر. وبعدها بدأ الهرج وانتهى الحكم الإسلامى "رسميا" سنة ٤٠ هجرية عندما حول معاوية بن أبى سفيان الخلافة إلى ملك عضوض. وبالتالى لا يحسب هذا الحكم على الإسلام - أى منذ سنة ٤٠ هجرية حتى

نهاية الخلافة العثمانية فى عهد مصطفى كمال، فهذا حكم حكام وليس حكم إسلام، وقد عانى المسلمون منه كما عانى غيرهم.

٤- إن هذه الصور من حكم العصور الوسطى انحسرت مع دخول مصر العهد الحديث، على يدى محمد على وخلفائه إذ طويت آثار العهد القديم مع إلغاء سعيد باشا للجزية سنة ١٨٥٠ والسماح للأقباط للانخراط فى الجيش وتعيين قضاه، ومديرين من الأقباط بحيث تحقق إلى حد كبير ما يقوم عليه العصر الحديث من حريات ومساواة مما سنعرض له فى النبذة التالية.

- ٢ -

أشرت فى الفصل الأول من هذا الكتاب عند الحديث عن الأقلية القبطية إلى الأقلية اليهودية التى تعد مدرسة الأقليات والتى توصلت إلى سلاحين يمكن لها بهما أن تعوض نقصها العددى بحيث تتساوى مع الأغلبيات، بل وتهيمن عليها هذان هما العلم والمال.

وقد توصلت الأقلية القبطية المصرية إلى ذلك بحكم وعيها الفطرى واستطاعت بالفعل أن تثبت وجودها بفضل هذين وإن لم يكن عملها منهجاً وبعد أن كان مطمحها الأول هو الاحتفاظ بمهمتها التقليدية فى خدمة الحكومة كوسيط ما بين الحكومة، والفلاحين يقوم بتحديد مساحات الأرض وحيازاتها وما عليها من ضرائب كما يقوم صراف القرية بالتحصيل الخ... فإنها بدأت تتجه اتجاهات تقوم على السبق فى العلم والمعرفة ودخول المجال الاقتصادى الذى كانت صورته الأولى تملك مساحات كبيرة من الأراضى ثم دخلت مجال الشركات والبنوك والتجارة الخ...

وكما لاحظ مؤلف "تاريخ الأمة القبطية" أن اليهود عزفوا عن شغل وظائف مالية عرضها عليهم محمد على لأنها تجعلهم يعملون يوم السبت فكان ذلك فى مصلحتهم لأنه جعلهم يعملون فى التجارة والاقتصاد والمال بحيث استحوزوا على ثروات كبيرة.

وقد بدأ دخول الأقباط مجال العلوم بالمدارس التى كونها البابا كيرلس الرابع والمطبعة التى استوردوها. ثم حدثت دفعة جديدة بتكوين جمعيات

اجتماعية ثقافية خيرية يدخل فى برامجها إنشاء مدارس. وأخيراً جاءت الخطوة المنظمة المنهجية بظهور مدرس الأحد.

ولو كان لدى الكنيسة القبطية الانفتاح والفهم ومسايرة العصر، لاستطاعت أن تفعل كما فعلت الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية التى جاءت أساساً للتبشير ولما وجدت أن التبشير المباشر صعب وفاشل لجأت إلى تكوين مدارس ذات مستوى فنى متقدم ويعنى باللغات الأوروبية الحديثة، وجذبت هذه المدارس معظم أبناء وبنات الطبقة الوسطى والطبقات الثرية، ولكن أفق الكنيسة القبطية كان كأفق المؤسسة الإسلامية لا يزال محدوداً يمثل الحفاظ والتقليد أكثر مما يمثل التقدم والانفتاح فوقف دخولها مجال العلم مع مدارس البابا كيرلس الرابع والمطبعة التى استوردوها. ثم جاء دور الجمعيات الخيرية الثقافية التى عنيت بفتح مدارس تخرج منها كثيرون من قادة الرأى العام والسياسة ورجال الإدارة مثل بطرس غالى وحسين رشدى ممن تقلدوا رآسة الوزارة ومحمود عبد الرازق الذى كان وكيلاً لوزارة الداخلية وقلينى فهمى وغيرهم، وأخيراً جاءت الخطوة الحاسمة بتكوين مدارس الأحد على يدى حبيب جرجس.

ورأى مؤلف كتاب "الأقباط والقومية العربية" أن حبيب جرجس يمثل اتجاه الإصلاح من داخل الكنيسة ويقول عن هذا الاتجاه:

أما الاتجاه الأول فقد برز فيه منذ عام ١٨٩٨ حبيب جرجس (١٨٧٦–١٩٥١) الذى أصبح مديراً للمدرسة الأكليريكية عام ١٩١٨ وقد قرن دعوته إى ترقية المستوى العلمى والثقافى لرجال الأكليروس بجمع الأطفال وتدريسهم مبادئ الدين المسيحى. ثم طور عمله فأنشأ فى عام ١٩٠٠ ما عرف باسم "جامعة المحبة" وأصبح من مهامها فى ١٩٠٥ تعليم طلبة المدارس الأميرية الدين المسيحى. ودعا الشباب المتعلم إلى التطوع لالقاء الدروس الدينية على الأطفال واكتملت حركة مدارس الأحد فى صـ... مؤسسة داخل نطاق الكنيسة القبطية فى عام ١٩١٨م.

وكان من الواضح أن من بين الدوافع التى أدت إلى تشكيل مدارس الأحد مواجهة مسعى الكنيسة الإنجيلية إلى استقطاب الشباب الأرثوذكسى إلى مدارسها التى كانت قد سبقت إلى تنظيمها.

ثم اتسع نشاط مدارس الأحد فى الأربعينات ليشمل أنشطة اجتماعية ذات صبغة خيرية بحتة.

ولكن فى مرحلة الخمسينات تم تطوير برامج هذه المدارس وتعددت مستوياتها التعليمية لتلائم الأطفال وتلاميذ المراحل الابتدائية والثانوية كما تضمنت توجيه المدرسين المتطوعين إلى العمل فى القرى وفى الأوساط العمالية. وتضمنت برامج الدراسة مواداً مثل: التاريخ وعلاقة الكنيسة بالدولة والمجتمع، والخلافات المذهبية مع الكاثوليكية والبروتستانتية وغيرها، كما تضمنت أساليب الخدمة الاجتماعية استخدام الإحصاء لحصر عدد الأقباط فى القرية. وفيما يتعلق بالعمال تضمن البرنامج شرح العلاقات الاجتماعية على ضوء المبادئ المسيحية "لتحصين العمال ضد أخطار البيئة وسموم التعاليم والأفكار الخاطئة".

هنا نلاحظ ملاحظة سريعة وهى أن تطوير مدارس الأحد وتوسيع أنشطتها الاجتماعية لابد وان يفضى – وبحكم منطقه الداخلى على الأقل – إلى الاقتراب المحتوم من تخوم الحياة السياسية، والعمل السياسى.

ثم اتجهت حركة الإصلاح الكنسى إلى تحقيق نهضة قوية وهى النهضة التى يقدر أنها انطلقت عام ١٩٤٨ تحت تأثير نواة محدودة من الرهبان سوف يكون منهم فيما بعد الأنبا شنودة الثالث البطريرك الحالى والأب متى المسكين والأنبا صموئيل أسقف الخدمات (ت ١٩٨١) وغيرهم وتوالى تدفق الرهبان وانتشروا فى العديد من الأديرة، ولوحظ لأول مرة أن كثيرين منهم من بين خريجى الجامعات.

واستمرت مدارس الأحد تنمو فى داخل الكنيسة وانتظمت فيها أعداد كبيرة من الأجيال الشابة بما فى ذلك طلاب الجامعات والمعاهد العليا. وفى صفوفهم برزت قيادات دخلت معارك دمقرطة نظم انتخابات البابا والمجلس

الملى، حتى إذا ما طرحت مسألة ترشيح البطريرك الذى يخلف يوساب الثانى (ت ١٩٥٦) تقدم عشرة من المرشحين كانوا كلهم من تلاميذ مدرسة الأحد (من بينهم الآن أبرز الشخصيات الدينية حالياً: البطريرك الحالى وغريغوريوس أسقف عام الدراسات العليا والثقافة القبطية والبحث العلمى. والأب متى المسكين). وفى عام ١٩٥٩ عندما أصبح كيرلس السادس بابا وبطريرك الكرازة المرقسية كان أقرب مستشاريه هم من الرهبان العشرة الذين أشرنا إليهم"[1].

وهذا الجيل – جيل الأربعينات – كان هو "جيل القرار الصعب، على حد قول الدكتور رفيق حبيب فى كتابه الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر ص٣٥ جيل كان عليه أن يختار طريقه. بالطبع كان الكثير من أبناء هذا الجيل قد وجد طريقه إلى الحياة العامة فى المجتمع، والبعض قد ابتعد عن الكنيسة، ولكن جزءاً من الطبقة الوسطى التف حول الكنيسة وتعلق بها، وأيضاً كان للكنيسة دور كبير فى حياتهم، فعن طريق مدارسها نالوا حظاً وافراً من الثقافة.

ورأى أن هذا الجيل هو جيل الصدام الذى تجسد فى صدام الكنيسة والدولة أو صدام البابا شنودة الثالث وأنور السادات.

ويلحظ أن هذا الجيل بعد أن تعلم فى مدارس الأحد واصل تعليمه حتى تخرج من الجامعات ثم دخل الدير فتلاقت المكونات المدنية مع المكونات اللاهوتية وكان ذلك إيذانا بدخول الكنيسة مرحلة جديدة، مرحلة تدخل الدين فى الدنيا، والكنيسة فى السياسة والعمل العام وتتوقف النتيجة على درجة توازن هذه القوى فى نفس الجيل، ويبدو أنه رغم الدراسة الجامعية "العلمانية" فإن أقباء الدير الموحشة، والدراسات اللاهوتية والتركيز على الكنسيات كان أقوى، وجعل رجال الكنيسة يبـــرزون المضمون القديم، ولكن بأسلوب حديث.

---

(١) الأقباط والقومية العربية للأستاذ أبو سيف يوسف ص١٤٠– ١٤١

وقد يجوز لنا أن نقارن بين حركة الإخوان المسلمين التى أدخلت "الدعوة" فى الجامعات، وبين حركة جيل الأربعينات المسيحى الذى أدخل الجامعة فى الدير.

على كل حال، فإن هذا كان شأن المجموعات التى أرادت الإصلاح من داخل الكنيسة وكان هذا فريقاً محدوداً، أمام الفريق الأكثر عدداً فقد رأى أن سبيله الطبيعى هو اقتحام المدارس والجامعات التى أقامتها الدولة وفتحتها للجميع دون أن تعتد بدين أو عرق الخ...واستطاع الأقباط أن يجاوزوا نسبتهم العددية فى دخول الجامعات، وبوسائلها. وقد ذكرت د. سميرة بحر أن ٤٠% من أساتذة الطب و٤٠% من طلبتها كانوا من الأقباط وكانوا يشتغلون فى وزارة المالية ٦٠% من الوظائف العادية و٩٠% من الوظائف العليا و١٠٠% فى وظائف معينة.

وتستطرد د. سميرة بحر "وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بعمل حصر للمديرين فى مجالات الإدارة بقطاع النشاط الاقتصادى العام فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ وإن كان حصراً موجزاً لا يوضح ما إذا كان المقصود بهؤلاء المديرين الموجودين بوظائف الحكومة فقط أم انه يشمل أيضاً مديرى شركات ومؤسسات وهيئات القطاع العام والجهات الرسمية المستقلة مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، ومجلس الشعب، وأكاديمية البحث العلمى، والمجلس الأعلى للرياضة[1] الخ...

مسلمون	العدد	١٠٠ر٢٧	النسبة	٢ر٧٩
أقبـــاط	العدد	٨٣٧ر٦	النسبة	٠ر٢٠
أخـــرى	العدد	٢٧١	النسبة	٨

هذا ومعلوم أن نسبة لأقباط إلى مجموع السكان هى ٧% تقريباً.

أما بالنسبة للاستحواز على الأراضى الزراعية التى كانت قبل التطور الاقتصادى الحديث هى رمز الثراء فقد جاء فى كتاب "الأقباط فى السياسة

(١) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية. د. سميرة بحر. ص١٦٥

المصرية" للدكتور مصطفى الفقى "وتظهر دراسات تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة أن الأقباط كان لهم وضع خاص فى ذلك المجال منذ عهد محمد على، ففى أوائل عام ١٨٤٦ امتلك باسيليوس بك ابن المعلم غالى، عددا من الضياع فى الدلتا، كانت مساحة إحداها ألفى فدان من الأراضى، وفى عام ١٨٧٠ ورد فى بعض الكتابات ذكر مالك أراضى قبطى كبير اسمه بطرس أغا. كان يمتلك أكثر من ألفى فدان بالقرب من جرجا. وكان يربى خيولاً وماشية وأغناما على نطاق واسع. واستثمر عدد من الأقباط الأثرياء من مصر العليا رءوس أموالهم فى الأراضى والمزارع فى الدلتا. وهى المنطقة المتطورة المتقدمة في ذلك الوقت. فامتلك تاجر قبطى هو جرجس اسطفانوس – من مصر العليا – على سبيل المثال، أكثر من ألفى فدان بالقرب من مدينة أجا، وبعض المناطق الأخرى، وقام بتركيب كثير من مضخات الرى على ترعة المنصورية، واشترى محلجا للقطن، ومعصرة لقصب السكر، وبنى قصراً تحيطه حديقة فى قريته، وكان عدد من الأقباط من مالكى مضخات الرى فى مصر السفلى (الوجه البحرى) خصوصاً فى المنوفية والدقهلية (حوالى ٩% فى كل منهما). وعدد أقل إلى حد ما فى الغربية (٢ر٤%) وفى عام ١٨١٩ كان عدد قليل من العائلات القبطية التى تمتلك ضياعا فى مصر العليا يأتون فى المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات أهمية بالنسبة لمساحة أملاكها من الأراضى (بعد الدولة. وعائلة محمد على. وطبقة كبار الموظفين) ويركز عدد من الكتب التى صدرت فى بداية القرن الحالى على أهمية الأقباط بصفتهم كبار ملاك أراضى فى مصر العليا وبالإضافة إلى ملكية الأراضى القبطية كأفراد توجد أيضاً الأوقاف القبطية.

وحيث أن نظام الوقف الإسلامى يسمح لأبناء الطوائف الدينية الأخرى الذين يعيشون فى دولة مسلمة (أهل الذمة) بتحديد أوقاف على أغراض يحدونها. ووفقا لذلك قامت بعض الأقليات المسيحية بإنشاء أوقاف لصالح معاهدهم الدينية فتم وقف مساحات كبيرة لمساعدة البطريركية الأرمنية. وأخرى للكاثوليك اليونانيين، إلا أن المنح والأوقاف الضخمةالكبيرة كانت تخص الطائفة المسيحية الرئيسية وهى الأقباط الارثوذكس.

وقد ورد فى تقرير قدمه "المجلس الملى العام للأقباط الارثوذكسى" عام ١٩٠٦ أن كنائسهم وأديرتهم كانت تمتلك حوالى ١٥ ألف فدان من الأراضى. وأن المساحة الكلية للأوقاف القبطية التى كانت تخص الأديرة والبطريركية بلغت ٣٢ ألف و١٢٤ فدانا، وأنه لمن الصعب بمكان التوصل إلى تقييم دقيق فيما يتعلق بتطور الأوقاف القبطية، فقد كان هناك صراع مرير تدور رحاه طوال ثمانين عاما بين رجال الدين الأقباط. والرهبان. والمجلس الملى. حول موضوع إدارة الأوقاف لقبطية، وكان أحد الأهداف الواضحة التى من أجلها أنشئ المجلس الملى عام ١٨٧٤ هو أخذ مسئولية إدارة الأوقاف من رجال الدين، الذين كانوا ما يزالون يديرون شئونه حتى ذلك الوقت".

"وأية دراسة للأرقام الخاصة بتوزيع الثروة فى مصر عند نهاية القرن التاسع عشر، سوف تكشف النقاب عن عامل هام ذى مغزى فى تقييم الحياة القبطية فى ذلك الوقت. **فقد كانوا يملكون خمس الأراضى الزراعية والمبانى بالإضافة إلى ما كانوا يملكونه فى البنوك، ومع أنهم كانوا يمثلون ٦% من سكان مصر، فقد كانوا يدفعون ١٦% من ضرائب الأراضى الزراعية مما يعنى أنهم كانوا يتمتعون بوضع اجتماعى أفضل نسبيا من بقية المصريين، كما أن هذا يفسر ويبرر – فى الوقت نفسه – النهضة والارتقاء فى مستوى تعليمهم"**(١).

وعنى الأقباط بإصدار صحف عامة (تفرقه لها عن الصحف التى كانت تصدر عن الكنيسة) وكانت الصحيفتان الرئيستان هما الوطن ومصر، وقد أنشأ صحيفة (الوطن) ميخائيل عبد السيد عام ١٨٧٨م وهو قبطى تخرج من مدرسة الأقباط، ثم درس فى الأزهر الشريف، وقد بدأت صحيفته صدورها بتوجيه النقد إلى جمال الدين الأفغانى ونزعته الدينية.

وتوقفت "الوطن" عن الصدور إلى أن عادت مرة أخرى تحت إدارة ورئاسة تحرير جندى إبراهيم. سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٨٩٥ أصدر تادروس

---

(١) الأقباط فى السياسة المصرية – د. مصطفى الفقى – دار الشروق ص٢٩، ٣٠، ٢٤

المنقبادى صحيفة "مصر" ولقى تشجيعا ودعماً من بطرس غالى باشا الذى لم يكن على علاقة طيبة مع عبد السيد رئيس تحرير "الوطن" ولعبت صحيفة "مصر" دورا رئيسياً فى الدعاية للمؤتمر القبطى سنة ١٩١١ وكانت لسان حال التيار القبطى المتعصب إذ كان ميخائيل قرياقوص – الممثل القبطى الدائم فى لندن – مراسلها هناك. وقد تبادلت الصحيفتان القبطيتان الانتقاد إلى أن التقيتا حول قضية مشتركة تتعلق بالمؤتمر القبطى. وبدأت صحيفة "مصر" من سنة ١٩١٨ تتخذ جانب سعد زغلول ورفاقه"(١).

وبالطبع فإن دور الأقباط فى الصحافة المصرية العامة دور بارز والكثير من رؤساء التحرير والكتاب من الأقباط كما أن دورهم فى السينما والمسرح والفنون عامة كبير وبارز ويفوق بمراحل نسبتهم العددية.

وهكذا نرى أن الأقباط كان لهم وجود ملموس فى المجال الاقتصادى بشقيه الزراعى. والمصرفى. كما كان لهم وجود فى اقتصاد الخدمات، وكان لهم صحافة خاصة داخل الكنيسة، وصحافة عامة للجمهور المصرى. وأن الأقباط بشرائحهم الثلاث اندمجوا فى المجتمع المصرى ودخلت كل شريحة مع ما يماثلها للمسلمين فالشريحة العليا تتمثل فى كبار ملاك الأراضى والرأسماليين. أما الشريحة الوسطى فهى تضم مختلف المهن من طب، أو محاماة، أو محاسبة أو الموظفين فى الدولة مع تركيز فى بعض القطاعات مثل السكة الحديد والتليفونات. والطب والصيدلة أما الشريحة الأخيرة فهى تمثل الفقراء الذين كانوا يعملون مع أمثالهم المسلمين فى الزراعة أو بعض المهن كالبقالة وغيرها. وكانت نسبة وجودهم فى هذه المجالات تتجاوز بكثير نسبتهم العددية.

إن المجال الوحيد الذى لم يدخله الأقباط كان مجال السلطة والحكم رغم أنهم، وكنيستهم كان لهم مساهمة وطنية خاصة فى وقت الأزمات كالحروب أو الثورات أثبتت صدق وطنيتهم فكانوا ضد الصليبيين وضد الحملة الفرنسية

---

(١) كتاب الأقباط فى السياسة المصرية. د. مضطفى الفقى. من ص٣٠ إلى ص٣٦

وكانت حلقة جمال الأفغانى تضم عناصر مسيحية، وأنه لم يكونوا من القبط وأيدوا عرابى رغم ما فى ذلك من المخاطر، نقول رغم ذلك فأنهم لم يطمحوا إلى مناصب الحكم. فقد دخلوا المجالات السابقة كأقباط مصريين، لأن التجارة أو الاقتصاد ينعدم فيها التمييز لأن النقود لا رائحة لها، ولا جنسية ولا دين أيضاً أما مراكز الحكم – خاصة فى العهود القديمة فإن الحكم كان يقوم على الدين أو يتصل به اتصالاً وثيقاً.

وكان الوصول فى مناصب السلطة وحتى الانتخابات النيابية يتطلب نوعاً من التجاوب مع مشاعر الجمهور، بل ودغدغة هذه المشاعر، وكان الإسلام أبرزها، على أن روح الحقبة الليبرالية سمحت بأن يشغل مناصب الوزارة وزراء أقباط، بل ويهود فكان يوسف قطاوى وزيراً للمالية، وكانت زوجته كبرى وصيفات الملكة. وكان هناك وزير و وزيران فى كل وزارة لا لمطالبة الأقباط، ولكن لأن روح العدالة والإنصاف وضرورة تمثيل الشعب كانت تقضى بذلك. وبالطبع ففى ثورة ١٩ ارتفع المد الوطنى بحيث رشح الوفد قبطياً فى دائرة ليس فيها قبطى واحد ونجح وقال هو نفسه أنا النائب القبطى فى دائرة ليس فيها قبطى إلا نائبها. ولكن هذا كان وضعاً استثنائيا، لم يُنهج أو يُقعَّد أو يتابع، ولم يحاول الأقباط مجاوزة ما لحظه المجتمع من تلقاء نفسه من تمثيلهم فى مجلس الوزراء لأنهم كانوا من الذكاء بحيث يعلمون أنه ما دام العلم والمال فى أيديهم، وما داموا سالمين فى عقيدتهم فإن عدم تمثيلهم فى السلطة لم يكن هاما وكانوا يعلمون أن العلم والمال أقوى من السياسة وأن السياسة محتاجة إليهما أكثر من حاجتهما إلى السياسة. فلم يكن ذلك "سلبية" كما تصور الجيل التى مثله شنودة، ولكنه كان ذكاءً وتواءما مع الوضع.

والحقيقة إننا لا نرى فى الأقباط نزوعاً نحو السلطة أو إحساساً بالحرمان من مناصبها إلا بعد الاحتلال، وبعد أن وضع الإنجليز بذرة الحساسية الدينية وأوعزوا إلى الأقباط عقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ وهو مؤتمر لم تباركه الكنيسة ولم يمثل معظم الأقباط وفى الوقت نفسه فإنه لاحظ الاعتبارات العامة قدر ما لاحظ الاعتبارات الخاصة (أى القبطية) وعندما قامت ثورة ١٩ اكتسحت وكنست تماما كل ما وضعه الاحتلال وحققت وحده

حقيقيه وجعلت الصحيفة التى تمثل الأقباط تكتب بالخط العريض "ليس للأقباط مطالب". وجعلت سرجيوس يقول إذا كانت بريطانيا فى مصر لحماية الأقباط فليمت الأقباط ولتحيى مصر حرة مستقلة.

ومن المؤسف أن حزب الوفد الذى اعتبر نفسه ممثل ثورة ١٩ لم يؤصل هذه الوحدة، ولهذا فإن شعلتها انطفأت بعد ذلك. ولكن أثارها بقيت وكفلت السلام طوال المرحلة الليبرالية، حتى قامت حركة ٢٣ يوليو التى أخرست فى عهد عبد الناصر الصوت الدينى مسلماً أو قبطياً، فلما فتح السادات أبواب الحرية عادت كل سوءات الحكم الناصرى – كما اقترن عهده بظهور جماعات العنف الإسلامية بانتخاب البابا شنودة بطريركيا فتهيأ المسرح لموجات متتالية من "الفتنة الطائفية".

الفصل الرابع

خيار المواطنة

تقدم المواطنة خياراً مريحاً للأقلية القبطية فالمفروض أن المواطنة إنما تنشأ عن "الوطن" الذى يعيش عليه الإنسان، وينسب إليه والأقباط يعيشون على هذه البلاد حتى قبل ظهور الإسلام فلا يمكن لأحد أن ينكر عليهم أنهم "مواطنون ومواطنون أصلاء".

ويقترن بالمواطنة المساواة فى الحقوق والواجبات فهذا شرط أساسى لقيام وطن حر. ومجتمع سليم يخلو من العقد والمشاكل. ويفترض بالطبع أن يكون هذا التساوى حقيقياً، وأن يكون مستنده هو المواطنة، التى كما ذكرنا حق ثابت للأقباط.. وأى ممارسة أو إجراء يخالف قاعدة المساواة يعد مخالفاً لدستور المواطنة الذى هو فى أصل كل الدساتير.

ومن زاوية الفكر الإسلامى، فإن الإسلام لا يرفض المواطنة بل يأخذ بها، بل يمكن القول إن الإسلام كان أسبق النظم إلى التوصل إلى هذا المبدأ وتقريره بالفعل. فعندما دخل الرسول المدينة وجد فيها الأنصار وهم السكان الأصليين للمدينة، ووجد معهم اليهود الذى أقاموا فى المدينة واشتغلوا بالتجارة والحرف وأقاموا لهم آطاما أو حصونا وعقدوا محالفات مع الأنصار كما كان هناك المهاجرون الوافدون على المدينة هربا من الاضطهاد فى مكة. كان من الأعمال الأولى للرسول أن كتب وثيقة يطلق عليها فى الكتب التراثية "صحيفة الموادعة" ويطلق عليها فى الكتابات الحديثة دستور المدينة جاء فى هذه الوثيقة أن المهاجرين الوافدين – والأنصار وهم سكان المدينة الأصلاء واليهود المتحالفين مع الأنصار "أمة واحدة" للمسلمين دينهم ولليهود دينهم وهم يتكافلون بالمعروف ويدافعون معا عن المدينة. ومعنى هذا أن هذه الوثيقة اعتبرت اليهود، الذين لم يكونوا سكاناً أصلاء مواطنين كالمسلمين وأنهم معا يكونون أمة واحدة.

ونحن نعترف أن هذه السابقة لم تتابع فى نظم الحكم الإسلامى وأن صورة أخرى حلت محلها لم تكن هى الصورة المثلى ولكنها بنت الضرورات والأحكام التى انتهى إليها الفقهاء، وكانت تعارض فى قضية المواطنة ما قرره الرسول، وما كان يجب أن يؤخذ به، وهناك احتمال – إذا قامت دولة إسلامية أن تأخذ بما وضعه الفقهاء (وليس ما قرره الرسول) وأن يحيف هذا على الأقباط أو غيرهم من الأقليات، وقد كان هذا أحد الأسباب – حتى وإن لم يكن أقواها – فى إننا استبعدنا أصلاً فكرة إقامة دولة إسلامية وعرضنا مبررات ذلك فى كتابنا "الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة"..

ولكن للقضية أبعاد أخرى..

فمع نبل فكرة المواطنة، فإنها ترتكز على عنصر "الانتماء" وأنها لا تثمر سوى الوطنية والوطنية عاطفة نبيلة دون لاشك ويجب أن يتسم بها كل من يعيش على أرض الوطن، ولكن ما أكثر ما أسئ فهم "الوطنية" وما أكثر ما شنت حروب وسفكت دماء باسمها.. وما أكثر ما يحدث أن يصل التعصب بها إلى "الشوفونية".

وقد عايشنا صورة بغيضة لها عندما احتدم الصراع ما بين سعد زغلول وعدلى ونادى بعض غلاة الوفد "الحماية على يد سعد أفضل من الاستقلال على يد عدلي". "ولو رشح الوفد حجراً لانتخبته". وعندما أطلق سعد زغلول على اللجنة التى وضعت دستور ٢٣ "لجنة الاشقياء" وقد كسب بعد ذلك جزءً من مجدة بالدفاع عن هذا الدستور نفسه.

والأمر بعد لا يقف عند هذا..

فبجانب عاطفة الانتماء توجد فى الإنسان عاطفة أخرى يمكن أن نسميها الولاء وعاطفة الانتماء تعود إلى الأرض. وعاطفة الولاء تعود إلى الفكر الذى نجد أكثر بلورته تركزاً فى الدين، وهكذا نرى مرة أخرى عاطفتين – وليس عاطفة واحدة – تتقاسمان نفس الفرد وقد يحق لأصحاب الأديان أن يقولوا إن عاطفة الولاء التى تأخذ شكل الإيمان أقوى من عاطفة الانتماء التى لا تعود إلا إلى مصادفة هى ولادة الفرد على هذه الأرض. وقد رأينا

المونسنيور باسيليوس (فى فصل الخيار الأصولى – ١) يقول إن المسيحى لا يعدل بدينه ديناً آخر، وأن التساهل فى المعتقدات يكون على حساب نقاء عمق الإيمان.

من هنا فإن خيار المواطنة، وإن قدم مظلة يستظل بها الجميع فإنها لا تنفى وجود ولاءات مختلفة داخلها. وهى وإن كانت مقصورة على العقيدة دون غيرها من المجالات، فإن المجالات الدينية تنفتح على مجالات أخرى ولتنسحب على الأعياد، والطقوس وغيرها بحيث تتغلغل فى سراديب الحياة الاجتماعية.

وهنا كلام صحيح، ولكنه لا يمثل مشكلة لأنه ليس هناك تعارض ما بين الانتماء للأرض والولاء لله، لأن مجال كل واحد مختلف عن الآخر فيفترض أن يكون الفرد وطنيا مخلصاً، وفى الوقت نفسه مؤمنا خالصا لدينه – إسلاماً أو مسيحية – فليس هناك تعارض فالانتماء الوطنى لا يرتفق، ولا يضيق بالإيمان الدينى، والإيمان الدينى لا يرفض الوطنية وقديما علمونا حب الوطن من الإيمان..

بل يمكن القول إنهما يجتمعان فى النهاية لأنهما معا يمتان إلى عالم القيِّم، ولأن الخير أن يوجد معاً لأن إحداهما تصلح الأخرى كأنهما اليدين تغسل إحداهما الأخرى فالدين يكبح من جماح الوطنية والوطنية تنزل الدين من سماواته إلى الأرض والناس.

الفصل الخامس

خيار التمثيل النسبى

قد يكون التمثيل النسبى "مطلباً" وليس خياراً خاصة وأنه يقتصر فى المطالب القبطية على التمثيل فى المجالس النيابية. إن حقيقة أن الأقباط جزء من شعب مصر. جعل الأقباط يعيشون فى كل أنحاء البلاد من إسكندرية حتى أسوان. ففى كل قرية تجد عدداً من الأقباط ولما كانت الانتخابات النيابية تجرى على أساس أعداد الأصوات وأصوات الأقباط أقلية فإنهم لا يظفرون عادة بأعداد من الأصوات تحقق لهم الفوز فيها.

وهذه فى حقيقتها – مشكلة "هيكلية" أى أنها نابعة من واقع بعثرة الأقباط على كل المحافظات بصورة لا تجعلهم أغلبية أو تمكنهم من الحصول على الأصوات التى تكفل لهم الفوز فى المعركة الانتخابية، مما يجعل البعض يرى أن الحل الوحيد لهم هو التمثيل النسبى – وقد ثارت تلك القضية فى وقت مبكر، عند وضع دستور ٢٣، وكان فى اللجنة المكلفة بذلك توفيق دوس والأنبا يؤنس مطران الإسكندرية وقلينى فهمى وإلياس عوض وكان رئيس الوزراء حسين رشدى حريصاً على أن يتضمن الدستور نصا يحمى حقوق الأقليات لأن ذلك كان يمثل أحد التحفظات الأربعة التى احتفظت بريطانيا بها لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢٢ الذى نص على "استقلال مصر"، فكان حسين رشدى يريد أن يفوت على الإنجليز تحفظهم هذا واقترح نصاً يتضمن المساواة فى الحريات وفى الحقوق المدنية والسياسية وفى ممارسة شعائر الدين والتعليم واستخدام اللغات وهو نص كان قد وضعه الإنجليز فى مشروع كيرزون. وقال توفيق دوس إن تمثيل الأقليات لا يعنى التفرقة بين المصريين، وأن عدم تمثيلهم هو الذى يحمل على العكس إذا حدث أن كان عدد ممثليهم أقل مما يرتضوه لأنفسهم، ولا سيما أن للعقائد الدينية تأثيراً كبيراً فى نظرة المصريين جميعا للشئون السياسية وقد انضم

إلى هذا الرأى الأنبا يؤنس مطران الإسكندرية وإلياس عوض وعلى المنزلاوى الذى قال إنه بصفته من الأكثرية يرى فى تمثيل الأقليات نفع عظيم للاسترشاد برأيها والانتفاع بذوى المواهب المختلفة من أبنائها حتى لا يجد الأجنبى حجة للتدخل فى شئون مصر والوقيعة بين أبنائها، كما انضم إلى هذا الرأى عبد اللطيف المكباتى الذى قال إن الفارق الدينى أمر شخصى محض، ولكنه – ضمانا– لوحدة أبناء مصر يوافق على تمثيل الأقليات.

أما الرأى المعارض فكان يتزعمه عبد الحميد بدوى على أساس أن فى مبدأ التمثيل النسبى من التفرقة بين الأكثرية والأقلية ما يتنافى مع تقاليد المصريين لأن الأقباط عاشوا مع المسلمين فى وئام منذ قيام النظام النيابى فى مصر، ولم يكن هناك ما يسمى بالأقليات، ولأن الفارق الدينى ليس له إلا أثر طفيف جدا على الرابطة التى تجمع بين الأقباط والمسلمين، وأن هذا الأثر لن يلبث مع الزمن أن يزول ويمحى، وأن فكرة وجود أقلية وأكثرية يؤدى إلى انقسام خطير بين أبناء البلد الواحد.. وقد أيد عبد الحميد بدوى فى هذا الرأى قلينى فهمى وإبراهيم الهلباوى ومحمود أبو النصر وعبد الحميد مصطفى وأحمد طلعت، لكى لا يحتج الإنجليز فيما بعد بوجود هذه الأقليات فيعودون إلى ادعاء حمايتها، فيكون هذا ذريعة لتدخلهم فى المستقبل، فضلاً عن أن هذا النص يتضمن مخاطر استفحال روح التفرقة بسبب الدين، فى حين أن الحقوق المدنية شيء والعقيدة الدينية شيء آخر. وقال على ماهر: إن الشعب المصرى لا يفرق بين القبطى والمسلم، وقال قلينى فهمى: إن فكرة تمثيل الأقليات هادمة للوحدة الوطنية وهذا مالا نود وقوعه، وكان زعماء الوفد وزعيم الأمة سعد زغلول يرون أن الطوائف المختلفة فى الدين والمتحدة فى المصالح أمر غير مفهوم، وإنما هو مدعاة للتفرقة والانقسام. ثم أصدر الوفد بيانا رسميا قال فيه: "ليس فى البلاد أقلية ولا أكثرية وإنما الجميع مصريون، إن الأقباط والمسلمين لا يدينون إلا بدين واحد هو وهو دين الحرية والاستقلال". وقد وقع هذا البيان من الأقباط واصف غالى وويصا واصف ومرقس حنا وجورج خياط، وكتب ويصا واصف يقول: "ليس فى مصر إلا المصريون، وهم جميعا سواء بغير تمييز بين أكثرية

وأقلية، ومن ثم فإن الزعم بأن الأقباط يكونون أقلية هو فى حكم اعتبارهم أجانب عن مصر.. إنهم لم يكونوا فى يوم من الأيام موضوع قانون استثنائى، بل إنهم يتمتعون دائماً بجميع الحقوق التى يتمتع بها المسلمون سواء بسواء".

وكان هذا هو رأى كبار الأقباط من رجال الوفد الآخرين من أمثال فخرى عبد النور ونجيب إسكندر وكامل سيف صالح.

وكان توفيق دوس قد علل أمام اللجنة العامة قومة الأقباط ضد فكرته لما يروا فيه مصلحة لهم برغبتهم فى ألا يغضبوا المسلمين "فتظاهروا بأنهم لا يريدون التمثيل"، "وإذا لم تمثل الأقليات" فقد يتظاهرون بالوطنية الحادة وأنهم لا يريدون هذه الحماية فى حين أنهم يريدون التشدد فى التمسك بها، وأنه كقبطى لا يجوز له أن يتهم الأقلية فى شعورها الوطنى، ولكن إزاء غلبة الأمية والجهل فى صفوف الأكثرية والأقلية وإزاء مصلحة البلد يقول الحقيقة ومن الخطأ الظن بأن الأقباط يريدون حقاً مقصوراً عليهم لأن الأمر يتعلق بالمصلحة الوطنية. وأن كثيرا ممن يجهرون برفض تمثيل الأقلية يُسِرون العكس.

وأثير الموضوع على مستوى شعبي ونشطت[1] شخصيات مثل محمود عزمي وعزيز ميرهم اللذين كانا قد أسسا الحزب الديمقراطى وأيدا معا فكرة التمثيل النسبى فى حين عارضه طه حسين. وكانت لجنة الدستور تستأنس باتجاهات الرأى العام وتتحسس موازين القوى بشأن ترجيح أحد الحلول كما ذكر ذلك الدكتور طارق البشرى واستطرد فقال: "كما طالب المكباتى باستدعاء كبارهم لسماع وجهات نظرهم، واقترح الهلباوى أن ينشر باسم اللجنة رأييّ دوس وبدوى فعورضت هذه الاقتراحات واستقر الأمر على أن ينشر كل من دوس وبدوى رأيه بصفة شخصية، ثم كتب إبراهيم دسوقى أباظة فى الأهرام أن دوس هو من طرح المسألة بما يفهم منه أن للقبط طلبا

---

١) □) المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية – دكتور طارق البشرى (الهيئة العامة للكتاب) من ص١٧٣– ١٩٣، وقد عدنا إليه بصفة رئيسية فى هذا الفصل.

لدى المسلمين، ويحكى توفيق دوس أن "هذا التصوير جعل القبط يقومون رافضين ما طلب". وقد نشر دوس مقالته الأولى بأهرام ١٥ مايو، ورد عليه بدوى باسمه وباسم "قانونى جليل" فى اليومين التاليين.

وتراوح رأى الأنبا يؤنس ما بين تأييد التمثيل النسبى وبين وجوب الحفاظ على الوحدة "فإذا كانت المصلحة فى عدم تمثيل الأقليات فذلك ما يجب أن يلحظ فى تكوين البرلمان، وإذا كانت فى التمثيل فذلك ما يجب أن يلاحظ أيضاً". ويلاحظ أن هذا الموقف أقرب إلى التردد وعدم التحديد، وقد يكون السبب أن البطريرك رأى أن يبتعد عن الحسم فى مسألة اختلف فيها القبط، مما أملى عليه البعد عن الحسم.

وكان ممن أيد تمثيل الاقليات برسائل أرسلت إلى لجنة الدستور، المجلس الملى القبطى الإنجيلى العام، والمجلس الملى للاقباط الأورثوذكسى ومطران كل من إسنا ودير المحرق والمنيا وصنبو، والجمعية الخيرية القبطية بالمنيا، وقد دعت صحيفة "مصر" المجالس الملية الفرعية والمجلس العام للاجتماع وتقرير رأيهم ردا على البيان الذى أصدره الوفد، ثم عادت وحثت المجالس الملية وسائر الجمعيات القبطية بالتقدم لطلب التمثيل إلى لجنة الدستور. ولكن لم يكن لهذه الدعوة صدى كبير، ولم يمكن التقاط أكثر من أسماء أصحاب البيانات المشار إليها فيما سبق.

وقد أصدر محمد على علوبة عضو لجنة الدستور ما أسماه "رجاء" طالب فيه بأن تبدى الأقليات رأيها فى الأمر، وأوصى بأن يأخذ الجميع "بما يراه أصغر الأخوين منا فيما نحن فيه مختلفون". كما أرسل بعض أعيان أسيوط برقيه إلى لجنة الدستور يطلبون فيها تمثيل الاقليات، ووقع عليها بعض القبط وعدد من المسلمين من كبار الأعيان هناك، منهم محفوظ باشا وخشبة باشا. ويقال: إن توفيق دوس سافر إلى أسيوط لبث دعوته هناك وكتابة العرائض المؤيدة له.

وكان حزب الوفد أشد الجميع رفضاً لفكرة التمثيل النسبى وبرز فى هذا الرفض زعماء الأقباط.

وكان لسعد زغلول رأى قديم أبداه ضد التمثيل الطائفى عند مناقشته قانون الجمعية التشريعية الذى أقر هذا المبدأ. قال: إنه إذا كان من المفيد "تمثيل الطوائف المختلفة فى المصالح المادية والاجتماعية" لأن أهل كل مصلحة أعرف من غيرهم بما ينفعهم وما يضر بهم، والمصلحة هى موضوع القانون، إذا كان ذلك فإن تمثيل "الطوائف المختلفة فى الدين والمتحدة فى تلك المصالح غير مفهوم".

وأدلى ويصا واصف عن هذا الموضوع بحديث إلى البورص اجبشيان، بأن مصر لا تعرف أكثرية وأقليه، والقول بأن القبط أقلية حكم عليهم بأنهم أجانب. ولن يكون فى البرلمان إلا أحزاب سياسية بمعناها العصرى يكون القبط فيها مبعثرين. لم يكن القبط فى أى وقت موضعا لتشريع استثنائى، بل عوملوا دائما كمصريين يتمتعون بكافة الحقوق "**حتى كان تمتعهم بها قبل الاحتلال أحسن من تمتعهم بها بعده**". وليس فى مصر إلا جنس واحد كونته القرون المتعاقبة، وامتزجت الدماء بقوة التوارث بما يقوى على أى فارق دينى، كما امتزجت دماء الشهداء بعد ذلك. والأمم تتكون بفضل جهادها ضد المستعمر كما هو الشأن فى نشوء الولايات المتحدة، والحديث عن الأقليات يعوق سير التطور. وإذا كان البرلمان يتكون من أحزاب سياسية فقط فلا ضير ألا يكون فيه قبطى".

وقدم محامو القاهرة عريضة ينكرون فيها تمثيل الأقليات وقع عليها عدد كبير من القبط. وأرسلت برقيات بهذا المعنى من طلبة مدارس التوفيق القبطية ومن الجمعيات القبطية فى بورسعيد والبلينا ومنيا القمح، وعقدت اجتماعات للقبط فى طنطا والمحلة الكبرى وملوى وأسيوط والبحيرة وجرجا وغيرها، كانت توجه نداءات برفض التمثيل يوقع عليها قوائم تحوى عشرات الأسماء، كما وجه أحاديث بذات المعنى وكيل الشريعة القبطية فى كل من طنطا وبنها وغيرها.

ودعا جميع الأقباط الوفدين وغيرهم فى ١٨ مايو إلى اجتماع بالكنيسة البطرسية يعقد صباح اليوم التالى. فحضره نحو ٥٠٠ قبطى بدأوا بالهتاف

لسعد زغلول والزعماء المنفيين ولسلامة ميخائيل ووليم مكرم عبيد. وألقى فيه سلامة خطابين هاجم فيهما بدعة التمثيل الطائفى وضررها، وحذر من الدعاة لها. وحكى للجمع عن نفسه عندما كان يعمل بالقضاء ونقل من القاهرة إلى إدفو جزاء على تشيعه للوفد، فكان يقابل فى سفره عند كل مدينة باستقبالات شعبية تقام له، وذكر كيف أن مرقس حنا انتخب نقيبا للمحامين ثلاث مرات متالية، وكذلك أنطون أرقش السورى فى بلدية الإسكندرية، ثم قال "أنتم ممثلون فعليا فى الوفد المصرى والأغلبية لكم فيه، يريدون أن يضيعوا عليكم هذا التمثيل المبنى على شعور... واستبداله بتمثيل غير قانونى" وأرسل كامل صدقى إلى الاجتماع برقية فى هذا الشأن، وتكلم أنطون جرجس أنطون وويصا واصف، ثم الشيخ مصطفى القاياتى وغيرهم، ثم صدر قرار الاجتماع يهاجم تمثيل الأقليات ويطالب بعودة الزعماء المنفيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع الأحكام العرفية، مع التمسك بوحدة مصر والسودان. فكان اجتماعا سياسيا كاملاً فى مضمونه(١).

وانتهت معركة التمثيل النسبى بالرفض من الجماهير وكذلك من اللجنة العليا للدستور.

ولكن المشكلة لم تنته، وقد تصور عبد الحميد بدوى أن المشاعر الدينية لابد وأن تضعف مع الزمن وزيادة المدنية كما هو الشأن فى بقية دول العالم. وكان هذا تصوراً خاطئاً وقياسا لا يستقيم. فإن المشاعر الدينية فى أعمق أعماق الشعب وإذا كبتت أو تجوهلت فقد يحدث ما يشبه البركان وقد عبرت عن نفسها فى القومات التى أخذت اسم الفتنة الطائفية.

وحاولت بعض الحكومات إصلاح نقص عدم تمثيل النواب بتعيين عدد (قرابة عشرة) من الأقباط. ولكن هذا الحل لم يرض الأقباط فالعدد قليل والحكومة هى التى تعين وقد تعين من لا يمثل الأقباط حقيقة.. ولذا لم تنجح المحاولة.

---

(١) عن كتاب الدكتور طارق البشرى – مرجع سابق.

وإذا أخذنا باتجاهات الأقباط – وهم أصحاب المشكلة – لوجدنا أن معظمهم يؤيد التمثيل النسبى لأن ما حدث فى ثورة ١٩ كان فورة لابد أن تخمد، ولا يمكن اعتبارها السياق العادى، ولأن التمثيل النسبى لا يعمق "الطائفية" لأن من المسلم به أن المصلحة العامة واحدة وإنما تكون قيمة التمثيل أنها تعرف بقية النواب على وجهة النظر القبطية، ولكن الأمر فى النهاية هو أمر المصلحة العامة، وهو قرار الأغلبية.

وإذا كان التمثيل النسبى هو إرادة الأقباط حقا، فأنا لا أرى مانعا منه، لأنه يحقق العدالة، ويحقق الديمقراطية ولا يخالف الأصول أو السلامة العامة، وقد أخذ المشرع بتخصيص نصف المقاعد للعمال والفلاحين، ولم يؤدى هذا إلى تفرقه.

وفى هذه الحالة ينبغى البحث عن الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا التمثيل وهى نقطة لم تظفر بالمعالجة، ربما لأن الرأى كان قد انتهى برفضها.

على أن التمثيل النسبى ليس هو الحل الوحيد، إذ يمكن للأقباط أن ينضموا إلى حزب أو حزبين وسيكون لهم بهذه الطريقة وزن بحيث يرشح الحزب عدداً منهم ويكون حظهم من النجاح هو بقدر حظ الحزب من الشعبية.

كما يمكن أن يبرز من الأقباط شخصيات متميزة فى الثقافة، والأمانة، وخدمة البلاد، وأن يكونوا من الذكاء والكياسة بحيث يكسبون تأييد الأغلبية المسلمة، بما يظهرونه من تقدير واحترام للإسلام عن إيمان وإخلاص لأنه بالطبع لا يخالف الحقيقة الموضوعية. وجدير بمثل هذا المسلك أن يظفر بتأييد الأغلبية المسلمة، فالناخبون لا يرفضون المرشح لأنه قبطى، ولكن لأنه لا يظهر من المشاعر ما يتجاوب معهم لأنه عادة من الشخصيات التى لها بروز بين الأقباط، وهو يسلك هذا المسلك الحيادى لظنه أن أى مديح للإسلام، ولرسول الإسلام يجافى المسيحية، وهذا بالطبع خطأ، وحتى لو لم يكن خطأ، فلا يكون من ذنب الأغلبية إذا انتخبت من هو أقرب إليها.

وفى نظرى أنها مسئولية الدولة أن تتيح للأقباط فرصة التمثيل فى مجلس الشعب بنسبة تتفق مع وزنهم العـــددى الذى يتراوح ما بين ٥% و ١٠% أى أن يكون لهم قرابة ثلاثين نائباً، فإذا كان للحكومة حزب، كما هو الشأن عندنا فيجب أن يضمن مرشحيه هذا العدد، ويجب أن يعمل على نجاحهم وهو لا يعدم الوسائل، بل يجيدها ويمارسها وهى السبب فى نجاح مرشحيه ويفترض أن يستخدمها أيضاً بالنسبة لمن يرشحهم من الأقباط.

ونحن نقول بملء الفم إنه من العار على الحزب الوطنى ألا يرشح فى انتخابات ٢٠٠٥ إلا نائبين ولا أدرى كيف دقت هذه النقطة على فطنة قادته، ولا يمكن القول إنهم أنصار للإسلام أعداء للأقباط.

والدلالة الوحيدة لهذا الموقف هو أن الحزب الوطنى الذى يعرف جيداً فيما بينه وبين نفسه مشاعر الناس نحوه، وأنها كارهة وناقدة له فإذا هو رشح قبطياً فقد يكون هذا عاملاً إضافيا لخسارته، ولو كان الحزب قوياً، مؤثراً، محترماً من الناخبين، له ولو بعض تأثير الوفد فى العشرينات لرشح الأقباط ولنجحوا، ولكنه إذا فقد القوة الشعبية فإنه تميز فى وسائل إنجاح مرشحيه بهذه الوسيلة أو تلك وكان يمكن أن يمارسها مع من يرشحهم من الأقباط كما ذكرنا آنفا.

ومن الحلول التى لا تفيد فى هذا المجال أن يؤسس الأقباط حزبا ويتولى هو ترشيح نواب الأقباط. فمن المؤكد أن يفشل كل المرشحين فى نيل أغلبية لأن الأقباط كما ذكرنا مبعثرين على أنحاء الجمهورية، لا يمثلون أغلبية حتى فى أسيوط أو شبراً. وليس معنى هذا ألا يكون للأقباط حزب، فإن لهم هذا الحق بحكم حرية التعبير، ولكن العبرة بما يمكن أن يقدمه من فائدة، فقد يكون مدرسة لتنمية المشاعر الفئوية، وبهذا يسىء إلى الأقباط والمصلحة العامة معاً، كما قد يمكن أن يقوم بدوره للتعريف بأوضاع الأقباط أو حتى للتقريب ما بين الأقباط والمسلمين خاصة عند الأخذ بخيار المواطنة أو خيار التعايش الإيمانى، وقد يخفف العبء على المجلس الملى الذى يعد الهيئة المدنية التى تمثل الأقباط.

الفصل السادس

خيار التحدى

ليس من الطبيعى أن تحاول أقلية – خاصة إذا لم يزد عددها عما بين ٥ و٧% من مجموع السكان تحدى الأكثرية، لأن هذا يشبه رجلاً يجد نفسه وسط عشرة رجال آخرين فيكون موقفه الطبيعى تحاشى عداوتهم أو الدخول معهم فى معركة، ولكن قد تظهر عوامل تؤثر على الخيارات ولا تجعلها خياراً طبيعياً، ولكن موقفاً استثنائيا.. وقد يجاوز حده وما قدر له خاصة إذا تورط فيه بابا الكنيسة نفسها، وهو احتمال شاذ غاية الشذوذ، ولكنه حدث بالفعل، وقد يحدث بسيطرة فكر متعصب على كاهن، أو كنيسة أو هيئة، ويكون خياراً من ناحية أن الذين قاموا به قاموا به مختارين، ولكنه لا يعد خياراً لأنه ليس من الطبيعى أن تتمرد الأقلية على الأكثرية، وبالذات عندما تكون كنيسة يقضى دينها بأن لا تتدخل فى الدنيويات.

ولما كان التحدى العملى مستبعداً لما أشرنا إليه من استحالة، فيغلب أن يأخذ شكل التحدى طابع "الاحتجاج" الذى يتمثل فى مؤتمرات أو هيئات أو حركات ضغط..

وقد مارست الأقلية القبطية صورة من صور التحدى عندما أقامت المؤتمر القبطى المشبوه سنة ١٩١١ بدفع خفى من الإنجليز وفى آثار اغتيال بطرس غالى "كبير الطائفة" وكانت تجربة تعسة ولم يسعد بها الأقباط أو يمضوا بها إلى النهاية بل لعلها أوضحت، بعد أن عقدت الأغلبية المسلمة المؤتمر المصرى، أن هذه الوسيلة مما لا يحسن الالتجاء إليها وكان من آثار ذلك أن لم يلجأ الأقباط إليها إلا عندما حدث نوع من النشاز والشذوذ بدفع بعض المستجدات على الساحة التى غيرت من السياق المألوف وسيطرت على الموقف. مثل تكوين "جماعة الأمة القبطية" التى وصفها الدكتور غالى شكرى وصفاً دقيقاً تحت عنوان "**اليمين الدينى يشهر السلاح**" فبعد أن أشار

إلى ما حفل به عام ١٩٥٤ من أحداث قال "غير أن أبرز أيام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين، رغم أنه أكثرها احتفالاً بالغرائب التى تصل إلى حد التفرد والاستثناء فى التاريخ المصرى الحديث، إذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطريركية الأقباط الأرثوذكس التى تحتل شارعا صغيراً متفرعا عن شارع كلوت بك فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم – وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما فى ذلك الوقت ويدعى إبراهيم هلال – برفقة ثلاثة إلى القصر البابوى. كان الوقت فجراً، بين الرابعة والخامسة صباحا، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا "يوساب" الثانى أية مقاومة والنوم يعقد جفونهم. وأخيراً وصل الشباب الأربعة إلى غرفة نوم البطريرك.

ورغم أن تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسى، غير أن واحداً منهم لم يوقظه المسدس من نومه يوما. فإذا علمنا أن الأنبا يوساب لم تكن له أية علاقة من قريب أو من بعيد بالسياسة، نستطيع أن نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الأمر كله مجرد "كابوس" مزعج. ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى، أيقن بعد قليل أنه لا يحلم، وأن "لصوصاً" تجرؤوا على الحرم البابوى. ولكنه فوجئ بالشباب يمهلونه خمس دقائق فى حضورهم ليرتدى ثيابه. وما إن فعل حتى قدموا إليه "وثيقة تنازل عن العرش البطريركى" ليقوم بتوقيعها، ووثيقة أخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس المالى العام للاجتماع والإعداد لانتخابات بابوية جديدة، والتوصية بإعادة النظر فى "اللائحة الانتخابية" المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الأرثوذكس المصريين أن يشاركوا فى عملية الانتخاب.

وبعد أن قام "يوساب" الثانى بتوقيع الأوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجى، ولم يكن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين فى جناح آخر، وكان الحرس الداخلى والخارجى وقد أفاق تماماً فى ذهول لا يستطيع أن يتحرك، كما كان الاتصال التليفونى قد قطع وعند الباب الرئيسى كانت هناك عربة سوداء فارهة، فتح أحدهم بابها الثانى من جهة اليمين إلى الخلف ودخل قبل البطريرك، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحاً مكانا

لثالث. وفى مقعد السائق جلس أحدهم وإلى يمينه زميله الذى طلب إسدال الستار على الزجاج الخلفى أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى إشارة التحرك، فمضى السائق على الفور، واختفى هو.

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريباً، وأمثال هذا الحى الشعبى تبكر فى فتح محلاتها ومقاهيها، ويزدحم الترام بالعمال الذاهبين إلى مصانعهم، وتمتلئ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين إلى بقية أنحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة. ولأن الناس كانت تسأل عن أشياء أخرى لا علاقة لها بالبابا أو غيره من رجال الدين، فإن "الحادث الاستثنائى" لم يشعر به أحد طيلة الثلاث ساعات. فحتى الحراس الذين أفرج عنهم، بمجرد تحرك السيارة لم يفهموا ما حدث تماماً، ولم يحاولوا تعقب المحامى الشاب الذى استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة، أو إيقاظ أحد "الآباء" النائمين.

وفى التاسعة صباحاً كان البابا "يوساب" الثانى قد وصل بمرافقيه إلى دير وادى النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الإسكندرية فى الصحراء، وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان بـ "سيدنا" كما ينادونه وهو "يزورهم" بغير موعد سابق ودون موكب رسمى تقليدى ودون مرافقة أكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفى وقت أبعد ما يكون عن مواسم الصوم أو أعياد القديسين. ولابد أنهم دهشوا للوجوه "الغريبة" – العلمانية، أى التى لا يرتدى أصحابها الثياب الدينية – التى تحيط به. ولكن أحدهم بادر رئيس الدير قائلاً: البابا مريض قليلاً وسيرتاح عندكم. وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون أى تفسير آخر.

وفى الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والإسكندرية والمحافظات الرئيسية فى مصر، وكذلك دور الصحف ووكالات الأنباء قد تلقت بيانا عن "جماعة الأمة القبطية" يعلن تنازل البطريرك المصرى عن العرش ويندد بالفساد الذى عم أرجاء الكنيسة فى عهده، ويدعو إلى انتخابات عاجلة يشارك فيها "الشعب القبطى" ويطلب من الحكومة ألا تتدخل "فى شئون الأقباط

الداخلية" وينتهى البيان بشعار يقول "الإنجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت فى سبيل المسيح أسمى أمانينا".

وقد تبين أن وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامى إبراهيم هلال ترخيصا لإقامة جمعية دينية اتخذت لها أسما هو "جماعة الأمة القبطية". كما تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد أو تهنئة بإحدى المناسبات. ومن بين يدى هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم "أنور السادات" فى إطار عند المدخل الرئيسى لمركز الجماعة فى القاهرة. إلا أن وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الإخوان المسلمين. وكان واضحاً لأى إنسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفى معاكس لشعار الإخوان المعروف "القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا". وكالإخوان أيضاً كانت "الجماعة" تنظيما سياسياً يستتر بالدين، وأنها تمثل انشقاقاً للجناح المتطرف لما يسمى "بمدارس الأحد" التى تكتفى بتعليم الدين للناشئين، وقد تغلغلت الجماعة بسرعة فى أنحاء المدن والأقاليم. كانت "مدارس الأحد" فى مصر ولا تزال تعمل فى حدود "الشرعية" أى فى ظلال الكنيسة الرسمية. أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر أحداً للتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية فى المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد بالحماس والتعصب لدرجة رفضهم كلمة "مصرى" بل حرصوا وأصروا على استخدام كلمة "قبطى".

ولم يلتفت القضاء المصرى إلى فحوى الشعار الذى تطرحه الجماعة، فالعودة إلى إحدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الإنجيل إلى دستور رغم خلوه من التشريع. والاستشهاد فى سبيل المسيح رغم أن المسيحية ليست فى عصر الشهداء. هى دعوة سياسة صريحة إلى قيام "دولة قبطية" مستقلة عن دولة مصر المركزية. ولأن هذا الالتفاف لم يحدث، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين، فقد أودعت المحكمة إبراهيم هلال

وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات "لحيازتهم سلاحاً غير مرخص به" و"احتجازهم أحد الأفراد عنوة". وليس المهم العقوبة فى ذاتها، بل الحيثيات التى لم تدرك ماذا يجرى فى مصر[1]". انتهى الاقتباس من د. غالى شكرى.

وهناك تعليق هام لا يخلو من دلالة على الجملة الأخيرة فى وصف الدكتور غالى. فقد كان محامى الحكومة هو الدكتور وليم سليمان قلادة الذى وضح للمحكمة أن غرض هذه الجماعة هو إقامة دولة قبطية فى مصر، ولكن المحكمة فيما يبدو لم تجد عقوبة محددة أو أثرت أن تحكم بناء على وقائع محددة.

* * *

على أن حالة جمعية الأمة القبطية رغم دلالتها ورغم أنها ضمت قرابة ٩٣٠٠٠ عضواً وهو عدد كبير معظمهم من الشبان، وكونت لها فروعاً فى كثير من المحافظات وأنشأت مدارس تعلم اللغة القبطية. نقول كانت صفقة خاسرة، وقد قضت هى نفسها على نفسها بحكم الطابع الطائفى المصمت الذى كان يخالف بدائه الوضع المصرى خاصة وأن المجتمع المصرى فى عهد عبد الناصر قد شغل تماماً عن قضية الأديان بما أثاره من قضايا سياسية كالقومية العربية، والاشتراكية وما تورط فيه من عداوة مريرة للإخوان المسلمين كان لها دون شك آثارها على الأقباط ثم جاءت هزيمة ٦٧ التى جعلت الجميع يعيشون "فى مأتم واحد" وظل الأمر كذلك حتى توفى فى سبتمبر ١٩٧٠م.

وكانت وفاة عبد الناصر إيذانا بعهد جديد فقد تولى رآسة الجمهورية نائبه محمد أنور السادات وكان له اتجاه مختلف عن عبد الناصر واستطاع فى ١٥ مايو أن يتخلص من كل "الحرس الناصرى القديم" الذى كانت فى يده مقاليد السلطة وانفتح أمامه المجال ليبدأ عهده الجديد. وكان مما يدعم هذا العهد – بعد أن قضى على أعدائه – أن يكتسب تأييد الإخوان المسلمين الذين

---

(١) دكتور غالى شكرى "الثورة المضادة فى مصر – طبعة الأهالى ص٢٩٠ – ٢٩٣

كان عبد الناصر قد أعلن حرباً شعواء عليهم واعتقل عشرات الألوف منهم وزجهم فى المعتقلات واستخدم وسائل التعذيب الوحشية، فلما ولى السادات وكانت سياسته مخالفة لعبد الناصر، ولا يمكن أن يأتمن الناصريين. فإنه كان بحاجة إلى قاعدة شعبية تؤيده ولم يكن هناك سوى الإخوان. وقد كانت علاقته بهم قديمة، تعود إلى ما قبل ٥٢ وكان الأستاذ حسن البنا رحمه الله هو الذى يسر له لقاء عزيز المصرى ثم لما تشرد وعضته الحاجة بنابها خصص له الأستاذ البنا مرتبا شهرياً قدرة عشرة جنيهات. وكان فيه فضلاً عن هذا عرق إسلامى ورثه فيما ورث من خصائص القروى المصرى الذى كان السادات تمثيلاً له. ففتح باب المعتقلات وسمح للإخوان بحرية جزئية كان من آثارها إعادة إصدار مجلة الدعوة ولكن السادات كان – كعبد الناصر – حريصاً على الانفراد بالسلطة ولم يكن مستعداً ليسمح للإخوان بحرية يمكن أن تصل إلى معارضة (الأمر الذى حدث بالفعل) ولهذا كانت الحريات التى سمح لهم بها محدودة. ولكنه انزلق عندما أطلق العنان لطلبة جامعة أسيوط والذين كانوا أكثر تشدداً من الإخوان، ليقضوا على خصومه السياسيين وقد قضوا بالفعل على الناصريين والشيوعيين، ولكنهم لم يقفوا عند هذا، بل حاولوا السيطرة على الجامعة، وعدم الالتزام بآداب السلوك الجامعى نحو أساتذتهم كما تصرفوا تصرفات شاذة نحو الأقباط.

وشـيئاً فشيئاً تضخمت "الجماعات الإسلامية المتطرفة" وهى ثانى نقطة مـن نقـط التحول فى المجتمع المصرى. بعد ظهور السادات الذى كان يعُد النقطة الأولى.

وجاءت النقطة الثالثة مع انتخاب الأنبا شنودة بابا للكنيسة الأرثوذكسية المصرية[1]. وكان قوى الشخصية جريئا مقداما يدفعه للعمل طموح للنهضة

---

(١) أسـفرت الانـتخابات التى عقدت فى يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ عن اختيار ثلاثـة مـن الخمسـة الذين رشحـوا لمنصب البابـوية هم الأنبا صمويل (٤٤٠ صوتا) والأنـبا شـنـودة (٤٣٤ صوتا) ثم القمص تيموثاوس (٣١٣ صوتا) وكان يجب بالتالى انـتخاب الأنبا صمويل. ولكن كان هناك ما يسمونه القرعة الهيكلية (الطفل داخل الحجرة

بالكنيسة وإعلاء شأنها، ولكن كان فى أحاديثه نبرة غريبة على المألوف أثارت مخاوف البابا كيرلس السادس الذى قرر نفيه إلى دير وادى النطرون، ولكنه أعاده بعد فترة.

المظلمة) يوم الأحد التالى فأدخل طفل عمره ست سنوات واسمه أيمن وعصبت عيناه بمنديل أحمر وقدم إليه صندوق فيه ثلاث ورقات كتب على كل ورقة اسم أحد المرشحين الثلاثة. ومد الطفل يده وأخذ ورقة أخذها منه الأنبا انطونيوس المشرف على العملية الانتخابية وأخذ الورقة وقرأ الاسم عليها "الأنبا شنودة".

وقد انتقد فكرة "القرعة الهيكلية" حبر جليل من آباء الكنيسة القبطية هو نيافة الأنبا كيرلس مطران قنا فى حديث له مع مجلة مصر نشر فى العدد الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ (الصفحة الخامسة) لمناسبة وضع لائحة انتخاب البطريرك قال: "إن الكنيسة تمر اليوم بفترة قاسية عاتية وأنا أروى لك التاريخ واترك لفطنتك التعليق - ففى صيف العام الماضى حضرت إلى القاهرة كعادتى كل صيف ووجدت المجمع المقدس مشغولاً بوضع لائحة جديدة لانتخاب البطريرك.

فسألنى نيافة القائمقام البطريرك وأخوتى المطارنة عن رأيى فيما صنعوا".

فقلت لهم صراحة إن اللائحة لا توضع إلا فى وجود البطريرك وأى تفكير غير هذا لا يلتقى بقوانين الكنيسة ومصلحتها، ولكنهم ردوا على بأن اللائحة قد وضعت وأطلعونى على صورة منها فوجدت بها أخطاء جسيمة فحدثتهم فيها بصراحة فوعدونى بأن يعدلوا عن طلب إصدارها وأن يضعوا الأمر فى نصابه أو - فى القليل - يتركوا الأمور تصرف بواسطة القائمقام كفترة انتقال لتصفية الجو.

ولكن، لم تمض إلا أيام حتى عدلوا قرارهم وقالوا إن ما وقعوه لن يتراجعوا فيه ثم صدرت اللائحة - إثناء وجودى فى القاهرة وبها أخطاء جسيمة كثيرة أهمها - القرعة الهيكلية - لأنها تجربة للرب ولا معنى للقرعة بعد انتخاب الشعب وأفهمت الأخوة المطارنة هذا الخطأ وقلت لهم إن القرعة فى النظام الكنسى لا تكون إلا بين متساويين فى جميع الصفات ولا يمكن التمييز بينهم بقدراتنا البشرية. ولهذا نلجأ إلى القدرة الإلهية، أما القرعة المفتوحة فهى أقرب إلى عمليات اليانصيب وقد يفوز بها الثالث ولو كان بينه وبين الأول من الأصوات ضعف ما ناله الأول.

واللائحة بها أخطاء أخرى كانت موضع سخط الشعب وثورته ولكنهم رغم هذا ورغم مما قلته أصر الأخوة المطارنة - الكثرة منهم - على تنفيذ اللائحة!" انتهى.

وطبقا لكلام الأنبا كيرلس يكون انتخاب الأنبا شنودة خطأ لائحياً وليس تطبيقا لإرادة إلهية.

إن ظهور السادات وظهور الجماعات الإسلامية. وظهور البابا شنودة فى فترة واحدة أو متقاربة ٧١-٧٢ أدت بسرعة إلى التهاب المشاعر. وإيجاد حالة نفسية جمعية لم تكن موجودة قبلاً لأن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة كان له توجهات خاصة ولديه طموح وإقدام لتحقيقه مع أن هذه التوجهات متصادمة، متضادة، فتهيأ المسرح لظهور ما أطلق عليه "الفتنة الطائفيه" فبعد تأجيج الحماسات وإرهاب الحساسيات الحكومية، والإسلامية، والقبطية، كان يمكن لأى احتكاك فردى أن يتطور إلى صراع فئوى وأن يأخذ طابعاً دينياً.

ويجب أن لا ننسى أن السادات فى رغبته تدعيم وضعه، أجرى تعديلاً فى دستور ٧١ يجيز أن يعاد انتخاب رئيس الجمهورية من "مدة أخرى" إلى "مدد أخرى". ولكى يتقبل الشعب هذا التعديل الذى لم يكن يعنيه، بل لعله يعارضه، فإنه أوجد تعديلاً آخر تكون به "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع".. وبهذه الإضافة تقبل الشعب الدستور.

ولا جدال أن هذا التعديل الذى يجعل مبادئ الشريعة أصلاً للتشريع أثار حماسة الجماعات الإسلامية بقدر ما أثار المخاوف والهواجس لدى الأقباط.

فى هذا المناخ من الترقب والتربص، وإرهاف الحواس والتهاب المشاعر وقعت أحداث الخانكة وهى واقعة كان يمكن أن تمر دون أن يشعر بها أحد.. لولا الظروف الاستثنائية التى أشرنا إليها. ولعل أهمها كان إقدام البابا شنودة على انتهاج سياسة التحدى.

وبالنسبة لما أثارته أحداث الخانكة من دوى فقد طلب الرئيس السادات من مجلس الشعب تكوين لجنة لتقصى الحقائق وتكونت هذه اللجنة بالفعل برآسة الدكتور جمال العطيفى وقامت بواجبها، وقدمت تقريراً مسهباً عن الحادثة وما سبقها وما يمكن أن يعقبها، ولما كان هذا التقرير هو خير ما يعرض لنا أحداث الخانكة وأسبابها وملابساتها فقد آثرنا أن نأخذ الفكرة عن هذه الحادثة عن طريقه، وكما صورها بنقله كاملاً كما تلاه الدكتور جمال العطيفى على المجلس.

قرار تشكيل اللجنة:

أصـــدر مجلس الشعب بجلسته المنعقدة يوم الاثنين من شوال ١٣٩٢هـ الموافـــق ٢٦ مـــن نوفمـــبر ١٩٧٢م قـــراراً بناء على طلب السيد رئيس الجمهوريـــة بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق. حول الأحداث الطائفية الـــتى وقعـــت أخيرا فى مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حـــدث. وقد شكلت هذه اللجنة برياسة الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس محمد فؤاد أبو هميلة وألبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلى والدكتور رشدى سعيد وعبد المنصف حسن زين والمهندس محب إستينو.

حدود مهمة اللجنة:

يعتـــبر هـــذا القـــرار أول ممارسة فى ظل الدستور الجديد لما أجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنة خاصة لاستظهار الحقائق فى موضوع معين وذلك طبقاً للمادتين ١٦،٤٧ من اللائحة.

ومـــع أن قـــرار تشكيل اللجنة ينوط بها استظهار الحقائق فى الأحداث الطائفـــية الـــتى وقعت أخيراً فى الخانكة إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظـــروف هذه الأحداث والعوامل التى أدت إليها أن حادثة الخانكة وهو أحد الحوادث التى تكررت خلال هذا العام، يطرح بصفة عامة وأساسية موضوع العوامل المؤثرة على العلاقات بين طوائف الشعب وما إذا كانت هذه العوامل مصطنعة أو مغرضة ومدى تهديدها للوحدة الوطنية فى هذه الظروف الدقيقة الـــتى يجتازها شعبنا ضد العدو الصهيونى والاستعمار العالمى، ومن ثم فإن اللجـــنة تعـــرض فى تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادثاً مميزاً يعـــبر عـــن مناخ غير صحى ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام، ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلاً واقتراحات محددة لعلاجها.

إجراءات اللجنة:

بدأت اللجنة عملها، باجتماع عقده رئيسها مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام فى صباح اليوم التالى لصدور قرار تشكيلها وذلك للوقوف على ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها فى ضوء تصور واضح، ولما كانت النيابة العامة لا تزال تباشر التحقيق وحتى لا يقع تداخل بين الإجراءات التى تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائى، فقد رأت اللجنة الاكتفاء بطلب تقرير آخر على أن يتضمن سرداً للحوادث المماثلة التى تكون قد وقعت فى العام الأخير، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالآتى:

١- فى صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقدت اللجنة اجتماعا عرض فيه رئيسها التصور المبدئى للحوادث التى وقعت فى الخانكة، يومى ٦ نوفمبر و ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ فى ضوء المعلومات الشفوية التى تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام.

ففى يوم ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار فى دار جمعية الكتاب المقدس التى كان يتخذها أهالى مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية.

وفى ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط وساروا إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها وتجمع فى المساء عدد كبير من المواطنين فى مسجد السلطان الأشرف وخرجوا فى مسيرة احتجاج على ذلك، نسب فيها إلى غالى أنيس أنه أطلق أعيرة نارية فى الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخرين وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات، وبعد أن استمعت اللجنة إلى هذا العرض المبدئى للحادث ناقشت خطة عملها وحددت البيانات والمعلومات التى تحتاج إليها من الجهات المختلفة.

٢- في يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلت اللجنة بكامل هيئتها إلى مركـــز الخانكـــة يصحبها السيد اللواء مصطفى الشيخ وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن والذى ندبته الوزارة بناء على طلب اللجنة لتسهيل مهمتها. وقد بـــادرت بزيارة الأماكن التى جرت فيها هذه الأحداث وناقشت المسئولين فى مركز الشرطة وفى مجلس المدينة وفى الاتحاد الاشتراكى كما استمعت إلى ملاحظـــات الذيـــن وقع اعتداء على مساكنهم وحوانيتهم فعاينت دار جمعية الكتاب المقدس الذى كان الأقباط من سكان المركز قد جروا أخيراً على إقامة الصـــلاة فـــيه والذى تعرض لوضع النار فيه صبيحة يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢ كمـــا شـــاهدت آثار النار والكسر فى مساكن جرس عريان سليمان، وبريال جرس عريان وحليم حنا نعم الله وغالى أنيس سعيد بشاى.

٣- فـــى مســـاء الـــيوم نفسه استقبلت اللجنة أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة القليوبية وأمين وحدة المركز ، كما استقبلت السيد عبد القادر البرى عضـــو المجلـــس الشـــعبى للمحافظة المختار عن وحدة الاتحاد الاشتراكى بالمركز – والذى كان قد اتهمته بعض المجنى عليهم فى التحقيق بالتحريض على ارتكاب الحادث ، كما استقبلت الشيخ زين الصاوى البدوى إمام مسجد الســـلطان الأشـــرف الذى تجمع فيه أهل مركز الخانكة مساء يوم الأحد ١٢ نوفمـــبر ســـنة ١٩٧٢ وطلبـــت اللجـــنة من السيد أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة القليوبية بتقديم معلوماته وملاحظاته، وقد وافاها بعد ذلك.

٤- فـــى يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعت اللجنة بقداسة البابا شـــنودة الثالـــث بطريـــرك الأقباط فى دار البطريركية، وفى هذا الاجتماع استمعت اللجنة إلى ملاحظات البابا شنودة، كما اجتمعت اللجنة بفضيلة الإمام الأكبر محمد الفحام شيخ الجامع الأزهر وشهد هذا الاجتماع أمين عام مجمع الـــبحوث الإســـلامية فضـــيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار ومدير البعوث بالأزهر الدكتور عبد المنعم النمر ومدير مكتب شيخ الأزهر وفضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل.

٥- فى مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة أحد المبلغين الذى أرسل إلى السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨ نوفمبر وأخطرت النيابة العامة لسؤاله.

وكانـــت اللجنة قد تلقت أيضاً برقيتين من الحوامدية من كل من السيد إبراهـــيم والســـيد ســـعد العباســـى رئـــيس لجنة الرعاية الدينية الإسلامية بالحوامديـــة، تـــنذر بخـــلاف حول قبة لمبنى جمعية أنصار الكتاب المقدس بالحوامديـــة المتخذ كنيسة منذ بضعة أعوام بغير ترخيص وقد رأت اللجنة مثل هذا النزاع يعطى صورة عن بعض جوانب الاحتكاك الذى تكرر نوعه فدعـــت إلـــيها الشاكين وقد أمكنها تسوية الموقف وإبقاء الحالة على ما هى عليه.

٦- وقـــد تلقت اللجنة فى نفس اليوم إخطار من الدكتورة عائشة راتب وزيـــرة الشئون الاجتماعية ببيان المبالغ التى صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خســـائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة وذلك بعد أن قامت السيدة الوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحوادث يوم ١٦ نوفمبر.

كمـــا تلقت اللجنة فى نفس اليوم إخطاراً من السيد محمد حامد محمود الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى العربى بأن أحد الشمامسة بكنيسة كفر أيوب بمركـــز منيا القمح كان يوزع فى يوم ٦/ ١١ كتيبات من مؤلفاته اشتبه فى مضمونها.

كمـــا تلقـــت اللجـــنة برقيتيـــن إحداهما من الدكتور القس عبد المسيح إسكفانوس يشكو فيها من واقعة قديمة بما أسماه اغتصاب أرض دار الكتاب المقدس بالإسكندرية بزعم إقامة مسجد عليها، والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن اتهاما عاماً لعناصر لم يذكرها تحاول إحداث فتنة بهيئة النقل العام وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين.

٧- وفـــى صباح يوم الأحد ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ استقبلت اللجنة بعض أهـــالى مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت إبلاغها إلى النائب العام.

وفـــى مســـاء اليوم ذاته استقبلت اللجنة الأنبا صموئيل أسقف الخدمات والأنبا ديماديوس واستمعت إلى ملاحظاتهم.

القسم الأول: وقائع حوادث الخانكة.

استعانت اللجنة أساساً فى تحديد هذه الوقائع بتقارير النيابة العامة وهى الســـلطة القضائية المختصة بالتحقيق، وفى نفس الوقت فإنها قد راجعت ما قدمته إليها الجهات الأخرى المختصة، كما أطلعت على تقرير أعد عن هذه الحـــوادث وقدم إلى قداسة البابا شنودة، ومن خلال قيامها بالانتقال والمعاينة والمناقشة التى أجرتها مع هذه الأطراف المعنية، أمكنها أن تستخلص الوقائع الصحيحة.

حادث يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

مـــنذ عـــام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها فى الخانكـــة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ حوالى سنة قـــام المحـــامى أحمـــد عـــزمى أبو شريفة ببيع قطعة أرض صغيرة يملكها مجـــاورة لمنزلة بالحى المسمى الحى البولاقى بمدينة الخانكة إلى من يدعى محمد سعد الجلدة، العامل بمزرعة الجبل الأصفر الذى باعها بدوره إلى أحد المسيحيين، وتسلسلت عقود بيعها إلى أن انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطـــران القليوبيـــة، وكـــان الظن وقتئذ أنها ستبنى مقراً لهذه الجمعية، وقد ســـورت فعلاً وألحقت بها حجرات نقلت عليها الجمعية، غير إنه فى مطلع الصـــيف هـــذا العـــام أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشـــعائر الدينية فيه، وتولى القس مرقس فرج وهو راعى كنيسة أبو زعبل التى تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة " إقامة الشعائر الدينية فيها " فى أيـــام الجمـــع لانشـــغاله أيـــام الآحـــاد بكنيســـته الأصلية فى أبى زعبل ولما كانت الجمعية لم تستصدر قراراً جمهورياً بالترخيص بإقامة كنيسة، فقد

أخذت الإدارة تعهداً على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعـد الحصول على ترخيص، وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير تصـريح بعـض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البرى وهو مفـتش مالى وعضو المجلس الشعبى بمحافظة القليوبية، وليس هناك ما يدل على أن هذا الاعتراض قد أتخذ مظهراً عنيفاً أو كان موضع اهتمام عام.

وفـى صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المـبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق فى هذا المبنى، وقد تبين أن النار قد أتت على سقفه وهو من الأخشاب، كما امتدت إلى موجودات ولكنها لـم تمتد إلى جدرانه المبللة، ولم تتوصل التحقيقات التى أجرتها النيابة إلى معرفة الفاعل، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون فى المبنى لحراسته قرروا فـى تحقـيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخـارج، وقد أمكن لرجال المطافئ إخماد النار بمعاونة بعض الأهالى من المسلمين والمسيحيين.

ودون تدخـل فـى إجراءات التحقيق الجنائى وما يمكن أن تستخلصه النيابة العامة من ثبوت التهمة أو عدم ثبوت التهمة فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ فى الاعتبار:

١- أنّ أهـالى مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما فى وئام، وقد ضربوا المـثل فى التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعبل القريبة من الخانكـة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم فى فبراير ١٩٧٠ حيث قتل ٧٠ عـاملاً وأصيب ٦٩ غيرهم بجراح مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التى ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطى.

٢- أنّ رئـيس مجلـس المديـنة السابق كان من الأقباط، وقد ظل فى مركـزه قرابة أثنى عشر سنة وهو السيد أديب حنا، ولم يثر أى حساسيات طوال هذه السنين. وحينما عين خلفه الحالى السيد عادل رمضان فى مارس ١٩٧٢ احتفلـت بـه جمعية أصدقاء الكتاب المقدس فى مبناها الجديد الذى انتقلت إليه، ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة فى قطاعى

الصحة، والصحة النفسية حيث تزايد نسبة الموظفين الأقباط على الستين فى المائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفاً (طبقاً للبيانات التى قدمها رئيس مجلس المدينة) ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط فى هذا المركز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفاً.

٣- أنّ مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى أحترق سقفه واحترقت موجوداته هو مبنى صغير يقع فى مكان منزو غير مطروق يقع فى الجهة الشرقية للمدينة ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصاً كبناء فضلاً عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها، وقام بعض المسلمين من أهالي الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلاً فى بنائه.

٤- أنّ عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور عام ١٩٦٠ بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ أقباط، غير أن البيانات التى قدمت إلى مجلس المدينة تفيد بأن عدد المسيحيين لا يجاوز ستاً وثلاثين أسرة. وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويبين من الرد الذى تلقته إنه كان فى مدينة الخانكة فى عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد عام ١٩٧٢ إلى ٨٠٢ مسيحيين بينما جملة المسيحيين فى مركز الخانكة (مدينة وقرى) بلغ فى عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد فى عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣

٥- أنه قد بولغ فى تصوير هذا الحادث على قداسة البابا عن معلومات عنه، وزاد من حدة التوتر أنه سبقه منذ عدة شهور قليلة حادث مماثل فى سنهور بجهة دمنهور. وقد ورد فى التقرير الذى قدم إلى قداسة البابا من هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد حرق بالكامل وصور الحادث على أن المطافئ تباطأت فى إطفاء الحريق، وأن المتآمرين قد منعوا رجال الإطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكاً فى سلامة إجراءات التحقيق وعدم حيدتها.

وقـد أثبتت المعاينة التى قامت بها اللجنة بالإضافة إلى المعاينة التى أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا للسقف الخشبى وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون أى خسائر أخرى. كما وصفت الحوادث أنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسمياً) وأنه بذلك ينطوى على امتهان المقدسات المسيحية، وقد أضفى على تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة على قداسة البابا الوقائع الصحيحة التى تخلصتها، فوافق قداسته على عدم اعتماد المعلومات التى قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦- على أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما قدم إليها من معلومات عن اتهام أشخاص معينين بالاشتراك أو التحريض على ارتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجرى شئونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

فى صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات أتوبيس السياحة والسيارات الخاصة والأجرة ويستقلها حوالى ٤٠٠ شخص يرتدون الملابس الكهنوتية الخاصة بالقساوسة والشمامسة، وقد كان نمى إلى علم السلطات أن قراراً قد اتخذه مجمع الكهنة فى القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد فى مقر جمعية الكتاب المقدس التى كان يتخذها الأقباط المقيمون بالخانكة كنيسة لهم، وقد استوقفتهم قوات الأمن التى قدمت على عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التى تقع فى الطريق الخانكة وذلك فى محاولة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدى هذا الجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محدود منهم ولكنهم صمموا على أن يمضوا فى تنفيذ ما اعتزموه، فاتخذت قوات الأمن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيراً على الأقدام فى موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم القساوسة وحينما وصلوا إلى مقر الحادث ثبتوا مكبرات الصوت وبدأ القداس على مرتين، حتى يتسع الاشتراك فيه لهذا الجمع الغفير، ثم انصرفوا بعدها دون

أن تقع أى حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوه بعبارات غليظة فى الاحتجاج على ما وقع من حادث فى هذا المبنى فى الأسبوع الماضى، وتصويره على أنه عداء طائفى لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة.

وفى المساء حينما عاد إلى المدينة شبانها المسلمون الذين كانوا فى الجامعات أو فى المصانع أو المكاتب خارج المدينة ورويت لهم صورة لما جرى فى الصباح اعتبروا ذلك تحدياً واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذى يقع بالجهة الغربية بالمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوى البدرى إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة فى مسيرة تكبر بالله وقد طلب منهم المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوى بعد أن نصحهم بالتفرق بينما استمر الباقون فى مسيرتهم إلى مقر الاتحاد الاشتراكى، وفى مرورهم على حانوت بقال يدعى غالى أنيس بشاى سمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال الذى تبين فعلاً أنه يحمل مسدساً مرخصاً به وإن كان لم يرد فى فحص الطب الشرعى ما يقطع أنه أطلق حديثاً، ولكن ذلك أدى إلى إثارة الجماهير التى اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النار وأندسّ بينها من اغتنم هذه السانحة للسرقة، كما أحرقت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاى، وحليم نعمة الله، ورزق صليب عطية، وجرجس عريان، وبريال جرس عريان، وموجودات ستديو للتصوير يملكه رزق صليب عطية – كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمى أقلاديوس ، وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار فى إحدى حجراتها الملحقة بنائها المتخذ كنيسة للصلاة، ومع ذلك فلم تحدث أى خسائر فى الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضاً بينهم اثنان من المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشخاص متهمين بالسرقة أو الحريق أو الإتلاف، وقررت النيابة العامة حبس تسعة من المتهمين منهم حبساً احتياطيا.

ودون التعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقائق أمكن للجنة استظهارها:

١- أن الحادث وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجب أن يبقى فى حدوده الصحيحة وكان من حسن السياسة أن يحصر فى هذا النطاق وحسبما ذكر البابا شنودة لأعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مهنئاً بالعيد دون أن يترك الحادث أثراً فى نفسه لولا ما بدا له من أن يد العدالة لم تستطع أن تتوصل إلى المسؤولين عن هذا الحادث، وأن البعض قد خشى أن ينتهى التحقيق إلى ما انتهى إليه فى حوادث أخرى وقعت قبل ذلك ولم تتخذ فيه مبادرات قوية وصريحة، وإن من ذهبوا إلى الصلاة فى مكان الحادث لم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة فى مسيرة ولكنهم ساروا على الأقدام بعد أن أستوقفهم السيد مدير الأمن ونائبه لإقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢- أنه كان من المحتمل أن تتعرض مسيرة الصلاة الكنسية، مع ما انطوت عليه من مظاهر الاحتجاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجة أصالة الوعى بالوحدة الوطنية الذى استقر فى قلوب المصريين جميعاً منذ مئات السنين.

٣- أنه يجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوسة ومنهم القمص إبراهيم عطية الذى ألقى كلمة الصلاة فى مقر الجمعية المتخذة كنيسة، معلناً إن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمى إلى المسيحيين أو المسلمين وأشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصرى الأمة.

٤- إن قوات الأمن الإضافية التى استدعيت فى الصباح بعد تجمع القساوسة للصلاة فى الخانكة ، قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز، وبعد أن وقعت حوادث المساء دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن للمحافظة على النظام.

٥- أن الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية قد بادرت إلى زيارة موقع هذه الحوادث وقررت بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية تعويضات فورية لمن وضعت النار فى مساكنهم أو حوانيتهم ، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس ٢١٠ من الجنيهات هى قيمة الخسائر المقدرة كما

قررت مبلغ مائتى جنيه تعويضاً لخسائر لحقت منزل وحانوت رزق صليب عطـية ومـبلغ ١٥٠ جنيها لكل من حليم حنا نعمة الله وأنيس سعيد بشاى وللمهجـر جابر مسعود جابر تعويضاً عن إتلاف كشك له ومبلغ ٣٠ جنيهاً لصيدلية د/ كامل فهمى أقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة برقية شكر من وجيه رزق متى نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

المقدمات:

ومن الدراسة التى قامت بها اللجنة، استخلصت المقدمات التى أدت إلى تزايد هذه الحالة من التوتر:

١- ففى خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حادث فردى خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخـبار ذلـك بيـن الناس وكانت موضع التعليق ونقد بعض أئمة المساجد اسـتنكارا للنشـاط التبشيرى، وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقريـراً قدمه الشيخ إبراهيم عبد المجيد اللبان وكيل المديرية لشؤون الدعوة بنتـيجة بحـثه لموضـوع الانحراف العقائدى لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل وقد ذكر فيه الأخطار التى تهدد بعض الشباب نتيجة حملات التبشير التى نسبت إلى بعض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقـدم التقرير من هذه المخاطر، وفى عام ١٩٧٢ أى بعد قرابة سنتين من تقديـم هذا التقرير الذى يعد تقريراً داخلياً ليس معداً للنشر، امتدت يد خبيثة إلـيه فحصـلت على صورة منه وقامت بطباعته بالإستنسل وتوزيعه على نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصويرية المنسوبة إلى رجال الدين الأقـباط والـتى من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحملـه علـى تصديق أمور لم يقم أى دليل على نسبتها إليهم وبعضها بعيد التصـديق ممـا حمل بعض أئمة المساجد بالتنديد الشديد وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين إخوانهم الأقباط ورغـم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات المسئولة والإعلامية بالتصدى

له بالمواجهة والنفى، ربما ظناً منها أن أثره سيكون محدوداً وأنه سرعان ما يتلاشى، وكما أن يد العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه.

٢- وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة فى ١٥ مايو ١٩٧١ دعت الجماهير إلى المشاركة فى إعداد الدستور الدائم ، كان من الواضح للجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التى طافت أنحاء البلاد حينئذ، بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع تقابله دعوة أخرى من الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة إلغاء التراخيص المقررة لإقامة الكنائس.

ولم يكن التوضيح كافياً بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التى كفلها الدستور لجميع المواطنين، وأنّ الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان بالله.

فى هذا المناخ الذى سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفع فيه شعار دولة العلم والإيمان، انتخب الأنبا شنودة بابا لكنيسة الإسكندرية والكرازة المرقسية فى آخر أكتوبر ونصب فى ١٤ نوفمبر فى احتفال شهده رئيس الوزراء وقتئذ وكبار المسئولين فى الدولة وأذيع بالتلفزيون والراديو وكان موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام وكان من الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطاً واسعاً فى خدمة الكنيسة والوطن بمجرد انتخابه ألقى محاضرة عن إسرائيل فى نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشر في بعض الصحف حديثاً أسبوعياً يوم الأحد وأعلن تنظيمات للكنيسة تدعيماً لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق بأسلوب علمى روحى وهو أول بابا في العصر الحديث من رؤساء الكلية الإكليريكية

ويبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحياناً عن هذا النشاط الواسع، حتى قبل انتخاب الأنبا شنودة للبابوية، فقد أصدرت مجلة الهلال عدداً خاصاً عن القرآن فى ديسمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه " القرآن والمسيحية " بقلم الأنبا شنودة مبيناً فيه الالتقاء بين الإسلام والمسيحية، وقد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد على حد ما نشرته مجلة الهلال فى عددها

الصـــادر بعد ذلك فى فبراير ١٩٧١ والذى تضمن تعليقات أخرى على هذا المقال.

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخابه عن تمسكه برفض أيه دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحـــدة لا تعـــترف به الكنيسة، كان يقابله على الجانب الآخر رفض لأى دعـــوة إلـــى تعديـــل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أى تنظيم لحق الطـــلاق، ومثله أى حديث له عن تطوير فى الكلية الإكليريكية، أو استعادة الإسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الإفريقية، رغم أنه معنى سبق أن ردده بعـــض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائماً مع نظام الدولة بإخلاص (على سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزى استينو، بعنوان آمالنا فى عهد البابا شنودة جريدة الأهرام فى ١٥ نوفمبر ١٩٧١) ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضاً لدى بعض رجال الدين المسيحى بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومـــن هذه النقاط المختلفة تفاقم الشعور بالحساسية من كل ما ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحى فى نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، وما يدين به رجال الشرع الإسلامى فى نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم.

وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمـــام الأكـــبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف، ومن ناحية أخـــرى الحساســـية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالموضوعات الدينية، حـــتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أى عبارة قد ترد عرضاً فى سياق مقال لكاتب أو صحفى مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه، وهى حساسية يجب على المسئولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأى والتعليق والاستدلال محفوف بالمخاطر.

٣- وبعدهـــا تـــناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ إبراهيم اللـــبان وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة الثالث فى ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ

هـذا التقرير طريقه إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يوحى بصحته كتقرير رسـمى وتضمن أقوالاً نسبت إلى بطريرك الأقباط فى هذا الاجتماع، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع، فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة ممـا ولد اعتقاداً خاطئاً لدى الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف بـه إلـى أن يسـتوى المسيحيون فى العدد مع المسلمين والسعى إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطى حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا إلى النصرانية بعد استعمار إسلامى دام ثمانية قرون.

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذيـن يطلعون عليه ويتناقلون مضمونه، فلم يتخذ إجراء حازم لتنبيه الناس إلى إفكه.

وإذا كـان الاتحاد الاشتراكى قد أصدر أخيراً بياناً بتكذيب ما تضمنته هـذه النشـرة، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحـاد الاشـتراكى، وقد أستغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحو يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية.

وقـد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهره ما بدا فى مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحى بالإسكندرية يومى ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٧٧ واتخـذوا فـيه قـرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشـعب، وكلهـا تـدور حول المطالبة بما أسموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسـيحية وأنـه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة، وهى مواقف كانت موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها:

٤- وقـد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذى بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السيد الرئيس أنور السادات إلى أن يبحث فى دور انعقاده فـى ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعاً واحداً هو الوحدة الوطنية، وخلال مؤتمر هـذه الجلسات أعلن الرئيس أن هناك محاولات تشكيك بالوحدة الوطنية وأن هـناك منشـورات فـى هـذا المعنى قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من

الولايـــات المتحدة الأمريكية، بينما أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماؤه واحدة، وشعبه واحد، وأعلن الرئيس أنه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية.

وقـــد دعـــى مجلـــس الشعب فعلاً إلى دور انعقاد غير عادى فى شهر أغسطس ١٩٧٢ حيث أعد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية أصبح نافذاً بعد نشرة فى الجريدة الرسمية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢م

وفـــى صدر هذا القانون برز معنى هام يجب أن يكون موضع إدراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هى القائمة على احترام المقومات الأساسية للمجـــتمع كمـــا حددهـــا الدستور ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

ورغـــم صـــدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء على مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهور بالبحيرة وذلك يوم ٨/ ٩/ ١٩٧٢ (الجناية ٣١٠٣ لســنة ١٩٧٢ – جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢ (القضـــية رقـــم ٦٥٤ ســـنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا)عن قيام بعض الأشـــخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الاجتماع المنسوب إلـــى البابا والذى أسلفنا الإشارة إليه، وأخيراً وقعت الحوادث المؤسفة التى جرت فى الخانكة.

وتود اللجنة أن تسترعى النظر إلى أن قانون حماية الوحدة الوطنية لا يعـــدو أن يكون الإطار الشرعى لهذه الحماية التى يجب أن تجد سندها لدى كـــل مواطن ولدى سلطة الدولة ولدى التنظيم السياسى وفى هذا الخصوص لدى المسئولين الدينيين.

الأسباب:

تـــدرك اللجـــنة قـــيمة ما بذل أخيراً من جهود على المستوى السياسى والإعلامى، لتأكيد أهمية حماية الوحدة الوطنية، وخاصة البيان الذى أذاعته الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى تنظيماته والبيان القيم

الـــذى أذاعـــته نقابة الصحفيين والذى كان يعتبر مثلا كان يجب أن تحتذيه ســـائر المنظمات الجماهيرية والتأكيد فى خطب الجمعة وفى دروس الصباح **فـــى المـــدارس علـــى هذه المعانى ولكن ما لم ننفذ إلى هذه المشكلة فى أعماقها ونتعقب الأسباب المؤدية إليها، ونقترح لها علاجاً فإن هناك خشية أن تـــتوقف المـــتابعة حيـــنما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بإيجاد حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطراً وفتكاً.**

وقد استطاعت اللجنة من خلال المناقشات التى أجرتها والدراسات التى قامـــت بهـــا أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد احتكاكا مستمراً يمكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية لتفتيت الوحدة الوطنية، ونجملها تحت عناوين ثلاثة:

الترخـــيص بإقامة كنائس – الدعوة والتبشير – الرقابة على نشر الكتب الدينية". انتهى..

وأرفقـــت اللجـــنة تقريـــرها بخطاب للرئيس تقول فيه إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته ومسئوليته عن كل مواطنيها وكونه الحارس لوحدتها الوطنية.

* * *

لا جـــدال فـــى أن هـــذا الـــتقرير قد استقصى كافة الوقائع والأطراف المـــتورطة فى حادثة الخانكة، ولكن التقرير لم يذكر بعض ما أحاط بواقعة ٦/١٢ الـــتى ذكـــرها أو أنه أشار إليها باقتضاب مع أنها ذات دلالة بالغة، وكشف عنها الستار كاتب مَعنِي بالشئون القبطية فى كتابه الحقائق الخفية فى الكنيسة القبطية إذ جاء فيه:

" لقد عشنا سويا مسلمين ومسيحيين على ثرى هذا الوطن، آلاف السنين معا فى السراء والضراء، على الحلوة والمرة، يدا واحدة، والخلافات إذا وجدت بين الأخوة تصفى أيضاً بين الأخوة، دون أن يسمع الغريب".

ولكن حدث شيء غريب لم يحدث مثله فى تاريخ الكنيسة، وليس له شبيه.. **فى حادثة "الخانكة". عام ١٩٧٢ أن يأمر رئيس الكنيسة الكهنة ويقول لهم: (أنتم كم؟ مائة وستون، عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهنا، والباقى يفترشون الأرض افتراشا ويستشهدون". حتى أجابه أحد الكهنة: (لماذا لا تأتى معنا يا سيدنا علشان تستشهد أولنا؟).**

وهذه واقعة توضح – إن صحت – كيف أن رئيس الكنيسة بدلا من أن يطفئ نار الفتنة فإنه يضرمها وينفخ فيها..

ولماذا هذا!؟

"... هو أن يموت عدد من الكهنة والشعب فى احتكاك مفتعل ومثير وعن طريق زبانيته القلائل المعتصمين فى الخارج يأخذونها ذريعة للدعاية ضد الوطن وإثارة الرأى العام العالم بدعوى أن المسلمين يقتلون المسيحيين".

إن الاستشهاد فى العصور الأولى للمسيحية معنى جميل، أن يموت المسيحى لأجل مبدأ أنه مسيحى فى عالم وثنى لا يعترف بالمسيحية ويحظرها.. وقد انتشرت المسيحية وانتهى عهد الاستشهاد منذ زمن بعيد جدا بموت البطريرك بطرس خاتم الشهداء قبل ظهور الإسلام..

"أما أن تأخذ فكرة الاستشهاد وسيلة الهدف منها الدعاية ضد الدولة والتشنيع بدين الدولة الرسمى الذى نعيش فى رحابه وسماحته فى حب ووئام آلاف السنين، لأجل أن أخلق من نفسى "زعيم شعبى" ذا صيت واسع فى دنيا السياسة وشاشات التليفزيون.. أبنى نفسى بهلاك الآخرين، فهذه أنانية وذاتية مفرطة...".

"أحلام الأنبا شنودة بتكوين جبهة قبطية للرأى العام العالمى خارج مصر الهدف منها أن يكون زعيما شعبياً، هى سراب خادع أضر به وبالمسيحيين فى مصر...[1]".

---

(١) الحقائق الخفية فى الكنيسة القبطية للقمص اندرواس عزيز ص٨-٩

قد يشكك البعض أو يطعن فى هذه الرواية، ولكن تصوير الأستاذ محمد حسنين هيكل لها قريب مما جاء فيها. فقد قال:

"كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدى القديم: كنيسة قامت بغير ترخيص فى الخانكة (أحد ضواحى القاهرة). وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة: قطعة من الأرض اشتريت وأحيطت بسور من الدكاكين، ثم أصبحت الأرض الفضاء فى قلبها ملعبا، ثم مدرسة ثم ملتقى دينيا، ثم جاءها المذبح ذات ليلة، ودشنها أحد الأساقفة وفتحت لإقامة الصلوات فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت، ومنعت استعمالها لغير الغرض الذى كان مقرراً لها، ولم يسكت شنودة، وإنما أصدر أمره فى اليوم التالى إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكبا ضخما من القسس، ويسيروا صفا بعد صف فى زحف شبه عسكرى إلى ما بقى من مبنى "الكنيسة" ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله، وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم، وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ولكن الموكب مضى حتى النهاية، وكان المشهد مثيرا، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة ".

* * *

كانت التطورات تسير فى اتجاه تصعيد الأزمة فإن البابا شنودة كان بعد أحداث الخانكة قد أحكم قبضته تماماً على الكنيسة الأرثوذكسية ومضى بها فى اتجاه التصعيد. وكانت الهيئات الإسلامية الشاردة مثل التكفير والهجرة، والجماعات الإسلامية وجماعة الجهاد تقوى وتزداد وتمارس صوراً من العنف توجه نحو الدولة أصلاً ونحو الأقباط تبعاً.

فى هذا الوقت قدمت مشروعات بقوانين لتطبيق الشريعة لمجلس الأمة وأعلن المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس محكمة النقض فى مصر الذى خرج عن صمته فجأة منذ تولى منصبة عام ١٩٧٢ ليدلى بعدة تصريحات مثيرة. قال إن اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وإرسالها إلى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان من

المصريين وغير المصريين المسلمين وغير المسلمين عملاً بإقليمية القوانين" وأوجز هذه القوانين فإذا بها لا تخرج عن مقترحات الأزهر. وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه "قانون الخروج عن الديانة الإسلامية". وقد "اشترط مشروع القانون أن يطلب إلى المرتد التوبة فإذا انقضت مدة ثلاثين يوما دون العودة إلى الإسلام والإصرار على الردة عوقب المرتد بالإعدام شنقاً". كما تضمن مشروع القانون أنه يكفى أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم.

فى هذا الجو المتوتر قام الأقباط بما لم يقوموا به منذ ١٩١١، إذ عقدوا فى ١٩٧٧/١/١٧ مؤتمراً جاوزت مقرراته قرارات أى مؤتمر آخر سبقه. وقال البيان الذى صدر عن المؤتمر "دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ فى الكاتدرائية المرقسية الكبرى وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتاريخ ٥ و٦ يوليو ١٩٧٦ ووضع الجميع نصب أعينهم – رعاة ورعية – اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة فى مصر والتى كرستها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال، والأمر الثانى الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه لا يوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر. ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهى: حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحماية الأسرة والزواج المسيحى، والمساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة.

وعرض المؤتمر لهذه المسائل كالآتى:

(١) حــرية العقيــدة

حرية العقيدة تعنى أن يكون كل إنسان حراً فى اعتناق العقيدة الدينية التى يؤمن بها، وألا يلحقه إيذاء أو معاناة بسبب هذا الإيمان.

غير أنه قد انتشرت أخيراً بعض الاتجاهات التى تصادر حرية العقيدة المسيحية وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدنى ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك بما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى.

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفة فى مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض للمسيحية إلى حد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحى بالشرك والكفر. ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام. وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة فى شهر الإسلام قبل وقوعه. ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين.

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام، فإن الجهات الرسمية تدأب على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحى إلى ديانته الأصلية التى ولد فيها. إذ هى تأبى إثبات واقع الحال فى الوثائق والسجلات وفى البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما يتعرض معتنقو المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى – للمطاردة فى حياتهم العائلية بالتفريق بين الأزواج وبين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية.

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التى أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمى، والتى نص عليها أيضاً على الصعيد القومى دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة

منذ فجر الاستقلال) بأنى "تكفل الدولة حرية العقيدة" وأن لا تميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

فضلاً عن أن المشرع المصرى نفسه – بمناسبة إصداره قانون المواريث فى سنة ١٩٤٣ – قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها "وردت مشبعة بالروح الدينية التى ظهر أنها تخالف الدستور".

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومن أسس الإيمان المسيحى العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين مع طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة.

وإنه مما يحز فى نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق، وتقييد، وتعقيد، بل وإيذاء بالغ فى أحيان كثيرة إلى حد الاعتداء وسفك الدماء – بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء.

وغنى عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وإنما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطى من كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة، وغير خاف أمر زيادة السكان من مصر زيادة مضاعفة، فقد بلغ عدد المسيحيين فى مصر حالياً أكثر من سبعة ملايين نسمة، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لأن الكنائس القديمة – بداهة – لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحالى الذى كانت عليه منذ خمسين عاما.

ومع وضوح ذلك للمسئولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحددا بعدد معين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص – حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود – قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لترخيص الملاهى والمحال العامة.

ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة، وتحت وطأة قرار إدارى صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية فى عام ١٩٣٤ من وكيل وزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطنى بالظلم والاستبداد. ولقد بلغ الأمر أن صدرت بعد لأى ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية.

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض فى العواصم والمدن، وفى الكفور والقرى، لاعتداءات وأعمال تخريبية ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، وفى غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التى وقعت خلال السنوات القريبة الماضية، استشعرنا قصور وسائل الأمن الوقائى الكفيلة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه، وترتب على تلك الأحداث التى لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلاً عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر فى أنحاء العالم كله.

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب وأثبتته فى تقريرها الذى اعتمده المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٧٢ مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة بأحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلومة، وكل هذا يجرى على أرض مصرنا الحبيبة التى قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامى

ظاهر أن فى مصر الآن تيار جارف ينادى باعتبار الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق فى البلاد. ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأى سواء فى الحال الرسمى أو المجال الشعبى، أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية. وهم يؤسسون وجوب التطبيق والإلزام – على العقيدة الدينية بأن أحكام هذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية التشريع الإلهى.

فليست المسألة فى نظر جماعة هذا الرأى – مسألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامى. فقد سبق للمشرع المصرى الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة من التقنيات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصرى.

وإنما المسألة المطروحة حاليا هى أن تؤخذ أحكام شرعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلاً، وذلك تأسيساً على اعتبارها الدينى العقائدى الخالص أى اعتبار القرآن والسُنة.

وليس هذا الرأى بجديد. فإننا نستطيع أن نتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبى (وكان حينئذ مستشاراً بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفا للأستاذ حسن البنا).

إذ قال: "أن لى رأيا معينا فى المسألة برمتها وليس فى القانون المدنى فقط، وهذا الرأى بمثابة اعتقاد لدىّ لا يتغير وأرجو أن ألقى الله عليه.. اعتقادى أن التشريع فى بلادنا كلها وفى حياتنا جميعا يجب أن يكون قائما على أحكام القرآن. وإذ قلت القرآن، فإنى أعنى كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول لأن طاعته من طاعة الله.. (جلسة لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨).

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت فى سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة أخرى سنة ١٩٧٦ – وأنها قائمة على الأساس الدينى الخالص، فيترتب على ذلك حتما استبعاد المواطنين الأقباط من تصور تطبيق شريعة الإسلام عليهم بذلك المفهوم والاقتناع العقائدى الإسلامى. فالعقيدة هنا تتوفر (أو يفترض توفرها) فيمن يدينون بالإسلام، دون غيرهم من أبناء المذاهب والديانات الأخرى فى مصر.

ومن ثم أعلن – وبحق – سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل فى حديث صحفى نشرته جريدة الأخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة فى

مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الإسلامية كما ينادى أصحاب ذلك الرأى لن تطبق على المسيحيين فى مصر.

وغنى عن البيان أنه ما دام الأمر متعلقا بتطبيق الأحكام الواردة فى القرآن، وسُنة نبى الإسلام، وبهذه المثابة الدينية الخالصة، فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق إلا من كان له الإسلام دينا. إذ أنه يعتنق القرآن شريعة إلهية بإيمانه، والحديث مثيله لأنه يؤمن أيضاً أن طاعة النبى من طاعة الله كما قال الأستاذ الهضيبى فيما سلف ذكره.

ومن ثم لا يستغرب أحد – سواء على الصعيد العربى أو حتى على الصعيد العالمى – أن تكون شريعة الإسلام الدينية المطبقة بإطلاق فى المملكة العربية السعودية. ذلك لأن جميع رعاياها – بغير استثناء – يدينون بالإسلام. فيتفق مع إيمان كافة المواطنين هناك أن يجرى عليهم حكم القرآن والسُنة التابعين من صميم ضميرهم الدينى وعقيدتهم الإسلامية.

أما فى مصر حيث يوجد أكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحى (وكذلك فى أية دولة عربية تضم مواطنين مختلفى الديانة) فإن القول بتعميم تطبيق الشرع الإسلامى أى أحكام والقرآن والسُنة على سائر المواطنين، مؤداه فى واقع الأمر إلزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الإسلام مما يتعارض مع أقدس حقوق الإنسان وأولى حريات المواطن المصرى فى الدستور الدائم وهى حرية العقيدة. بل وتأبى هذه تعاليم الإسلام ذاته حيث "لا إكراه فى الدين".

ولقد استلهم الميثاق الوطنى للأمة هذه المبادئ الأساسية حين سجل:

"إن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة.. إن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان... والإيمان بغير الحرية هو التعصب، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان.

(٤) حماية الأسرة والزواج المسيحى

زواج الأقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية، وهو سر من أسرار الكنيسة المقدسة وفى هذا المجال يختلف الزواج المسيحى عن النظرة إلى الزواج فى شرائع أخرى تعتبره مجرد عقد مدنى ونظام قانونى يتدرج ضمن دائرة المعاملات فيتم بالتراضى، وينحل بالتراضى و بالإرادة المنفردة وبحكم القاضى.

والصبغة الدينية التى يصطبغ بها زواج الأقباط لا تتعارض مع النظام العام فى المجتمع المصرى – إن دستور مصر قد نص على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية".

فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامها إذن هو دينها المسيحى الذى أرسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد أن "يكون الاثنان جسداً واحدا.. وما جمعه الله لا يفرقه إنسان".

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بإلغاء اختصاص المجالس الملية بنظر مسائل الأحوال الشخصية أن نص على تطبيق الشريعة الإسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أى من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء. وترتب على هذا أن صارت للزوج المسيحى فى تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أى الزوجين ديانة الإسلام، وفى أى وقت من الأوقات ولو فى آخر مرحلة من مراحل التقاضى، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية. ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام، كما ينطوى على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعا، مما يجافى أبسط مبادئ العدالة والقانون.

وغير مقبول منطقاً وعقلا فى أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان فى الملة أو الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانة لا يدينان بها على الإطلاق.

فضلاً عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذى نجم عن ثغرة فى تشريع متعجل غامض، إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد.

(٥) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين فى الوطن الواحد مبدأ أساسى، تحقيقاً للعدالة وضمانا لوحدة الوطن، وقد أكده الدستور المصرى بأن المواطنين لدى القانون سواء "وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة" كما أكد مسئولية الدولة فى هذا الصدد بالنص صراحة على أنه "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين".

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر فى أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به. وقد رفض القبط على مر الأجيال وفى أشد عصور الاستعمار الأجنبى إغراء أن يتمتعوا بأى استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة. وفى جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الأقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان وإخلاص، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال فى أوائل القرن العشرين.

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم، وهى أغلى وأقدس الواجبات الوطنية فى ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩، وكتبت اسماؤهم بحروف من نور فى وثائق الجهاد الوطنى الذى رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول، وفى جميع الحروب التى حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم فى السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر، سواء فى حرب عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧ وأخيرا فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات.

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادى منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلى نسائهم لتكون رؤوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية، تدعيما للاقتصاد الوطنى ولتحريره من السيطرة الأجنبية. ولما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو – المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التى خضعت لقوانين الإصلاح الزراعى، إذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق فى ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعانى المواطنون المسيحيون من تخطيهم فى الترقيات فى سلك الوظائف العامة، وفى القطاع العام، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية.

ومصداق الحقائق فى هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام – إحصاءاتها الوظيفية القيادية فى فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص إعداد ونوعيات الترقيات. فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط فى هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم فى السلم الوظيفى.

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط كانوا لا ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم فى آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفى، لترفعهم من الحضيض قليلاً أو تسندهم فى خطواتهم الأخيرة إلى المعاش.

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علماً وخبرة بغرض تأمين أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذى أكله آباؤهم. ولا يخفى أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل

العائلات فحسب، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن. وهو أحوج ما يكون إليها فى العصر الحاضر.

(٦) تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية فى ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التى تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها، وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام – باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة فى قضاياها المصرية، وفى سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصرى الأمة فى الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أى تمييز بينهم دينيا أو مذهبيا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية، وذلك على الوجه الذى تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا فى بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العامة فى التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط فى هذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا فى حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

أما فى التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم. ففى مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أما فى مجلس الشعب المنتخب فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق فى الانتخابات. وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريباً نجد

عددهم فى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن فى جميع أنحاء القطر المصرى.

وتلك ظاهرة غير طبيعية فى تاريخ مصر القومى، وليس باستطاعتنا تقصى الحقائق لكى نصل إلى معرفة التيارات والدواعى التى أدت إلى ذلك، وخافيها أكثر من ظاهرها، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن:

الكلمة الأولى: أنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط فى التمثيل النيابى ضئيلة بهذا المقدار فى عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم فى انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ بينما كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة المصرية طوال نصف قرن من الزمان وإعجاب المحافل الدولية فى العالم أجمع كواقع حقيقى لاتحاد عنصرى الأمة.

الكلمة الثانية: أنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق، بملاحظة أن عدد الأقباط فى مصر حالياً يزيد على سبعة ملايين.

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع، وأن كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبى يكون انحرافاً عن الديانة الحقة إلى التعصب الممقوت، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قوى مسيطرة فى داخل الدولة. وأخطر ما فى مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة فى خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كما تسبب فى النهاية الحرج الشديد للمسئولين القادرين.

(٨) حريـــة النشـــر

حرية النشر. فى الوقت الذى اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام يواجه النشر المسيحى بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض

الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحى من جهة ومن جهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصرى حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهى المرحلة التى كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادى الأولى إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامى.

قرارات المؤتمر

أولاً: حرية العقيدة..

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التى تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصاً بالنسبة لعودة المسيحى إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئاً من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانيا: حرية العبادة..

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإدارى السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية فى عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس، كما نناشد أجهزة الأمن فى الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية فى الكنائس، وبخاصة فى القرى، سواء فى نطاق الأمن الوقائى أو فى نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثا: تطبيق الشرع الإسلامى فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصرى الأصيل – نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر، كما ونعتبر أن أى محاولة فى هذا الشأن للإلزام الجبرى تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوى على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان فى حرية العقيدة.

رابعا: تشريعات الأحوال الشخصية.

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعى اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذى انعقد بين زوجين مسيحيين – على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامساً: عدم تكافؤ الفرص..

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصى الحقائق فى الشكاوى بخصوص عدم المساواة فى التعيينات والترقيات فى الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذى حق حقه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التى تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام.

سادسا: تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية.

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذى يكفل تحقيق تمثيلهم فى مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلاً حقيقياً لا رمزيا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعى للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة.

سابعا: الاتجاهات الدينية المتطرفة..

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة فى الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية. وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقى العلم خالصا كما هو الحال فى كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنا: حرية النشر..

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التى تتضمن التعريض بالدين المسيحى وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية فى مراحل التعليم المختلفة وفى الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية فى تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامى.

التوصيات التنفيذية

وفى ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصرى الأمة، وابتغاء صالح مصر أولاً وآخرا، صالح مصر دائماً أبدا، صالح مصر جهادا ومجدا.

نوصى بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع، وبروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس – بما يأتى:

١- المناداة بصوم انقطاعى فى الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكى ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن السلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد، تتميما للوعد الإلهى الصادق "مبارك شعبى مصر)..

٢- رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية فى مصر، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية.

٣- تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكى والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطى بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فى الدولة.

٤- اعتبار المؤتمر فى حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم فى مجال تنفيذ قراراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة..

ولربنا المجد دائما أبديا آمين...

* * *

إن مقارنة بيان هذا المؤتمر ببيان مؤتمر سنة ١٩١١ يوضح أن القضية قد قطعت شوطاً طويلاً فى التأزم، وأن صدر الأقباط قد ضاق ووضعوا الدولة أمام مطالب محدده فى أبرز القضايا، وأعلنوا احتجاجاً واعتبروا المؤتمر منعقداً لمتابعة ما يتم ونزعة التنديد اللاذعة وتصوير المطالب بالصورة التى صدرت بها، وأن البطريرك "المعظم" البابا شنودة بارك اجتماعه التأسيس وإن لم يحضره، والإشادة بالكنيسة الخالدة والبطريرك باعتباره المرجع الأسمى الذى ترفع إليه هذه الأمور. نقول إن هذا كله ما كان ليتم إلا بمباركة، إن لم يكن بإيعاز من البابا شنودة.

وكرد على هذا المؤتمر، عقد فى شهر يوليو مؤتمر الهيئات والجماعات الإسلامية تحت رعاية الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر اشتركت فيه الهيئات الإسلامية وجاء فى البيان الختامى له.

- كل تشريع أو حكم مخالف ما جاء به الإسلام باطل، ويجب على المسلمين رده والاحتكام إلى شريعة الله التى لا يتحقق إيمانهم إلا بالاحتكام إليها.

- الأمر بتطبيق الشريعة الإسلامية، فليس لأحد أن يبدى فيها رأيا فى وجوب ذلك، ولا نقبل مشورة بالتمهل أو التدرج أو التأجيل.

- أن التسويف فى إقرار القوانين الإسلامية، معصية لله ورسوله، وإتباع لغير سبيل المؤمنين. وعلى الهيئة التشريعية أن تبرئ ذمتها أمام الله والناس بإقرار مشروعات القوانين المقدمة إليها.

- ينظر المؤتمر بعين التقدير إلى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية عن عزمه على تطهير أجهزة الدولة من الملحدين ويناشده سرعة التنفيذ، حرصاً على سلامة الأمة وقوة بنيانها.

- يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية إصدار أوامره بتطهير وسائل الإعلام.

- وجوب تربية النشئ فى جميع مراحل التعليم تربية دينية.

- تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التى تعبر عن إجماع الأمة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية.

وكان البيان حريصاً على خاتمة تقول "اشترك فى المؤتمر الأزهر وهيئاته". أى أنه كبيان مؤتمر الإسكندرية المسيحى يستظل بالشرعية.

ومن الواضح أن البيان الأزهرى، هو كالبيان القبطى له نظرة أحادية لا تلحظ أى اعتبارات أخرى..

ويجب – حتى لا نظلم الأقباط – أن نقول إن هذه العاصفة جاءت في الوقت الذى تقدم الأزهر لمجلس الشعب بقانون عن تطبيق الشريعة ينقل نقلاً حرفياً كلام الأسلاف كما لو كان هو حكم الإسلام. مع أن هذه الأحكام لا تمثل فى الحقيقة إلا فكر عصر مغلق، مستبد فرض نفسه على الفقهاء فأصدروا أحكاماً تجافى القرآن وما سلكه الرسول عمليا، وكان مشروع القانون من الفجاجة بحيث جعلنى أصدر كتاباً عن حرية الاعتقاد رفض رفضاً باتا مثل هذا القانون ورأى أنه نكسة وأنه يحيل الإسلام لمحكمة تفتيش بابوية يضع قضاتها العمائم.

* * *

وللبابا شنودة رأى قديم فى رفض الشريعة عبر عنه عندما سألته الأستاذة سناء السعيد عن رأيه فى تطبيق الشريعة فقال:

بدورى أسأل ما هى الشريعة الإسلامية بالتفصيل؟.

أى: هل المطلوب منا أن نبدى رأيا فى شىء لم يعلن بعد وأمامنا أمور تحتاج إلى إيضاح، مثلاً:

١- ما رأى الشريعة الإسلامية مثلاً فيما يسمى "الأمير" هل يكون لكل مدينة أو لكل حى أو لكل جامعة أو لكل كلية أمير يبايعه الآخرون بالطاعة المطلقة، كما حدث عندما أمر "صفوت عبد الغنى" بقتل "فرج فودة" فقتل؟!.

٢- ما رأى الشريعة الإسلامية فى الكفر؟ هل الكافر هو الشخص الذى لا يؤمن بوجود الله أو الذى لا يؤمن بأمور أساسية فى الدين، أم أن كلمة كافر تنسحب على مسائل عديدة جدا، أو على كل من يخالف الرأى الآخر، كما حدث من أن أشخاصاً كفروا المجتمع كله فى وقت من الأوقات؟.

٣- هل كل من يقول رأيا يظن أنه ضد الشريعة يكون كافراً؟ وإذا حكم بذلك يحل قتله فيحكم عليه بالإعدام؟.

٤- ما رأى الشريعة فى المرأة مثلاً؟ هل المرأة العاملة لون من الكفر، كما كتب البعض فى إحدى المجلات؟ هل لابد للمرأة أن تكون حبيسة البيت ترعى أولادها وكفى دون أن يكون لها مشاركة فى العمل العام أو فى نهضة المجتمع كله؟!.

٥- ما رأى الشريعة فى الأمور المالية وفوائد البنوك؟!.

٦- ما رأى الشريعة فى الخمر؟ وما رأيها فى الفن؟ وهل إذا تابت الفنانات يمتنعن عن الفن؟ هل الفن حرام؟

إننى أرى فى الشريعة موضع تساؤلات، بل إن المسلمين أنفسهم مختلفون فيما بينهم حول نقاط أساسية فى الشريعة، ولهذا قلت لمن حضر لجان الاستماع الخاصة بوضع الدستور عام ١٩٧١م عندما تتفقون على رأى

حول الشريعة اعرضوه علينا، لكى نبدى رأينا فيه، لأن الإنسان لا يصم على مجهول[1].

نقول إن هذا التساؤل والتمحك ما كان ينبغى أن يصدر عن رأس الكنيسة، فهذه تساؤلات رجل قبطى عامى لا يعرف عن الإسلام إلا ما تقدمه جماعات التطرف الإسلامى، وكان له مندوحة حتى وهو يحافظ على حقوق الأقباط، أن يعرض ذلك بهذه الصورة. كما كان يجب عليه أن يعلم أنه لا يعيش فى "روما" ولكن فى مصر قلب العالم الإسلامى.

ولكى نوضح الفرق بين طريقة البابا شنودة فى إثارة التشكيك وإعلان التحفظات نعرض هنا آراء بعض رجال الكنيسة الذين سألتهم مجلة الدعوة سؤالين.

١- إذا كان الإسلام والمسيحية ملتقيين فى تحريم الزنا – مثلاً – ومحاربته فهل عندكم مانع فى تطبيق حد الزنا وبقية الحدود الإسلامية الأخرى على من استوجب إقامتها عليه فى المجتمع المصرى. وهل ترون فى تطبيقها ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم؟؟.

٢- من خلال دراستكم للتاريخ ماذا ترون فى حكم الإسلام بالنسبة للأقليات من ناحية العبادة والأموال والأعراض؟[2].

وعن السؤال الأول يجيب الكاردينال "اصطفانوس" بطريرك الأقباط الكاثوليك:

"الأديان السماوية تشير إلى تحريم القتل أو الزنا وإلى المحبة، والمعروف أن من يحب الله يجب أن يحب أخاه، ومن يدعى أنه يحب الله ولا يحب أخاه كاذب، فالقتل والزنا والسرقة إلى آخر المنكرات ضد المحبة، لأن الله خلق الإنسان ليكون مستقيما غير منحرف ويستفيد من التعاليم الإلهية، ولذلك فالذى يشذ عن نظام الله وتعاليمه بعد أن تكفل له أسباب العيش

---

(١) الأنبا شنودة الثالث: دنيا ودين. بقلم سناء السعيد "مكتبة الأسرة ص٣٢-٣٣".
(٢) مجلة الدعوة عدد فبراير سنة ١٩٧٧م.

ومستلزماته يجب أن تطبق عليه حدود شريعة الله ليرتدع ويكون عبرة لغيره، وحتى لا تعم الفوضى عندما يقتل أحد أخاه ولا يقتل، أو يسرق ولا تقطع يده، أو يزنى ولا يقام عليه حد الزنا وهذا ما وجدناه فى القوانين الوضعية التى تجامل الناس وتلمس لهم مختلف الأعذار مما جعل المجتمع غير آمن على نفسه أو ماله أو عرضه، وأعود فأكرر أن تطبيق حدود الشريعة الإسلامية ضرورى على الشخص وعلى المجتمع حتى تستقيم الأمور وينصلح حال الناس، وليس فى تطبيقها أبدا ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم".

كما يجيب غبطة الكاردينال عن السؤال الثانى فيقول:

"إن الذى يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء وأى إنسان يسير على تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحداً أو يلقى بغضا من أحد، ولقد وجدت الديانات الأخرى - والمسيحية بالذات - فى كل العصور التى كان الحكم الإسلامى فيها قائماً بصورته الصادقة ما لم تلقه فى ظل أى نظام آخر من حيث الأمان والاطمئنان فى دينها ومالها وعرضها وحريتها".

أما الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى والدراسات العليا اللاهوتية بالكنيسة القبطية وممثل الأقباط الأرثوذكسى فيجيب عن السؤال الأول السابق قائلاً:

"إن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى مصر أمر لاشك فيه ولا اعتراض عليه، فالشرائع السماوية نور وهداية للبشر، ونحن نؤمن بأن الدين لم يعط للناس إلا ليكون عونا لهم لتصير حياتهم به أفضل مما تكون بغيره، والهدف من الوحى الإلهى تحديد الطريق الذى يساعد الإنسان على أن يعيش بمبادئ الدين سعيداً كريماً".

وأضاف الأنبا غريغوريس قائلا: "رغم أن الديانة المسيحية ليس فى نصوصها قطع يد السارق أو قتل القاتل الخ... فإننا كمسيحيين لا نعارض فى تطبيق حدود الشريعة الإسلامية فى مصر إذا كانت هذه رغبة إخواننا

المسلمين، وفى نظرى أن هذا لن يتحقق كما يجب إلا إذ ضمنا للقضاء سيادته الكاملة التى تعطى له حرية التحقيق الشامل والتقصى للجريمة وأسبابها".

أما السؤال الثانى فيجيب عنه أسقف البحث قائلاً:

"لقد لقيت الأقليات غير المسلمة والمسيحيون بالذات فى ظل الحكم الذى كانت تتجلى فيه روح الإسلام السمحة كل حرية وسلام وأمن فى دينها ومالها وعرضها".

أما القس برسوم شحاتة – وكيل الطائفة الإنجيلية فى مصر – فكان رده على السؤال الأول: "إن الأديان كافة تحرم الجريمة، والنفس الإنسانية يجب أن تعالج من الوقوع فى الجريمة وقبل الوقوع بكل وسائل الإصلاح والتربية الجادة القائمة على إحياء القيم الروحية وسريانها فى النفوس والارتباط بالشرائع السماوية فى إرشادها وهديها، أما النفوس المتحجرة والقلوب القاسية التى لا يجدى معها النصح والإرشاد والتوجيه فهذه تعتبر شاذة وجرثومة فى جسم المجتمع يجب إنقاذه منها، وهنا لابد من تطبيق حدود الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة والسلام والحب فى المجتمع، ويطالب فى نظرى بدقة التنفيذ الجاد لهذه الحدود وزير الداخلية، الذى يمثل سلطة الأمن شخصياً. مع ضرورة أن تعود للقضاء سيادته وحرمته التى تعطيه الحرية الكاملة فى البحث والتقصى عن كل حادثة أو جريمة".

ويضيف وكيل الطائفة الإنجيلية مجيبا عن السؤال الثانى بقوله: "فى كل عهد أو حكم إسلامى التزم المسلمون فيه بمبادئ الدين الإسلامى كانوا يشملون رعاياهم من غير المسلمين – والمسيحيين على وجه الخصوص – بكل أسباب الحرية والأمن والسلام. وكلما قامت الشرائع الدينية فى النفوس بصدق بعيدة عن شوائب التعصب الممقوت والرياء الدخيلين على الدين سطعت شمس الحريات الدينية، والتقى المسلم والمسيحى فى العمل الإيجابى والوحدة والخلافة".

ومما يؤكد أن هذا الموقف موقف مبدئى وثابت أنه بعد مرور قرابة عشر سنوات ورغم ما أحاط بالفترة الأخيرة من حكم السادات من ظلمات وشبهات كان البطريرك شنودة قد صرح فى خطبته فى قصر عابدين أمام السادات أن الأقباط فى ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً وأكثر أمنا، ولقد كانوا كذلك فى الماضى حينما كان حكم الشريعة هو السائد، ويعقب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى الذى روى هذه الواقعة عن صديق صحفى جرى بينه وبين البابا حديث على انفراد يستبعد معه أى مجال للظن بالمزايدة، أن البابا قال له "نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل". لهم مالنا وعليهم ما علينا، وقال له: "إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بحكم الإسلام".

وتابع الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى الكتابة فى هذا الموضوع فى مقاله بجريدة الأهرام فأشار إلى تأييد أعضاء مجلس الشعب المسيحيين لتعديل النص الدستورى "الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع". لتكون "الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع". وإلى ما قرره العضو وليم نجيب سيفين من أن هذا التعديل مفخرة لمصر، والتأييد الحماسى له من العضو ألبرت برسوم سلامة، مما جعل هذا التعديل يمر بالإجماع بل وبحماسة كبرى من كل الأعضاء.

وأشار الأستاذ الشرقاوى إلى استطلاع رأى قام به المركز القومى للعلوم الاجتماعية والجنائية عن تطبيق الشريعة، وأن هذا الاستطلاع عن تطبيق الحدود، وهل يكون فوريا أو تدريجيا وأن الإجابة بالنسبة للفورى كانت ٣١% من المسلمين و٣٢% من المسيحيين، أما بالنسبة للتدريجى فقد كانت ٦٩% من المسلمين و٦٨% من المسيحيين، وعن السؤال هل تطبق على كل الناس مسلمين ومسيحيين؟ وافق على ذلك ٦٩% من المسلمين بينما زادت النسبة لدى المسيحيين فبلغت ٧١%(١).

---

(١) الأهرام.. الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى-٢٠/٣/٨٥

على أننا نجد أن أفضل من كتب عن قضية تطبيق الشريعة وعالجها، بكل صراحة وقوة هو الكاتب الوطنى والقبطى سامى داود الذى "عارض بقوة فكرة قصر تطبيق الحدود الإسلامية على المسلمين دون الأقباط، وكان سامى داود يعلق على تصريح نشرته صحيفة الأخبار فى مايو ١٩٧٦ لوزير العدل وقتئذ قال فيه: "أن اللجنة المختصة بتطوير التشريعات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية تقوم بتعديل القوانين الآن لتنتهى من هذه المهمة قريبا.. وأضاف بأن تحريم شرب الخمر وقطع يد السارق مثلا سيطبقان على المسلمين دون المسيحيين، لأن المسيحيين ستطبق عليهم القوانين الوضعية" وبعد أيام قلائل من نشر هذا التصريح كتب الأستاذ سامى داود مقالاً بجريدة الجمهورية وشاء القدر أن يكون هذا المقال هو كلمة الوداع الأخيرة لهذا الكاتب الوطنى إذ قال متسائلاً "أيصبح فى البلد قانونان: واحد للمسلمين وواحد للمسيحيين؟! نحن شعب واحد ويجب أن يطبق علينا قانون واحد، ما دام هذا القانون سيصدر من مجلس الشعب، سلطتنا التشريعية المنتخبة..

وقال سامى داود:

"بأى ضمير قضائى سيحكم القاضى "المسلم" على السارق المسلم بإقامة الحد الإسلامى الذى يقضى بقطع يده.. ثم يحكم فى اليوم التالى على سارق مسيحى بالسجن بضعة أشهر أو بضع سنوات! وكيف سيتقبل الناس هذا الوضع، وماذا يمكن أن يكون له من آثار!!.

واستطرد سامى داود قائلاً:

"إن ما يتضمنه القانون المدنى والمصرى من مواد تستند إلى الشريعة الإسلامية – وأهمها وأخطرها على علاقات الأسر والأفراد – قانون المواريث مثلا.. إنه يطبق على الجميع، فهل شكا أحد من ذلك، فلماذا فى النواحى الجنائية يصبح لنا قانونان.. وكأننا شعبان؟!! هذه أسئلة أثيرها – وأنا أطالب بوحدة التشريع أيا كان.. مع اعترافى بأنى لا أستطيع أن أجزم بسلامة ما أطالب به، وأكاد أطالب، بل أرجو أن يردنى من يستطيع أن يجزم وأن يوجهنى بالرأى المقنع إلى الصواب.

وختم سامى داود مقاله هذا "فى سبيل مصر، ووحدة شعبها الوطنية، كتبت ما أكتب، وليغفر لى من يرانى أخطأت.. وليجنبنا الله جميعاً مسالك الخطأ وليرشدنا إلى طريق الصواب"..

وقد أحسن الأستاذ جمال بدوى عندما استطلع رأى كاتب صحفى متخصص فى الشئون الكنسية أن يبدى وجهة نظره فى قضية تطبيق الشريعة، هو الأستاذ صادق عزيز – وهو صحفى قبطى متخصص فى الشئون الكنيسة – فكتب هذا المقال:

هل هو حق موقف أقباط مصر من المطالبة بألا يتضمن الدستور نصا على أن "مصر دولة إسلامية؟". هل هو حق موقفهم من ألا تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريعات والقوانين فى الدولة؟ هل هو حق موقفهم من المطالبة بألا تسرى الأحكام الإسلام إلا على المسلمين أما الأقباط فلا تسرى عليهم؟.

أسئلة لا محل لها من الإعراب. وأجوبة بالتالى لا محل لها من التفكير أو حتى مجرد أن تخطر على البال.. أسئلة تنقصها الحكمة وإجابة تفتقد إلى الصواب.. ولا أقول ذلك مناوئا للمسيحية، ولا منافقاً للإسلام.. وإنما أقول من واقع المنطلقات العقلانية.. والقانونية.. والأهم من ذلك المسيحية.

أولاً: فالمطالبة بعدم النص فى الدستور على أن مصر دولة إسلامية هى مغالطة للواقع والتاريخ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن مصر فعلاً مثلها مثل باقى الدول الإسلامية والتى أصبحت تمثل نحو ثلث العالم، دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام ولم ترتد عنه سلما أو حربا منذ أكثر من (١٣٠٠) سنة، مصر إسلامية منذ أن دخلها عمرو بن العاص. يومها كان المسلمون هم الأقلية، وكان الأقباط هم الأغلبية، ومع ذلك كانت إسلامية، وكنا نعيش فى ظل الإسلام وفى أمنه وإيمانه، ولعل البابا بنيامين لم يصدر صرخته المشهورة "استقبلوا عمرو" إلا بعد أن "كفر" بحكم الرومان المسيحيين لمصر، لما لاقاه "الأقباط" على أيديهم من وسائل التعذيب والقتل والتشريد.

ولعلى أستطيع أن أقولها صريحة إن مصر فى تاريخها لم تكن أبداً "قبطية" حتى من قبل الإسلام.. فهى تقع دائما تحت الحكم الرومانى أو البيزنطى أو المقدونى. أما الحكم القبطى فلم نسمع عنه أبداً.. إذن لماذا نأتى اليوم ونرفض أن يكون هناك نص على أن الدولة "إسلامية" ثم ماذا يضيرنا فى هذا خاصة إذا كنا نعرف أن المسيحية عاشت فى سلام مع الإسلام وتعايشت معه أكثر من (١٣٠٠ عام).

وقد يقال إن معظم دول العالم – خاصة المسيحية منها – لم تعد تمزج بين الدين ونظام الحكم، أخذا بمبدأ الدين للديان والدولة للجميع، والرد على ذلك واضح علميا وعمليا، فكل الدول التى ابتعدت عن الدين فى دساتيرها وقوانينها فقدت كل سماتها وصفاتها وأخلاقياتها.. وانتشرت فيها الإباحية والإلحادية، وأصبحت معظم هذه الدول نفسها تتوق إلى العودة للدين وتقاليده وترنو إلى تطبيق شرائعه وتعاليمه حتى تستعيد توازنها.

– هل نريد من أجل إرضاء الأقلية المسيحية، أن تنكر الأغلبية إسلاميتها..؟ ولماذا؟ وإذا كان المسيحى تحت ضغط أو حتى إرهاب أو تخويف لا يمكن أن ينكر مسيحيته عملا بقول السيد المسيح "ولكن من ينكر قدام الناس أنكره أنا أيضاً قدام أبى الذى فى السموات". (ت ١٠: ٣٣).. فلماذا إذن نقبل لغيرنا ما لا نقبله لأنفسنا.؟ ولماذا لا نسمع قوله له المجد "أقول لكم إن كثيرين سيأتون من المشارق والمغارب ويتكئون مع إبراهيم وإسحق ويعقوب فى ملكوت السموات. وأما بنو الملكوت فيطرحون إلى الظلمة الخارجية هناك يكون البكاء وصرير الأسنان". (ت ١١:٨- ١٢) وقوله "من يقبل نبيا باسم نبى.. فأجر نبى يأخذ، ومن يقبل بارا فأجر بار يأخذ". (ت١٠ – ٤٠).

وننتقل الآن – يقول عزيز صادق – إلى النقطة الثانية وهى الاعتراض على أن تكون الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريعات والقوانيـن فى الدولة.

والسؤال الآن: ماذا يخيفنا من ذلك؟ فى رأيى الشخصى أنه فيما عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية، فإن أحكام لشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقاً مع المسيحية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- أنه إذا كانت الدولة إسلامية فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية، وعلينا قبول ذلك بل والترحيب به عملا بقول السيد المسيح "اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله".

٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير من الأحيان مع شريعة العهد القديم، وهى ما جاء المسيح لا لينقضها.. بل ليكملها..

٣- أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية عملا بقوله "مملكتى ليست فى هذا العالم"ومن ثم ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية، وأمرنا بأن نعطى ما للحكام للحكام.

٤- أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقاً لأن تكون أحكام قوانين وضعيه ولا حتى فى الفاتيكان نفسها، بل ولا فى المقر البابوى لبابا الإسكندرية نفسه، ولا أيضاً فى أعماق الأديرة الضاربة فى أعماق الصحراء، فلا يمكن أن نضع قانونا وضعيا فى أى دولة يسمح لمن ضرب بأن يحول لضاربه خده الآخر ليضربه مرة أخرى! ولا يمكن أن نضع قانونا وضعيا يدعو الناس لأن لا يفكروا فيما يأكلون ولا ما يشربون ولا ما يلبسون.. وأن يطلبوا ملكوت الله وبره فهنا كلها تزداد لهم!، ولا يمكن أن نضع قانونا يسمح بالمغفرة للقاتل والسارق والزانى والزانية والمعتدى والنصاب والمحتال، عملاً بقول السيد المسيح "لا تدينوا لكى لا تدانوا". أو عملاً بقوله للزانية "هل أدانك أحد ولا أنا أيضا أدينك".

إذن فإذا سلمنا بأن المسيحية لم تضع أى أحكام وقوانين وضعية وأن أحكامها الروحية لا تصلح لأن تكون أحكاما تنظيمية على الأرض.. وإذا سلمنا بأن المسيح اعترف بذلك شخصيا فى قوله "مملكتى ليست فى هذا العالم".. وأنه أحال هذا الأمر إلى الحكام فى قوله "اعطوا ما لقيصر لقيصر".

بل إنه قبل بأن يحاكم أمام الحاكم "بيلاطس البنطى" يعلمنا الإنجيل أن الحاكم كان عادلاً حتى أنه قال "إني برئ من دم هذا الرجل". وغسل يديه.

نقول إننا إذا سلمنا بكل هذا.. فأية شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسرى فى مصر. إذا كنا نرفض الشريعة الإسلامية كشريعة دين ودنيا؟ هل ننادى بنفس شريعة موسى التى قال عنها المسيح عشرات المرات إن "موسى ما قال هذا أو صنع إلا لقساوة قلوبكم"، فهل نريد أن نعود لعصر اليهود بقساوة قلوبهم وغلظة رقابهم؟.

ثم فيم سنختلف حول أحكام الشريعة الإسلامية؟ يتساءل صادق عزيز ثم يجيب:

٦- هل فى قواعد الإرث والتوزيع، وللذكر مثل حظ الاثنتين؟.. إن المسيحية لم تأت بأى أحكام فى هذا الموضوع. فإذا بحثنا عن أحكام تتناسب والدين المسيحى فلن نجد أفضل من الشريعة الإسلامية..فالمسيح أيضا فضل الذكر على الأنثى.. بدليل أنه أسلم أمه إلى "يوحنا" ليرعاها.. ولم يتركها حتى لأختها مريم.. وكما أن المسيح أقام كنيسة على صخرة "بطرس".. ونشر دعوته على معجزات (١١ تلميذا ولسان ٧٠ تلميذا آخرين).

وقد يقال إن الإسلام لا يحترم رغبة الموتى فى الوصية.. وأن "الوصية" إذا تعارضت مع أحكام الشريعة الإسلامية لا يؤخذ بها. وهذا هو ما فعله السيد المسيح تماما.. فهو لم يحترم أبدا رغبة ميت.. بل إنه قال "دعوا الموتى يدفنون موتاهم".. ورفض أن يتخلف عنه تلامذته ليشاركوا فى دفن ميت!.. أكثر من ذلك نرى أن المسيح حين أحيا الموتى وأقامهم من القبور لم يقمهم حبا فى الموتى ولكن من أجل إيمان أقاربهم وأهلهم "الأحياء".. والإنجيل يعطى عشرات الأمثلة فى ذلك.

وقد يقال إن حد السرقة فى الإسلام هو قطع اليد، وأتساءل وهل هذا يتعارض مع المسيحية؟ انظروا إلى قول السيد المسيح: "إذا أعثرتك يدك فأقطعها، فإن تدخل ملكوت السموات بيد واحدة خير من يلقى بجسدك كله فى النار".

الأمثلة كثيرة.. ومن يقرأ الإنجيل ويقرأ القرآن والتوراة فسيجد فيها لنفسه حياة، وكلها تؤدى إلى طريق واحد.. طريق الصواب والثواب..

فليثب الأقباط إن كانوا لا يعلمون[1]..

وإلى هنا ينتهى مقال الأستاذ صادق عزيز...

وهذه الكتابات من أفضل الكتاب الأقباط وأكثرهم إنصافاً واعتدالاً وحكمة فى معالجة المواضيع القبطية/ الإسلامية توضح تماماً أنه كان هناك مندوحة للبابا شنودة عن أن يسلك مسلكه، وأن يعرض تحفظاته وتمحكاته وأن يمارس التحدى بقدر ما تسمح له سلطاته الروحية.

نقـول هـذا، ونحن لسنا من المؤيدين تطبيق الشريعة، ولا حتى على الـنص "الإسـلام دين الدولة" لأننا نؤمن أن أى تدخل للدولة فى الدين، وأى دخـل للديـن فى السلطة لن يتمخض إلا عن فساد الاثنين. وقد عالجنا هذه الـنقطة بإسهاب فى كتاب من ٤٠٠ صفحة بعنوان "الإسلام دين وأمة وليس دينا ودولة". إن مجال الإسلام هو الفرد، هو الأمة وسبيله الحكمة والموعظة الحسنة وحصنه الحصين هو القلب المؤمن وهذا وإن كان يحول بين أى خلط للإسـلام بالسلطة فإنه لا ينفى أبداً استلهام القيم التى وضعها الإسلام للحكم الرشـيد والتى تتجلى فى الأمر بالشورى ومقاومة الاستبداد واستبعاد الظلم وكـل صـور الطاغوت فهذه المبادئ هى من المبادئ التى أجمعت البشرية علـى أنها هى التى تؤسس الحكم الرشيد، وأنها هى التى تحول دون ظهور الديكـتاتورية بكـل صـورها، كمـا أنها هى التى تكبح جماح الديمقراطية الرأسـمالية فـى الاستغلال وأنها باختصار تضم أفضل ما فى الديمقراطية والاشتراكية على السواء.. ولكن بدون أن تتقلد الحكم دعوة إسلامية وبالطبع فلـيس هـناك كنيسة إسلامية أو أكليروسية وبهذا تستبعد الدولة "الثيولوجية" وتظهـر الدولة التى عندما تأخذ بما أوجبه الإسلام للحكم الرشيد، فإنها إنما تطـبق قواعد أجمعت عليها البشرية، كما يجب أن تأتى كل مطالبه بذلك من

---

(١) كتاب الوحدة الوطنية بديلاً عن الفتنة الطائفية للأستاذ جمال بدوى – طبعة مكتبة السرة – من ص٢٩٣ إلى ص٢٩٨

الشـــعب نفســـه، وليس من الحكومة أو السلطة وأن تأتى بالطريقة الشرعية الإسلامية أى الحكمة والموعظة الحسنة ولا حرج علينا إذا قلنا "الديمقراطية" بحيــث يطالب بها الشعب حكومته، وأخيراً يجب أن نستلهم فكرة ومضمون "الشـــريعة" من القرآن نفسه، ومما يتفق مع القرآن من أحاديث ويمكن أيضاً الاســـتئناس فى هذا المجال بسياسات أبى بكر وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب الذين تقلدوا الخلافة. أما ما جاء به الفقهاء من تعريفات وتحديدات واصـــطلاحات الـــخ... فمـــن الخير أن يستبعد تماماً لأنه إذا كان متفقا مع القرآن.. فاتباع القرآن أولى وإن كان مخالفاً وهو كذلك فى كثير من أحكامه – فإن اتباعه يضر ولا ينفع.

* * *

كانت الفترة التى عاصرت مؤتمر الإسكندرية سنة ٧٧ حافلة بالأحداث المأســـاوية فقد حدثت أحداث ١٨، ١٩ يناير سنة ٧٧ عندما رفعت الحكومة أسعار سلع تمثل الحاجات الأساسية للشعب. وحدث هذا فى وقت كانت تبشر بإقـــبال الـــرخاء وتثبيـــت الأســـعار وتوفير الغذاء والكساء والحرص على محـــدودى الدخل وبينما كان الشعب غارقاً فى بحار الأمل، إذا به على حين غره يفاجأ بقرار رفع الأسعار فخرجت الجماهير فى غضبة شعبية ووجدت الجمـــوع نفســـها منساقة، ووصف المحكمة هذه الحركة فقالت: وبينما أفراد الشعب غارقون فى بحار الأمل التى تبثها فيهم أجهزة الإعلام صباح مساء إذ بهـــم وعلـــى حين غره يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديـــد من السلع الأساسية التى تمس حياتهم وأقواتهم اليومية وكذا دون أى إعـــداد لها أو تمهيد فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس ومن أين بجل هذا الشـــعب ومعظمهم محدودى الدخل أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار أصـــيبت بالجـــنون، وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطـــرقات والميادين وكـــان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا محضا، وإذ بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها عن تلك القرارات التى أودت بالـــرخاء وحطمـــت الآمـــال وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماح وتسيطر على النظام ولكن أنى لها والغضب متأجج والآلام مهتاجة ".

ونزل هذا الحدث على السادات نزول الصاعقة وعجز عن أن يفهمه، وكان الانطباع عنده هو حب الشعب وتقدير له لما أحدث من تغييرات عميقة أخرج بها الشعب من الجُب الناصرى وكسب انتصار أكتوبر فجاءت قومة ١٨ و١٩ قاضية على هذا التصور الذى وقر فى قلبه، وأحدثت شرخاً فى أعماق نفسه وفى نظرته للشعب وعجز تماماً عن أن يفهم السر فيه وسماها "انتفاضه الحرامية" ولم يعد السادات بعدها إلى ما كان عليه قبلها.

وفى شهر أغسطس ١٩٧٧ وفى أعقاب نشر الصحف لما معناه أن الحكومة برئاسة ممدوح سالم تنوى تطبيق الحدود فى الشريعة الإسلامية على المرتد عقد المجمع المقدس اجتماعا فى ١٩٧٧/٨/١ برئاسة البابا شنودة، وأصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة. واقترح بعض الأعضاء قيام المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسئولين للمسيحيين وفقا لمذكرة مساعد المدعى العام الاشتراكى لمحكمة القيم فى ٣ يناير ١٩٨٢ - إلا أنه أرجأ البت فى هذا الاقتراح لحين مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت. وفى مطلع الشهر التالى التقى البابا شنودة بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قراراً بإعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيراً عن رفض مشروع قانون الردة.

وحدثت فى عام ٨٠ أحداث الزاوية الحمراء التى سقط فيها ١٧ قتيلاً و ١١٢ مصابا وأوجدت توتراً بين بعض المسيحيين والمسلمين ودفعت هذه الأحداث بالسادات إلى اتخاذ قرارات سبتمبر التى شملت بالإضافة إلى اعتقال ١٣٦٥ من مختلف القوى الوطنية وإلغاء التراخيص لصحف المعارضة وأهمها مجلة الدعوى وجريدة الشعب ومجلة الاعتصام (قرار ٤٩٤ لسنة ١٩٨١) ثم أصدر قرارة بحل بعض الجمعيات الخيرية مثل جمعية الهداية الإسلامية بالسويس وجماعة أنصار السُنة المحمدية ببورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة (قرار ٤٩٢، ٤٩٥ لسنة ١٩٨١)، وقراراً بنقل عدد

من أساتذة الجامعات إلى وظائف أخرى وقراراً بنقل عدد من الصحفيين إلى وظائف أخرى. وعدداً آخر من القرارات.

وفى ليلة عيد الميلاد أى مساء ٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عدة أحداث طائفية، تسبب عنها بعض الحرائق فى بعض الكنائس وذلك قبل ساعات من إلقاء البابا شنودة عظته فى الاحتفال الذى سيقام مساء نفس اليوم بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية. وكان من نتيجة هذا التصعيد أن قامت الكنيسة بأشد مواجهاتها ضد النظام والدولة مستخدمة فى ذلك كل عناصر القوة التى امتلكتها، وكان ذلك فى عيد القيامة عندما قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات بالعيد، وإلقاء البابا شنودة لخطاب غاضب عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساسا لقوانين تطبّق على غير المسلمين، وأبدى مخاوفه من أنّ الدين يوشك أن يحل محل الوطنية وأعلن فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٦ مارس ١٩٨٠ أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات، وعوضا عن حضور قداس الجمعة الحزينة، فقد قرر البابا أنهم سوف يذهبون إلى أحد الأديرة فى الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط وأصدر أمره إلى رجال الكنيسة بألا يتقبلوا التهانى بعيد القيامة من أى مسئول رسمى تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد كما جرت العادة.

وغضب السادات غضباً شديداً، ورأى فيه نوعاً من التحدى و"لىّ الذراع" كما كان متأثراً من استقبالات سيئة معارضة ومظاهرات غاضبة عندما ذهب إلى نيويورك وواشنجتن؟ ومنشورات معادية، فدعا إلى اجتماع لمجلس الشعب لمناسبة احتفالات ١٥ مايو وسرد فيه بإطالة وإسهاب تصرفات وسياسات البابا شنودة.

وذكر مظاهرات الاحتجاج والتنديد التى قابلته عندما زار كارتر فى إبريل ووزعت منشورات تندد باضطهاد الأقباط وقتلهم وحرق كنائسهم وحدث هذا أمام البيت الأبيض وأمام قصر ضيافته ونداءات للعالم أجمع كى يساعد فى وقف المذابح لثمانية مليون مسيحى فى مصر واستعداء أمريكا والكونجرس ونص المادة الثانية من الدستور.

وأشار السادات إلى الدعوة التى ترددت فى ذلك الوقت لعقد مؤتمر عالمى لبحث أوضاع الأقباط فى مصر فى ضوء تعديل الدستور والنص على الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للقوانين.

ورد السادات بشكل واضح على كل الهجوم الذى وجه للمادة الثانية من الدستور بشكل حاد وواضح بقوله "طب إذا كانت المادة الثانية هى سبب كل هذا فأنا أقول لأبنائى الأقباط يسمعونى الآن... **أقول لكم ولشعبنا إننى يوم أن توليت الحكم فى مصر أحكم كرئيس مسلم. أنا قلت يجب أن نسمى الأشياء بمسمياتها مصر دولة إسلامية. ومش دولة إسلامية عادية.. لا.. ده لها مركز قيادى فى عالمها الإسلامى ومركز ريادة حيث حافظ الأزهر على الإسلام طوال ألف سنة بشهادة مسلمى العالم وكان يجب أن يعلم مثيرو الفتنة أن الضمانة الحقيقية للمسيحية فى مصر هى الإسلام.**

لما أقول رئيس مسلم لدولة إسلامية ليس معنى هذا أبدا أننى لا أؤدى حق المسيحى قبل المسلم ولكن هذه دولة إسلامية من عهد البطريرك بنيامين وقت أن أرسل جميع المسيحيين لكى يعاونوا الجيوش العربية جيوش عمرو بن العاص.. أرسل أقباط مصر الأب بنيامين لمعاونة عمرو بن العاص لكى ينهى الاضطهاد الدينى البيزنطى لأقباط مصر، وأنا أقول إنى رئيس مسلم لدولة إسلامية أعرف مسئوليتى.. الأقباط واليهود المصريين مسئوليتى كالمسلمين تماماً بنص القرآن".

وفى نهاية الخطاب قال السادات إنه كان قد اعتزم إجراءً عنيفاً لولا أن خطابا وصله من فتاة قبطية صغيرة تلتمس عطفه وتناشده صبره، وأخرج الخطاب من أوراقه وقرأ "يا أبى أشعر أنك غاضب، وأنا أقدم روحى فداءك وأتمنى لو استطعت أن أضيف كل ما تبقى من سنوات عمرى لتعيش دائماً لنا".. وقال "حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتى القبطية غيرت رأيى وقررت العدول عما كنت أنتويه".

وأعقب هذا الخطاب صدور قرارات سبتمبر بإبعاد الكتاب السياسيين كما تقرر إبعاد البابا عن كرسى البابوية وتحديد إقامته الجبرية فى دير وادى

النطرون وإلغاء القرار الجمهورى بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريكا للكرازة المرقسية وتعين لجنة للقيام بالمهام البابوية من الأساقفة الأنبا وكسيموس أسقف القليوبية والأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر والأنبا غريغورس أسقف البحث العلمى والدراسات القبطية العليا والأنبا أثناسيوس أسقف بنى سويف والبهنسة والأنبا يؤانس أسقف الغربية وسكرتير المجمع المقدس. والتقت اللجنة بعد تشكيلها بالرئيس السادات وقال الأنبا أثناسيوس بعد هذا اللقاء "كلنا ملزمون بخط مصر القومى وأن هدفنا هو تدعيم وحدة الشعب المصرى كله ودعم الاستقرار الكامل.

* * *

بعد أن ألغى الرئيس السادات القرار الجمهورى بتعيين الأنبا شنودة بطريركا، رفع البابا شنودة بواسطة وكيله الأستاذ حنا ناروز المحامى تظلماً أمام محكمة القيم في قرار رئيس الجمهورية بإبعاد البابا وتشكيل لجنة لإدارة شئون الكنيسة واعتباره كأن لم يكن بناء على حيثيات وضحها، وأن المتظلم لم يكن له شأن بأحداث الفتنة الطائفية وفى جلسة المرافعة، طلب مساعد المدعى العام الاشتراكى الحكم بعدم جواز التظلم وقدم مذكرة مرفقا بها مذكرتان صادرتان تضمنتا مسوغات القرار. ويستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم منذ أن تقلد الكرسى البابوى عام ٧١ عمد إلى الآتى:

أولاً: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر.

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التى تنادى بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون ففى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ ألتقى فى دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التى يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من إصدار الجريدة هو إحياء الكيان الطائفى واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بصراحة وجرأة. وفى خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ أنشأ فصولاً لتعليم اللغة القبطية بالأنبا رويس بالعباسية، كما أصدر تعليمات إلى الكنائس بإنشاء مثل هذه الفصول وذلك بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء

عليها. وفى خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليمات للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ١٩٧٥/٩/١٢ وألقى كلمة فى عظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر البابا سبب ذلك. وعلى أثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب فى ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة الأنبا شنودة أكثر من مرة. وبتاريخ ١٩٧٧/١/١١ ألتقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم توعية أبناء الطائفة بزيادة النسل وحث الشباب على الزواج انطلاقاً من أن مصر أساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمى أصبح الإسلام وأنه كان يجب النص فى الدستور على الدينين الإسلامى والمسيحى معا، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحى والتحرك خارج الكنيسة بالاشتراك فى المؤتمرات السياسية وزيارة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحى.

ثانياً: الحض على كراهية النظام القائم:

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقد المجمع المقدس اجتماعا برئاسته وأصدر قراراً بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسئولين للمسيحيين إلا أنه أرجئ البت فيه انتظاراً لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت. كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلى كاهن الكنيسة التوفيقية بالمنيا بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣ وذلك بإيفاد القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية إلى المؤتمرات والمطالبة بمطالب الأقباط والتشكيك فى حيدة الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط، وقام فى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بورسعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة بهدف تعبئة الرأى العام المسيحى الخارجى ضد السلطات

والنظام فى مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية فى الخارج التدخل للضغط على المسئولين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما قام باستثمار حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٨ وأوعز للقمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين بهدف تعبئة مشاعرهم وإثارتهم ضد المسلمين والمسئولين وكذا قيامه بدعوة المجمع المقدس للانعقاد وإصداره قراراً بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهانى من المسئولين ومعاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية وحث تجمعات الأقباط فى الخارج خاصة الهيئات القبطية باتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة الرئيس وذلك بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية.

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤ رأس المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قراراً بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلى للمطالبة بتمثيل الأقباط فى المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى حالة اختلاف الملة واتفق على إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكى تمثيلاً صحيحا وفى ٧/١٩ /١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمسيحيين فى الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعدد بالبطريركية كما قام بتكليف الأنبا بيمن – الأسقف العام وقتئذ – بالمرور على أبرشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد بها وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء إحصاء عددى للمسيحيين. وبتاريخ ١٩٧٧/١/٥ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط الأرثوذكسى بالعباسية وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة الانتهاء من إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحـد للطوائف المسيحيـة لتقديمه للسلطة التشريعية للمطالبة بتطبيقه قبل

الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطى السائد فى التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. وفى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧ وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير إلى المسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض. وبتاريخ ١٩٧٧/٩/١ عقد اجتماعا بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قراراً بإعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ٩/٥/ ١٩٧٧ تعبيراً عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ٢/٢٠/ ١٩٧٩ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموجه للطوائف المسيحية وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين على القانون وأن ذلك حقق نصراً له وللطائفة حيث أكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية. وبتاريخ ٧٩/١٠/٢٨ أوعز إلى القمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية يوم ١٩٧٩/١١/١ لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور وذلك للضغط على المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحى لذلك وبتاريخ ٤/ ٧٩/١١ عقد اجتماعاً بدير الأنبا "بيشوى" بوادى النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحى لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذى كان مقرراً عقده بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ مع القيادات المسيحية لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب للموضوع وتكليفه وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لإعلان رأى الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب.

وفى ١٩٧٩/١١/٧ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملى العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط حيث وقع الحاضرون فى نهاية الاجتماع على مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور، وهى عبارة "بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط" وبتاريخ ٧٩/١١/٨ عقد اجتماعا بالمقر البابوى بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور كما أصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة خاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور. وفى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ألتقى ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة الثانية من الدستور، وعلق بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التى طلب إدخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط، وأنه فى حالة عدم تلبيتها ردد عبارة "حخليها دم للركب من الإسكندرية إلى أسوان".

رابعاً: الإثارة.

وفضلاً عما تقدم فإنه فى ١٩٧٢/٧/١٠ عقد اجتماعاً بكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم وبمداومة الاتصال بممثلى الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علما بمظاهر الاضطهاد لضمان تعاطفهم. معهم وتأييدهم وبتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ عقد مؤتمراً عاما لكهنة كنائس الإسكندرية لدراسة مشاكل الطائفة وذلك بدعوة منه، حيث قام بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفضه الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيل الاجتماع لدواعى الأمن بدعوى أن أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس أبشواى – راعى كنيسة مارجرجس بالإسكندرية ويهددون بقتله، وفى ٧٢/١١/١١ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة على إثر وقوع حريق بجمعية "أصدقاء الكتاب المقدس" بالخانكة، وأصدر

تعليمات لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصلاة فيها وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد فى حالة التعرض لهم ثم غادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث، ثم قام بدعوة المجمع المقدس للانعقاد وإعلان الصوم الانقطاعى والحداد بالكنيسة احتجاجا على ذلك. وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٣ ألقى كلمة بالكاتدرائية المرقسية بالعباسة بمناسبة مرور عام على تقلده الكرسى البابوى، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والادعاء باضطهاد الأقباط فى خلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ وبمناسبة اهتمام الرأى العام فى مصر بقضايا التهريب المتهم فيها رفلة غرباوى وصادق غبور وآخرون عقد اجتماعا مع بعض المسئولين بمدارس الأحد، وحثهم على نشر شائعة فى أوساط أبناء الطائفة بالكنائس بأن هذه القضايا طائفية والقصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين. كما قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون وعدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسى البابوى الذى كان مقرراً الاحتفال به بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٤.

* * *

وفندت المحكمة الدفوع التى تقدم بها محامى البابا شنودة ثم قالت "وحيث أن المحكمة بتشكيلها الشعبى وطابعها السياسى، إذ تعبر عن ضمير الأمة جمعاء قد بان لها بما لا يدع مجالاً للشك أن ما سلف بسطه من وقائع محددة قاطعة الدلالة على أن المتظلم قد فاته أن أرض مصر ضمت بين جنباتها وعلى مختلف العصور أخوة اتفقت كلمتهم على صيانة مصر والحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع المصرى ومن بينها الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، هذا ولو اختلفت ديانتهم، ولم يخرج من بينهم على خط الوطنية أحد، فكانوا مثار إعجاب كل الشعوب المعاصرة يشيدون بالسلام الذى ظلل أرض الكنانة، وتحطمت على صخرته كل محاولات الأعداء للفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وهكذا كانت مسيرة الوحدة والسلام والأمن والأمان بين أفراد الأمة بأسرها مهما تباينت عقيدتهم، زكاها كل سلفه بغير تمييز، ومجدها كل أبناء ملته فى غابر الزمان ومختلف العصور. وظل

الحال كذلك إلى أن جاءت به طائفة أقباط آملة فيه مواكبة المسيرة ودفعها إلى الإمام، وإذا به يخيب الآمال ويتنكب الطريق المستقيم الذى تمليه عليه قوانين البلاد، فيتخذ من الدين ستاراً يخفى أطماعا سياسية كل أقباط مصر براء منها، وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعا بديلاً لها - على حد تعبيره - بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها، باذلاً قصارى جهده فى دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة وعلى غير هدى إلى كل أرجاء البلاد، غير عابئ بوطن يأويه ودولة تحميه وأمة كانت فى يوم من الأيام تزكيه وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذى خلعته عليه أقباط مصر من محبة ووئام، لما كان ما تقدم، فإن القرار المتظلم منه يكون صحيحاً فيما جاء به، مبرراً بما قام عليه من إنسانية، مما يتعين معه القضاء فى موضوع التظلم برفضه.

(القضية رقم ٢٣ السنة ١١ ق قيم)

كان البابا شنودة فى غنى عن هذا الحكم الذى أدانه، وكان سببا فى إعلان كل ما قام به على رؤوس الإشهاد. لو أنه تقبل القرار الجمهورى بلا معارضة، وتعطينا مقارنة موقف البابا كيرلس الخامس بموقف البابا شنودة الفرق الكبير ما بين الموقفين فقد ضغط المجلس الملى برآسة بطرس باشا غالى على الخديوى عباس لإصدار قرار بإبعاد البطريرك كيرلس الخامس إلى دير البراموس فوافقه وأبعد البطريرك ولكن المجلس عاد فندم ورجا الخديوى إعادته، فوافق. يقول مؤلف: "**الإيضاحات الجلية في تاريخ حوادث المسألة القبطية**": "**ولما ذهب الوفد إلى البطريرك في دير البرموس قال لهم البطريرك: إني قد استبعدت من مركزي بأمر من جناب خديوينا السامي المعظم، وأمرت من لدنه ألا أتكلم ولا كلمة واحدة، ولا أبدى أي عمل، فلا يليق بي مخالفة مولانا.. فقالوا له: إننا مبعوثون من قبل الجناب العالي.. فقال لهم أين المكاتبة التي بأيديكم بالتصريح لكم بذلك؟ فإذا كان في أيديكم مكاتبة من الحكومة فلا أتأخـر عن الإجـابة وإطاعة لأمـر أفندينا المعظم...**"

إن موقف البطريرك كيرلس الخامس لم يكن عن ضعف ولكن عن تقدير سليم للأوضاع كاملة، وكذلك عن تطبيق لمبدأ المسيحية فى الاعتراف بحق السلطة الزمنية لأن فى هذا وذاك الخير كل الخير للكنيسة.

* * *

ومن أسوأ صور التحدى "التحدى الإيمانى" أى ذلك الذى يضع المسيحية فى مواجهة الإسلام ويرى أن المسيحية هى الديانة الصادقة وأن الإسلام ديانة كاذبة ويقارن بين إله الإسلام وإله المسيحية.

ويقوم هذا التحدى على أساس دعوة الإنجيل للرسل لكى يتلمدوا كل الشعوب ويعمدوهم باسم الأب والابن والروح القدس، وقد فهم البعض فهما خاطئا لهذا فعندما قيل ذلك لم يكن الإسلام قد ظهر وكانت ديانة الأمم التى عناها هى الوثنية. ومن حق المسيحية وقتئذ أن تبشر بالمسيحية بين الوثنيين – وإن كان بعض هؤلاء الوثنيين من المنغمسين فى الفلسفة الأثينية. ومن أفضل تلامذة أفلاطون وأرسطو. ولو أكمل الإنجيل كلمته عن تلمذة الأمم بالكلمة التى جاء بها القرآن "بالحكمة والموعظة الحسنة". لما وقع بعض المهوسين بالمسيحية فى قتل الوثنيين والتمثيل بهم حتى لو كان بعضهم مثل هباثيا التى استحقت المديح من كل من تحدثوا عنها، وكان من تلامذتها من أصبح من أساقفة الكنيسة، وحتى لو جاء الأمر بقتلها والتمثيل بها من بطريرك من أشهر بطاركة الكنيسة ووصلت فظاعة التمثيل بها جرها من عربتها وتمزيق كل ثيابها ثم قطعها بالسكاكين حتى نال جسدها من التمزيق ما نال ثيابها من قبل، حدث هذا سنة ٤١٥م.

وعندما ظهر الإسلام قابلته المسيحية شر استقبال وأدعى كثير من أساقفتهم ورهبانهم أن محمداً راعى الجمال ما هو إلا أفاك وأنه مدمن خمر، يعبد المال والنساء أو أنه راهب منشق حاز شيئاً من سقط المتاع وجعل منه الإسلام وانتشر حتى نجد آثاره فى مسرحية جان دارك لبرناردشو (وكانت تدرس فى قسم اللغة الإنجليزية بكلية آداب جامعة القاهرة) إذ تضمنت إشارة الأسقف إلى الأساقفة الذين حاكموا جان دارك إلى الرسول باعتباره "راعى

جمال". كما جاء في كتاب آخر كان يدرس فى القسم نفسه بعنوان محاورات من الخيال لكاتب إنجليزى يدعى ساقيح لاندور وجاء فى فصل منه بعنوان "الكونت جلايشيم والكونتيسة وولداهما" وحوار ولهلم ابن الكونت جلايشيم مع أخته أنابيلا.. قال ولهلم: "لست طفلا حتى أتوهم أن يفر فارس مسيحي من وجه متمرد تركي (أي مسلم) في المعركة ولكن النصارى قد يؤخذون أحيانًا بحيلهم وبكلبه محمد"... فتقول أخته أنابيلا: "وأنا وإن لم يكن بيني وبينك سوى سنة واحدة فليس يبلغ بي الحمق أن أصدق بوجود كلب يقال له محمد، وإذا صح أنه موجود فعندنا كلاب خير منه وأكثر أمانة وأشد قوة"... فيقول أخوها مخاطبًا إياها: "لا أكاد أملك نفسي من الضحك إذا ما ذكرت ما يطوف في رءوس الفتيات من خيالات محمد... فنحن نعلم أن محمدا ما هو إلا كلب له ثلاثة ذيول كذيول الخيل..."!!

ولما انتصر الإسلام أخيراً وأثمر فى الأندلس حضارة رائعة حدث أن بعض المهوسيين من المبشرين بالمسيحية كان يذهب إلى عواصم الأندلس ويسب علنا الرسول والإسلام والقرآن.. ويصر على ذلك عندما يقبض عليه لكى يقتل فينال الشهادة وكما نعلم، فإن قديساً من أنبل القديسين – فرانسيس الأزسيسى جاء إلى مصر وقابل السلطان الكامل وحاول أن يقنعه باعتناق المسيحية، ولم يمسه السلطان بسوء، بل أكرمه حتى عاد إلى بلاده.

ولا أريد أن يأخذنى السياق إلى استطرادات، وحسبى أن أقول إن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية لم يكن لها أى مساهمة فى هذه الإساءات لأنها كانت الوحيدة التى تعرفت على الإسلام حقا وكان الإسلام لها إنقاذاً وتحريراً من الاضطهاد البيزنطى الذى أراد بكل طريقه تحويلها إلى مذهبه، فضلاً عن الكنيسة الأرثوذكسية عاشت فى رحاب الإسلام من الأيام الأولى لظهور الإسلام حتى الآن. فلم يكن طبيعياً أن تشترك فى هذه المساخر. واقتصرت جهود التبشير على إرساليات بروتستنتية وكاثوليكية أرادت بالإضافة إلى تحويل المسلمين إلى نصارى تحويل الكنيسة الأرثوذكسية إلى بروتستنتية أو

كاثوليكية(١) وقد وصلت هذه المحاولات درجة من الإثارة دفعت بأحد كبار قادة حركة التنوير فى مصر وهو الدكتور محمد حسين هيكل للالتحاق بالشبان المسلمين للمشاركة فى جهودها لمناهضة التبشير.

ولكن هذه السياسة تعرضت لتغيير سيئ عندما ظهرت مجموعة من أقباط المهجر جعلت رسالتها تسفيه الإسلام والتشكيك فى القرآن والأخذ ببعض ما جاء فى كتب التراث من سقط القول. وقد رأيت بنفسى على شاشة التليفزيون كاهنا قبطيا مصريا يرتدى ملابسه الكهنونية وهو يحاول إثبات وجود تلاعب فى القرآن.

وأشارت صحيفة الدستور إلى برنامج "باك توك" باعتباره أفضل برامج بث الكراهية فى العالم. والتنديد بكل الأديان وإنْ خُص الإسلام بالجزء الأكبر. ويقول "لو كنت مسلماً فاتكل على الله.. فلدينا هنا باقة من أقوى غرف المسيحيين اتبعنى إلى غرفة "إذا كان الله معنا فمن علينا". ستجد أنها غير معنية بأى شئ سوى سب الإسلام والمسلمين، وتسفيه عقائدهم، والتطاول على مقدساتهم ونسف محاسن دينهم عندما دخلنا كان مدير النقاش (غير مصرى) يتباحث فى أوضاع المسيحيين فى مصر وكيفية "الفلفصة" من قبضة المسلمين، القضاء، الشرطة، النظام. يقول سيادته: على المسيحى أن

---

(١) وإن لم يحل ذلك دون وقوع استثناء وبين يدى كتيب بعنوان "هيا للعمل". وهو خلاصة مباحــث ومحاضرات فى نصيب الكنائس الوطنية من التبشير (مطبعة النيل المسيحية سنة ١٩٣٠). وجــاء فــى مقدمته "منذ الجيل الماضى كانت القبعة فى طليعة جيش الخلاص والآن دقت الساعة ليأخذ الطربوش والعمامة مكانيهما في مقدمة الصفوف **ليكون التبشير مــن المصــريين، وبالمصريين وللمصريين**، فالوقت إذاً هو وقت الكنائس الوطنية لتجند قواتهــا المكانة وتبرز مالها من أسلحة مختزنة الخ... كما جاء فى كيفية تحويل المسلمين إلــى نصارى" اعتقاد المسلمين فى الله ينحصر فى كونه إلها يطلب إلى الإنسان أن يحب أحــباءه وأن يــبغض اعداءه، ولكن المسيح أرادنا الله كما هو – إلها واسع القلب غفوراً رحــيما يطلــب من الإنسان أن يحب أعداءه وأن يضع نفسه لأجل الأخوة (ص١٠) أفلم يعرف الأخ آيات القرآن التى تحض على العفو والصفح؟ ألم يقل الرسول "صل من قطعك وأحسن إلى من أساء إليك". إن الله واحد أيها السادة وليس خاصاً بالمسيحيين أو المسلمين. إنه إله الجميع.

يتكلم ويذهب إلى القضاء ويشكو لأن يسوع سينصره، ولير كيف استطاع "سى دى" مسرحية كنيسة مارجرجس أن يولع النار فى قلوب المسلمين، وعليك يا مسيحى أن تكون قويا عنيفا كالمسيح (نص كلامه) حين قلب موائد الصيارفة. أما إذا كنت خارج مصر فهو يتبرع لك بشرح أنجح الطرق لضرب الإسلام!! لو كنت فى دولة أوروبية فلتجلب لافتة وتكتب عليها المسلمون يضربوننا فى مصر ويحرقون كنائسنا ويستبيحون نكاح الأطفال. ولنقف بها أمام السفارة...

وعرض موقع "إيلاف" فى ٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ثلاثة أو أربعة صفحات للأستاذ مجدى خليل الذى أطلق عليه البعض "أمير الجماعة" تحت عنوان لماذا بكى البابا شنودة؟. حشد فيها ركاماً من الأكاذيب والادعاءات التى لا يصدقها مَنْ لديه أقل معرفة بوضع الأقباط، ولكنه يتوجه للأمريكيين أو الغرب الذين لا يعلمون شيئاً عن مصر.. ومما جاء فى كلامه

والسؤال لماذا بكي البابا شنودة؟

بكي البابا شنودة على العنف الموجه ضد الأقباط والذي كان هو شاهد عيان عليه منذ حادثة السويس في ٤ يناير ١٩٥٢، والذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين حيث تم حرق عدد من الأقباط بشكل بربري والطواف بهم في الشوارع وإلقائهم في إحدى كنائس السويس وإشعال النار فيها[١]، إلى حوادث التخريب والنهب التي وقعت في الإسكندرية في الحادى والعشرين من أكتوبر الماضي. **وقد قام مركز بن خلدون برصد الاعتداءات على الأقباط من حادث الخانكة ٧٢/٩/٨ إلى أحداث الإسكندرية ٢٠٠٥/١٠/٢١ في أكثر من ١٢٠ اعتداء، منها مذابح مروعة مثل الزاوية الحمراء "قتل حوالي مائتي قبطي "، ديروط " قتل ٢٠ قبطيا"، " ٤٠ قبطيا رفضوا دفع الجزية فى المنيا فقتلوا"، الكشح "قتل ٢١ قبطيا" ،كنيسة أبو قرقاص "قتل ١٣ قبطياً" ... الخ من الاعتداءات الآثمة.**

---

(١) لو كان هذا المخلوق يعرف التاريخ لعلم أن هذا هو ما فعله الرهبان – بأمر البطريرك – فى الفيلسوفة اليونانية هيباتا سنة ٤١٥م.

لقد دفع الأقباط المسالمون حوالى ٤٠٠٠ قتيل وجريح خلال العقود الثلاثة الماضية بدون سبب سوى كونهم مسيحيين، هذا بالإضافة إلى تخريب ونهب ممتلكات بعشرات الملايين من الجنيهات وممارسة التهجير القسرى لخلخلة الصعيد من الكثافة القبطية، بالإضافة إلى "تطفيش" مئات الألوف للهجرة للغرب حيث الحريات والفرص المتكافئة.

وطوال هذه العقود كان التضليل والتدليس هو سيد الموقف فيما يتعلق بوصف الأحداث في الإعلام المصري، مثل فتنة طائفية، احتقان طائفي، أحداث مؤسفة، اشتباكات متبادلة، نزاع وشجار، صدامات بين المسلمين والأقباط، أحداث عنف، التحريض من الطرفين، المتطرفين من الجانبين، وذلك رغم الوضوح الكامل أن هذه الاعتداءات من طرف واحد، وأنها تمثل جرائم ضد القانون تصل إلى حد الفعل الإرهابي الجماعي".

ويمضى الكاتب فى أكاذيبه طوال ثلاث صفحات، ليس فيها كلمة واحدة صحيحة بما فى ذلك الإحصاء الذى قام به مركز بن خلدون، ولم يرد به هذه الأرقام المفزعة، بل إن الإحصاء الذى أورده هو نفسه لا يجاوز ثلثمائة فمن أين جاء بـــ "٤٠٠٠؟!" ولا يمكن لأى مصرى، مسلماً كان أو يهوديا، أن يفعل ما ادعاه من حرق أقباط والطواف بهم فى الشوارع فى السويس.

أن جريدة الدستور (٢٠٠٥/١٠/١٦ ص٧) فى صدد تنديدها بالفتنة الطائفية قالت "الدنيا مولعة بين المسيحيين والمسلمين بسبب مسرحية، وقبلها ولعت فى المرج بسبب سور (تقصد الخانكة) فى خمس سنوات سقط ٩٧ قتيلاً فى معارك بين مسيحيين ومسلمين وبيقولوا الوحدة الوطنية لسة بخير". فالجريدة استعظمت أن يسقط من المسلمين والأقباط ٩٧ فى خمس سنوات.. وهو رقم بعيد عن المئات التى رصها الكاتب رصا ثم جعلها أربعة آلاف.

ولا يمكن تعليل إصدار مثل هذه الافتراءات إلا بالرغبة فى تعميق الخلاف واستعداء القوى الأجنبية التى يعيش هو وبضعة من أمثاله فى ظلها، ويجعلهم فى منزلة العملاء الجهلة الذين يتصورون الدفاع عن الأقباط وهم يسيئون إليهم إلى بلدهم، وإلى أنفسهم لو كانوا يعقلون.

ونشرت مجلة لا يمان Layman مقالاً بقلم باركر. ت. وليمسون فى العددين ٢٣ و٢٤ يوليو لسنة ٢٠٠٢ استقى معلوماته من أحد مهاويس الأقباط يدعى وحيد مرقس كما لو كان مصدراً لا يناله له الشك. فنقل ما قاله "إن العرب اكتسحوا شعبنا كسحابة من الجراد وأن ما حدث للأقباط عند الفتح الإسلامى يشبه ما تعرضت له الإمبراطورية الرومانية على يد البرابرة.

وظل هذا الوحيد مرقص يكرر أن أسرته تعود إلى الفراعنة ولا تقولوا إنى أتكلم العربية. إنى أتكلم المصرية!.

وقال: بعض الناس يظنون الإسلام دين سلام، فلا تصدقوهم وانظروا إلى ما فعل الإسلام فى إندونيسيا وباكستان والسودان والفليبين. أنهم يقتلون المسيحيين حيثما كانوا وسيقتلوننا فى مصر لو توفرت لهم القوة لأن القرآن يقول "اقتلوا الكفار".

وفى قرية الكشح فى يناير ٢٠٠٠ قتل ٢١ قبطيا لأنهم قرعوا أجراس الكنيسة يوم الأحد، وفى طرقات الصعيد لا يأمن أى قبطى يركب سيارة من أن ينتزع من سيارته ويضرب ويسلب أو يقتل الخ...

ومن حسن الحظ أن رد على هذه المؤتفكات عدد من أكبر رجال الدين المسيحى فى مصر وقالوا لو أن المسلمين يقتلون المسيحيين فكيف تبرر وجود الجاليات الكبيرة فى كل الدول الإسلامية.

وآخر ما وافتنا به الأنباء من هجوم على الإسلام هو ما قامت به صحيفة دنمركية يمينية من إجراء مسابقة لرسم "محمد" وأشارت جريدة الأهرام يوم ٢٠٠٥/١٢/١٣ ص٢٤ إلى "حملة مسمومة للنيل من الإسلام بدأتها صحيفة دنمركية حكومية برسوم عابثة جسدت خيال مريض لعقول خاوية من معنى العقيدة وصل بها الأمر لدرجة تخيل شكل خاتم الأنبياء وسيد المرسلين فى صورة غير بشرية لأحط الحيوانات وأقذرها وتقول الأهرام إن رئيس الوزراء الدنماركى رفض مقابلة ١١ سفيراً عربيا وإسلاميا للتباحث معه فى هذا الأمر.

* * *

في المدة القصيرة ما بين خطاب السادات المدوى، وإجراءات سبتمبر كان السادات فيها مشغولاً – مهموما – يضع خططه لما بعد سبتمبر دون أن يعلم أن الموت يترصد له.. ليخطف روحه وهو يضع ملابسه ونياشينه ويجلس في صدارة المنصة ليشهد الاحتفال بعيد النصر يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١م وليتم هذا بصورة ما كان ليتصورها أكثر المخرجين السينمائيين براعة.

ذهب السادات.. وجاء مبارك وتهيأ الجو لعهد جديد، وأصدر مبارك قراراته بالإفراج عن معتقلي سبتمبر واستقبلهم في قصر الرآسة، ثم بعد فترة أصدر قراراً بإلغاء استبعاد البابا وإعادته.

ويبدو أن البابا في سنوات خلوته في الدير قد تبين أن سياسة التحدي ليست هي المثلى، أو أنه لن يستطيع أن يتحدى مبارك كما تحدى السادات فلجأ إلى نوع من الاعتدال وتقدير الأمور تقديراً قوميا، موضوعيا..

لكن من المؤسف أن الجماعات الإسلامية نشطت في هذه الفترة وضربت السياحة في مقتل وحاولت اغتيال وزير الداخلية بعد أن اغتالت رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، ثم دارت على الأقباط...

وجاء في تقرير أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في الفترة من ٩١ حتى ٩٧ "وصل عدد ضحايا الإرهاب إلى ١١٧٥ شخصاً كان الأبرياء منهم ممن لا يمثلون طرفاً مباشراً في الصراع بين الإرهاب والدولة ٣٣٦ مواطنا مصريا بنسبة ٢٩% من جملة الضحايا..

وكان من بين الضحايا البالغ عددهم ١١٧٥ عدد ٩٦ مواطناً قبطياً بنسبة ٢ر٨% من إجمالي ضحايا العنف ومن المسلمين بنسبة ٦ر٢٨% من إجمالي الضحايا الأبرياء. بما يعني أن نسبة الضحايا الأبرياء من المسلمين كانت هي الأعلى في هذه الأرقام.

في أغسطس ١٩٩٨ وصل بلاغ إلى مركز شرطة "دار السلام" في سوهاج يقول "تم العثور على جثة كل من" سمير عويضه حكيم وكرم تامر سليمان أرسل مصابة بأعيرة نارية في قطعة أرض زراعية بقرية "الكشح"

التابعة للمركز وحولهما أعيرة نارية فارغة وأوراق كوتشينة، والقتيلان "مسيحيان" استدعت الشرطة عدداً كبيراً من الناس لتسألهم "بلغوا حسب إحصاء الشرطة ٢٥ شخصاً بينهم ثمانية مسلمين اعترف الشاهدان عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد بما وقع من أحداث ورويا ما جرى حيث كانا موجودين فى موقع الحادث فالقتيلان كانا يلعبان القمار "كوتشينة" مع القاتل شيبوب وليم سليمان أرسل... وقد حدث خلاف بين شيبوب والقتيل الأول "سمير عويضه حكيم" أخرج شيبوب طبنجة كان يحملها بين طيات ملابسه وأطلق النار تجاه سمير فأخطأ الطلق وأصاب ابن عمه وواصل الضرب حتى قتل سمير.... وشيبوب له ملف ملئ بالجرائم... حتى الآن لا توجد قضية اضطهاد للأقباط أو فتنة طائفية.. لكن الأنبا "ويصا" أسقف البلينا خرج بالأحداث إلى خارج مصر ثم أثار موريس صادق الأمر لدى بعض السفارات الأجنبية وأعدت المنظمة المصرية تقريراً حول الحادث كان مثار جدل واسع بعد ذلك جاء فيه بالنص "قرية الكشح بل الابراشية كلها لا توجد بها أى خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائياً، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جداً ويعيشون فى سلم كامل مع إخوانهم المسلمين، أى أن القتل جريمة عادية وليست سياسية". وكان تقرير المنظمة بناء على فاكس وصل إليها من موريس صادق رئيس مركز الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والذى نشر تقرير المنظمة بعد ذلك على شبكة الانترنت باللغتين العربية والإنجليزية يوم ٩٨/٩/٢٨ وتلقفت التقرير الصحف العالمية ونشرته فى صورة مثيرة مخالفة لما جاء فى التقرير فى هذا التقرير.

وأحداث الكشح لا تختلف عن غيرها من الأحداث التى تتلقفها الصحافة الغربية لإثارة الفتنة الطائفية فى مصر وكمثال فقد تحول هذا الحادث العادى الذى وقع فى الكشح إلى موضوع اضطهاد للأقباط وذلك بعد وقوعه بفترة – ليست قصيرة – تجاوزت الشهر حيث وقع الحادث فى ١٩٩٨/٨/١٤ وتم الترويج للحادث أنه فتنة طائفية فى أكتوبر ١٩٩٨م. من خلال موضوع كتبته "كريستين لامب" الصحفية بالصنداى تلجراف البريطانية، وقد لعب موريس صادق المحامى دوراً فى إثارة القضية بناء على شكوى للأنبا ويصا

دون أن يتحرى الحقيقة، وتم الاتصال بوسائل الإعلام الغربية التى استمدت معلوماتها من موريس صادق وأمثاله، دون أن يتحققوا لأن هذه المعلومات تضمنت أسماء القتلى وما لجأ إليه البوليس من تعذيب الشهود، وفى هذه المعلومات شيء من الحقيقة كما أن فيها أيضاً مبالغات عديدة.

ويبدو أن الشرطة خلال استجوابها للشهود والمتهمين لجأت إلى الأساليب المعهودة التى تمارسها مع كل من يلقى به حظه العاثر بين أيديهم، وأن هذا عرف وأدى إلى إعطاء هذا الحادث أهمية خاصة، لأنه كان السبب فى تدخل خارجى فريد فهناك تقرير من مكتب نتينياهو – الذى كان وقتئذ رئيس حزب الليكود الحاكم، وهناك مقاله فى صحيفة الصنداى تلجراف المملوكة لليهودى المعروف "مردخ" وهناك تدخل صريح لم يسبق له مثيل أخذ شكل ثلاث رسائل من أحد أعضاء مجلس اللوردات إلى محافظ سوهاج مباشرة لا تقتصر على إبداء القلق أو الأسف المعهود فى المراسلات الدبلوماسية، بل إنه يتقدم بأوامر معينة من تحقيق، أو إفراج أو معاقبة ويهدد بشن حملة دولية ضد السياحة فى مصر، وهو ما ينم عن صلته بالعناصر القبطية التى وجهته هذه الوجهة، ويخاطب محافظ سوهاج مباشرة ويصدر إليه الأوامر كما لو كان رئيسه.

وفيما يلى نص الخطابات الثلاثة(١):

(١)

من البروفسور لورد ألتون أوف ليفربول
إلى السيد محافظ سوهاج
٢٣ سبتمبر ١٩٩٨م

أكتب إليك عن القبض والتحفظ على ألف قبطى بواسطة البوليس فى قرية الكشح – دار السلام وكان سبب ذلك مقتل اثنين من الشبان المسيحيين

---

(١) نقلاً عن كتاب أقباط مصر فى ثلاثة عصور. تأليف: شعبان خليفة. دار أخناتون. من ص٦٢ إلـــى ص٨٨. وقد اعتمدنا عليه فيما يتعلق بحادثة الكشح، وهناك روايات أخرى لها.

سمير عويضه حكيم ٢٥ سنة – كرم تامر أرسل ٢٧ سنة – ولقد أخبرت بأن القتلة معروفين للشرطة... وهم مسلمون وأسماؤهم عبد الله دسوقى حسن وحسن دسوقى حسن وممدوح فاروق إسماعيل وعادل عبد الظاهر صديق وبهاء كحول سيد.

وقد عُذب كثير من المسيحيين فى محاولة لإجبارهم على الاعتراف بالقتل الذى لم يرتكبوه... وأنا من جانبى مهتم جداً بأن الجهاز لديك لم يأخذ خطوات فعالة لمعاقبة ضباط الشرطة المسئولين عن هذا الاضطهاد الخطير للمسيحيين.

وفى هذه الأثناء، فى محاولتهم لتغطية الخطأ الذى ارتكبوه – فلقد قامت الشرطة بإلقاء القبض على المسيحى شيبوب وليم واتهمته بقتل كرم تامر – ولقد أخبرت بأنه حول إلى المحامى العام بعد تعذيبه بقسوة حتى يعترف بجريمة قتل لم يرتكبها – وبرفض شيبوب الاعتراف وتم التحفظ عليه لأربعة أيام لمزيد من الاستجواب وعندما بدأ الاستجواب مرة ثانية – لم يسمح له بوجود محامى أثناء الاستجواب. ولقد ألقى البوليس القبض على ثلاثة شبان آخرين ليدلوا بشهادة مزورة ضد شيبوب... ولقد ربط السيد/ عبده ميخائيل ملك بالنافذة بثلاث سلاسل فى الأقدام وعرضوه لعذاب شديد حتى يدلى بشهادته ضد شيبوب والشخص الثالث السيد/ أيوب حنا قبض عليه وتعرض لنفس نوع العذاب ورفض أن يدلى بشهادة مزورة ضد شيبوب.

وإنى أطالبك أن تتدخل سريعاً فى هذا الموقف الحزبى قبل أن يضار أناس أكثر ولتأكيد أن كل ضباط الشرطة الذين اشتركوا فى التعذيب قد عوقبوا – وأن القتلة الحقيقيين للاثنين الأقباط قد تم القبض عليهم.

وأى محاولات أخرى من جانب الشرطة لتغطية أنفسهم سيؤدى إلى مزيد من السلبيات فى المجتمع الدولى تجاه مصر – وتزايد كبير فى مقاطعة السياحة المصرية.

لورد التون أوف ليفربول

(٢)

من البروفسور اللورد أوف ليفربول

إلى محافظ إقليم سوهاج

١٩٩٨/١٠/١٤

سيادة المحافظ

أكتب لسيادتكم مرة ثانية بخصوص احتجاز وتعذيب حوالى ألف مسيحى بقرية الكشح فى إقليم سوهاج... وإننى أخص بهذا البوليس الذى تقع عليه مسئولية إهدار حقوق الإنسان وعدم معاقبة المسئولين الحقيقيين بل لقد تجاوزوا واتهموا... ويصا - مطران البلينا والأب انطونيوس والأب شنودة تحت بند ٨٦،٩٨،١٧١،٢٠١،١٤٥ قانون العقوبات ولقد كان هؤلاء القساوسة يحاولون أن يقولوا الحقيقة ويبحثوا عن العدالة فما كان من السلطات المصرية ألا أن تتهم هؤلاء القساوسة بأعمال إجرامية وإنها لدلالة واضحة على أن الحكومة المصرية نفسها تتجه للتفرقة واضطهاد المسيحيين ولم يكن اضطهاد المسيحيين فى قرية الكشح من قِبلَ بعض رجال البوليس ولكن بمساعدة الحكومة المصرية - وبهذا التصرف فإن الحكومة المصرية تحاول تهديد رجال الدين المسيحى وذلك باتهاماتها ضد القساوسة وتحاول أن تمنعهم من التعبير عن رأيهم ضد الاضطهاد الدينى والتفرقة العنصرية.

ولو كانت الحكومة المصرية تهتم حقاً بالمساواة فى المعاملة لكل المواطنين بغض النظر عن دياناتهم فيجب أن تؤكد أن الخطوات التالية ستؤخذ بجدية وبصفة عاجلة وهذه الخطوات هى:

١- إطلاق سراح شيبوب وليم أرسل من السجن وإسقاط الاتهامات الباطلة ضده بالقتل.

٢- القبض على قتلة سمير عويضه حكيم وكرم تامر أرسل الحقيقيين وهؤلاء القتلة يزعم أن يكونوا مسلمين مصريين.

٣- يعاقب جميع ضباط البوليس المسئولين عن احتجاز وتعذيب المسيحيين.

٤- يعوض كل المسيحيين الذين أسيئ معاملتهم بواسطة البوليس.

أشكركم لاهتمامكم - وأتمنى أن تنتهى هذه المظالم.

المخلص التون

(٣)

سيادة المحافظ

لقد علمت بأنكم ضغطتم على الكاهن ويصا بسبب رغبته للإفصاح عن الظلم الذى يواجهه شعبه - والأكثر من ذلك أنه قد وقع عليه اللوم لإشارتى أن السياحة فى مصر قد تأثرت بسبب حادثة الاضطهاد الدينى - وأريد أن أؤكد أن المطران ويصا لم يثر أبداً موضوع السياحة - وأؤكد بجدية أننى سأقوم بمتابعة حملة ممتدة ضد السياحة فى مصر إن لم تتحقق العدالة للمسيحيين بسوهاج سريعاً... وكذلك فإننى استشير زملائى فى الكونجرس الأمريكى عن إمكانية انضمام الولايات المتحدة وبريطانيا لحملة ضد السياحة فى مصر.

وعن فكرتى بالنسبة للسياحة لم تكن لتحدث ولكن خاب أملى فى تصرف الحكومة فى شئون سوهاج - فبدلاً من معاقبة رجال الشرطة الذين كانوا مسئولين عن تعذيب المسيحيين فى سوهاج فإن السلطات المصرية قد ألقت التهم على ثلاثة من القساوسة بما فيهم المطران ويصا وحالياً تحتجز ثلاثة أقباط فى الحجز - والثلاثة أقباط المحتجزين هم شيبوب وليم أرسل، عبده ميخائيل ملاك، ياسر شهيد علام... ولقد عذبوا عبده ميخائيل ملاك وياسر شهيد علام ليجبروهما على إقرار بان شيبوب قد قتل اثنين من الأقباط وعند محاولتهم سحب إقرار التهم بعد إطلاق سراحهم.تم احتجازهم ثانية.

وأؤكد لكم بأننى أتابع الموقف عن قرب وتبينت قليلاً من الصدق والإخلاص من جانب السلطات المصرية فى الحصول على العدالة للمسيحيين المضطهدين بل لقد أساءت السلطات المصرية معاملة أقباط أكثر وهددت المطران ويصا وقساوسته فى محاولة لإخفاء أخطائهم. وإننى لأحث السلطات المصرية بالآتى:

١- إطلاق سراح شايبوب وليم أرسل.

٢- القبض على القتلة الحقيقيين للأقباط الاثنين.

٣- إطلاق سراح عبده ميخائيل ملاك - وياسر شهيد علام اللذين عذبوا ليدلوا بأقوال ضد شايبوب.

٤- معاقبة كل ضباط البوليس المسئولين عن اضطهاد المسيحيين فى سوهاج.

٥- تعويض كل المسيحيين الذين احتجزوا وعذبوا فى هذه الحادثة وأننى أعلم بأنه إذا كان لدى حكومتكم الرغبة السياسية... فسوف تؤكدوا وبسهولة على تنفيذ هذه المطالب. وإننى أؤكد أنه كلما طال الانتظار للعدالة للمسيحيين فى سوهاج كلما كان الأكثر احتمالاً أن يكون هناك حملة دولية ضد السياحة فى مصر.

المخلص

ديفيد التون (٣/١٠/٩٨)

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE

October 14th 1998

Your Excellency,

I write to you once more regarding the mass detention and torture of about 1000 Christians in El-Kosheh village, Sohag province. I am deeply concerned that not only have the police officers responsible for this grave abuse of human rights not been punished but instead Bishop Wisa of Ballana, Father Antonius and Father Shenouda have been charged. They have been charged under Articles 86, 98, 171, 187, 201 and 145 of the penal code.

All that these priests were trying to do was tell the truth and seek justice for their own people and **if the best that the Egyptian authorities can do is charge these priests with criminal offences it is a clear indication that the Egyptian government is itself committed to discrimination and persecution against its country's Christians and that the persecution of Christians in El-Kosheh village was not simply the actions of some biased police officers but has been carried out with the full support of the Egyptian government.** It is clear from these charges against the priests that the Egyptian government is trying to intimidate the Christian clergy and stop them speaking out against religious persecution and discrimination.

If the Egyptian government is truly concerned about equal treatment for all its citizens, regardless of their religion, then it should ensure that the following action is taken as a matter of urgency: 1) Release Shaiboob William Arsal from detention and drop the false charges of murder against him. 2) Arrest the real murderers of Samir Oweda Hakim and Karam Tamer Arsal. These murderers are alleged to be some local Egyptian Muslims. 3) Punish all the police officers responsible for the detention and torture of the Christians. 4) Compensate all the Christians who were mistreated by the police.

Thank you for your attention. I do hope you will intervene and end this grave injustice.

Yours sincerely,

David

Professor the Lord Alton of Liverpool

النص الإنجليزى لرسالة التون الأولى لمحافظ سوهاج

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE

OCTOBER 30TH 1998

Your Excellency,

I am extremely concerned to learn that you have been putting pressure on Bishop Wissa because of his willingness to speak out against the injustices which his people have been facing. Furthermore you have blamed him for my reference to Egyptian tourism being affected by this incident of religious persecution I want to stress to you that Bishop Wissa never raised the issue of tourism. that was my idea **and I am seriously considering pursuing an extensive campaign against Egyptian tourism if justice is not done for the Christians of Sohag soon.** I am also consulting with my colleague in the United States Congress about the possibility of a joint U.S-British campaign against Egyptian tourism.

This idea of mine regarding tourism is not one I have come to lightly. But I am extremely disappointed with the Egyptian government's conduct in the Sohag affair so far Instead of punishing the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag the Egyptian authorities have charged 3 priests including Bishop Wissa and presently keep 3 Copts in detention. The 3 detained Copts are Shaibooo William Arsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam were tortured to make them make statements accusing Shaiboob of the murder of the 2 Copts. When they tried to withdraw their statements after they were released they were simply detained again. I can assure you that I am monitoring the situation very closely and have so far seen little sincerity on the part of the Egyptian authorities in obtaining justice for the persecuted Christians. Instead the Egyptian authorities are mistreating more Copts and threatening Bishop Wissa and his priests in an attempt to cover up their mistakes.

I urge that the Egyptian authorities: 1) Release Shaiboob William Arsal. 2) Apprehend the real murderers of the 2 Copts. 3) Release Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam, both of whom were tortured to make them give statements against Shaiboob. 4) Punish all the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag. 5) Compensate all the Christians who were detained and tortured in this incident

I know that if your government has the political will, they could easily ensure that the above measures are taken. Let me assure you that the longer that we have to wait for justice for the Christians of Sohag, the more likely that there will be a strong international campaign against Egyptian tourism.

Yours sincerely,

David

Professor The Lord Alton of Liverpool

النص الإنجليزي لرسالة اللورد الثانية لمحافظ سوهاج

فى هذا الفصل الحزين من فصول "الفتنة الطائفية" يحتمل أن تكون المبادأة فيه من بعض عامة المسلمين، رغم أن الحادث تم بين قبطيين، أما المعاملة السيئة من البوليس فهو الأسلوب العادى بكل أسف وقد عانى المسجونون من الإخوان المسلمين أضعافه.

إن هذا الحدث رغم أنه أدى إلى قتل مسيحيين، واضطهاد كاهن اتسم بدلالات إيجابية للغاية، فالبابا شنودة الذى حرك أقباط المهجر فى عام ١٩٧٧ ضد السادات وحاول تحديه نشر مقالاً فى الأهرام فى ١٩٩٨/٥/٦ تحت عنوان "**لا أحد يمنع إقامة الكنائس فى مصر ونحن لا نقبل تدخلاً خارجيا فى شئون بلادنا**" نفى فيه بشدة وجود اضطهاد من الحكومة، وأن عملية بناء الكنائس قائمة، وأن الذين يقومون بمهاجمة الأقباط هم أصلا متمردون خارجون على الدولة وقد اغتالوا رفعت المحجوب رئيس مجلس الوزارة وحاولوا اغتيال نجيب محفوظ وكل هؤلاء مسلمون كما اغتالوا كاتباً مسلماً هو د. فرج فوده وقال "ونحن لا نعتبرهم جماعات دينية وإنما مجرد خونه وقتله يقدمون للمحاكمة على جرائمهم ويعاقب بعضهم بالإعدام. وبهذا أقول أنهم لا يمثلون المسلمين.

وكتب الأستاذ سعيد سنبل فى الأخبار ١٩٩٨/٥/٤ كلمة تحدث فيها صديق له من رجال الأعمال يدعى يونس بشارة وجده يحتفظ بخطاب من القس كالفن باتس بتاريخ ٩٨/٣/٣١ يعبر فيها عن سروره بلقائه مع وفد ممثلى كنائس نيويورك الذى زار القاهرة لمعرفة حقيقة العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وروى له أن هذا القس كان جاره فى حفل عشاء فسأله هل صحيح أن هناك مصنعا يملكه رجل أعمال مسيحى أسمه منير غبور احترق منذ شهور؟ أجبت نعم.

وعاد يسألنى: وهل صحيح أن شركات التأمين فى مصر ترفض التأمين على مصانع المسيحيين! قلت له بدهشة: من قال لك هذا الكلام السخيف؟ إن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق والدليل أن منير غبور يرأس شركة تأمين ويملك فيها نصيباً كبيراً وهنا ظهرت الدهشة على وجه جارى وقال

هذا ما قيل لنا فى نيوريول قبل مجيئنا إلى القاهرة إننى أشكرك لأنك صححت لى مفاهيم خاطئة!.

وإثناء العشاء علم لويس بشارة أن الوفد عقد لقاءات مختلفة مع بعض المسئولين وغير المسئولين ولكنه لم يلتق بالناس العاديين.. واقترح عليهم زيارة مصنعه فى العاشر من رمضان حيث يعمل المئات من العمال والموظفين المسلمين والمسيحيين... ورحب وفد الكنائس بالاقتراح.

وفى اليوم التالى توجه أعضاء الوفد إلى مدينة العاشر من رمضان وتجولوا فى المصنع وتحدثوا مع العاملين ثم زاروا دار الحضانة المخصصة لأبناء وبنات العاملات ثم تفقدوا الوحدة الصحية وفى كل موقع كانوا يقفون ويسألون وفى نهاية الجولة أدركوا أن الجميع مسلمين ومسيحيين لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، والعقائدية وأن الادعاء باضطهاد الأقباط فى مصر هو ادعاء كاذب!.

وأقول: من المؤكد أن مصر تتعرض فى هذه الأيام لحملة مغرضة من الافتراءات والادعاءات الكاذبة التى تدعى اضطهاد الأقباط وهى حملة تروج لها الدوائر الصهيونية فى أمريكا بالاشتراك مع بعض الجماعات الضالة، التى تطلق على نفسها وصف "أقباط المهجر" وهى أبعد ما تكون عن تمثيل أقباط المهجر.

وكتب القبطى البارز سعد فخرى عبد النور مقالاً فى جريدة الوفد فى ١٩٩٨/٤/٢٠ بعنوان **"ترفض التدخل الأجنبى فى شئوننا"**. جاء فيه: "إن أقباط المهجر الذين غادروا البلاد منذ أكثر من ٣٠ عاماً وتجنسوا بجنسيات الدول التى يعيشون فيها لا يمثلون أبناء الوطن من الأقباط فى مصر.

فضلاً عن أن بعض الجمعيات التى أنشئت فى الوطن الجديد سواء من قبيل الحنين أو التعاطف مع باقى أفراد أسرهم تستغل سياسياً ومعروف أن ولاءها فضلاً عن انتمائها أضحى للوطن الذى يعيشون فيه، إضافة إلى أن أحداث الإرهاب التى تقع فى بعض بلاد الريف تقع على المسلمين والأقباط سواسية والجميع ضحايا على قدم المساواة... وبالتالى ليس لأحد أن يتدخل

فى شئون مصر الداخلية على الإطلاق، إذ أن مصر استقلت بفضل كفاح أبنائها وهى حريصة على هذا الاستقلال وهى لن تخضع لأى مؤثر خارجى يحرك شئونها ويثير شجونها..

وكتب الأستاذ سمير حنا صادق الرئيس الأسبق لأقسام التحاليل الطبية بكلية الطب جامعة عين شمس فى إبريل سنة ١٩٩٨ مقالاً جاء فيه "إذا كان ما يقال فى الكونجرس الأمريكى صفاقة ما بعدها صفاقة، فإن الدور الذى يلعبه عدد ضئيل من الأفراد الأقباط فى المهجر يتراوح بين البلاهة والخيانة.

ولقد ترددت كثيراً قبل أن أدخل فى معترك الحوار حول "مشاكل الأقليات" أو اضطهاد الأقباط "أو الفتنة الطائفية" وهى جميعاً أجزاء من نسيج واحد له درجات مختلفة من الألوان والسبب فى ترددى هو ثقتى بأن مجمع هذه المشاكل هو حالة ذهنية يفتعلها مستغل (بكسر الغين) لتحويل صراع المستغلين (بفتح الغين) عنه إلى صراعات داخلية بين بعضهم البعض، وأن كثرة الحوارات حول الموضوع قد توفر أحيانا وقوداً يزيد من حدة اشتعال هذه المشكلة المفتعلة.

ولكن المشكلة عندنا قد اشتعلت فعلاً، ووصلت إلى درجة لجوء بعض الأقباط فى الخارج إلى ما يقرب من الخيانة الوطنية بطلب العون من قوى خارجية، هى فى حقيقة الأمر المنتفع الرئيسى من الفتنة الطائفية، بل وهى المسئول على مدى التاريخ، بل والحديث عن اشتعال هذه الفتنة.

ومن ناحية أخرى فإن الكاتب الصحفى الإسلامى المعروف الأستاذ فهمى هويدى نشر فى الأهرام كلمة بعنوان "اعتذار إلى كل قبطى".

* * *

كان من الممكن أن تكون تلك نهاية سعيدة لفترة محزنة، لولا أن "الرواية لم تتم فصولاً"..

فقد ثارت قضية السيدة وفاء قسطنطين التى أوصلت التحدى إلى أقصى درجاته ونجحت الكنيسة ليس فحسب أن تلوى ذراع الحكومة بل أن تجبرها

على تحطيم المشروعية المصرية والمشروعية الدولية أيضاً وتظفر بانتصار مشئوم.

لقد تحير المستشار طارق البشرى فى أى خانة يمكن أن يضع تصرف الحكومة. إنه وهو الفقيه القانونى الضليع لم يجد خانة مشروعة يضع فيها هذا التصرف وهو يقول: "فهذه السيدة أسلمت والشواهد توقن بأنها صحيحة الإسلام فبأى شريعة وبأى قانون وضعى تسلم هذه السيدة الفاضلة الجليلة للمؤسسة الكنسية؟!!.

نحن فعلاً نريد أن نعرف بأى قانون جرى هذا الأمر!.. إن القانون الوضعى الذى نطبقه يعرف الحبس.ويعرف الحبس الاحتياطى بل والاعتقال فى ظروف حالة الطوارئ ولكنه لم يعرف أبداً أن يمسك بإنسان ويسلم لآخر ليس ولياً عليه ولا قيما!.. بهذا الوضع "صيرت الإدارة الكنسية نفسها واسطة بين الدولة وبين مواطنيها فلا تصل الدولة لبعض مواطنيها تعاملاً ومخاطبة إلا عن طريق الإدارة الكنسية التى تستطيع أن تحجب رعاياها عن الدولة.. وهذا وضع لا أقول إنه غير قانونى فقط ولكنى أقول إنه غير دستورى أيضاً لما به من تمييز بين المواطنين على أساس طائفى.. أى أن الدولة لا تملك أن تتنازل عن سيادتها وتقبله".

النقطة الأكثر خطورة أن الإدارة الكنسية هى من طلب أى هى من أصدر القرار الأصلى وأن أجهزة الدولة قامت بالتنفيذ وأن المؤسسة الكنسية أعلنت أن هذا الوضع سيستمر فأى قبطى يريد أن يغير دينه يكون على الدولة أن تقبض عليه وتسلمه للكنيسة ثم لا نعلم من بعد عنه شيئاً!.. من هنا نفهم سر الهجوم الكثيف الذى يشنه بعض رجال المؤسسة الكنسية على أجهزة الأمن والإدارة المحلية وأجهزة أخرى فى الدولة.. قد يكون فى ممارسات هذه الأجهزة سلبيات نعلمها ولكن سياق الأحداث يظهر أن هناك نوعا من صراع الإرادات وراء هذا الهجوم المتتابع المستمر لتلين أجهزة الدولة.. والحال أن إرادة الدولة لم تلن لأحد فى مصر حتى الآن إلا للمؤسسة الكنسية!.. إن الشائعات ذكرت فى البداية أن هذه السيدة الجليلة مخطوفة رغم

أنها كانت قد ذهبت إلى صديقتها تقييم عندها بإرادتها الحرة ويقال الآن إنها تحررت رغم أنها فى الواقع خطفت يوم سلمت للمؤسسة الكنسية رغما عنها ولا تزال على وضعها هذا فهل مطلوب منا أن نقتنع أنها عندما كانت حرة كانت مخطوفة وعندما خطفت فعلاً ورسميا وأمامنا جميعا صارت حرة؟!!.".

أن أى سياسى انتهازى لا يمكن أن يفخر بمثل هذا الانتصار وما يعنيه من نتائج وما يجره من عواقب. إن تدمير الشرعية – ليس فحسب شرعية الدولة – ولكن الشرعية الدولية التى تقرر حرية الاعتقاد دون قيد أو شرط هو ما لا يقبله أى واحد يعمل فى المجال العام. ولولا الارتباك الذى تملك أجهزة الحكومة لما كان يجوز أبداً أن يحصل ما حصل بالفعل.

* * *

فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٥ الذى كان يصادف الأسبوع الأخير أيضا من شهر رمضان – سرت بين أهالى حى محرم بك فى الإسكندرية شائعة، هى أن مسرحية تمس الإسلام مثلت فى كنيسة مار جرجس، ومع أن المسرحية مثلت منذ عامين وليلة واحدة إلا أنها صورت بالفيديو ثم سجلت بعد ذلك على اسطوانات C.D، وظهرت – بقدرة قادر – هذه الاسطوانات بين الناس ووزعت عليهم بحيث تأكد أن الموضوع حقيقة وليس شائعة، فثار المسلمون وتجمع الآلاف منهم فى أحد المساجد القريب من الكنيسة، وبدءوا زحفهم طالبين الاعتذار عن هذا العمل القمىء.. وأسفر هذا الصدام عن قتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين وحدث هذا بينما كان البابا شنودة يحضر إفطاراً مع شيخ الأزهر دعماً للوحدة القومية، ويبدو أن البابا علم بما يدور فلم يظل البقاء على غير عادته فى مثل هذه المناسبات وخرج بسرعة.

واستأثر هذا الحدث بالصفحات الأولى فى أخبار كل الصحف ونشرت صحيفة العربى فى صدر صفحتها الأولى للعدد ٩٨٤ بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥م مانشت بعرض الصفحة (الرعب الطائفى يجتاح الإسكندرية).

كما نشرت فى العدد نفسه فى الصفحات الأخيرة تحت عنوان (عن مواجع وطن.. فى المسألة القبطية). "تحدث الدكتور علاء الأسوانى قال: لقد قرأت نص المسرحية التى أثارت الضجة مؤخراً فى الإسكندرية فوجدتها تحمل فعلا إساءة بالغة للعقيدة الإسلامية ولو أنها كتبت فى دولة أوروبية لوقع صانعوها بلا شك تحت طائلة القانون.. والغريب أن البابا أكبر رمز فى مصر للمسيحية التى علمت العالم أجمع قيمة التسامح.. قد رفض أن يعتذر أو حتى يوجه كلمة محبة لملايين المسلمين الذين أهينت عقيدتهم ببشاعة بواسطة مسرحية صنعت وعرضت فى الكنيسة التى يرأسها أن الكراهية تنتشر لتحرق مصر، ولن ينقذنا منها إلا العدل والحقيقة.

بقى أقباط المهجر، وهؤلاء هاجروا من مصر واجتهدوا ونجحوا فى أعمالهم حتى صار صوتهم مسموعا فى الغرب فبدأوا يطالبون بحقوق إخوانهم فى مصر.. ولأن النظام فى مصر، بقدر القمع الذى يمارسه على مواطنيه حريص على إرضاء الولايات المتحدة بأى ثمن فقد أصابه فزع بالغ من أقباط المهجر مما أدى إلى ارتباكه وتخبطه فى معالجة أحداث الفتنة. فمرة يمارس النظام عادته الأثيرة فى ظلم الأقباط ويقصر فى حمايتهم كمواطنين كما حدث فى مذبحة الكشح البشعة.. ومرة أخرى يجامل النظام الأقباط كما حدث مع المواطنة وفاء قسطنطين التى أعلنت إسلامها ولجأت إلى الدولة لتحميها فقامت أجهزة الأمن بتسليمها إلى الكنيسة فى خرق واضح لمبدأ حرية العقيدة وفى أحداث الإسكندرية الأخيرة لم يمنع الأمن المظاهرات فى بدايتها برغم قدرته على ذلك وقيل إنه حرض المتظاهرين ثم صدرت الأوامر فجأة باعتقال مئات المسلمين الذين مازالوا محتجزين حتى الآن ربما بغرض إرضاء الكنيسة أو خوفا من الإدارة الأمريكية.. ووصل التخبط إلى ذروته عندما خرج كبار المسئولين ليؤكدوا أن المسرحية التى شاهدها آلاف الناس وأقرت الكنيسة بعرضها لم تحدث أصلا وأن الأمر كله لا يعدو مجرد تهيؤات أصابت الصائمين فى رمضان".

وجاء فى موقع "المصريون" على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٢ تصدرت أحداث العنف التي شهدتها الإسكندرية أمس الجمعة عناوين الصحف المصرية الصادرة يوم (السبت).. وكانت مظاهرات عنيفة اندلعت بسبب رفض الكنيسة القبطية الاعتذار عن عرض المسرحية المسيئة للإسلام داخل إحدى كنائس منطقة غربال بالإسكندرية.. ونجم عنها سقوط قتلى وجرحى في اشتباكات مع الأمن في شوارع الإسكندرية.. الأزمة الطائفية المتصاعدة فرضت نفسها على الصحف التي أبرزت أخبار وتقارير ومقالات تعلق على الحدث الساخن.. وأفردت مجلة روز اليوسف ملفا كاملا عن الأزمة في عددها الصادر اليوم ، قدمت فيه رؤية متوازنة للقضية، حملت فيها جميع الأطراف (الحكومة والأمن والكنيسة والأزهر) المسؤولية عن تفاقم هذه الأزمة والأزمات المماثلة لها من قبل.. وفيما أقرت أصوات قبطية بخطأ الكنيسة هذه المرة بسماحها بعرض المسرحية داخل جدران الكنيسة، طالب الدكتور "جرجس كامل" في مقال بضرورة تجديد الخطاب الديني المسيحي ومقاومة التطرف المسيحي.

فى جريدة المصري اليوم (نقلاً عن "موقع المصريون" على الإنترنت يوم ١٠/٢٢) انتقد "حمدي رزق" الكنيسة القبطية في عموده اليومي ـــ فصل الخطاب ـــ بقوله: حادثة الكنيسة يجب ألا تمر هكذا بسهولة، فالمسلمون هذه المرة هم الذين يشكون ويغضبون ويطالبون بالثأر مع إحساس مرير بتجبر مزعوم من الجانب القبطي، ورضوخ من جانب الدولة لمشيئة البابا فخرجوا للثأر لرسولهم بأيديهم متجاوزين الدولة لان في العقل الباطن والظاهر للمسلم البسيط الآن أن الحكومة لن تنصف مسلما ولو كان صاحب حق وتعطي القبطي وان لم يكن له أي حق، فقط لإرضاء الغرب! لا يجب إهمال حادث تجييش ثلاثة آلاف مسلم من إمام مسجد واحد بصيحة مسلم متحمس للثأر والتفكير في الهجوم علي دار عبادة يذكر فيها اسم الله وهي حرام علي المسلمين حرمة هذا الشهر الكريم، وهكذا أوصانا النبي الكريم صلي الله عليه وسلم لا يجوز الاكتفاء ببيان المجلس الملي بالإسكندرية الذي يتهم الصحف

بالإثارة فهذا رمي بالباطل وغير كاف للدفاع عن كنيسة مارجرجس، وليس كافيا بأي حال لإطفاء حرائق الفتنة الطائفية التي تهدد عموم الإسكندرية والمعلومات تشير إلى إحباط مظاهرة أخرى امنيا قبل الوصول إلى الكنيسة المتهمة بعرض المسرحية.

في تصوري لا بد من بيان بابوي يزيل غصة المسلمين وليصحح بعضا من الذهنيات المتعلقة بدور البابا نفسه في القضية. اعتقد ان هذه الطلة البابوية ستوفر أجواء مناسبة لاحتواء آثار مظاهرة الكنيسة خاصة أن الـــ C.D الخاص بالمسرحية تتصدره صورة البابا رغم عدم علمه بما تحويه الاسطوانة وطلبه التحقيق مع الكهنة المتورطين في صناعة الأزمة مع الآخذ في الاعتبار بأن المسرحية وان كانت قديمة فالـــ C.D صدر حديثا وكذب البعض علي البابا بشأن محتواه.

وفي روز اليوسف كتب "أسامة سلامة" مقالا عن هذا الموضوع بعنوان: (الفتنة قائمة لعن الله من يتجاهلها) قال فيه: "الجميع في مصر متهم ومدان بنسيان أو تناسى الفتنة التي أصبحت تطل علينا كل عدة شهور.. وفى كل مرة ينتفض المجتمع ويطالب بإطفاء النار والبحث عن أسباب اشتعالها، وبعد أيام تهدأ الفتنة وينسى الجميع القضية دون أن ينتبهوا إلى أن النار مازالت مشتعلة تحت الرماد وتنذر بحريق قادم ربما يكون أقوى من سابقه. والخوف أن يأتي وقت لا يستطيع فيه أحد السيطرة على الأحداث وأن تمتد من مكان إلى آخر ووقتها لن ينفع الندم. أحداث الإسكندرية الأخيرة أكبر دليل على تجاهل ونسيان قضية الفتنة الطائفية وتعاملنا معها بطريقة عشوائية. فالجميع متهم ومدان.. الحكومة والمعارضة والكنيسة والأزهر ومنظمات المجتمع المدني والمثقفون.. فالحكومة تعاملت مع الأمر وكأنه قضية جنائية، واكتفت بأن سيطر الشرطة على الموقف، ولم تكلف نفسها بإصدار بيان تشرح حقيقة ما حدث أمام الكنيسة، وبعض الأقباط حاولوا إلقاء اللوم على إمام مسجد واتهامه بأنه وراء إثارة المصلين، رغم أن أقباطا آخرين قالوا إن الشيخ لعب دورا في تهدئة المتظاهرين وبعضهم أشار بأصابع الاتهام إلى وزارة

الداخلية، وأنها المحرك للأحداث للحصول على مكاسب سياسية للنظام، وقالت الكنيسة والمجلس الملي في بيان أن المسرحية تم تمثيلها منذ عامين، وتتساءل: ما الذي ذكرهم بها الآن؟ في محاولة لإلقاء اللوم على الآخرين وتتناسى وتتجاهل وجود "سي. دي" يتم توزيعها وإذاعتها.. وحتى إذا اعترف بعض المقربين من الكنيسة بوجود الـ "سي. دي" فإنهم يقولون إن المسرحية تتعرض للتطرف الإسلامي، ولا تمس العقيدة الإسلامية في شيء، وينسى هؤلاء أن الكنيسة وبعض المسيحيين يرفضون أي عمل فني يمس المسيحية أو التطرف المسيحي . ومنذ وقت قريب قام ١٢ قسيسا بإبلاغ النائب العام ضد فيلم "بحب السينما" لأنه – من وجهة نظرهم – يمس العقيدة المسيحية، رغم أن الفيلم يتطرق لعائلة متطرفة، كما أن مؤلف الفيلم مسيحي ولا أدرى ماذا سيكون موقف الكنيسة أو هؤلاء القساوسة إذا قام مسجد أو هيئة إسلامية بإعداد فيلم عن التطرف المسيحي أو أزمة الطلاق بين الأقباط، وكان يجب على الكنيسة الاعتراف بخطأ الكهنة المشرفين على المسرحية، ومعاقبتهم وإعلان ذلك وعدم الاكتفاء ببيان المجلس الملي الذي لم يتعرض من بعيد أو قريب لخطأ كهنة كنيسة الإسكندرية.

وخصصت الأهرام على مدار أسبوعين ٢٢-١٠/٢٩ صفحتين كاملتين عرض فيهما الأستاذ عزت السعدنى كلام مندوبى البابا وفى التحقيق الأول سأل الأستاذ عزت مندوبى البابا لماذا لا يعتذر البابا فقال هؤلاء كيف يعتذر وهو رمز!! وقالوا فى التحقيق الثانى نحب أن نطمئن إخواننا المسلمين الآتى

١- البابا لم يعلم بالمسرحية إلا من الصحف.

٢- الكنيسة المرقسية لم تأمر بتصويرها ولم تباركها.

٣- عبارة "بمباركة البطريرك" فى أول الشريط من صنع المؤلف والمخرج والكاهن.. وهم هاربون ومختفون عن الأنظار ولم يأمر سيدنا بإرسالهم إلى دير السوريان كما نشرت صحف مغرضة!.

٤- هناك أيد خفية تلعب فى الظلام وسوف تكشف عنها التحقيقات.

٥- لا يمكن أن يعبث أحد فى العلاقة الأبدية بين الهلال والصليب.

وفى النهاية نسأل سؤالاً واحداً ومحدداً: إذا كانت كنيسة واحدة قد أخطأت من بين ثلاث آلاف كنيسة.. فلماذا نعاقب كل الكنائس ونضع الوزر كله حول رقبة أقباط مصر؟.

وذهبت (أى الأستاذ عزت السعدنى) إلى الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية.. أسأله لعلى أجد عنده ملاذا..

قلت له: هل رأيت مسرحية "كنت أعمى وأصبحت مبصرا" التى عرضت فى كنيسة محرم بك وتتداول الآن على شرائط C.D ؟

يقول فضيلة المفتى: نعم شاهدتها..

اسأله: وما رأيكم دام فضلكم؟.

يقول فضيلة المفتى: عمل سيئ يسيئ للإسلام والمسلمين ويجب محاكمة كل من قام به وشجعه وصوره ووزعه على الناس" انتهى تحقيق الأستاذ عزت السعدنى..

ونشرت جريدة الغد فى عددها يوم ٢٦ أكتوبر سنة ٢٠٠٥ تحت عنوان "لماذا لا يعتذر البابا" أكد المستشار دكتور نجيب جبرائيل رئيس منظمة الاتحاد المصرى لحقوق الإنسان ونائب رئيس حزب الغد ومحامى الكنيسة صعوبة تنفيذ مطالب الإسلاميين المتشددين باعتذار قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية عن عرض مسرحية "كنت أعمى والآن أصبحت بصيرا" داخل كنيسة مار جرجس بمحرم بك بالإسكندرية قبل أكثر من عامين. وأشار الدكتور جبرائيل إلى أن اعتذار البابا سيفتح البابا أمام المتطرفين من المسلمين والأقباط لاستغلال أى واقعة أو موقف غير مقصود لمطالبة البابا شنودة أو فضيلة شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوى بالاعتذار.

وأوضح أن الخطأ غير شخصى للبابا وقام به مجموعة من المسيحيين دون الرجوع للكنيسة الأرثوذكسية.

واتهم جبرائيل المتطرفين بنسخ الـ "C.D" الأزمة وتوزيعها على المسلمين لإشعال الموقف واستغلال الأحداث لصالح التيار الإسلامى فى الانتخابات البرلمانية.

ولا يحتاج القارئ إلى ذكاء خارق، فإذا كانت كنيسة واحدة قد أخطأت كما قال مندوبو البابا فلماذا لا تعاقب، ولماذا لا تصدر البابوية المسئولة عن الكنائس بيانا بذلك حتى ينال المسيء عقابه وتهدأ نيران الفتنة والمفروض أن الاعتذار المطلوب إنما ينصب على خطأ الذين قاموا بهذا العمل والوعد بالتحقيق ومجازاة المسئولين، وواضح بالطبع أن الخطأ غير شخصى للبابا، ولا أحد يطالبه باعتذار شخصى ولكن البابا هو المسئول عن كل ما يحدث فى الكنائس، وإلا فإنه لا يقوم بمسئوليته. وبدلاً من ذلك يصدر البابا بيانا نشره الأهرام يوم ١٠/٢٣ يقول: "كشف بيان المجلس الذى يرأسه البابا شنودة الثالث ويضم ثمانية من رجال الدين المسيحى وكبار الشخصيات القبطية العامة. أن المسرحية المشار إليها فى الصحف المذكورة عرضت منذ عامين لمدة يوم واحد داخل أسوار الكنيسة ولم يرها مسلم واحد، وكانت تتحدث عن التطرف ولم تتحدث عن المقدسات الدينية، مشيرا إلى أنها لم تثر شيئاً حين عرضت ومحاولة إثارتها الآن يهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية. ويسأل البيان، هل تترك الصحف التى تثير الفتنة ويؤاخذ المسيحيون على مجرد الشائعات التى تروجها تلك الصحف بأن هناك إساءة للإسلام بينما لم يرَ أحد شيئاً؟ وأخذ البيان على المتجمهرين إحاطتهم الكنيسة والطرق على الأبواب بعنف وترديد شعارات معادية، مما ألقى الرعب فى قلوب المصلين متمنيا ألا يكون للانتخابات القادمة دور فى إثارة واستغلال تلك الأحداث".

وهذا المعنى هو الذى أصدره المجلس المحلى للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية ونشره الأهرام يوم ١٠/٢١ وهو يقول: بأن الكنيسة تحققت من أن المسرحية المشار إليها عرضت داخل أسوار الكنيسة فقط فى مكان مغلق منذ عامين ولمدة يوم واحد فقط فى إطار محاربة الإرهاب فى ذلك الوقت وأن إثارتها حاليا محاولة لتفتيت الوحدة الوطنية وأن ادعاء بعض الصحف

بأنها تسئ للإسلام ليس صحيحا وإنما هو إثارة للفتنة فالكنيسة حريصة على احترام جميع الأديان ومحبة الجميع".

الغريب أن تقول الكنيسة أن المسرحية لا تسئ إلى الإسلام فهل هى أعرف بالإسلام من المفتى الذى قال عنها "عمل سئ يسىء للإسلام والمسلمين تستحق محاكمة كل من قام به ومن شجعه"؟. وإصرار الكنيسة يعنى أنها لا ترى فيما جاء فى المسرحية إساءة للإسلام فى حين أن اسمها وحده يكفى "كنت أعمي وأصبحت مبصراً" أى أنه كان أعمى عندما اعتنق الإسلام وأصبح مبصراً عندما عاد إلى المسيحية.

وإذا كان لنا أن نلوم الذين تجمهروا وثاروا فعلينا أن نلوم الذين كانوا هم السبب.

لقد أشار الأستاذ فهمى هويدى فى مقاله فى ٢٠٠٥/١١/٨ بالأهرام إلى أن الاعتذار إلى الآخر من القيم النبيلة التى استقرت فى المجتمعات المتحضرة وضرب أمثالاً عديدة لاعتذارات تقدمت بها الكنيسة الإنجيلية، وقال إنه عندما وقعت أحداث الكشح وبدا لى أن خطأ المسلمين أكبر كتب مقالاً فى ٢٠٠٠/١/١١ تحت عنوان "اعتذار إلى كل قبطى" وعبر عن إعجابه بما كتبه الأستاذ يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطنى فى ٣١/ ١٠ تحت عنوان (اعتذار لكل مسلم) وقال ما خلاصته إنه أيا كانت الملاحظات "على مسرحية الفتنة بالإسكندرية" فإنه يعتذر بصفته الشخصية لكل مسلم ومسلمة عن أى جراح تكون قد لحقت بمشاعرهم من جراء ما حدث.

وحلل المستشار طارق البشرى فى مقاله بمجلة الأسبوع (٢١/١١/ ٢٠٠٥) مضمون ودلالات المسرحية وسكوت البابا فقال: "والمسرحية تتصدرها عبارة أن "نال هذا العمل بركة صوت الأنبا شنودة الثالث..." ثم عبارة "تم هذا العمل تحت رعاية كل من أبونا أوغسطينوس فؤاد وأبونا أنطونيوس فهمى". ثم أسماء كل من شارك فيه وهم يعدون بالعشرات فنحن هنا أمام عمل صادر عن الإدارة الكنسية أو وافقت عليه.. ولا نقول فقط إنها

كانت ذات موقف سلبى منه لأن الموقف السلبى لا يتيح بذاته فرصة إعداد عمل مسرحى تأليفاً وإخراجاً وإتاحة لمكان تدريب على التمثيل ثم التمثيل وحشد لعشرات الأفراد وإدارة لهذا الأمر ثم تصويره وتسجيله وإذاعته، نحن أمام عمل جماعى، ويستحيل أن تنتهك عقول الناس بزعم أنه مجرد خطأ فردى من شخص لا نعرفه.

ثم يرد بعد ذلك زعم مسجلى العمل ومذيعيه بأنه نال "بركة صوت" الأنبا شنودة، وغبطة الأنبا شنودة سكت وامتنع عن التعقيب وعن التعليق، وأوكل إلى من دونه أن يثيروا الشكوك فى الأمر كله، حول علمه بالعمل أو علم غيره من رجال الكنيسة، وحول نص العمل ذاته وحول تأويل معانيه وحول حسن القصد من إثارته بزعم أنه عمل ضد الإرهاب فقط، وقيل فى تبرير سكوته إنه لم يعرف بهذا العمل ولا شاهده، وهذا إنكار ليس فى إمكاننا أن نعرف الصواب بشأنه، إنما أهم ما يهم هو أن هذا العمل الذى ينسب إلى غبطة الأنبا شنودة أنه "نال بركة صوت" كما أنه مورس وصور بالكنيسة التابعة له، وبحكم كونه مطران كنيسة الإسكندرية، هذا العمل هل نال "بركة صوته" أم لا؟ ولا يملك نفى ذلك إلا هو، ولا يجوز أن يتشامخ ويتعالى على سؤال مواطنيه.

ولكن غبطته سكت ورفض مقابلة من طلب ذلك وأوكل الأمر إلى غيره ونحن إذا كنا نعرف أنه لا ينسب لساكت قول، فإننا نعرف أيضاً بذات الدرجة من الإدراك المطمئن أن السكوت بأوضاع وملابسات كان لابد معها من الكلام وعمل المطلوب منه ذلك وأصر على السكوت، رغم قدرته على البيان، لكان ذلك منه إفصاحاً عن موقفه وعن إرادة معينة، فإذا كان العمل منسوباً لأحد أنه نال رضاه ثم ووجه بذلك وطلب إليه الإفصاح عن رفضه فلم يفعل، فمن السائغ للسائل هنا أن يفهم من هذا السكوت أنه على الأقل سكوت مقصود به الامتناع عن التبرؤ من هذا الموقف أو هذا العمل الذى صدر من كنيسته، وتقول كنيسته أنه نال بركته.

فى ظنى أن المسرحية عندما يقال أنها نالت بركته فقد صارت عملا مباركاً بدليل أن العمل مكتوب فى مقدمته أنه نال بركة الأنبا شنودة، ثم يرد بعد ذلك "نال بركة هذا العمل.. كل من..". ثم ترد أسماء العشرات الذين ساهموا فيه، ولعل غبطة الأنبا شنودة أثر الخروج بالصمت عن لا ونعم بالنسبة لهذه المسرحية، حتى لا يكون إنكاره لها بعد أن نسب إليه تبريكها هو مما تتجرح به قداسته بين اتباعه وهذا التفسير هو ما به يمكن استبقاء حسن الظن فى تأويل موقف غبطته ولكنه حتى مع هذا التفسير يكون غبطته قد رجح كبرياءه الشخصى عما ينفع الجماعة الوطنية عامة ". انتهى..

* * *

وحاول البابا شنودة أن يدافع عن موقفه فى أزمة الخانكة بأن بيتا للعبادة انتهك وأقباطاً اضطهدوا فهل المطلوب من الأقباط أن يكونوا ميتين، ومرة أخرى هل من المطلوب أن يكون الأقباط من النوع الذى لا يتأثر ولا تتحرك مشاعرهم إذا حرقت كنيسة أو قتل كاهن.

كلا يا سيدى، رغم المبالغة فى التصوير. يمكن العمل للإصلاح ولكن ليس بطريق التحدى والمواجهة خاصة وأن الرئيس السادات كان رجلاً منفتحاً وكان يمكن للبابا شنودة أن يكسبه لو سلك الطرق الدبلوماسية ولكنه أراد أن يلعب دوراً بطولياً وأن يحول الأزمة إلى معركة.

كان يجب على البابا أن يلحظ أن القضية الرئيسية ليست قضية حوادث عابرة، ولا حتى مطالب، ولكنها العلاقة الأبدية بين الأقلية القبطية والأغلبية المسلمة، وأن تكون علاقة مودة ومحبة واتفاق وتفاهم وليست علاقة توتر وعداوة لأن هذا هو ما سيبقى دائماً وما يؤثر فى المستقبل، وقد حافظ أباء الكنيسة القبطية السابقين على ذلك وحالوا دون حدوث أى توتر وكفلوا اعترافاً ووجوداً للأقباط فى المجتمع المصرى ومع الرآسة السياسية حتى جاء شنودة فقضى على كل هذا.

والبابا شنودة يكرر دائماً أنه راعى ومن شأن الراعى أن يتقدم الرعية التى تسير وراءه الراعى عمليا يسير خلف أغنامه، ويلم شعتها ولهذا يمسك بعصا أما أنه يسير أمامها فليس هو الراعى ولا فائدة للعصا، ولكنه القائد..

وعصا الراعى رفيعة، مرنة، "يهش" بها على غنمه ولكن العصا التى يتمسك بها البابا شنودة غليظة، قوية طويلة، كأنما هى صولجان يرمز إلى القوة..

يماثل هذا البعد عن القصد والاعتدال والاحتفال بالأضواء وارتداء الأثواب الملونة واللامعة ووضع التاج الكبير.

لماذا لا يأتم البابا بالسيد المسيح فى سياساته وتصرفاته ولبسه ومسلكه وتعامله مع العدو والصديق.

إن خطورة حدث المسرحية الشائهة هو أنه كشف عن أن مشاعر المسئولين عن الكنيسة – وليس البطريرك وحده – تجاه إخوانهم المسلمين وتجاه الإسلام – باردة إن لم تكن مجافية، وأنها لم تستوعب حقيقة وضعها ولا دورها كأقلية وسط أغلبية كاسحة من المسلمين. وترى هل استرد البابا شنودة عافيته الأولى أيام التحدى ليقف موقفاً غثاً بارداً جافاً بعيداً ليس فحسب عن المسئولية؟. بل أيضاً عن العاطفة.. هل لم يتعلم الدرس بعد.. سواء من روح المسيحية أو عدم سلامة قيامه بدوره؟. إن سياسة التحدى هذه بمختلف صورها ودرجاتها، وسواء كانت ضغطاً أو سلبية لا تفيد، بل تضر بمن يمارسها، لأنها لا تصدر عمن يملك قوة الحقيقة وقوة الواقع، والحقيقة والواقع أن الأقباط أقلية وسط أكثرية كاسحة مسلمة، فلا يمكن لها أن تتحداها، ومن الخير لها أن تقلع عن موقف التحدى..

الفصل السابع

خيار هدم المعبد

إذا كان خيار التعايش الإيمانى هو أفضل الخيارات لكى تتحقق المواطنة فإن خيار هدم المعابد هو أسوأها جميعاً وهو يعنى إطراح القيم الدينية كلها – مسيحية أو إسلامية وإقامة المجتمع على أساس "علمانى" مدنى يدور حول المصلحة كالمجتمع الأوروبى وبهذا يخلصون من الإسلام والمسيحية أيضاً أخذاً بمبدأ..

اقتلانـــى ومالكا
واقتلا مالكا معى[1].

وقد يكون عدد من يراودهم هذا الخيار أكثر مما يبدو لأنهم قد لا يصارحون بذلك ولكنهم يتمنونه.

وقد لا يقتصر على أنه خيار "بعض" الأقباط ولكنه أيضاً يمكن أن يضم "بعض المسلمين" والقاسم المشترك بينهما هو ضعف أو انعدام الإيمان الدينى، ويغلب أن يكون ذلك بتأثير الماركسية، أو الانغماس فى الحضارة الأوروبية، أو سوء تكييفهم للموقف ورغبتهم فى الخلاص بأى ثمن.

ولكن هذا الخيار – بالإضافة إلى أنه سيئ فهو أيضاً غير ممكن – ولو فى سبيل التخلص من الإسلام – لأن الإسلام أعمق لدى المسلمين من "الوحدة القومية" المزعومة، كما أن المجتمع المدنى قد يخسر الأقباط حقوقاً يتمتعون بها فى المجتمع الإسلامى بحكم القرآن والسُنة ويضعهم تحت رحمة الأغلبية.

---

(١) قيل أن قائل هذا هو عبد الله بن الزبير عندما دخل فى مبارزة مع مالك الأشتر، وكل منهما فارس مغوار.

فهى صفقة خاسرة فى كل الأحوال وكصورة من المعالجة الخاطئة التى تمثل هذا الاتجاه، وتنتهى إلى النتيجة نفسها ما نشرته مجلة الأهالى يوم ٢٩/ ٩٣/١٢ ص١٢ بقلم الدكتور عبد القادر خليفة "أمين لجنة الوحدة الوطنية بأسيوط" تحت عنوان "في جذور الإرهاب والتطرف والتعصب" والكاتب يبدأ من مقولة هي وجود صور شائنة لما سماه التطرف الإسلامي والتعصب القبطي. وقد دلل على وجودهما بوقائع لمسها هو نفسه وحققها خلال حياته الوظيفية الطويلة كمدير لمستشفيات جامعة أسيوط وكأستاذ جامعي، منها ما قاله له صديق قبطي من أنه لا يوجد قبطي واحد يرحب بجلاء الإنجليز "لأننا لا ننسى عدوان الإخوان المسلمين على كنائسنا" ومنها إنكار طبيب قبطي مسئول عن وحدة نقل الدم بالمستشفى وجود دم لمريض مسلم كما قام طبيب مسلم بنفس التصرف حين كانت حاجة الدم لمريض قبطي. كما أنه أوضح لطلبته أسباب التمييز في كليات الطب بأن الأطباء الإنجليز – في فترة الاستعمار – قربوا الأطباء الأقباط ومنحوهم الأستاذية، ليكيدوا المسلمين وليفرقوا وحدة الأمة. "وأذاق هؤلاء الأساتذة الأقباط زملاءهم المسلمين العذاب والمهانة مما دعا في مستقبل لاحق إلى الرد بتعصب الأغلبية، وتفاقم التعصب بين الجانبين يصبح إحدى السمات الكئيبة لكليات الطب في مصر".

وليست هذه هي كل الحالات، بل أهمها، ومنها انتهى الكاتب إلى وجود **تطرف إسلامي.. وتعصب قبطي..**

ومن هذه "الأرضية" انتقل لمحاولة العلاج ولما كانت تجارب الحياة قد علمته أن اتخاذ القرار السليم في المشاكل الصعبة يحتاج لأن يضع نفسه موضع الغير صاحب المشكلة "أرى بعينه، وأفكر بعقله، وأحس بقلبه" فقد وضع نفسه مرة موضع المتطرفين الإسلاميين والمنطق الذي يحكمهم، ووضع نفسه مرة أخرى موضع المتعصبين الأقباط وما يحسونه ويستشعرونه.. ووجد نفسه في الحالين أمام باب مسدود لا انفتاح له..

ولما كان يخاف أن ينتهي هذا إلى صدام، تصبح مأساة لبنان بجانبه كلعبة أطفال، فقد انتهى إلى هذه النتيجة:

"اقتلاع المشكلة من جذورها في حسم لا سبيل فيه إلى أي تردد، وذلك بتنحية الدين عن حركة المجتمع ليصبح الدين لله والوطن للجميع قولا وفعلا، وليكن ذلك هو شعار الدولة وأساس دستورها – دولة تؤمن بالله وترعى العقائد الدينية(!) وحرية ممارستها للجميع. والتخلي عن الموقف الغامض بأن تعلن رسميًا بأن تطبيق الشريعة الإسلامية السلفية غير ممكن لعدم ملاءمتها لظروف المجتمع والناس كما تعلن عن فصل الدين عن الدولة كما فعلت أمم الغرب في القرن السادس عشر لتتخذ من ذلك الموقف طريقها نحو التقدم والتحضر.

ويبقى للدين طريقان: الإيمان والفطرة، وللدولة طريقها: العلم والعقل والسعي بلا هوادة لإصلاح وتعديل المسارات التي اختلت بالتعصب في جميع المجالات في إدراك عميق ومسئول بأننا نواجه مسئولية مصير، أن تكون أو لا تكون، انتهى.

ونحن نشكر للكاتب صراحته وواقعيته وإيراده لوقائع بشعة يتجاهلها أو ينكرها البعض، ولكننا نقول إن النتيجة التي انتهى إليها نتيجة خاطئة تمامًا لأنها بنيت على وقائع، وإن كانت موجودة، إلا أنها تمثل انحرافًا ولا يمكن أن نبني أوضاعنا على التسليم للانحراف، وإنما المفروض أن نبحث عن سبب هذا الانحراف ونعالجه، وليس أن نتجاهله أو أن نبني أوضاعنا على وجوده فنخضع أنفسنا آونة لوضع التطرف الإسلامى وآونة لوضع التعصب الإسلامى فهذا خطأ، ولا يبنى عليه سيكون خطأ..

إن وجود التعصب القبطي والتطرف الإسلامي إنما يعود إلى أسباب من سوء الفهم أو غلبة المصالح أو استغلال الفساد المستشرى إلخ.. وهذه الأسباب هي التي يجب أن تعالج ومعالجتها هي التي ستقتلع جذور المشكلة.

إن فكرة أن يضع الإنسان نفسه موضع الطرف الآخر، إنما يراد بها التعرف على نفسيته والعوامل التي دفعته لما انساق فيه، بهدف معالجته، أما أن نقف أنفسنا موقفه لنسلم له فهذا يكون كمن أراد معالجة ظاهرة تفشي السرقة، فيضع نفسه موضع السارق ليعرف الأسباب التي دفعته لذلك، وهل

هي الحاجة، أو البطالة، أو الاحتجاج على التفارق الطبقي ما بين أغلبية جائعة وأقلية متخمة؟. ويكون الإجراء التالي هو معالجة الأسباب. أما الموقف الذي اتخذه الكاتب فهو كمن يقول: إن السارق معذور، وكان لابد أن يسرق وعلينا أن نسلم بذلك ونتقبله.

وافتراض أن تكون مصر كلبنان قياس ركيك وسخيف ومن الخطأ البالغ التلويح به لأن المارونيين في لبنان يقاربون عددًا الطوائف الإسلامية، ويتخذون اللغة الفرنسية وثقافتها ويلوذون بحماية فرنسا إلخ.. وهذه فروق لا توجد لدى الأقلية القبطية التي لم تتكر انتماءها المصري، ولا تسمح لها نسبتها العددية بأن تكون عنصرًا مرجحًا، أو حتى مؤثرًا، فلا داعي للتخويف والتزييف ومن الخطأ أيضًا قياس ما فعلته أوروبا من الفصل بين الدين والدولة على مصر، لأن الهدف الأول لذلك كان درء تدخل الكنيسة، والإسلام لا يعرف الكنيسة..

والمقال في جملته يصور المأزق الذي يقع فيه الكاتب عندما يعالج مشكلة عميقة معالجة ظاهرية وسطحية لعدم توفر المعرفة بالأسباب العميقة، وبطرق علاجها ويبرز خطورة أن تعالج هذا الموضوع الحيوي صحف لها اتجاه معين كالأهالي، أو كتاب أو صحفيون لا يلمون بكل أبعاد الموضوع، ولا أعماقه ولا يتوفر لهم النضج الضروري عند معالجة هذه القضية.

وقد تدفع العاطفة بهذه القضية والحيرة أمامها كاتباً نابها مثل الدكتور ميلاد حنا لأن يقف الموقف نفسه فيرى أن "وقف تدريس حصص الدين فى المدارس واجب وطنى ويرى أنه بداية للانصهار الوطنى الحقيقى مشيراً إلى أن القضاء على قضايا مثل قضايا الفتن الطائفية قد يبدأ من هنا وقال فيما هو نصه لرؤية له أخيرة نشرت قبل أيام على هامش مظاهرات الإسكندرية التى خرجت تحتج ضد مسرحية مسيحية تسب الإسلام والمسلمين: أن المقررات الدراسية مازالت فى المدارس الحكومية وغير الحكومية تدرس الديانة كما يعقد لها امتحانات ولا تضاف درجاتها إلى المجموع الكلى مستطرداً أود أن أكون صريحاً مع نفسى ومع الجميع أن تدريس الدين بالمدارس هو أول

شرخ ثقافى ووجدانى يحفر فى ذاكرة كل طفل.. فالأولاد والبنات مثلا يلعبون سويا ويتسامرون ولا يتم التقارب بينهم أو التباعد إلا على أساس شخصى أو ثمة استلطافات عامة أو ربما خلافات طفولية، وإذا بهم يفاجأون بحصة الدين حيث يخرج الأقباط من الفصل كأقلية حسب تنبيه المشرف.

ومن هنا يأتى أول درس عملى للطفل غير مبرر فى انتزاع زميله وصديقه من جواره إلى فصل آخر بسبب العقيدة الدينية ومن هنا أيضا والكلام لميلاد حنا.. سبق وأن طالبت بضرورة أن يوقف تعليم الدين فى المدارس وأن يترك تعليم الدين حرية لمن يرغب من خلال الأسرة أو المؤسسات الدينية التى تنتمى إليها العائلة على حسب دينه أو درجة تدينه أو توجهاته فى تنشئة أولاده مؤكدا أن قرار إيقاف تعليم الدين فى المدارس قرار جوهرى وأساسى وإن كان هناك صعوبة فى تحقيقه لكنه قطعا أمر وارد وقادم قائلاً: إذا حدث هذا وتم تنفيذ القرار فقد يكون اللبنة الأولى فى الاتجاه الصحيح للانصهار الوطنى.. انتهى كلام الدكتور ميلاد حنا.. لكن الذى لم ينته هو المعنى الباطن فى مطلبه الذى يرمى إلى ضرورة إلغاء حصص الدين من المناهج الدراسية نهائيا ولا مانع أيضاً من إيقاف تدريس اللغة العربية ليصل الأمر إلى تخريج طالب فاقد الهوية الدينية الإسلامية والعربية وفاقد أيضا انتماءه لبلد من المفترض أنه يطبق الشريعة الإسلامية وديانته الأولى الديانة الإسلامية.

والدكتور ميلاد يبنى النتيجة التى انتهى إليها على مقدمة خاطئة هى أن فى الأديان ما يفرق وما يثير التعصب، وهذا غير صحيح بالنسبة للمسيحية والإسلام فهما معاً يدعوان إلى قيم الخير، والمساواة والمعرفة والعدل والحرية وتكريم الإنسان. وكان حريا به أن يدعو إلى تنقية المناهج من ضلالتها وغشاواتها وما وضعه القسيسون والأحبار والفقهاء والمفسرون والعودة إلى روح الأديان. وعندئذ كان يجد فى الدين دعماً للوحدة الوطنية على أساس له قداسته. وهذا الإصلاح الدينى وأن كان صعبا، إلا أنه أهون من اجتثاث الدين..

والذى يعدل بهؤلاء الكتاب عن سلوك هذا السبيل الصائب للإصلاح أن لدى هؤلاء الكتاب عزوفا عن الدين يعود أصلاً إلى عوامل عدة لعل بعضها التأثر بالفكر الماركسى أو الناصرى أو غيرهما من مقتضيات نظام الحكم الخ... أو الرغبة فى عدم الالتزام بالآداب والضوابط التى تضعها الأديان لاتزان المجتمع والحيلولة دون شيوع الشهوات وانطلاق وتصادم الآراء الفردية.

ويجب على هؤلاء السادة أن يفهموا تماماً أن قياس مصر على الدول الأوروبية والأفريقية قياس خاطئ فلكل دولة قدرها، وقدر المنطقة كلها هو الدين، ولا يمكن التخلص منه لأن ذلك يعنى فقد أبرز مقوم من مقومات المصرى فالقبطى المصرى لابد أن يعترف كما اعترف سلامة موسى وفيليب جلاب وعدد آخر من مثقفى الأقباط أن الحضارة الإسلامية جزء من مكونات تاريخه، وهويته المتميزة عن بقية الجنسيات. وأنه لا يمكن استبعاد المسيحية والإسلام لادعاءات لا محل لصحتها ويمكن دفعها إذا كانت موجودة بأهون سبب، فضلاً عن أن ما اقترحه الدكتور ميلاد حنا لا يؤدى للنتيجة التى تصورها ما دام تعليم الدين سيقع على عاتق الأسرة، فإن هذا يعنى الاعتراف بمبدأ تعليم الدين، والخلاف هو هل تقدمه المدرسة أو الأسرة، ويمكن فى بعض الحالات أن تكون الأسرة أكثر تشدداً وضيقاً وتحيزاً من المدرسة. فيأتى ذلك بنتيجة عكسية.

الفصل الثامن

خيار التعايش الإيمانى

هذا هو – فيما نري – أفضل الخيارات وأقربها إلي المسيحية والإسلام وما يتسم بطابع حضاري رفيع وهو يقوم علي حقيقة رئيسية أولى بالنسبة للإسلام والمسيحية وعلي حقيقة ثانية أعم وهي رابطة الإيمان التي تضم كل المؤمنين بالديانات في مواجهة الموجة الكاسحة التي تريدان تمحو خصائص الدول وتوهن دور الحكومة، وتجعل العامل المادي – الفردي الذي يستهدف الاستمتاع هو الهدف الأسمى.

أن الحقيقة الأولي وهي العلاقة الخاصة ما بين المسيحية والإسلام، وبوجه أخص أقباط مصر هي ما تؤكده النصوص التي جاءت في القرآن الكريم وقررت ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ﴾. {المائدة ٨٢}.. وقد قامت في الأيام الأولي لدعوة الإسلام علاقة ما بين المسلمين الذين تعرضوا لاضطهاد مشركي مكة، فهاجروا إلي الحبشة لأن بها – علي ما قال النبي – ملك لا يظلم عنده أحد، وقد تقبل "النجاشي" المسلمين اللاجئين ورفض أن يعيدهم إلي مكة كما طلب ذلك وفد مشركي مكة، وكان علي رأسهم عمرو بن العاص.. كما نشأت علاقة خاصة ما بين الرسول وبين "المقوقس" حاكم مصر وأهدي إلي الرسول جاريتين إحداهما مريم التي أنجبت للرسول ابنه "إبراهيم" ولو عاش إبراهيم لأعاد قصة جده الأكبر إبراهيم الذي تزوج هاجر المصرية وأنجبت له إسماعيل – أبو العرب.

وأعم وأهم من هذا أن كل النصوص القرآنية أعلت من شأن المسيح وتحدثت عنه بتعبيرات تكاد تكون مسيحية فهو "روح الله" وكلمته: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾. {النساء ١٧١}.. وهو الذي ولد عندما نفخ جبريل في جيب

مريم، كما تحدث القرآن عن مريم حديثًا عاطرًا وتضمن القرآن سورة من السور الطوال عن مريم وأخري عن "المائدة"..

إن هذه الصلة الوثيقة لم تفت المنصفين من الأقباط وبين يدي كتابان الأول كتاب صدر سنة ٣٨ تأليف الايغومانس إبراهيم لوقا راعي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمصر الجديدة والثانى بحث كتبه الأسقف غيريغورس أسقف عام الدراسات اللاهوتية العليا ونشرته مجلة الهلال سنة ٨١ وما بين الكتاب الأول والبحث أكثر من خمسين سنة، وهما يتحدثان عن العلاقة الحميمة بين القرآن والمسيحية..

جاء في كتاب الأب إبراهيم لوقا..

"يظن الكثيرون أن الإسلام يطعن في المسيحية ويحارب عقائدها، وهذا الظن منشوءه – في الحقيقة – عدم الإلمام بما يذكره الإسلام عن المسيحية.

وإن الباحث المدقق في جميع الأقوال التي أوردها القرآن عن النصرانية والنصاري ليتضح له أمران:

أولهما: أن نبي الإسلام قد حفظ للديانة المسيحية مركزها، وأيد جلالها، وأثبت صحة الكثير من تعاليمها ونادي بوجوب تقديس أوامرها والعمل بها، واحترام كتبها المنزلة، فكان بذلك شاهدًا لها، ومؤيدًا لصدقها، وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً، وحسبنا هنا أن نورد بعض آيات تصرح به:

جاء في سورة يونس: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. ويقول البيضاوي في تفسير هذه الآية: إن القرآن جاء (مطابقًا لما تقدمه من الكتب الإلهية.. وتفصيل ما حقق وأثبت من العقائد والشرائع).

وجاء في سورة فاطر: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنْ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾. ويقول البيضاوي في تفسيره: (أحقه مصدقاً لما تقدمه من الكتب السماوية).

وجاء فى سورة المائدة: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ

مِنْ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾. ويقول البيضاوى أيضاً فى تفسيره والآية تدل علي أن الإنجيل يشتمل علي الأحكام.. ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق﴾ أي القرآن ﴿ومصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه﴾. ورقيبًا علي سائر الكتب يحفظها عن التغيير ويشهد لها بالصحة).

ثانيهما: أن القرآن لم يهاجم المسيحية التي أسسها المسيح ونشرها رسله القديسون ولكنه هاجم بدعًا خاصة، كانت قد ظهرت عند ظهوره، ونادت بتعاليم لا تقرها المسيحية، فحاربها كما حاربتها المسيحية من قبل ومن بعد.

وكلنا يعلم أن الشرق – وقت ظهور الإسلام – كان مرتعًا خصيبًا للاضطرابات الدينية والخلافات المذهبية فقد كانت الحرب لا تزال مستعرة نارها بين اليهودية والمسيحية من جهة، وكانت الفرق المبتدعة الخارجة عن النصرانية تتناوأ مع بعضها من جهة ثانية، كما كانت الوثنية تنازع هاتين الديانتين – اليهودية والمسيحية – من جهة ثالثة، وكل من يطل علي تاريخ الهرطقات يقف متحيرًا إزاء ما كان بين هذه الديانات والمذاهب من تطاحن وعداوة وبغضاء، أشار إليها القرآن بقوله من سورة المائدة: فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلي يوم القيامة فقد كانت كل فرقة تكذب الأخرى وتكفرها.

ومن ثم نشأ الإسلام: يحارب الوثنية، ويجاهد اليهودية، ويؤاخذ المسيحية في مذاهبها المبتدعة التي كانت تتنافي تعاليمها مع العقيدة الصحيحة في الله تعالي، منكرًا عليها ما كان يثير الجدل والنقاش حولها.

هاتان هما الحقيقتان اللتان جعلنا هذا الكتاب موضوعًا لبحثهما والكشف عنهما، وغايتنا التي نتوخاها من هذا البحث هي التوفيق لا الجدال والتفريق، وأنا لنرجو أن يتقبل أخوتنا المسلمون رسالتنا هذه كرسالة محبة وإخلاص وفقنا الله جميعًا إلي سواء السبيل.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ويقول القس إبراهيم لوقا:

جاء في سورة النساء ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ

وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾. {النساء ١٧١}..

وفي هذه الآية ست نقاط نحب أن نلم بها إلمامة وجيزة.

الأولي: النهي عن الغلو في الدين.

الثانية: إن المسيح رسول الله.

الثالثة: إن المسيح كلمة الله وروح منه.

الرابعة: النهي عن القول بثلاثة آلهة.

الخامسة: التعليم بوحدانية الله تعالي.

السادسة: التعليم بأن الله ليس له ولد.

ونحن نعلن هنا أننا نوافق القرآن في كل ما ذكره في هذه الآية نقطة نقطة".

والكتاب كله وهو في ٢٢٤ يفصل ما أوجزه في تمهيده، وهو في الوقت نفسه خبر دعاية للمسيحية وقد ضمنه مقارنة بين ما جاء في الأناجيل وما جاء في القرآن عن العقيدة وتشابههما وختم المقارنة "أليست هذه المقارنة تنطق بصورة واضحة بالتشابه الكلي بين ما صرحت به المسيحية عن مجد المسيح ككل كلمة الله الأزلي وبين ما صرح به الإسلام عن شخصه المبارك وهلا تثبت هذه المقارنة دعوانا بأن الإسلام ما حارب المسيحية قط بل علي العكس كان مؤيدًا لتعاليمها مصدقًا علي عقائدها في المسيح مؤسسها ذاك الذي له المجد إلي الأبد آمين.

وجاء في مقال الأنبا غريغوريوس أسقف عام الدراسات اللاهوتية العليا والبحث العلمي "لعله مما يخدم قضية الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين، وهم أبناء بلد واحد، مصر الحبيبة ذات الحضارة التليدة بل منبع الحضارات وملتقى الديانات أن يتبين أبناء هذا البلد الأمور التي تجمع بينهم روحيا وعقائديا مما يدعم المحبة بينهم ويوطد وشائج المودة، ويقوي أواصر الوحدة فيجعل منهم أمة لا تندحر، صلبة لا تقهر.

ليست هذه دعوة إلي نبذ الخصائص المميزة للإسلام أو للمسيحية، ولا هي مناداة بنوع من الميوعة الدينية العقائدية معاذ الله فما قصدنا إلي شيء من هذا!.

إنما جل قصدنا أن نهدئ من حرارة حمي الخلافات العقائدية بين الإسلام والمسيحية حتى لا يتصاعد منها بخار خانق لمحبتنا، ونحن أبناء عائلة واحدة ويتحول إلي غمام قاتم يحجب رؤيتنا لما يجمع بيننا في الواقع من أصول واحدة مشتركة عزيزة علي جميعنا.

فهل هناك من شك في أن المسيحية والإسلام يدعوان إلي عبادة الله الواحد الأحد الصمد، الذي لم يكن له كفوا أحد، والذي ليس كمثله شيء السميع البصير الغفور الرحمن الرحيم، القوي العزيز رب العرش الكريم، وهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم، وأنهما يأمران بالخير والمعروف وأقام الصلاة، وينهيان عن الفحشاء والمنكر والبغي والأثم والعدوان؟.

أليس الإسلام والمسيحية يأمران بإكرام الوالدين ويناديان أن اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا وبالوالدين إحسانا؟

في كل أولئك يلتقي المسلمون والمسيحيون، يؤمنون بالله واليوم الآخر، يدعون إلي الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة، ويرجون الله واليوم الآخر.

والمعروف أن الإسلام دين توحيد، والدعوة الإسلامية دعوة للإيمان بالله الواحد، وعبادته وعدم الإشراك به وما أكثر النصوص القرآنية التي تدعو إلي التوحيد صراحة كذلك المسيحية دين توحيد.

فقانون الإيمان الذي يردده جميع المسيحيين في صلواتهم الخاصة والعامة ويتلونه في كل خدمة دينية وفي كل قداس، وفي كل صلاة من الصلوات اليومية، باكرًا ونهارًا وعشية، ويرنمونه ترنيما، ومنذ القديم، واليوم، وإلي الأبد، فيقولون في مطلعة "بالحقيقة نؤمن بإله واحد".

والمسيحيون يؤمنون وينادون بأن الله واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدا، ويقولون: إذا كان هناك إله آخر غير الله، فما عمل هذا الآخر، وما هو اختصاصه؟ لأنه ما دام الله غير محدود وغير متناه فلا مجال لإله آخر، لأن وجود هذا الآخر يتعارض مع صفة اللانهائية واللامحدودية، فوجوده إذن يملأ كل مكان، ولا يخلو منه مكان.. فكيف، ولماذا، وأين يوجد الإله الآخر؟ وهل هذا الآخر هو في الكون أم خارج الكون؟ فإذا كان في الكون، فهل هو في مكان في الكون، أم في مكان دون مكان؟ فإذا كان في كل مكان فهو شريك مع الله في وجوده.. وبذلك يصبح وجود الواحد منهما فضلة زائدة مع الآخر.. فإذا كان الآخر كائنا في مكان دون مكان، فيترتب عليه أن يكون كل منهما محدودا في المكان، وهذا يتعارض مع كونه الإله الحقيقي الكائن في كل مكان ولا يخلو منه مكان.

ثم لما كان الله قادرًا علي كل شيء فلماذا يكون ثمة إله آخر، وما هو إذن عمل هذا الآخر؟.. هل يأخذ هذا شيئًا من اختصاص الله؟..

لو كان الأمر كذلك لترتب عليه أن يكون الله غير قادر على كل شىء أو يكون قادراً على أشياء دون أشياء لأن هذه الأشياء تدخل فى اختصاص الإله الآخر المزعوم..

وهكذا يمكن منطقيا وعقليا رفض القول بأكثر من إله واحد.. واعتباره محالا، لا يقبله ولا يسيغه..

ولقد كتب آباء الكنيسة المسيحية إلى الوثنيين قديما، يثبتون لهم بالدليل العقلى أن الله واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدا، وأن القول بأكثر من إله أمر لا يقبله العقل.. وكان لابد لآباء الكنيسة أن يكتبوا للوثنيين مدافعين عن عقيدة التوحيد، بالدليل العقلى والمنطقى ولا يكتفون بالأدلة النقلية المقتبسة من نصوص الكتب المقدسة، لأن الوثنيين لا يؤمنون بالكتب المقدسة.

وقال المسيحيون أن "الواحد" هو أصل الوجود، عليه يقوم كل شىء وإليه يرتد كل شىء ومنه يتركب ويتكون كل الوجود.. ولا يوجد قبل

"الواحد" شيء، فهو الأصل، أو هو أصل الوجود.. وأذن فالواحد هو الله والله واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدا، ولا يوجد غير إله واحد.

وأضاف المسيحيون إلى الأدلة العقلية والمنطقية التى واجهوا بها الوثنيين أدلة أخرى اقتبسوها من أسفارهم المقدسة، وكانوا – وما زالوا – يبرزونها للمؤمنين من المسيحيين، ولغير المسيحيين ممن يسألونهم عن أسانيدهم فى اعتقادهم بوحدانية الله.

فقد قال الإنجيل المقدس:

(للرب ألهك تسجد وأياه وحده تعبد). "متى ٤: ١٠"، "لوقا ٤:٨" (فمن يقدر أن يغفر الخطايا إلا الله الواحد وحده؟). "مرقس ٢:٧"، "لوقا ٥:٢١".

(ليس صالحا إلا واحد هو الله) "مرقس ١٢:٢٩"، "متى ٢٢:٣٧، ٣٨"، "لوقا ١٠:٢٧".

(أن الله واحد، ليس آخر سواه) "مرقس ١٢:٣٢".

(كيف يمكنكم أ تؤمنوا وأنتم تقبلون المجد بعضكم من بعض وأما المجد الذى من الله الواحد وحده، فلا تبتغونه) "يوحنا ٥:٤٤".

(وهذه هى الحياة الأبدية أن يعرفوك أنت الإله الحقيقى وحدك) "يوحنا ١٧:٣".

(لأن الله واحد) "رومية ٣:٣٠".

(للجميع رب واحد) "رومية ١٠:١٢".

(لا إله إلا واحد) "١. كونثوس ٨:٤".

(لنا إله واحد) "١. كورنثوس ٨:٦".

(الله واحد الذى يعمل الكل فى الكل) "١. كورنثوس ١٢:٦".

(اهتديتم إلى الله، وتركتم الأوثان، لتعبدوا الله الحى الحقيقى) "١. تسالونيكى ١:٩".

أما التثليث المسيحى فلا يتعارض مع الإيمان والتوحيد.

فالمسيحيون يؤمنون بإله واحد، إحدى الذات، مثلث الأقانيم والخاصيات.

فالتوحيد للذات الإلهية، وأما التثليث فللاقانيم. والأقانيم خاصيات وصفات ذاتية بها تقوم الذات الإلهية.

فالله الواحد هو "أصل" الوجود، ولذلك فهو "الأب" والأب لفظة سامية بمعنى "الأصل".

والله الواحد ه "العقل" الأعظم ولما كانت المسيحية تنادى بأن الله قد ظهر وتجلى فى المسيح، على نظير ما ظهر للنبى موسى فى العليقة وتجلى فى المكان دون أن يحدده المكان، لذلك كان المسيح هو "الكلمة" قال الإنجيل "فى البدء كان الكلمة" والكلمة تجسيد "للعقل" فإن "العقل" غير منظور، ولكنه يظهر فى "الكلمة" وهو أيضاً "الابن" لا بمعنى الولادة فى عالم الإنسان بل إنه "صورة الله غير المنظور" "كولوسى ١:١٥".

والله الواحد هو "الروح" الأعظم، وهو "أبو جميع الأرواح" ولهذا فهو "الروح القدس"، لأن الله قدوس.

وعلى ذلك فإيمان المسيحيين بالتثليث لا يتعارض مع إيمانهم بالتوحيد، لأن التثليث ليس تثليث ذوات ولكنه تثليث أقانيم، والأقانيم صفات نسبية والصفات والخاصيات الذاتية ما تقوم به الذات.

وعندهم أن الله لواحد كائن بذاته ناطق بكلمته، حى بروحه.

ولذلك يقولون فى البسملة "باسم الأب والابن والروح القدس، الإله الواحد".

انتهى بحث الأسقف غريغوريوس.

* * *

نعتقد بعد هذا الكلام لا يمكن الشك فى العلاقة الوثيقة والخاصة بين الإسلام والمسيحية.

وجاء التاريخ ليؤكد ذلك ويصدقه فمعروف بالطبع أن البيزنطيين الذين كانوا يحكمون مصر قد اضطهدوا الأقباط اضطهاداً مستمراً ودائماً وعندما دخل عمرو بن العاص فإن دخوله بالنسبة للأقباط كان دخول محرر لا فاتح وقد أعانه الأقباط من جانبهم، واستدعى هو البابا بنيامين الذى كان هاربا فى

الصحراء من اضطهاد البيزنطيين وسلمه شئون الكنيسة كاملة. ومن النادر أن نجد مثالاً لهذا. إن دخول الإسلام كان ميلاداً جديداً للكنيسة القبطية وتحريرها.

وخلال الحكم الإسلامى الطويل مر بالأقباط ما مر بالمسلمين من رخاء أو شدة، عدل أو عسف، ووصلوا فى عهد الفاطميين إلى أعلا المناصب حتى اشتكى المسلمون. ولم يتعرضوا لاضطهاد خاص إلا على أيدى قلة من الحكام الذين عرفوا بالشذوذ.

إن كل شئ مما قدمناه يدعو إلي "الجمع" لا إلى "الفرق" الاتحاد والتعاون لا الانفراد والتخاصم. وهذا هو فعلاً ما كان فى سحابة التاريخ وحرص أباء الكنيسة على أن يكون علاقتهم بحكام مصر علاقة ممتازة، تقوم على التقدير وبادلهم حكام مصر هذه العاطفة وتبرعوا لبناء المدارس والكنائس.

أليس من الطيش والحماقة تعريض هذا التراث الجميل لانحراف آحاد من المسلمين أو آحاد من الأقباط؟.

لقد كان يمكن أن تتم مثل هذه العلاقة ما بين المسلمين واليهود الذين رفعهم القرآن إلى أعلا المنازل، ولكنهم فى علاقتهم بالدين الجديد وبرسولة كانوا كعلاقاتهم القديمة مع بقية الرسل والعقائد. استعلاءً وأثره وفكرة مؤصلة أن الجنس اليهودى هو وحده أصل الرسالات والأديان جميعاً. ومع أن الإسلام يشترك مع اليهودية فى الأب الأعلى – إبراهيم وأن الرسول هو من نسل ابن إبراهيم وبكره إسماعيل فإن هذا لم يشفع لهم أو يكفكف عن غلوائهم، فساءت العلاقة ما بين الإسلام واليهودية لهذا السبب، وهى إساءة لا تلحق الدين ولكن تلحق الذين تدينوا بهذا الدين وأرادوا احتكار الرسالات السماوية..

* * *

قلنا فى مستهل الفصل إن هناك حقيقتين تعملان على دعم خيار التعايش الإيمانى، وقد عرضنا للأولى أما الثانية فهى أن العالم يعيش فى الفترة الماثلة فى أحد منعطفات التاريخ عندما بلغت الرأسمالية الأوج وورثت بقية النظم الاقتصادية، وظن أنها هى "نهاية التاريخ" وأرادت أن تبسط فكرتها وفلسفتها

على العالم أجمع فيما سمى بالعولمة التى تستهدف أن تجعل العالم "سوقا" تنتفى منه، أو تنطمس فيه المقومات التاريخية والدينية لكل دولة وتستبعد كل الفلسفات والمذاهب التى تعلى من قيم الخير، والحب، والإيثار التى تتمثل أقوى ما تتمثل فى الأديان لتسود شرعة الأنانية، والقوة الأثرة وأن يزداد الأغنياء غنى، ويزداد الفقراء فقراً.. وأن تكون الثروة والسبق الاقتصادى هى رموز التقدم وهى روح العصر وأن يكون الهدف هو الاستمتاع والاستمتاع والمزيد من الاستمتاع.

إن هذه الحقيقة التى تهجم فيما يشبه الطوفان تهدد كل المؤمنين بالدين، ليس فحسب بالأديان السماوية، ولكن بالأديان قاطبة من زرادشتية أو كونفوشيئة أو بوذية وهى تعمل جاهدة لطمس هذه الأديان، أو حتى القضاء عليها.

أفلا يدعو هذا المصير كل المؤمنين للاجتماع معا والتعاون معا على صد هذه الجائحة المدمرة التى تجعلهم - رغم الاختلافات البعيدة - ضحية لمصير واحد.

إننى أتصور أن تنشأ فى المستقبل "أممية" إيمانية تقف فى وجه الأممية الرأسمالية وتحول دون أن تذوب وتحد من طغيانها بحيث تحتفظ لشعوبها بآرائهم، وحقوقهم، وأديانهم، وموروثاتهم، وعناصر الخصوصية فيهم.

وحتى يتم هذا فلا أقل من أن يتعايش المسلمون والمسيحيون تعايشاً إيمانياً بجمعهم ويستبعد الفروق لأن الأمر أهم وأخطر.. وما المانع أن يحس القبطى نحو المسلم بعاطفة أخوه وهما معا يؤمنان بإله واحد ودينين يتفقان فى الأهداف وإن اختلفا فى اللاهوت..

أعرف أقباطا عديدين يؤمنون بالماركسية ويرفضون الإسلام وأعجب كيف وهم أقباط يؤمنون بمذهب يرى أن الأديان أفيونا للشعوب ويرفضون دينا يعترف بالمسيح، ومريم ويجعلها سيدة نساء العالمين؟ أفلا يعد هذا من المفارقات القادحة، الفادحة.

إن خيار التعايش الإيمانى هو أنبل صور للتعايش وفى الوقت نفسه هو أمسها وأكثرها أهمية لمواجهة العولمة.

الباب الثالث

عوامل تؤثر على الاختيارات

الفصل الأول

اللبس التاريخى

يوجد عدد من العوامل التى تؤثر على الأقلية فى تحديد اختياراتها وفى طريقة التعامل نفسها، وهى تختلف قوة وضعفا، ولكن يمكن القول إن كل واحد منها أسهم فى طريقة تعامل الأقلية للخيار الذى انتهت إليه، أو حتى فهمها العام للقضية القبطية.

من هذه المؤثرات اللبس التاريخى..

من الأفكار الشائعة لدى الأقباط أنهم وحدهم السلالة العريقة للجنس المصرى وبقايا وورثة الشعب الفرعونى الذى أسس الحضارة المصرية العريقة وتجد هذه الإشارات فى كثير من الكتابات، وأن مصر كانت قبطية حكومة وشعبا ولغة حتى جاء الحكم الإسلامى فأفقدها هذا وألحقها بالإسلام.

"وهذا الظن يخالف الوقائع التاريخية، فإن جيش عمرو بن العاص والهجرات الوافدة ما كان يمكن أن تكّون أغلبية فى الشعب المصري.. والذي حدث هو أن أعدادا غفيرة من الأقباط على امتداد ألف عام اعتنقت الإسلام لأسباب معروفة نشأت عن السياق التاريخي خلال هذه الحقبة الطويلة ما بين رغبة في الوصول إلى المناصب الكبرى والبارزة في المجتمع، أو الخلاص من صور المظالم التي كان بعض الولاة الجهلة يوقعونها على الأقباط، مما لا يخلو منه أي تاريخ، ومنها بساطة العقيدة الإسلامية، والمثل الجذابة للشخصيات الإسلامية الكبرى من الرسول والخلفاء وما عرف عنهم من عدل، ومنها روح المساواة التي كانت تسوي بين كل من يدخل الإسلام مهما كان جنسه، ولونه، ووضعه الطبقي، أو حتى ماضيه، بين بقية المسلمين دون

حساسية، وأن فكرة الإسلام عن المسيح، وأنه رسول وليس إلهًا كانت موجودة في مصر قبل الإسلام، وأن الأريوسية، التي ظللت الأفق المسيحي قرونًا عدة نشأت في الإسكندرية، كما أن فكرة عدم صلب المسيح ورفعه إلى السماء وجدت في مصر.. ونقرأ في كتاب "المنارة التاريخية" في الحديث عن عهد الإمبراطور الروماني كومودوس سنة ١٨١ – ١٩٤ "ومن هذا الحين بدأ الانقسام والخلاف بين المسيحيين وذلك لأن **أمزجة القبط أهل الصعيد نسل عباد ثيبة الورعين، كانت غير أمزجة الإغريق المرحين نسل عباد قيريس وبروزربين أو برسوفين، فأولئك تعبدوا وتقشفوا ونسكوا وقالوا حاشا للمسيح أن يصلب بل شبه ذلك للناظرين وإن الله رفعه سالمًا حيًا، وأولاء رأوا بالدين الجديد ما يشحذ قريحتهم على الفلسفة فقالوا بخلاف ما قاله القبط.. وقد عد الاختلاف بينهم كفرًا من الطرفين (ص ١٠٣)**[1] .

كما نقرأ في الحديث عن عهد الإمبراطور يوستن الأول (٥١٨ – ٥٢٧) أن أسقف كنيسة سوريا سويروس هرب إلى الإسكندرية لأنه أخذ بمذهب مصر اليعقوبي "وإنما بوصوله لها وجد أنه لا يمكنه أن يصدق على مذهب المصريين برمته أيضًا، وأن مذهبهم كان بأن يسوع لم يصلب بل شبه للناظرين كما جاء فيما بعد في القرآن، ومذهبه لم يكن كذلك" (ص١٨٩) وأخيرًا فنحن نقرأ عند الحديث عن هرقل (ص٦١٠) من أن "أسقف الإسكندرية يوحنا ابن حاكم قبرص ظفر برضا المصريين حين أبدى من الإحسان والرأفة بالفقراء ما أكسبه لقب المحسن وخلال الخمس سنين الأولى من أسقفيته بنى عدة مستشفيات للمرضى وتوليد النساء ونزلا للبائسين، وكان مذهبه بالمسيح أنه لم يصلب بل شبه لهم".

فهذه النصوص كلها توضح أن ما جاء به الإسلام لم يكن غريبًا عن الفكر القبطي إلى درجة دفعت بمؤلف "المنارة التاريخية" لأن يقول: "الإسلام دينًا هو دين التوراة والإنجيل، ومذهبًا وشريعة هو أحد المذاهب المسيحية

---

[1] المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية، تأليف إسكندر صيفي، المطبعة العصرية، ص ١٠٣.

الجدلية" (ص٢١٣).. مما سهل على الأقباط اعتناق الإسلام، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أشرنا إليها.

وكما هو معروف، فإن الفاتح الإسلامي لمصر كان عمرو بن العاص، وهو رجل دولة وسياسة قدر ما هو رجل دين وشريعة، ولهذا قرب إليه البابا بنيامين، ووضع مبدأ تقريب الأقباط وهو المبدأ الذي أدى بعد ذلك إلى الاستعانة بهم في أجهزة الدولة، خاصة ما يتعلق بالمال وتحصيل الضرائب، مما كان لهم خبرة خاصة فيه ليست للعرب، واستمر هذا التقليد من عمرو بن العاص حتى الخديوي إسماعيل، والسادات، ومبارك..

وقد كانت سياسة الحكام المسلمين هي دعم الأقباط والاستعانة بهم ما أمكن ذلك... وقد كان المهندس الذي أقام مسجد ابن طولون الشهير هو ابن كاتب الفرغاني المهندس القبطي الذي كافأه ابن طولون بعشرة آلاف دينار، وأجرى عليه الرزق طيلة حياته.

وكان للأقباط خلال عهد الفاطميين صلة وثيقة بالحكام، وولى العزيز بالله (ابن المعز لدين الله) ابن مينا الملقب بأبي اليمن حكم فلسطين، وكان هذا القبطي أمينًا على أموال الدولة التي تعرضت للضياع وكافأه بأموال كثيرة أعطاها للبابا إبرام ابن زرعة لينفقها على الكنائس والأديرة.. وكان الشيخ المكين أبو البركات الكاتب المعروف بابن كتامة هو كاتب الدولة في عهد خلافة الفائز بنصر الله الفاطمي، فجدد وأقام عددًا كبيرًا من الكنائس.. وكان أبو القديس برسوم العريان كاتبًا لشجرة الدر، وترك له أموالا طائلة فزهد فيها وانصرف إلى العبادة.. وظهر أبناء العسال الثلاثة الذين سجلوا بالعربية القوانين والعقائد القبطية، وكانت معرفتهم بالشريعة الإسلامية لا تقل عن معرفتهم بالشريعة القبطية.

وتعرض عامة الأقباط لما تعرض له عامة الشعب من تعسف المماليك.. ولكن كبراء الأقباط تعاونوا مع المماليك في عمليات جباية الضرائب وظفروا منهم برعاية كبيرة خاصة في أيامهم الأخيرة التي عاصرت الحملة الفرنسية وظهر المعلم إبراهيم الجوهري والمعلم جرجس الجوهري والمعلم رزق

والمعلم غالي وهو أول من منح رتبة البكوية من الأقباط.. ونقرأ في الجبرتي عن ثراء ومنزلة هؤلاء وأنهم كانوا من الشخصيات الكبرى البارزة في الدولة حتى نصل إلى إسماعيل باشا الذي وهب الأقباط ١٥٠٠ فدان لتخصص ريعها على المدارس القبطية (ص ٢١٦ عصر إسماعيل، جزء١) وحتى نصل إلى عبد الناصر والسادات ومشاركتهما في بناء الكاتدرائية الكبرى في العباسية.

بل إننا نجد أن أحد الأقباط الذين أسلموا وصل إلى درجة المشيخة للأزهر الشيخ محمد المهدى وأنه كان واحدًا من خمسة أو ستة من الشيوخ الكبار الذين تصدروا مسرح الأحداث وتولوا إصدار القرار في تلك السنوات الحاسمة ما بين خروج الفرنسيين وتولية محمد علي، وأن أحد القراء السبعة وهو "ورش" من أصل قبطي.

وهذا السجل الطويل من التسامح بقدر ما شجع أعدادًا كبيرة منهم للتحول إلى الإسلام، بقدر ما حفظ للأقباط كيانهم..

وهكذا يتضح من هذا العرض أن أغلبية المسلمين المصريين هم أبناء الأقباط الذين أسلموا على امتداد ألف عام، وأن ما جاءت به الهجرات العربية تعد قلة بالنسبة لهم، وليس أدل على أن المسلمين والأقباط جنس واحد، هو أنك لا تجد فرقًا بيولوجيا أو أثنينيا بين مسلم وقبطي، فملامحهم واحدة، وقد أدرك هذه الحقيقة ببداهة الفنان الشاعر: أحمد شوقي، ووضعها موضعها السليم:

ألستم بني القوم الذين تجبروا
على الضربات السبع في الأبد الخالي
رددتم إلى فرعون جدًا وربما
رجعتم لعم في القبائل أو خـــــال

وهذه الحقيقة هي ما تتفق مع دعوى الأقباط أنفسهم عن الشعب المصري الواحد الذي لا يختلف فيه المسلم عن القبطي، ويتفق مع الظاهرة الجغرافية/ التاريخية المعروفة عن مصر جيدًا، ألا وهي أن مصر بوتقة

تصهر الأجناس، وأن الأجناس السودانية والحبشية والشركسية والأرمينية... إلخ... كلها انصهرت في بوتقتها، ولم يعد هناك فرق بعد عدة أجيال بين أبنائهم والمصريين الأصل.

ويعرض بعض الأقباط تاريخ مصر كما لو كانت قبل الفتح الإسلامي قبطية لغة وحكمًا، حتى جاء الفتح فأفقدها هذا كله وغير مسارها وأنزلها منزلة التبعية للإسلام.

ويتطلب تمحيص هذه الدعوى المترسبة في أذهان كثير من الأقباط، أو التي نجدها في بعض كتابات الأوروبيين، الرجوع إلى التاريخ وحقائقه الصلبة.

فعندما ظهرت المسيحية كان الشعب المصري يعتنق الديانة المصرية القديمة بعد أن تأثرت ببعض المؤثرات اليونانية خلال حكم البطالمة، حتى وقعت في يد الرومان إثر هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وكان الرومان وثنيين، وكانوا يتقبلون الديانات الوثنية.

ودخلت المسيحية مصر عام ٥١ بعد الميلاد على يدي القديس مرقص الإنجيلي تلميذ بطرس الرسول.

وتعرضت المسيحية الوافدة لثلاثة عوامل عوقت مسيرتها ولبدت سماءها:

الأول – مقاومة اليهود والإغريق والمصريين القدماء.
الثاني – الإرهاب الروماني.
الثالث – الصراعات المذهبية.

وفيما يلي فقرة موجزة عن كل عامل من هذه العوامل:

العامل الأول:

عندما دخلت المسيحية كانت الغلبة والسيطرة الفكرية لليهود والإغريق بينما كان الشعب متمسكًا بديانة آبائه وأجداده، وقاوم الجميع الديانة الجديدة وظلت لهم الغلبة حتى أصدر الإمبراطور تيودوسيس أوامره بتدمير الهياكل

والمعابد المصرية سنة ٣٧٩، وعندئذ هرب كهنة هذه المعابد إلى الصعيد وأقاموا به، وفي عهد الإمبراطور ترقيان سنة ٤٥٠، نسمع أن المسيحية تلاشت من الصعيد، وعادت الوثنية إلى ما كانت عليه، وأن بعض الذين تنصروا رجعوا يصلون لإيزيس وسيرابيس [1].

ولم تكن مقاومة الإغريق بأقل من مقاومة كهنة المصريين القدماء، ونحن نعلم أن ثقافة اليونان انتقلت إلى الإسكندرية وإلى أثينا، وبعثت في الإسكندرية بعد أن ماتت في اليونان، وأن أعاظم العلماء والفلاسفة عاشوا في الإسكندرية منذ أن أحياها البطالمة (الذين كانوا يونانيين) وأسسوا فيها مكتبتها الكبيرة العظيمة (سبعمائة ألف كتاب)... ولهذا لم يكن من السهل أن تستسلم الفلسفة اليونانية العريقة والمؤهلة للثقافة المسيحية الجديدة الوافدة، وظلت الثقافة اليونانية هي سيدة الموقف ردحًا طويلا... ونقرأ في المنارة التاريخية أنه خلال حكم الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني (٤٠٨ – ٤٥٠) زار الإسكندرية بعض شبان الأرمن لدراسة اللغة اليونانية وتصحيح ترجمة الكتاب المقدس، فلم يجدوا أستاذًا مسيحيًا، واضطروا لدخول المدرسة الأفلاطونية التي كان رئيسها سيراقوس (ص ١٧٣). بل نقرأ أن معبد إيزيس في جزيرة فيلة ظل حتى عهد مرقيان ٤٥٠ – ٤٥٧ ملجأ للوثنيين وأن المسيحية لم تدخلها إلا في عهد الإمبراطور ريوستن الثاني ٥٦٦ – ٥٧٨. كما نعلم في مرحلة لاحقة تلك الحادثة المشهورة عن "هيباثيا" ابنة ثيون التي كانت تدرس العلوم والفلسفة اليونانية وهاجمها أتباع البطريرك كيريل واستلوها من عجلتها، وجروها وراءهم، ثم جردوها من ثيابها ورجموها ومزقوها إربا إربا، وكان ذلك في الصوم الكبير سنة ٤١٥ مما يوضح أن نفوذ الإغريق الوثنيين كان قائمًا ومؤثرًا حتى أوائل القرن الخامس أي قبل دخول العرب بقرنين..

والعامل الثاني: الذي أثر على تاريخ الأقباط منذ ظهور المسيحية حتى دخول العرب هو الإرهاب الروماني، فقد وقعت مصر فريسة للاحتلال

---

[1] المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية ص ١٨١.

الروماني عقب هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وعندما ظهرت المسيحية تعرضت لنوبات من اضطهاد من أباطرة الرومان الذين كانوا وثنيين، وكان من أبرز نوبات هذه الاضطهادات اضطهاد نيرون سنة ٦٤ واضطهاد تراجان سنة ١٠٥، ولم يصب قبط مصر من هذه الاضطهادات إلا نذر يسير لجدة المسيحية، ولكن اضطهاد ديقيوس (وقد يكتب ديسيوس) من سنة ٢٤٩ – ٢٥١ نال الأقباط وأدى إلى نفي أسقفها ديونسيوس وأريجانوس وهرب عدد كبير من المسيحيين إلى الصحراء وكان منهم شاب أسمه بولا وهو الذي صار الناسك الأول في الصحراء.

ووصلت نوبة الاضطهاد خلال عهد دقلديانوس سنة ٣٠٣ ذروتها فأمر بهدم الكنائس وإحراق الكتب وقتل المسيحيين إذا لم يرجعوا عن دينهم، وتبالغ بعض المصادر القبطية فتصل بعدد شهداء الأقباط إلى ثمانمائة ألف أو مائة وأربعين ألفًا، منهم معظم الذين تحتفل بهم الكنيسة القبطية مثل القديس يوحنا الشهير بالعجائبي والقديس تادرس والقديس يوليوس والقديسة دميانة.

وقد بدأ الأقباط تقويمهم لسنة ٢٨٤ وهى التى ارتقى فيها "دقلديانوس" التي ارتقى فيها عرش الملك واعتبروها السنة الأولى للشهداء.

وفي سنة ٣٢٣ أعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين المسيحية وانتهى اضطهاد المسيحيين من قبل الوثنيين، ولكنه بدأ في صورة جديدة، ذلك أن مذهب قسطنطينية كان يختلف عن مذهب الإسكندرية، وقد أدى إلى صور عديدة من الاضطهاد.

وهذه الصور من الاضطهاد أدخلت في باب **العامل الثالث** أي الصراع المذهبي الذي شغل سحابة العهد القبطي للبلاد والذي ظهر بشكل حاد ما بين أريوس وأثناسيوس. وكلاهما من الإسكندرية.. ووصلت حدة النزاع أن آثر أتباع أثناسيوس في إحدى جولات الصراع حرق كنيسة الإسكندرية على أن تقع في يد الآريوسيين.

والحقيقة أنه ما إن اعتنق قسطنطين المسيحية وأصبحت ديانة المملكة، حتى انتهت الوحدة التي كان الاضطهاد يعمقها، وبدأت الأهواء والمطامع

التي تصطحب بالسلطة من عهد قسطنطين حتى الفتح الإسلامي، فكان الفتح الإسلامي وحده هو الذي أراح الكنيسة القبطية، ومكنها من أن تعمل دون مقاومة أو اضطهاد المذاهب الأخرى ولما تكرر – في الفترة المعاصرة – وصول بعثات بروتستنتية من أمريكا استنجدت الكنيسة بالحكومة التي نصرتها على هذه الطوائف.

ولا يتسع المجال للحديث عن هذه الصراعات ولا عن السبب اللاهوتي فيها الذي أدى إلى عقد المجمعات المسكونية الأربعة التي صال وجال فيها أساقفة الإسكندرية وكانوا هم أبطالها وهي مجمع نيقية سنة ٣٢٥، ومجمع القسطنطينية سنة ٣٨١ ومجمع أفسس الأول سنة ٤٣١ ومجمع أفسس الثاني ٤٤٩، ومجمع خلقيدونية سنة ٤٥١ وكانت هذه المجامع تقر مبدأ ثم تعود فتنفيه وتنقضه في مجمع آخر، أو تضع تقليدًا يكمله مجمع آخر وكانت كلها تدور حول نقط لاهوتية تتعلق بالثالوث والأقانيم وطبيعة المسيح... إلخ.

على أن هذه الخلافات النظرية كانت تنتهي بمذابح ما بين الفرق المختلفة والمتناحرة، وفتن لا يصرفها إلا تدخل السلطة!

ويكفي فحسب أن نأخذ إحدى صور الاضطهاد التي حدثت خلال حكم الإمبراطور يوستنيان (٥٢٧ – ٥٦٦) أي قبل الفتح الإسلامي ببضعة عقود من السنين، نقلا عن "المنارة التاريخية":

"لما آل الحكم إلى يوستنيان دعا الأسقفين من الإسكندرية للعاصمة، ثم أبعدهما وأقام بولس أسقفًا واحدًا عوضهما ليعمل بقانون مجمع خلقيدونيا، وبعد سنتين أبدله بالأسقف زويلوس بالرغم عن إرادة المصريين، فاحتملوه ست سنوات ثم طردوه وطردوا كافة أساقفة المذهب الإغريقي...

وإذ بلغ الإمبراطور ما أجراه اليعقوبيون، بعث أبوليناريوس أسقفًا وحاكمًا على الإسكندرية فدخلها على رأس الجنود بزيه العسكري، ولما وصل للكنيسة خلع ثوبه العسكري ولبس بدلته الأسقفية، وباشر تلاوة الصلاة ولكنه لم يكد يفتح فاه حتى أتاه الرجم من كل مكان واضطر إلى الفرار من الكنيسة، فمكث ثلاثة أيام، ثم أرسل مناديًا بالأسواق يدعو الناس إلى الكنيسة

لاستماع قراءة كتاب الإمبراطور الأحد المقبل.. فاجتمعوا، وإذ افتتح خطابه يتهددهم بالقتل، والنساء بالسبي، رجموه كالأول، لكن بإشارة منه دخلت الجنود الكنيسة شارعة سيوفها فوقعت على القوم تضربهم حتى جرى الدم للركب وانصرف منهم من سلم.. وبعد ذلك لم يجترئ أحد على مقاومة الأسقف الأغريقي الملكي.. وهذا كان أصل الروم الملكيين، (ص ١٩٠ – ١٩١).

وكان المشهد الأخير هو تولية الأسقف تيروس الماروني الذي كان على مذهبه بالقول بالطبيعتين والمشيئة الواحدة خلافًا لمذهب الملكيين القائلين بالطبيعتين والمشيئتين والمذهب اليعقوبي القائل بالطبيعة والمشيئة الواحدة.. فازداد هؤلاء نفورًا من الإغريقي وكرهًا له. وهكذا لما دخل عمرو بن العاص مصر وجدهم من أنصاره ضد الروم ..." (ص ٢٠٥) المنارة التاريخية.

* * *

من هذا العرض يتضح أن:

١- الأغلبية الإسلامية في مصر تعود، أصلا، إلى اعتناق معظم الأقباط للإسلام على امتداد ألف عام، وأنه ليس هناك تفرقة عرقية بين المسلمين والأقباط، فهم جميعًا يعودون إلى أصل واحد، فضلا عن أن الفئة التي جاءت بها الهجرات تكفلت بها البوتقة المصرية فصهرتها تمامًا.

٢- الفترة القبطية في تاريخ مصر تعرضت لمقاومة شديدة من المصريين الذين احتفظوا بديانتهم القديمة، ومن الوثنيين الإغريق ومن اليهود الذين كانوا سادة في الإسكندرية وأن هذا الوجود الوثني زاحم المسيحيين واستمر حتى العقد الأول من القرن الخامس الذي حدث فيه حادث هيباثيا ذو الدلالة (٤١٥) بحيث أن المسيحية لم تكن دين مصر الوحيد إلا لأقل من مائتي عام.

٣- الديانة القبطية تعرضت لاضطهاد منذ آمن القبط بها. ففي القرون الثلاثة الأولى كان الاضطهاد الروماني الوثني من أباطرة روما وفي القرون

الثلاثة التالية كان الاضطهاد من أباطرة القسطنطينية (بيزنطة) لاختلاف المذاهب.

٤- خلال هذه الفترة كلها لم يل الأقباط الحكم الذي كان في يد الرومان، ولم يكن لهم جيش، ولم تكن لهم سيادة، ولم تكن لهم لغة[١]، وكانت قوتهم في الحقيقة تعود إلى إيمانهم، هذا الإيمان الذي نجد مفاتيحه في الشخصية المصرية، وما أشرنا إليه من أنها شخصية "إيمانية" يمثل الدين جزء عضويًا في تركيبها.

٥- أن الكنيسة المصرية تدين بحريتها واستقلاليتها ووجودها، إلى الحكم الإسلامي الذي كف عنها عدوان المذاهب الأخرى، ومكنها من أن تنمو في جو من السماحة والسلام.

---

[١] كانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية خلال عصر البطالسة والعهد البيزنطي وقد كتب بهـا جميع آباء وعلماء الكنيسة في الإسكندرية، وكانت اللغة القبطية مقصورة على حاجة الكنيسـة لتعلـيم الشعب أصول الدين خاصة في الأرياف.. وقد قامت اللغة القبطية على حروف يونانية عدتها ٢٥ حرفًا أضيفت إليها سبعة حروف من المصرية القديمة في آخر مـراحلها وهو الخط الديموتيكي، وأضيفت إليها ألفاظ يونانية وعبرية ولاتينية، وكان لها عدة لهجات منها اللهجة المنفية نسبة إلى منف وهي لهجة القاهرة وغرب الدلتا، واللهجة الصعيدية، واللهجة الفيومية، واللهجة الأخميمية، واللهجة اليشمورية نسبة إلى يشمور التي كانت جهات عامرة في الدقهلية.. وبعد الفتح الإسلامي علا شأن اللغة القبطية حينًا، ولكنها تدهـورت وحلـت محلهـا العربية واعتمدها لغة رسمية في الطقوس البطريرك غبريال باتريك (١١٣١ – ١١٤٥).

الفصل الثانى

ظهور جماعات العنف الإسلامية

لم تعرف مصر خلال مرحلتها الليبرالية أى من سنة ٢٣ إلى سنة ٥٢ ظهور جماعات إسلامية شاردة، متطرفة تلجأ إلى العنف. كانت الهيئة الإسلامية الكبرى التى ظهرت خلال هذه الحقبة وازدهرت فى الأربعينات هى الإخوان المسلمون التى قامت على أسس تربوية واستهدفت تقديم الإسلام كمنهج حياة، ولم تصل طموحاتها السياسية لأكثر من ترشيح مرشدها مرتين للبرلمان. فى المرة الأولى سقط بالتزوير وفى المرة الثانية اقنع رئيس الوزراء النحاس باشا المرشد بالتنازل نفيا للحرج، وتقبل المرشد ذلك لقاء وعد من النحاس باشا بعدم مضايقته فى نشر دعوته. واستغل المرشد هذا الوعد أحسن استغلال فنشر دعوته من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب. ولم يعرف عنها أى شذوذ عن سياق المجتمع، وعندما كتب الأستاذ البنا رسالته عن مشكلاتنا السياسية فى ضوء النظام الإسلامى تقبل دستور ٢٣ الليبرالى، واستشهد بكلام مريت غالى واستند على آراء الفقيه الدستورى الدكتور سيد صبرى واقترح أن تكون الانتخابات بالقائمة. وانتقد نظام للأحزاب لا يقوم على المبادئ ولكن لمجرد تولى الحكم.

لم تظهر طوال هذه الفترة هيئات تنادى بمصادرة كتب خارجية، أو تحاكم مؤلفا ملحداً أو ترفع دعوى للتفريق بينه وبين زوجته، وعندما أصدر الكاتب إسماعيل أدهم كتابه "لماذا أنا ملحد". لم يتعرض له القضاء أو السلطة. وإنما أصدر أحد الكتاب كتابا "لماذا هو ملحد" وأصدر آخر "لماذا أنا ملحد".

فى السنوات الأخيرة من الأربعينات ترهل النظام الحزبى الذى انتقده الأستاذ البنا وتولى الحكم أحزاب الأقلية وعلى رأسها رجل أشتهر بعناده

وضيق أفقه قدر ما اشتهر بنزاهته المالية وهو محمود فهمى النقراشى الذى كان عضوا فى الوفد، فكان صداعاً دائماً حتى استراح منه عندما استقال وكون مع أحمد ماهر حزباً باسم الحزب السعدى وجاءت الساعة الفاصلة عندما تورطت مصر فى الحرب ضد إسرائيل التى كانت قد قامت رسميا فى ١٥ مايو سنة ٤٨ وكان إعلان الحرب يعنى إعلان الأحكام العرفية، وكان إعلان الأحكام العرفية يعد نهاية الحقبة الليبرالية بحرياتها وضماناتها وبدء عهد القيود والسدود واستغل النقراشى الفرصة فأصدر أمراً عسكريا فى ٨ ديسمبر بحل هيئة الإخوان المسلمين ومصادرة دورها وصحفها وشركائها الخ... وكان هذا قراراً فى منتهى الحماقة والتعسف لأن حل الهيئات هو كإعدام الأفراد، وأشد القضاة قسوة يتردد طويلاً قبل النطق بحكم الإعدام.، فضلاً عن أن القانون يوجب استئناف الحكم حتى أعلا المراحل. فإصدار النقراشى قرارا بحل الإخوان كان حكما بالإعدام على هيئة تضم خمسمائة ألف عضو، ولها شعبة فى كل قرية وحارة وحدث هذا كله بقرار عسكرى، أى لم يعرض على برلمان. وأصر النقراشى على قراره رغم الجهود المستميتة التى بذلها المرشد حسن البنا للتوصل إلى تسوية، فأدى هذا إلى اغتيال النقراشى وأدى اغتيال النقراشى إلى اغتيال حسن البنا وكان اغتيال حسن البنا هو العد التنازلى لنهاية العهد ولقيام الانقلاب العسكرى الذى قام بمباركة الإخوان والذى قبض على قتلة الإمام البنا وحاكمهم، ولكن العهد العسكرى هو العهد العسكرى لهذا قام صراع عنيف بين حلفاء الأمس وصل إلى ذروته فى محاولة اغتيال عبد الناصر فى مؤامرة المنشية التى لم تكشف كل حقائقها، وإن ألصقت بالإخوان، وأدى هذا إلى بداية الإرهاب الحكومى والاعتقالات الوبائية وتكرر سنة ٦٥ عندما مورست أخطر وأدنا أساليب التعذيب فعرفت أسماء حمزة البسيونى، وصلاح نصر، وصفوت الروبى أمراء تعذيب السجن الحربى.

وكان من المعتقلين شباب أبرياء كل جريمتهم أن دفعوا تبرعا أو وجدت أسماؤهم فى أوراق بعض الإخوان أو كانوا جيرانا لمعتقل ومورس عليهم التعذيب الوحشى. وكانت النتيجة أن هؤلاء الشباب آمنوا أن حكومة تمارس

هذه الصور من التعذيب ليست من الإسلام فى شيء. إنها كافرة. فبدأت بذرة التكفير تظهر فى سجون عبد الناصر وكرد فعل للتعذيب، ورزقت هذه الفكرة دعما نظريا ومظلة عقيديه فى آراء سيد قطب الذى لم يكن إخوانيا فى الأصل ولكن انضم إلى الإخوان سنة ٥١ ثم دخل السجن وتعرض للتعذيب فوضع طابعاً عنيفاً وحاداً.. وتنظيراً إسلاميا ثوريا لقلب نظام الحكم عن طريق الجهاد لإقامة "الحاكمية الإلهية" وكان قد سبقه إلى مثل هذا التفكير أبو الأعلى المودودى عند قيام دولة باكستان على أساس إسلامى وحتى لا تستبد بها الأغلبية الهندوكية التى كانت تمقت الإسلام والمسلمين، وترجم بعض شباب الإخوان كتيبات للمودودى فى أواخر الأربعينات. ولكنها لم تجد رواجاً لمناخ الليبرالية. فلما طوى المناخ الليبرالى وقام العهد العسكرى ومورس التعذيب تهيأ المناخ لقبول فكر سيد قطب وأبى الأعلى المودودى عن أن كل نظم الحكم القائمة فى الدول الإسلامية ليست إسلامية لأنها لا تحكم بما أنزل الله، ولا تطبق الشريعة، فهى فى حقيقة الحال جاهلية جديدة. أما الحكم الإسلامى حقا فهو "الحاكمية الإلهية" التى يجب إقامتها بالقوة والجهاد.

انتشر هذا الفكر عن العنف بين شباب المعتقلين فى سجون عبد الناصر وحاول الإخوان أن يوضحوا لهذه المجموعات من الشباب خطأ هذه الفكرة وكان الإخوان أعمق إيماناً وأكثر تحملاً ومصابرة من هؤلاء الشباب. وكان لديهم فكر مستقر يرفض أفكار قطب والمودودى. وفى محاولة لهداية هؤلاء وتعريفهم على خطأهم كتب الأستاذ حسن الهضيبى كتابه "دعاة لا قضاه". بمعنى أن الإخوان المسلمين ليسوا قضاة على الناس يحكمون على بعضهم بالإيمان وعلى بعضهم بالكفر، وإنما هم دعاة يعتمدون على الحكمة والموعظة الحسنة.

لم يتقبل هؤلاء الشباب هذا المنطق، لأن المناخ كان مناخ عنف وقسوة ومجابهة، كان تصرفهم فى الحقيقة رد فعل لحكم عبد الناصر وتعذيبه، ولما كان الفعل الذى صدر عنه هذا الرد سيئاً، فإن الرد اكتسب نفس الصفة لأن هناك رابطة وثيقة بين الفعل ورد الفعل.

ولما أفرج عن أول هؤلاء الشباب – وهو شكرى مصطفى أسس أولى جماعات العنف، والرفض وهى الجماعة التى أُطلق عليها "المسلمون" وأطلقت عليها الصحافة "جمعية التكفير والهجرة".

ومن أبرز ما اتسمت به "جماعة المسلمين" من واقع أقوال شكرى مصطفى أمام هيئة محكمة أمن الدولة العسكرية العليا (القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧) والتى نشرت فى الصحف يوم ٢١/١٠/١٩٧٩

- أن كل المجتمعات القائمة مجتمعات جاهلية وكافرة قطعا.

- إننا نرفض ما يأخذون من أقوال الأئمة والإجماع وسائر ما تسميه الأصنام الأخرى كالقياس.

- أن الالتزام بجماعة المسلمين ركن أساسى كى يكون المسلم مسلما، ونرفض ما ابتدعوه من تقاليد، وما رخصوا لأنفسهم فيه، وقد اسلموا أمرهم إلى الطاغوت وهو: الحكم بغير ما أنزل الله، واعتبروا كل من ينطق بالشهادتين مسلما.

- أن الإسلام ليس بالتلفظ بالشهادتين، ولكنه إقرار وعمل، ومن هنا كان المسلم الذى يفارق جماعة المسلمين كافرا.

- الإسلام الحق وهو الذى تتبناه "جماعة المسلمين" هو ما كان عليه الرسول وصحابته وعهد الخلافة الراشدة فقط – وبعد هذا لم يكن ثمة إسلام صحيح على وجه الأرض حتى الآن.

وهذه السطور تكفى لإيضاح مدى غرور وتحكم هذه الجماعة، وليس من الغريب أن يكون أول أعمالها اختطاف شيخ جليل من شيوخ الأزهر هو الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف الأسبق ومطالبة الحكومة بدفع مبلغ مائتى ألف جنيه للإفراج عنه، وعندما رفضت الدولة أن تخضع لهذا الابتزاز لم تتردد فى قتله.

وقبضت السلطات على شكرى مصطفى وحكم عليه القضاء بالإعدام ونفذ فى ٢٨ مارس ١٩٧٨م.

وطويت صفحة جماعة المسلمين التى رأت أنها دون بقية الهيئات هى التى تمثل الإسلام والحقيقة أن كل هذه الهيئات أقرب منها إلى الإسلام.

وظهرت مجموعة حملت اسم "الجهاد" وكانت مجموعة صغيرة مغمورة ولكن الحظ قدم لها أعظم هدية عندما نجحت فى اغتيال الرئيس السادات بصورة دراماتيكية لا يتأتى لأى مخرج سينمائى أن يتصورها.

وجعلت هذه الجماعة مبدأها الرئيسى هو الجهاد وأنه "الفريضة الغائبة" وهو العنوان الذى أعطته لكتاب بلور نظريتها عن أن الجهاد هو السبيل الوحيد لبناء صرح الإسلام من جديد، وأن طواغيت الأرض لن تزول إلا بقوة السيف وأن الإسلام مقبل وأنه سيفتح روما كما فتح القسطنطينية وهو يقطع بأن الأحكام المطبقة فى العالم الإسلامى أحكام كفر، وأن حكام المسلمين فى ردة عن الإسلام ويرى الكتاب أن أمة الإسلام تختلف عن الأمم الأخرى فى أمر القتال، ومفتاح الفصل أن "هذه الأمة تختلف عن الأمم الأخرى فى أمر القتال. ففى الأمم السابقة كان الله سبحانه وتعالى ينزل عذابه على الكفار. وأعداء دينه بالسنن الكونية، كالخسف والغرق والصيحة والريح. وهذا الوضع يختلف مع أمه محمد صلى الله عليه وسلم فالله سبحانه وتعالى يخاطبهم قائلاً لهم ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾. أى أنه على المسلم أولاً أن ينفذ الأمر بالقتال بيده، ثم بعد ذلك يتدخل الله سبحانه وتعالى بالسنن الكونية، وبذلك يتحقق النصر على أيدى المؤمنين من عند الله سبحانه وتعالى.

وبصدد تفصيل ذلك. يشير الكتاب إلى "الخروج على الحاكم" وهو يستشهد بما ذهب إليه ابن تيمية "كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت بالشهادتين".

هذا العرض لأفكار هذه الجماعات يوضح مدى ضيق أفقها، وشدة تعصبها وأنها تكفر كل المسلمين وترى أن كل الحكومات حكومات كافرة

يجب الثورة عليها بكل الطرق. فلجأت إلى الاغتيال واغتالت بالفعل عدداً من المسئولين مثل رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وفشلت محاولاتها فى اغتيال عدد من وزراء الداخلية واغتالت الكاتب فرج فودة وحاولت اغتيال نجيب محفوظ، ولما لمست حاجتها إلى المال وجدت فى الفقه الساقط رأيا يبرر سرقة محال غير المسلمين فبدأت سرقات محال الصاغة الأقباط، للاستيلاء عليها، ثم عمدت إلى السياحة فقامت بمجزرة فى الأقصر. لكى تلحق بالحكومة أعظم الخسائر ولكى تؤلب عليها الدول الأوروبية.

وهذا الطابع الدموى التدميرى ينم تماماً عن أنها رد فعل وحشى لفعل وحشى وأنها لا تقوم على منطق أو عقل أو فكر إسلامى.

وكان يفترض أن تطوى صفحتها عند نهاية آثار الفعل الذى أوجدها ولكن الملابسات التاريخية قضت بأن يتولى السادات رآسة الجمهورية فى وقت كانت كل السلطات فى إيدى الحرس الناصرى القديم الذى كان يريد أن يستأثر بالسلطة وراء ظهره، ولكى يتخلص منهم لجأ إلى مهادنة الجماعات الإسلامية فى جامعات الصعيد وسمح لهم بحرية العمل فانقضت على الناصريين وحلفائهم الشيوعيين وكادت أن تريح السادات منهم، ولكنها وقد ذاقت طعم السلطة استمرأت الأسلوب وأخذت تعربد فى الجامعات وتبسط نفوذها حتى على الأساتذة ثم مدت عملها إلى "النصارى" وكان ظهورها وممارساتها من أهم الأسباب التى ضاعفت وعقدت الفتنة الطائفية، وأوجدت تصوراً سيئاً عن الإسلام لدى الأقباط تصور لا يحتمل الآخر، ولا يقبل الحوار، وبالتالى فإنه فاقم فى المشكلة ومن سوء الحظ أن حدث هذا فى الوقت الذى رأس الكنيسة بابا طموح وجد من حقه أن يلوذ بكل صور الاحتجاج التى يستطيعها، وإن كان من المعروف أن هذه الجماعات لا تستهدف الأقباط بوجه خاص، لأنها ضد الحكومات والمجتمع الذى لا يشاركها إيمانها البغيض.

وتتمثل مسئولية الجماعات الإسلامية فى توتير العلاقات بين المسلمين والقبط وإثارة الفتنة بينهما فى:

أولاً: إعطاء مفهوم سيء ومغلوط عن الإسلام يثير مخاوف الأقلية القبطية لأنه يقوم على فكر لبعض الفقهاء يتناقض مع القرآن والممارسة النبوية، وما تقوم عليه من حرية الفكر والاعتقاد، وإعطاء ضمانات تامة للأقليات فضلاً عن تطبيق مبدأ "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

ثانيا: ممارسة بعض الأساليب المشتقة من هذا المفهوم السقيم للإسلام مثل إجازة سرقة محال مسيحية واستقضاء الجزية من بعضهم، واغتيال الخصوم وإثارة الاضطراب فى جهاز الدولة..

الفصل الثالث

سلطان الهوى و" الحساسية"

علينا أن نعترف أننا – ككائنات بشرية – يحدث كثيرًا، أن يغلبنا الضعف والهوى على أمرنا.. ونحن بعد أبناء آدم الذي ﴿نَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ و ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى* ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾.. ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾. وقد أشار القرآن في آيات أخرى عديدة إلى أثر الهوى على النفوس.. وحذر الرسول من أن يتبع "أهواءهم" ونص على أن اتباع الهوى من أكبر أسباب الانحراف والضلال.. وصور القرآن الكريم في آية بلغت الغاية من الإعجاز قوة الهوى الطاغية التي تستبد بالإنسان فتجعله عبدًا لها، وتعميه عن أي شيء آخـــر، فلا يفيـــد معه علم، أو بصـــر، أو أذن.. ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللهِ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾.

وحقيقة الحال أنه إذا لم تكبح النفس الإنسانية قيم ومبادئ أكبر وأعظم من هواها، فلا شيء يمكن أن يقف أمام الهوى إلا الحدود المادية ولا يمكن أن نجد المبادئ التي هي أكبر من الهوى إلا في الأديان، لأن كل القيم والمبادئ الأخرى التي يصنعها الإنسان لابد وأن تكون مشوبة بالهوى نفسه.

ولا يمكن أن نبرر التصرف الذى سلكه بعض آباء الكنيسة القبطية، وأدى إلى عزلهم، كما لا يمكن أن نفهم السياسة التى اتخذها البابا كيرلس الخامس نحو المجلس الملى التى أدت إلى شل عمل المجلس، إلا بغلبة الهوى هوى السلطة، وهوى القناطير المقنطرة من الذهب والفضة من الحاشية التى أحاطت بالبابا.

ويحدث أن يفرض الهوى نفسه على فهم الدين بحيث يحوله إلى تعصب، وتبلغ عندئذ الحساسية مداها وتصبح مرهفة، وفى بعض لحالات مرضية..

والحساسية فى الموضوعات العامة كالغيرة فى العلاقات الزوجية.. تخرب البيوت وتصبح وحشا يتغذى على لحوم البشر على ما يقول شيكسبير.

والحساسية تصور الأوهام حقائق، والظنون وقائع وتجعل صاحبها يقع فيما صوره المتنبى:

إذا ساء فكر المرء ساءت ظنونه
وصـــدق ما يعتـــاده من توهم
وعـــادى محـــبيه بقول عـــداته
وأصبح فى ليل من الشك مظلم

وقـــد لمست لجنة التحقيق البرلمانية التى ألفت فى أعقاب حادث الخانكة ورأسها الأستاذ جمال العطيفى هذه الحساسية لدى الطرفين، وجاء فيها:

"وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف، ومن ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالموضوعات الدينية، حتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أى عبارة قد ترد عرضاً فى سياق مقال لكاتب أو صحفى مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه، وهى حساسية يجب على المسئولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأى والتعليق والاستدلال محفوف بالمخاطر".

وهناك شواهد عديدة تثبت أن الحساسية قد وصلت لدى بعض الأقباط إلى درجة مرضية بحيث أصبح كل مدح **في الإسلام يعني غضًا من المسيحية، وأن كل كسب للإسلام يكون على حساب المسيحية وقد لا يخلص من هذا الأثر كثير من المسيحيين النابهين الذين يعملون في التقريب بين المسلمين والأقباط، ووصلت هذه الحساسية درجة أصبح إبراز اسم محمد قبل اسم أنور السادات محل ملاحظة وتعليق ودلالة..**

وفى كلمة للأب أنسطانس غبريال في جريدة الشعب (١٧ سبتمبر ٩٣) جاء: "بل ما هو أكثر من ذلك، فمحاضر اجتماعات مجلس الشعب منذ عهد

ليس ببعيد انتهت إلى زيادة الجرعة الدينية الإسلامية في التليفزيون واقترح إنشاء جامعة للقرآن، حتى كاد القبطي يستشعر بأن الوطن لم يعد له، بل للمسلمين..."![1] .

وجاء فى جريدة الأهالى ص٩ يوم ٨٩/٤/١٢

أرجو أن تتصفح جريدة الأهرام صفحة الوفيات، ألم تلاحظ أن نعى المتوفى إذا كان مسلماً ينشر فى أعلى الصفحة. أما الأقباط فينشر فى أسفل الصفحة مهما كانت شخصية المتوفى أليس هذا تطرقاً حتى مع الموتى.

القبطى المتألم د. م.م.ع

ونشرت الأهالى هذه الرسالة تحت عنوان "متعصب بالسليقة" وردت "من ذا يخطر بباله البحث فى سجلات الموتى ليرى نصيب المسلمين والمسيحيين فى صفحة الوفيات إلا متعصب بالسليقة، لقد أجبرتنا رسالتك على النظر إلى صفحة الوفيات يومين متتالين والحمد الله أن نصيب الأقباط فى أعلى الصفحة وأسفلها هو نصيب الأسد فهل يمكن أن تتفضل بالتدقيق أو الكف عن هذه العادة السيئة".

وجاء فى مقال للدكتور ميلاد حنا "وعندما أعلن الرئيس السادات فى خطابه الشهير فى ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ أنه "رئيس مسلم لدولة مسلمة أدركت أنه قد آثر توازن المصالح (مجلة الأهالى ٥ أبريل ١٩٨٩).

ومما يصور هذه الحساسية ما دار على صفحات الأهرام (بريد القراء) لعدة أيام بدأت برسالة نشرتها الأهرام تحت عنوان "هذا الحرج" ٨٩/٥/٩ جاء فيها:

إننى استفتى علماء الإسلام من خلال نافذتكم فى مدى تمسك واضعى المناهج فى رغبتهم المستمرة لأن تحفظ إبنتى المسيحية آيات قرآنية وأحاديث فى كتاب القراءة.

---

[1] جريدة الشعب ١٧ سبتمبر ٩٣ ص. وقد عقب الأستاذ مجدي حسين في نفس العدد ورد ردًا قويًا. ورد الأب أنسطاس في عدد تال على الرد.

إننى متأكد أن الإسلاميين لا يحبذون ذلك ويعترضون عليه مثلى لأننى أعرف أنهم ذوو طبيعة نقية متحمسون لدينهم وتعليمه لأبنائهم لا لأبناء الملل الأخرى ومتأكد أن الإسلاميين لو وضعوا مناهج التعليم لنقلوا تلك الآيات والأحاديث من كتاب القراءة إلى كتاب التربية الإسلامية وهو المكان الشرعى لتعليم القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ولن يفرضوها على الأطفال المسيحيين ويمتحنوهم فيها وقد تعجبت من تبرير السيد الوزير حين منع تدريسها مؤخراً بحجة أنها فوق مستوى الأطفال فى الابتدائى من حيث اللغة – رغم احترامنا لسيادته وحماسه لتقدم العملية التعليمية – فالأولى أن يأمر بنقلها لكتب التربية الدينية لا إلغائها تماما فأنا لا أنتقدها أو أعترض إلا على إلزام غير المسلمين بحفظها أما بالنسبة للتلاميذ المسلمين فحفظها ودراستها واجب عليهم. أريحونا من هذا الحرج الذى تدفعوننا إليه وجازاكم الله خيراً..

سمير بنايوتى – المحلة الكبرى..

وفى ٨٩/٥/١٣ نشر الأهرام تعقيباً تحت عنوان "**بلا حرج**"..

رداً على ما نشره الأخ سمير بنايوتى فى بريدكم تحت عنوان "هذا الحرج" أحب أن أبلغ سيادته وأبلغ كل الآباء الذين يجدون حرجا من تدريس بعض النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية لابنائهم فى كتاب القراءة ويطالبون بنقلها إلى كتاب التربية الدينية.

أولاً: أن القرآن هو الكتاب السماوى الوحيد الذى برأ السيدة مريم العذراء مما نسبه إليها اليهود خاصة مع يوسف النجار فشهد لها القرآن بقوله "إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين". صدق الله العظيم كما أنه أفرد لها سورة باسمها (سورة مريم) وبذلك تفرد فى رد اعتبارها.

ثانياً: أن القرآن ينقسم إلى أربعة أجزاء: (أ) ألاهيات. (ب) قصص أنبياء. (ج) تشريع. (ميراث شخصية). (د) سلوكيات.

فالجزء الأول من الإلهيات خاص بإثبات وحدانية الله وقدرته وأنه خالق.. وهو خاص بالمسلمين ومقرر فى كتب الدين الإسلامى فقط.

والثانى من قصص الأنبياء ورد فى كل الكتب السماوية وقد درسته أنا من خلال مقارنة الأديان واطلعت على كل الأناجيل بما فيها إنجيل (برنابا) الذى يتحرج منه الشرقيون وأتممت دراستى على أيدى أساتذة من القساوسة الأفاضل ولم نتحرج من ذلك كمسلمين.

ثانيا: جزء التشريع وقد أخذ وعمل به كل الخلق من مسلمين ومسيحيين ويهود دونما فرض من أحد فى الميراث والأحوال الشخصية التى عادت إليها الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا فقد أباحوا الطلاق بعد تفشى الزنا والأبناء غير الشرعيين الخ...

ثالثا: أن النصوص المدرسية ما هى إلا سلوكيات ولكنها بلغة القرآن أى بلغة راقية من بلاغة وأدب وغيرهما.. وهذا النوع هو ما تسميه أوروبا إتيكيت مثل "يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم". "وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها" "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".. إلى آخره من الآيات والأحاديث التى تعلم السلوك الراقى والخلق المهذب فمن أين إذن يتعلمها الطلاب إذا لم تفرض عليهم فى نص يمتحنون فيه؟؟؟.

رابعا: إذا كان مستوى هذه الآيات فوق مستوى الأطفال فى الابتدائى فإن العيب يكون فى بعض الأطفال سواء بالتعلثم أو (التهتهة) أو غيره لأننا من جهة نسعى للمدارس الأجنبية التى تقدم اللغة الأجنبية فكيف إذن يتعلمونها؟ ومن جهة أخرى فقد شاهدنا جميعا أطفال الأزهر وهم دون العاشرة من حافظى القرآن وكلهم ثقة بأنفسهم أمام الوزراء ورئيس الجمهورية نفسه يتلون القرآن ويناقشون فى ثبات ومقدرة (حماهم الله) وعقبال أولادنا فهل اللغات الأجنبية أسهل على أطفالنا من لغتهم العربية؟؟.

وفى ختام الرد أعرف سيادته أن القراءة لا تحفظ وإنما الحفظ يكون فى مادة النصوص وهى فرع واحد من فروع اللغة العربية. وأما ما أبلغته ابنته بذلك ربما لأن مستواها ضعيف جدا فتتعلل بأعذار واهية صدقها ولى الأمر المسكين فإذا أراد أن يقطع الشك باليقين فليتصفح منهج اللغة العربية ليتأكد

ما أقول علما بأن الكليات الإسلامية المتخصصة تدرس المسيحية واليهودية وتلك مواد مستقلة بذاتها وليست فرعا من مادة.

ولم نتحرج أثناء دراستنا لليهودية ولا للمسيحية بل نطالب بالمزيد من آيات السلوكيات لأن الأجيال لا تجد من يعلمها أولويات الأدمية. وشكراً...

نظلة إبراهيم حسن بالتربية والتعليم.

محرر بريد الأهرام: كانت الرسالة الأولى تعبيراً عن وجهة نظر من حقها أن تعبر عن نفسها.. وهذه الرسالة تمثل وجهة النظر الأخرى فى نفس الموضوع وبذلك أستوفى الموضوع التعبير عن وجهتى النظر وقد نشرناهما بلا حرج إيمانا بأن كل شىء قابل للمناقشة الهادئة الموضوعية لهذا فإنى أرجو اعتبار الموضوع مغلقا.. وأعتذر عن عدم نشر أية رسائل أخرى حول نفس الموضوع.. وشكراً..

ولكن فى ٨٩/٥/١٧ نشر الأهرام تعليقين جاء أولهما تحت عنوان "قد تبين الرشد". بتوقيع الدكتور عبد الرحمن العدوى كلية الدعوة الإسلامية جامعة الأزهر جاء فيه:

"اطلعت على الكلمة المنشورة فى بريد الأهرام تحت عنوان "هذا الحرج" والتى يستفتى كاتبها علماء الإسلام فى مدى جواز إلزام غير المسلمين بحفظ آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وامتحانهم فيها فى دروس القراءة بالمدارس الابتدائية.. وأجابه على هذا أقول لسيادته ما يلى:

١- ليس فى تعاليم الإسلام ما يدعو إلى إكراه غير المسلمين على الدخول فى الإسلام أو حفظ آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وهم لا يؤمنون بها. وقد صرح القرآن الكريم بذلك فى قول الله تعالى "لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى"..

٢- يدعو القرآن الكريم إتباعه إلى البر والعدل مع غير المسلمين الذى لم يعتدوا ولم يحالفوا المعتدين وقد جاء ذلك فى قوله تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين".

٣- من البر والعدل مع غير المسلمين ألا نوقعهم فى حرج تضيق به صدورهم وعلى هذا فليس من تعاليم الإسلام إلزام غير المسلمين بدراسة وحفظ آيات القرآن وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وامتحانهم فيها.

٤- واقترح لدفع هذا الحرج أن يسمح للطالب المسيحى بألا يقرأ ما فى كتب القراءة من الآيات والأحاديث. وأن تشتمل هذه الكتب على الآيات التى أنزلها الله فى اصطفاء آل عمران وتكريمه لامرأة عمران ومريم ابنتها الطاهرة البتول وولدها عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام والآيات التى تتناول دعوته والمعجزات التى أيده الله بها وهى آيات كثيرة يؤمن بها المسلم ويتعمق بها إيمان المسيحى بدينه وكتابه.

٥- وعند الامتحان فى موضوعات القراءة يوضع سؤال اختيارى يعطى فرصة متكافئة فى الإجابة للجميع.

٦- وأخيراً فإن المسيحى المتدين الملتزم بأخلاقيات دينه كالمسلم المتدين الملتزم بأخلاقيات دينه كلاهما نموذج طيب للمواطن الصالح الذى يقيم علاقاته مع الآخرين على المحبة والود والتعاون ومكارم الأخلاق التى تأمر بها جميع الأديان السماوية والتى تسعد الأمة وتنهض وترتقى بتحقيقها فى نفوس المؤمنين".

وكذلك نشر كلمة أخرى تحت عنوان "حمانا الله وإياكم"..

تحية طيبة من قارئ دائم لبابكم المحبب إلى نفسى من سنوات وللأسف لم اشترك فى كتابة أو تعليق طيلة هذه السنوات سوى بالإعجاب أو الضيق فى صمت. وأنا أتابع أحوال مجتمعنا من خلال ما أقرؤه فيه.

ولم يخرجنى من صمتى سوى رسالة (هذا الحرج) لكاتبها القارئ سمير بنايوتى من المحلة الكبرى شاكيا فيها من إلزام ابنته بدراسة بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة فى كتاب القراءة بالمدرسة الابتدائية وقد ضايقنى حين قرأتها سطحية رأيه ولست ألومه فى ذلك لكنى أخذت على سيادته أنه اختار وقتا سيئاً للغاية فى الخوض بلا حرص فى قضية هى أساسا تربوية مطلقة لا دخل فيها للملل (على حد تعبيره) والخوض فى

الإسلام والمسيحية وأقول لسيادته: "إذا كانت ثقافته أجنبية" فإن لغة القرآن الكريم والأحاديث الشريفة هى قمة البلاغة لدارس اللغة العربية وهى لغتنا الأصيلة وإننا ونحن ندين بالمسيحية كان أساس موضوعات الإنشاء وقمة البلاغة فى كتاباتنا وسر تميزنا فى لغتنا العربية الرفيعة هو الاستشهاد ببيت شعر أو حديث شريف أو آية قرآنية كريمة ولم يكن على أيامنا – وليست بعيدة كثيرا عما نراه اليوم من تزمت وفرقة بل كان هناك الحب والإخاء والتعاون والمشاركة والترابط والمحبة لم يكن هناك التعصب والتخلف كما نرى هذه الأيام من بعض إثارة النزعات والمتطرفين من الطرفين والحمد لله أنهم قلة جاهلة أصفها بالسطحية تتمسك بالقشور بعيداً عن المعرفة الحقيقية لمعانى الحياة وأعوذ بالله إذا وصفتها بأنها بعيدة كل البعد عن معرفة الله سبحانه وتعالى والله محبة والأديان السماوية تدعو للسماح والمجادلة بالحسنى ولكل حرية الاختيار والعبادة، واقسم إننى كنت احضر اجتماعات الإخوان المسلمين بدارهم بالزقازيق بعلمهم وبترحيب الأخوة الزملاء وكانت الاجتماعات كلها سماحة وحضا على التمسك بالدين دون المساس بشعور أحد وكان الحب رائداً للجميع وحدث ذلك عام ١٩٥٠ فلنعد إلى أخلاقنا وترابطنا ليعود الحب والوئام والخير يوم كان راعى الكنيسة حين ينصح يستشهد بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بجانب ضربه للأمثال والحكم من الكتاب المقدس – كلها كتب مقدسة ومنزلة من عند الله سبحانه وتعالى وهدفها الأكبر ترسيخ الحب والتراحم والتقدم والاستقرار.

حمانا الله وإياكم وبلادنا العزيزة شر الجهل وضعف العقول – وتحيا مصر ويحيا راعى الوحدة الوطنية رئيسنا الإنسان المتزن الإنسان الفاضل وعاش الهلال مع الصليب.

إميل بشاى مجلى موجه بالتعليم الثانوى بالزقازيق

من شواهد الحساسية ما ذكره الدكتور طارق البشرى فى جريدة الأسبوع العدد الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ٢٠٠٥م (ص٥) "أن الدكتور محمد عمارة استشهد فى أحد كتبه بفقرة من كتاب مونتجمرى وأنه الذى ترجمه ونشرته مكتبة الأسرة عما تقوله اليهودية والمسيحية عن أن القرآن

مسبوق بأفكارهما وما يشير إليه القرآن من تغيير وقع فى اليهودية والمسيحية". فلما نشر المقال كتب عدد من الكتاب المسلمين والمسيحيين بيانا تضمن الاعتراض على إثارة الخلافات العقائدية ولما عرف الدكتور محمد عمارة ذلك قال فى مقال ثانى له أنه يوقع مع الموقعين لأنه حديثه كان موجها للسياسات الغربية قديمها وحديثها وليس للمسيحيين الشرفيين.

ومع هذا تقدم البعض بشكوى للنائب العام ضد الدكتور محمد عمارة طالبين التحقيق معه بزعم أن حديثه يمثل اعتداءً على عقائدهم واستدعت النيابة الدكتور عمارة ثم حفظت الشكوى فى أدراجها فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٤".

ويماثل هذا أن أثنى عشر قسيساً احتجوا على فيلم "باحب السينما" لأنه يمس الأقباط، رغم أن مؤلفه قبطى وطالبوا بإيقاف عرضه.

لكن هذه "الحساسيات" تهون أمام ما حدث للأنبا يوحنا قلته نائب البطريرك الكاثوليكى عندما كتب مقالاً عن الرسول بمناسبة رمضان بعنوان "**رمضان كريم.. تأمل مسيحى**"..

وجاء فى هذا المقال...

أحاول أن أخترق الحاجز التاريخى. حاجز الصمت والخوف، حاجز الجهل وثماره التعصب والخصام. أغامر لكى أعبر فوق أوهام لا تمت للحقيقة بصلة سكنت فى وعى أو فى لا وعى الشرق وفى الغرب واستوطنت أعماقه، ولا يزال وجدان البشر، شرقا وغربا، مزدحما بما يشبه صراع العواطف. وممزقا بأصوات تناقلها التاريخ عبر القرون الطوال، وياللأحمال الثقال من المغالطات، والتهم الباطلة، والتفسيرات الغبية القاصرة وزيف الشروحات والتحامل على الإنسان الآخر، أحمال ناءت بها عقول المفكرين، وأجهدت ضمائر ذوى الإرادة الصالحة.

وما زال القلق، والخوف، والحساسية والتحفز السلبى أموراً تحكم رؤية المسلم للمسيحى، ورؤية المسيحى للمسلم، وبنوع خاص ما زالت شخصية "الإنسان العظيم" محمد ابن عبد الله نبى الإسلام ورسول الحضارة العربية ما زالت أكبر من اكتشاف جوانب عظمتها.

أتجاسر وأنا المسيحى العربى أن اقترب فى تهيب وفى خشوع من شخصية "الرسول العربى" لا أتمنى أنت يظن بى أحد إنى أتنكر لإيمانى وعقيدتى، أو رد يلصق بى تهمة النفاق والعياذ بالله. والله – سبحانه وتعالى – فاحص القلوب والضمائر والذى لا تأخذه سنة من النوم. فكلماتى ليست إلا دعوة إلى الحب والمودة والتفاهم وإقامة حوار إنسانى رفيع بين الإنسان والإنسان المختلف عنه.

من أعماق الصحراء العربية الصامتة منذ مئات القرون، فوق الرمال الحارقة، والجفاف القاتل والظمأ الحاد. والجوع الذى يدفع بالقبائل إلى التنقل والتقاتل. من قلب قرية كبيرة، أو مدينة صغيرة أقيمت فى قلب الصحراء، أحاطت بها الأساطير واختلطت بالتاريخ والسير.

من أعماق الصمت خرج صوت يؤذن: لا إله إلا الله محمد رسول الله، حدث ذلك فى بداية القرن السابع الميلادى، ولد الميلاد الهجرى، كانت الصرخة قوية، زلزلت عرش كسرى وعرش قيصر، وألتفت العالم الفارسى، والعالم البيزنطى، الشرق والغرب، فى غير اكتراث، لم تنصت فارس إلى صوت قادم من القبائل العربية المتشرذمة، لم تهتم بيزنطة فقد أتاها قبل ذلك أصوات كثيرة من عمق الصحراء العربية. وعرفت كيف تكبتها وتمحو أصداءها.

لم يسمع الشرق أو الغرب، الشمال أو الجنوب عن محمد إلا حين دقت وفوده أبواب الشعوب والملوك لتعلن لهم: جاء دين جديد يقول إنه امتداد وتكمله لمن سبقه، عقيدته أن محمداً بن عبد الله بعث للناس نبيا، يحمل دينا جديدا، ويحمل وحيا منزلاً. لم يكن الأمر مفاجأة، فقد تعودت المنطقة العربية على ظهور مدعين وأنبياء كذبه، لم يكن الأمر يثير هما للغرب المطحون تحت حكم أباطرة بيزنطة، أو للشرق المطحون تحت صدمات التمزق الدينى واعتقد أن هذه الشخصية النبوية لم تزل مجهولة شرقا وغربا بل لعلها لم تزل مجهولة لدى المسلمين أنفسهم. فكم بالأحرى عند غير المسلمين.

محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) من أنت ياذا المهابة والجلال بالنسبة لى أنا المسيحى؟ من أنت يا صانع حضارة نقلت البشرية من عالم إلى عالم وأرست قواعد للدول والشعوب؟.

من أنت أيها الآتى من الصحراء من قلب الأمية والجهل؟ من القاع. من سخط الشعوب القديمة، من أسرة فقدت الوالد، من قبيلة عبدت المال والتجارة.

من أنت يا إنسان؟؟

يا رجل؟؟

يا رسول؟؟

أنا مسيحى أومن بأن المسيح كلمة الله – الذاتية الناطقة – هو الوحى الكامل، وكمال الوحى، تعلمت هذا وملأ وجدانى، لكن أمام "إنسانيتك" أمام رسالتك، أمام كتاب ربك الذى حملته، أمام تاريخك، أمام ذلك كله لا أجد حرجا، أو قلقا، أن أحنى الرأس إجلالاً واحتراما، حبا وانبهاراً، لا يا سيدى، لا ينكر فضلك وسموك إلا جاحد أو جاهل، دعنى يا سيدى فى شهر رمضان، أرفع إلى مقامك السامى، حبا وإكراما، لأنك إنسان، حملت كل سمو إنسانية الإنسان، لأنك رسول بعثت لتنقل المجتمع من حال إلى حال، لأنك صاحب حضارة، لأنك قدوة للحكم، للمنتصر وللمنهزم، للقوى والضعيف، لأنك إمام المؤمنين بالله الواحد وباليوم الآخر.

سيدى نبى الإسلام، رسول الحضارة تقبل حبا وإجلالاً من مسيحى فى الشهر المبارك".

وعلقت روز اليوسف على هذا الخبر بعنوان "أقباط يكفرون أقباط". قالت الجريدة (العدد الصادر فى ١٩٩٨/٢/٩ ص٧٠).

بدأ الهجوم على المقال وعلى الدكتور الأنبا يوحنا قلته فى قبرص، حيث كان يعقد فى مجلس كنائس الشرق الوسط الذى كان يحضره هو أيضاً.. وهناك قام أحد أساقفة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقيادة كبيرة تتولى منصباً هاماً.. بتصوير المقال عشرات المرات وتوزيعه على الحاضرين.. ثم قام

بإعداد بيان يطلب فيه بعزل الأنبا يوحنا فى صيغة تصفه بـ "الخارج على المسيحية" إلا أنه فشل فى إقناع أى من الأساقفة الحاضرين فى التوقيع على مثل هذا البيان.. الذى أعاد إلى أذهانهم عصور الانشقاق الأول فى المسيحية والتى لا تزال تعانى منها المسيحية حتى الآن.

على الرغم من كل ذلك لم يمنع هذا الرفض من قبل الأساقفة أن يثور هذا الأسقف ويتهم الأنبا يوحنا قلته بالكفر والخروج عن المسيحية.

وبالطبع لم يكن هو الوحيد الذى صدر منه هذا. ففى نفس الوقت كانت هناك معركة أخرى مشتعلة داخل مصر ما بين التيار المسيحى السلفى المتعصب الرافض للمقال من جانب، والتيار المستنير الذى لا يجد أى مساس بالعقيدة أو الإيمان المسيحى فى نفس المقال من جانب آخر.

ومن ثم أصبح المقال موضوع عظات يوم الأحد التالى لنشره فى معظم كنائس مصر، حيث استغل بعض رموز التيار المتعصب هذا المقال لإشعال الحرب ضد الأنبا يوحنا قلته.. بينما قام التيار المستنير بشرح ما جاء به لعامة الشعب الذى اختلط عليه الأمر بسبب بعض التفسيرات سيئة النية من قبل المتشنجين.

بذلك انتقلت المعركة إلى الرجل القبطى البسيط فى الشارع.. فازدادت الخلافات ما بين مؤيد ومعارض داخل قاعات الكنائس وخارجها..

وكعادتهم لم يشأ أقباط المهجر أن يكونوا بعيدين عن الساحة خاصة بعد انحسارهم الأخير بسبب طلبهم التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لمصر بحجة الدفاع عن الأقباط!!.. فجاءتهم الفرصة للعودة مرة أخرى لفرض وصايتهم على الأقباط فى مصر.. وانهالت الفاكسات التى تكفر الأنبا يوحنا قلته إلى كل الهيئات والمؤسسات القبطية فى مصر، وكذلك إلى الأنبا يوحنا قلته نفسه.. وقادت هذا الهجوم إحدى هيئات أقباط المهجر فى إنجلترا من ناحية، والدكتور سليم نجيب أحد قيادات أقباط المهجر فى كندا من ناحية أخرى.. فى اتهام علنى له بالخروج على العقيدة المسيحية.. بل وصل الأمر إلى اتهامه بأنه ارتد عن المسيحية إلى الإسلام!!.

أدى ذلك بالطبع إلى توتر داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها، خاصة أن بعض رجال الدين الكاثوليكى أبدوا تحفظهم تجاه المقال بأنه على الرغم من عدم وجود أى مساس فيه بالعقيدة المسيحية إلا أن نشره فى جريدة يومية تقرؤها فئات مختلفة من الشعب جعل البسطاء منهم يفاجأون بعبارات التبجيل للرسول (ﷺ) فظنوا أن الأنبا يوحنا يخون عقيدته.

نعود إلى المقال نفسه. حيث لا نجد ما يفسر كل هذه الضجة.

لقد بدا واضحاً منذ بداية المقال تحفظ الأنبا يوحنا قلته الشديد، فهو يعلن إيمانه المسيحى ويؤكده أكثر من مرة بعبارات لا تقبل الشك والتى كانت أقواها قوله: "إننى مسيحى أومن أن المسيح كلمة الله – الذاتية الناطقة – الوحى الكامل وكمال الوحى".

ويعلن أيضاً بأنه لا يتمنى أن تفسر كلمات بأمور مستهلكة فى مجتمعنا الشرقى الذى يصف من يختلفون معه بالخيانة والنفاق وأحيانا بالكفر أو شابه ذلك.

ويؤكد فى معرض حديثه أنه يتناول شخصية سيدنا محمد (ﷺ) من الناحية الإنسانية والتاريخية التى حاول خلالها إتباع منهج جديد للكشف عن الجوانب الشخصية التى لم تزل مجهولة شرقاً وغرباً، بل ولدى المسلمين أنفسهم – على حد قوله–

ويطرح بعد ذلك عدة تساؤلات فيقول: من أنت (يقصد الرسول ﷺ) يا ذا المهابة والجلال بالنسبة لى أنا المسيحى! من أنت يا صانع حضارة نقلت البشرية من عالم إلى عالم وأرست قواعد للدول وللشعوب؟ ويستطرد متسائلاً: من أنت أيها الآتى من قلب الصحراء.. من قلب الأمية والجهل.. من القاع، من سقط الشعوب القديمة.. من أسرة فقدت الوالد.. من قبيلة عبدت المال والتجارة.. من أنت يا إنسان.. يا رجل.. يا رسول؟!.

كل ما سبق لم يكن سبباً فى هذه الضجة لكنها حدثت بسبب الفقرة الأخيرة من المقال.. والتى بدأها بقوله: "أنا مسيحى أومن بأن المسيح كلمة الله – الذاتية الناطقة – هو الوحى الكامل وكمال الوحى.. تعلمت هذا وملأ

وجدانى، لكن أمام إنسانيتك (يقصد سيدنا محمد ﷺ) أمام رسالتك، وإمام تاريخك.. إمام كل ذلك لا أجد حرجاً أو قلقاً أن أحنى رأسى إجلالاً واحتراماً حباً وانبهاراً.. لا يا سيدى، لا ينكر فضلك وسموك إلا جاحد أو جاهل، دعنى يا سيدى فى شهر رمضان أرفع إلى مقامك السامى حباً وإكراماً لأنك إنسان حملت كل سمو إنسانية الإنسان لأنك رسول بعثت لتنقل المجتمع من حال إلى حال. لأنك صاحب حضارة.. لأنك قدوة للحكم المنتصر وللمنهزم.. للقوى وللضعيف.. لأنك أمام المؤمنين بالله الواحد وباليوم الآخر..".

ويختتم قائلاً: "سيدى نبى الإسلام رسول الحضارة تقبل حباً وإجلالاً من مسيحى فى الشهر المبارك".

كان هذا الجزء هو موضوع الأزمة..

ولكن هل كان ما جاء بالمقال هو السبب الوحيد لكل هذه الضجة؟!.

بالتأكيد لم يكن كذلك.. فالنص يحتوى على عبارات إجلال وانحناء.. إعجاب وانبهار.. وتحية فى عيد رمضان قام الكاتب بتوجيهها إلى سيدنا محمد (ﷺ) بصفته شخصية إنسانية غيرت مجرى تاريخ المنطقة العربية بل الكثير من مناطق العالم.. إلا أن هذه الكلمات رغم كل ذلك كانت الفرصة المناسبة فى إرسال سيل من الخطابات والفاكسات وتليفونات التكفير كأنه خان عقيدته.

فأين هنا خيانة العقيدة أو مخالفة الإيمان المسيحى؟!.. فهو يقول: "الرسول العربى نبى الإسلام صانع حضارة".. ومن ينكر ذلك ولازال مليار من البشر يصلون عليه ويسلمون ليل نهار.

فهل يعتبر اختراق الكاتب لحاجز التاريخ – كما يقول هو فى مقدمة المقال – فى محاولة للعبور فوق أوهام لا تمت للحقيقة بصلة، سكنت فى وعى أو لا وعى الشرق أو الغرب واستوطنت أعماقه وخاصة فى وجدان البشر شرقاً وغرباً لا يزال مزدحماً بما يشبه صراع العواطف.. ممزقاً بأصوات تناقلها التاريخ عبر القرون الطويلة ومحملاً بالإثقال من المغالطات والتهم الباطلة والتفسيرات الغيبية والتحامل على الإنسان الآخر.. فأصبح

الخوف والحساسية والتحفز السلبى أموراً تحكم رؤية المسلم للمسيحى ورؤية المسيحى للمسلم".

وهنا نجد أن الأنبا يوحنا قلته حاول تغيير النظرة الإنسانية دون المساس بأى لغم عقائدى ودون تفجير قنابل تعصب أو كراهية فى محاولة لزرع الحب والمودة.. فهل هذا كثير ونحن الآن فى بداية القرن الواحد والعشرين!!" انتهى تعليق مجلة روزا اليوسف..

لقد أراد الكاتب أن "يخترق حاجز التاريخ" فكان جديراً بالتشجيع لأنه أراد العودة إلى الحقيقة وإزالة الأكاذيب التى نالت من الرسول وكانت سببا فى التاريخ القديم – فى الحروب الصليبية – كما كانت فى التاريخ الحديث سببا فى الجفاء ما بين المسلمين والمسيحيين.

والأغرب أن يتولى دعوى التكفير أحد رجال الكنيسة الأرثوذكسية المصرية التى يعيش الأقباط فيها فى ظل الإسلام الذى حرر الأقباط من الاضطهاد البيزنطى وأعاد الكنيسة استقلالها وكيانها.

فهل هناك فجاجة أو حماقة مثل هذه، وبماذا نفسرها إلا بحساسية قاتلة مدمرة تحيق الضرر أول ما تحيق بالكنيسة والأقباط..

المشكلة أن هذه الحساسية المرهفة، الحادة، قد طالت الحكام والمسئولين وكثيراً من الكتاب بحيث أصبحوا يتجنبون كلمة "الإسلامى" ويلوذون بكلمة "الدينى" وعندما يتحدثون عن الحضارة الإسلامية يتحدثون عن الحضارة العربية علما بأن إسهام غير العرب من فارسيين وإيرانيين وغيرهم يفوق مساهمة العرب. وأصبحت الحساسية الدينية إحدى ورقات اللعب والضغط وأصبحت تحجب المصارحة بالحقائق وتفرض اللواذ بالمندوحات، وتفتح بابا للتأويل المغرض فكل إشادة بالإسلام وأنه قوام الحياة العربية المسلمة يؤخذ ويعالج باستحياء حتى لا يسئ إلى مشاعر الأقليات الدينية ويكون من الخير تجنبه.

والنتيجة أنه فى العصر الذى أصبح "الجنس" يدرس وينشر وتخرج به على الناس شاشات التليفزيون، أصبح الحديث عن الإسلام يثير الخجل والحياء ويتوارى كأنه شيء "يكسف".

ودفع ذلك المسئولون لأن يكرروا الحديث الممل عن الهلال مع الصليب – الشيخ مع القديس المسجد والكنيسة ورجال الدين من الأقباط والمسلمين. والزج بشيخ الأزهر وبالبابا شنودة ليظهرا فى كل المناسبات الرسمية متجاورين وكثر الحديث عن "عنصرى الأمة".

فهل فكر المسئولون فى أن هذه الظاهرة تسئ إلى وحدة الأمة. وتكرس وجود عنصرين وتوحى كما لو أن مصر مثل قبرص ولبنان وكما لو أن الأقلية القبطية تعدل الأغلبية المسلمة، وأنهم فى حرصهم على العدالة للأقلية أوقعوا الظلم بالأكثرية لأنهم يساويها بالأقلية.. هل فكروا فى أنهم فى حرصهم على الوحدة يعمقون مشاعر الطائفية.

إن تجارب التاريخ توضح أن الممالأة والمجاملة أو التنازل من جانب الأغلبية فى حقوقها المشروعة يمكن أن يوجد مشكلة مستعصية فى المستقبل تبوء بأوزارها الأقلية التى أريد مجاملتها..

الفصل الرابع

طموح القيادة

الطموح وإن كان من المكونات الرئيسية لكل زعيم وقائد – فإنه ما لم يقترن بالحكمة، الحذر، الشورى، ملاحظة العديد من الاعتبارات، والأبعاد، ومقاومة الإغراء بحيث يقف القائد عند نقطة معينة لا يتعداها.. فإنه يمكن أن يؤدي إلى عكس ما استهدفه.. ففي الطموح طبيعة المقامرة، والمغامرة، والمقامر الحكيم وحده – إذا وُجد – هو الذي يستطيع مقاومة الإغراء الذي يمكن أن يودي بكل ما ربحه!

ويتعرض القائد الطموح لعملية نفسية/ اجتماعية دقيقة يتداخل فيها الطموح الذاتي بالهدف العام ويتمازجان حتى يصبحا شيئًا واحدًا، وقد يمثل ذلك قولة لويس الرابع عشر (أنا الدولة) أو كلمة سعد زغلول "لا تحرج سعدا، فتحرج الأمة!" كما قد يصوره انحراف لينين عن الخط الموضوعي والأصيل لكل أدبيات الاشتراكية وتداعياتها من حرية، مساواة جماهيرية، وعدالة.. إلى سياسة المركزية الديمقراطية في السياسة والأخذ بالتيلورية في سياسة العمل، وقمع المعارضة العمالية الخ... وإذا كانت هذه الاتجاهات التي نبعت من الإيمان الشخصي للينين قد قهرت روح الاشتراكية وطبيعتها، فهذا ما يعطينا مثالا حيًا عن قوة الطموح وكيف يجعل القائد يرى نفسه ممثل الدعوة، وكيف يدفعه للسير قدمًا حتى يوقفه على حافة الهاوية، وفي معظم الحالات يوقعه فيها...

وقد لا نجد كتابًا عني بمثل هذه النقطة وفصل فيها ونوه بها ونبه عليها مثل القرآن الكريم... فالقرآن يسلم بضرورة وجود القائد والإمام، ولكنه يجعله "رسولا".. ومعنى هذا أن يستبعد كل المعاني الذاتية ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (آل عمران ١٢٨)،

وهو يؤكد أن دور الرسول هو البلاغ، ويسوقه في صيغة الحصر ﴿إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ وأنه ليس جبارًا، ولا حفيظًا، ولا حتى وكيلا عن الناس، وهو يوجهه لكي لا تستبد به الرغبة في الهداية إلى الدرجة التي قد يغلب فيها المعنى الخاص المعنى العام رغم أن دور الرسول أن يهدي الناس وبقدر ما ينجح في هداية أكبر عدد بقدر ما يعد مؤديًا لرسالته، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة لاحتمال تداخل المعنى الخاص فى المعنى العام، ولأن هناك أناسًا لا يمكن هدايتهم لأسباب عديدة، فليس من دور الرسول أن يهديهم قسرًا، ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلاَّ يَزَّكَّى﴾.. ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾.. ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾.. ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.. ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.. ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ .

وهو يوجب طاعته على المؤمنين، بل يصل إلى آخر مدى فيقرن طاعته بطاعة الله.. ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾.. وهذا طبيعي ما دام الرسول يبلغ رسالات الله.. ولكن أي انحراف عن ذلك يعرض الدعوة لخطر كبير، ولذلك يخاطب القرآن – بلهجة حازمة لا تدع أثارة من شك – الرسول: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لاَتَّخَذُوكَ خَلِيلا * وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلا* إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾.

وإلحاح القرآن الكريم على هذه النقطة ومعالجته لها من كافة نواحيها وما يتسم حديثه عنها من حسم وقوة، يوضح خطورتها.. وإذا كانت بمثل هذه الخطورة، حتى على الأنبياء والمرسلين، الذين تحوطهم هداية الله ورحمته، ويتنزل عليهم الوحي من السماء، فما بالك بخطورتها على القادة العاديين؟..

إن سجلات التاريخ حافلة بمصارع الطامحين والويلات التي ألحقوها بشعوبهم.

* * *

ومن الدلالات التي تنم عن أن الطموح قد جاوز منطقة السلامة وشارف منطقة الخطر، أن يحاول القادة التوسع ومد سلطانهم إلى مناطق جديدة، وأن يعنوا بالسياسة الخارجية مثل أو أكثر مما يعنون بالسياسة الداخلية إذ مجال العمل الحقيقي هو "الداخل" وأي "خارج" يمثل طموحًا، وقد يمكن المقارنة بين بسمارك وكافور اللذين حققا الوحدة الألمانية والإيطالية بوسائل وسياسات حكيمة ومتأنية ووقفا عند ذلك، وما بين هتلر وموسوليني اللذين استهدفا التوسع فباءا بالفشل وجرا الهزيمة على بلديهما.

وقد بلغ البطريرك شنودة هذه الدرجة عندما أُستدرج لأن يكون رئيسًا لمجلس الكنائس العالمية ذي العلاقات المشبوهة بالمخابرات المركزية الأمريكية (س. آي. إيه) وأخذ يرسي ركائزه في أستراليا والولايات المتحدة، وهذا كله – فيما نرى – طموح دنيوي وسياسي، ليس فحسب بعيدًا عن روح الأب المسيحي، بل يمكن أن يسيء إلى صفته كمرشد روحي للأقباط المصريين، ويربط ما بين مواقفهم ومواقف الجاليات التي تتعرض لمؤثرات أخرى غير مصرية!

* * *

لم يقتصر نقد سياسة الأنبا شنودة على الدوائر الوطنية التي رأت أن سياسته تضرم نار التعصب الفئوي وتناقض وحدة الأمة، والتى أشرنا إليها فى خيار التحدى فهناك معارضة قوية لهذه السياسة نشأت بين عدد من الأقباط النابهين الذين أدركوا المغبة السيئة لسياسة الأنبا شنودة، وما تتمخض عنه من هدم الألفة والثقة التي أقامها البطاركة السابقون بحكمتهم والخطوط التي سارت عليها الكنيسة القبطية ومثلت تقاليدها وخلاصة تجربتها في معايشة المجتمع المصري المسلم، وظهر عدد كبير من الكتاب الأقباط مثل الأستاذ جمال سعد عبد الملاك مؤلف كتاب "من يمثل الأقباط" وهي نقطة من

أهم النقاط وفي صميم الموضوع، والفكرة الرئيسية للمؤلف أنه إذا كان البابا هو الذي يمثل الأقباط – كما هو الظن السائد – فإن هذا تركيز للمعنى الفئوي وفصم لوحدة الأمة؛ فالأقباط كمواطنين مصريين تمثلهم انتماءاتهم المختلفة داخل الأحزاب أو النقابات، شأنهم في هذا شأن إخوانهم المسلمين، أما البابا فإن سلطته يجب أن تكون مقصورة على النواحي الروحية الخالصة دون أي ناحية دنيوية، ومن الواضح أن هذا يناقض سياسة الأنبا شنودة.

كما ظهر تيار قوي يعارض الطريقة التي يدير بها الأنبا شنودة شئون الطائفة، وطريقة تعامله مع الكهنة، أو تصرفه في الأموال، وهي نواح كنا نود لو نُعفى من الإشارة إليها لولا دلالتها فيما نحن بصدده.

ونشرت مجلة روزا اليوسف [العدد ٣٤١٣ في ١٩٩٣/١١/٨] ص٨ تحت عنوان "منشورات المعارضة في الكنيسة المصرية" تقريرًا صحفيًا أشار إلى صدور ١٣٦ منشورًا تنتقد أوضاع الكنيسة و٦٧ كاهنًا تمت معاقبتهم منذ تولي البابا وأشار إلى أن "المعارضة لا تمثل الجماهير، ولكنها تحظى برضا المثقفين" وأبرز التقرير أن بعضاً من المعارضين كان ذات يوم ما من أشد أنصار البابا مثل الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، ومثل بعض ممن وقف مع البابا أيام أزمته مع السادات عام ١٩٨١. وأن حجم المعارضة وإن لم يكن كبيرًا فإنه يتصاعد بشدة. ومعظم المعارضة تأتي من كندا وأستراليا وأمريكا.

ويستطرد التقرير.

كما شكل بعض رجال القانون من الأقباط لجنة تحت اسم "جبهة الإصلاح الكنسي القبطي" مهمتها الدفاع عما ما أسموه المبادئ الكنسية.

ونددوا بما أسموه بدكتاتورية البابا حيث يرون أنه انفرد بحكم الكنيسة واستطاع فرض آرائه على الجميع، وحسب ما قاله جمال أسعد إن البابا تخلى عن مبادئ الديمقراطية التي كان ينادي بها قبل توليه المنصب البابوي وذلك بعد أن أحكم سيطرته على المجلسين اللذين يقودان الكنيسة وأولهما المجلس الملي الذي يقود الكنيسة إداريًا وماليًا ويضم في عضويته ٢٤ شخصًا من المدنيين ورجال الدين ويتم اختيارهم بالانتخاب الحر المباشر من

قبل الأقباط المقيدين في جداول الانتخابات العامة. أما الثاني فهو المجمع المقدس الذي يضم جميع المطارنة والأساقفة على مستوى الجمهورية وهو يختص بمحاكمة البابا ومحاكمة من يهرطق في الدين.

ويوضح جمال أسعد كيفية سيطرة البابا على المجلسين بقوله: "إن البابا أصر على عمل قائمة بأسماء المرشحين الذين يرغب في نجاحهم في انتخابات المجلس الملي والتي تجرى كل خمس سنوات. ومن الطبيعي أن يختار الأقباط قائمة البابا في ظل تقديسهم له وبالتالي أصبح أعضاء المجلس الأربعة والعشرون تابعين له لا يستطيعون معارضته خاصة بعد أن جعلهم شمامسة وهي رتبة كهنوتية وبذلك أصبحوا خاضعين له بحكم الوضع الكهنوتي الجديد.

أما بالنسبة للمجمع المقدس الذي يعتبر أعلى سلطة روحية في الكنيسة فقد سيطر عليه من خلال زيادة عدد أعضائه وتعيين عدد من الأساقفة الموالين له وذلك من أجل القضاء على سلطة الحرس القديم منهم والذين عينوا ورسموا في عهود سابقة عليه.

وقد استطاع البابا زيادة عدد الأعضاء عن طريق إنشاء أبرشيات جديدة يرأسها أساقفة جدد حيث كانت كل محافظة بها أبرشية واحدة فقام البابا بتقسيمها إلى عدة أبرشيات حتى وصل عددها في محافظات أسيوط والمنيا وسوهاج إلى سبعة في كل محافظة على سبيل المثال، ومن الطبيعي أن يخضع الأساقفة الجدد لسلطة البابا وخاصة أنه يختارهم من الموالين له.

وهو الأمر الذي يؤكد البعض أنه السبب فى فقد المجمع المقدس أية صلاحية في مناقشته في أي مشاكل روحية أو عقائدية تمس الكنيسة والأقباط، فالذي يعارض البابا داخل المجمع يحاصر من الأغلبية ويتجنبوه مثلما حدث مع الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي كما يروي جمال أسعد الذي كانت له آراء في جوانب عقائدية تمس التطور مثل قضايا الطلاق والزواج، حيث ينادي بإباحة الزواج من أخت الزوجة المتوفاة وهو الأمر الذي يرفضه البابا شنودة، ولذلك أصبح الأنبا غرغوريوس معزولا من

الجميع حتى أن أحدًا من الأساقفة لا يجرؤ أن يدعوه للصلاة في أبرشيته رغم أنه أسقف البحث العلمي حتى لا يغضب البابا شنودة.

وسجل أحد كهنة الكنيسة، وهو القمص أندراوس عزيز سليمان المآخذ التي يأخذها لفيف من الكهنة على سياسة الأنبا شنودة، وبعضها يتعلق بإضرام التعصب وتعميق المعاني الفئوية وإيجاد حساسية ما بين الأقباط والمسلمين، وانتقد بشدة أن تكون الوظائف في يد البطريرك أو في يد الأسقف دون أي ضمان للكهنة، فكل الذين يعملون في الكنيسة هم تحت رحمة إرادة البطريرك أو الأسقف دون أي حماية، كما أن الأموال التي ترد للكنيسة لا رقابة عليها!

ونسب الكتيب إلى البابا ما لم ينسب إلى الملوك من بناء القصور واقتناء الكلاب البوليسية التي تأكل قطعًا غالية من الشيكولاته المستوردة وكذلك السيارات المرسيدس الفخمة، هذه العدوى التي بليت بها الكنيسة فى هذا العصر.

ويغلب أن يكون لهذه الإشارة أصل، إن لم تكن هي الحقيقة، وعلى كل حال، فأسوأ ما يقال فيها: "ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل"!

وروى القمص اندرواس عزيز أن التفاصيل الدقيقة عن معاملة البطريرك لأعداد كبيرة من رجالات الكنيسة بعضهم في مثل مستوى الأنبا غريغورس أسقف الدراسات والبحث العلمي، والأنبا مينا مطران جرجا ونجع حمادي، والأرخن الشهير المرحوم يونان خلة المدور، والأب متى المسكين، إلى بقية القسس مثل القس بطرس شحاته كاهن كنيسة مارجرجس، والقس أيوب فام، والقس يوسف مرقص وأربعة عشر قسًا كان هو أحدهم.. كل هؤلاء أبعدوا عن مناصبهم أو حرموا حقوقهم الوظيفية التي يتمتع بحمايتها أقل موظف في الدولة، وبعضهم مات من شدة الأسى والحسرة!

نقول: إن هذه وقائع حقيقية، صدرت عن كاهن يلم بخفايا الأمور، وليس أدل على صدقها مما نشره أقباط شبرا في مجلة الشعب سائلين إعادة القس إبراهيم عبده في رسالة تصور المأزق المؤلم الذي وضعته سياسة الكنيسة

وبطشها وما في يديها من سلطة مطلقة، وكيف أنها أحوجت الأقباط إلى التماس العدالة فيما يشبه الشحاذة الوضيعة، وبعد إزجاء آيات الثناء على من أوقع بهم الإجراء الظالم.!

تقول رسالة أقباط شبرا:

حضرة صاحب القداسة والغبطة رئيس الأحبار الأعظم/ البابا شنودة الثالث.

بكل خضوع نرفع لسدتكم الرسولية أسمى آيات الطاعة والولاء سائلين الله أن يديم لنا رعايتكم حتى تنعم الكنيسة بما تحقق لها من امتداد وازدهار، إذ علا شأنها وتجدد شبابها وأصبحت تعيش في صحوة روحية مباركة قل أن تكون لها سابقة في التاريخ المعاصر وذلك بفضل يقظتكم وتعاليمكم وما خص الله به قداستكم من ثقافة وعلم غزير، ونحن نؤمن بأن الله في سابق تدبيره قد وفرك لهذا العهد بالذات ربانا حكيمًا جديرًا بالقيادة الروحية لشعب يضمر لكم حبًا يتسامى فوق كل تعبير.

مقدمو هذا التوسل لغبطتكم أبناؤكم "أبناء مصر" وقد فزعت قلوبنا وحل بها الأسى حينما علمنا بالقرار التأديبي الذي صدر بإدانة الأب الورع القس إبراهيم عبده الذي بموجبه تم استبعاده وعزله في دير الأنبا باخميوس بالصعيد. لو كانت عقولنا- بحكم معايشتها لهذا الأب زمنًا طويلا يمكن أن يتطرق إليها أي نذر من الشك الذي يؤدي إلى تبرير المؤاخذة أو الملامة في شيء من تصرفاته – لاستقبل الشعب هذا الإجراء كأمر عادي لا يوجب التعليق لأن العرف الجاري يقضي أن يكون "الجزاء من صنف العمل" ولكن باعث الحزن الذي ألم بنا لفراقه مخذولا وحرماننا من أبوته الحانية، هو القناعة اليقينية بأن أبانا يتميز بالوداعة والتواضع ورحابة الصدر والقدوة الحسنة في كل تصرفاته وفي كل الأحوال نرى فيه رسالة المسيح الصادقة التي نتمنى أن يحتذي بها الكثيرون.

نحن إذ نذكر ما يلاقيه هذا الأب من المطاردة والتعقب بين الحين والآخر نعزوها إلى طبيعة العالم منذ البدء، وما يلاقيه الناجحون في حياتهم،

ولعل التجربة الماثلة أمامنا تذكرنا بالكثير الوارد في كتابنا المقدس ومنها قصة يوسف الصديق وما جره عليه حسد إخوته من ضيقات ومتاعب (تك ٣٧ : ١١). ولكن عناية الله كانت معه وسخرت كل التجارب للخير.

واعلم يا سيدنا أن قلوبنا أمام الله تعترف لقداستكم أن أبانا القس/ إبراهيم عبده ليس محبوبًا من شعب كنيسته فحسب، بل هو موضع إعزاز وتقدير من كل الذين سعدوا بمعرفته على امتداد الكرازة وإن كانت ألسنة الناس هي أقلام الحق فإن الجموع الموقعة على هذا الرجاء، وهي جزء من كل، تناشدكم بدالة البنوة لتحقق رجاءهم، فلا يطول حرمانهم من أبيهم وتعيده إليهم، أدام الرب حياتكم سنين عديدة وأزمنة سلامية مديدة.

ممدوح بشري ويصا

(وعدد من التوقيعات)[1]

ولا جدال في أن تصرف الكنيسة تجاه كاهن يتمتع بهذه الثقة ينافي ما سطرته آيات الثناء في القسم الأول من البيان، ويدل على أن هناك أحكامًا فردية تطبق بصورة بعيدة كل البعد عن الديمقراطية أو ما تتطلبه أوليات العدالة من ضمانات.

وأثار هذا أزمة استمرت فترة طويلة..

وتقصى القس إبراهيم عبد السيد نقط القصور فى المحاكمات والقرارات التى أصدرها البطريرك شنودة وأجمعها فى:

١- عدم وجود لائحة تتضمن القواعد الإجرائية والموضوعية لهذه التحقيقات والمحاكمات التى تمس فى الصميم آدمية الإنسان وكرامته وحقوقه المشروعة التى كفلتها شرائع السماء ودساتير البشر وكذا مواثيق حقوق الإنسان العالمية والموقع عليها بين الدول بمعاهدات دولية لها احترامها.

٢- عدم تحديد نوعية ومدة العقوبات غير المنطقية الصادرة عن أمزجة سادية متقلبة ومشورات شريرة من بطانات سوء خبيثة وحاشية مغرضة

---

(١) جريدة الشعب عدد ١٩٩٣/١١/٢٦.

وقضاة ومحققين لا تتوافر فيهم أدنى المواصفات اللازمة لممارسة مهامهم الخطيرة.

٣- صدور الكثير من العقوبات بمنع المغضوب عليهم من الصلاة أو الاقتراب من الأسرار المقدسة أو الامتناع عن الصلاة على أجساد بعض المحكوم عليهم بعد وفاتهم.

٤- استكتاب بعض المحكوم عليهم تحت الضغط والإكراه على إقرارات بإرتكابهم لما هو منسوب إليهم من مخالفات صحيحة أو وهمية تحت زعم التثبت من توبتهم وضمانا لأبديتهم(!!) رغم عدم ابتكار جهاز يمكن بواسطته القطع بتوبتهم أو استمراريتهم فى خطاياهم.

٥- عدم إجراء المواجهة بين الشاكى والمشكو فى حقه رغم مجافاة ذلك للنصوص الكتابية المقدسة وأحكام القوانين الكنسية (الباب ٨ من كتاب "الدسقولية" قوانين الرسل ص١١٦) التى توجب ذلك حتى ولو كانت الدعوى عن تجديف على الله تعالى، وطبقاً لأبسط القواعد القانونية المتعارف عليها فى جميع التشريعات الوضعية.

٦- إعداد قرارات الإدانة مسبقا قبل بداية التحقيقات معهم ومحاكمتهم.

٧- إطالة الإجراءات لساعات طويلة ومتأخرة من الليل وحتى طلوع الفجر - ولعدة جلسات فى بعض الحالات، ولعدة شهور وسنوات قد تصل إلى نهاية حياة المحكوم عليهم فيموتون مغضوباً عليهم.

٨- ما يردده قضاة هذه المحاكم من أكاذيب عمن توقعهم أقدارهم تحت أيديهم للوقيعة بينهم وبين رعيتهم وعائلاتهم، وتلويث سمعتهم، أو تسريب ما تتضمنه ملفاتهم من أخطاء حقيقية أو وهمية منسوبة إليهم لجهات مختلفة ونشر قرارات الوقف والتجريد والحرم بوسائل الإعلام الخاصة والعامة بطرق مباشرة أو غير مباشرة، على نحو ما حدث فى شأن القمص يعقوب سوريال والقمص زكريا بطرس والقمص دانيال وديع الرهبان القمامصة شنودة أنبا بيشوى ودانيال البراموسى وأغاثون أنبا بيشوى والأحاديث التى تم الإدلاء بها للصحفيين والكتاب بمناسبة وبغير مناسبة لا سيما الكتب التى

صدرت خلال السنوات السبع الأخيرة (١٩٨٧ - ١٩٩٤) للكاتب الصحفى محمود فوزى والتى يعاد طبعها مراراً بعد صدورها من القيادة الدينية وما تضمنته من أسرار وفضائح ما كان أحد يعلمها إلا عن طريق هذه المطبوعات وغيرها من الأحاديث المسهبة التى تم الإدلاء بها للإذاعيين فى مصر والخارج بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الكنسى كله[١].

وسجل كتيب "السلطان الكنسى أبوة لا إرهاب" الذى وضعه القس إبراهيم السيد حالات عديدة جداً أصدر فيها البابا شنودة قرارات تجريد وحرم وتشريد كهنة، وأن جبروت البابا دفعت بوقوع "حدث نادر فى تاريخ الكنيسة". وهو أن يتمسك البابا بإجراءات ارتأى الأنبا مطران جرجا أنها تخالف الأعراف الكنسية واحتدم النقاش بينهما وارتفعت الأصوات حتى سمعت خارج المكتب، وعندما أصر البابا على موقفه وقال للمطران "أنا كان لازم أحاكمك". رد هذا أمام الأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وعلى مسمع الآخرين - أنت موقوف ومحروم - وغادر مكتب البابا وعاد إلى جرجا[٢].

لقد تضمن كتاب "الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية" قصة تعيد إلى الذهن قصص إذلال السجن الحربي وصلاح نصر وزبانيته، فقد أوقف مرتب القس يوسف مرقص واستدرج لدير الأنبا بشوي فلما حضر مع زوجته تاركًا بناته الأربع الكبار في منزل متواضع جدًا جدًا ما يزال يقطنه في دير الملاك، أعاد البطريرك زوجته للقاهرة مع أحد الرهبان لينفرد بهذا الكاهن ويغدر به نكاية في الأنبا غريغورس، فطلب منه أن يحلق ذقنه ويخلع الزي الكهنوتي، فرفض في إباء مهما كان الثمن، فصدرت التعليمات للأنبا أغاثون "عشماوي" بتنفيذ هذا الحكم الذي أحضر له جلبابًا أبيض وطاقية بيضاء ألبسه إياهما وأخذ ينصحه بالوعد تارة وبالتهديد أخرى. فلما لم ينصع هجم عليه اثنان أشداء من الرهبان وكتفوه كما للذبح وأخذوا يقصون لحيته بالإكراه

---

(١) السلطان الكنسى أبوه لا إرهاب للقس. "إبراهيم عبد السيد ص٣٩- ٤٠

(٢) المرجع أعلاه ص٣٥

وحبسوه لمدة ٢٣ يومًا في قصر الأنبا بولا بالعزباوية وقد عرفت السلطات بالجريمة وتدخلت وحرر محضر أمام النيابة بناء على بلاغ وصل إلى هذه السلطات في قسم شرطة الأزبكية!

ولكن هذا الكاهن المسكين المتواضع تنازل عن المحضر إجلالا لرئاسته الدينية وأبعد عنهم التهمة، ولاء وحبًا وتسامحًا بعد أن توسلوا إليه أن ينقذهم من جريمة ثابتة ووعدوه بسخاء ثم بعد تنازله كالوا له الاتهامات وتناسوا الوعود..

ويبدو أن أنصار الأنبا شنودة أحسوا بهذه المعارضة، فنشروا صفحة كاملة في جريدة الأهرام تحت عنوان "البابا شنودة: ٢٢ عامًا بطريركا" تحدثوا عن إنجازاته كرجل علم وفكر وأنه (أول من أرسى مبدأ ديمقراطية العمل الكنسي وامتدت رعايته للمهاجرين في أمريكا وأستراليا ودول أوروبا.. وأنه أصدر أول لائحة للمجمع المقدس، وأول من أسس أديرة المهجر... إلخ).(١)

ويبدو أن الذين وضعوا مادة هذه الصفحة اهتموا بإبراز ما يعد تفنيدًا للاتهامات التي تندد فيها المعارضة القبطية بطريقة مباشرة البابا لسلطاته، الأمر الذي دفع الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك لأن ينشر في جريدة الشعب تعليقًا لاذعًا وطويلا تحت عنوان "مكانة قداسة البابا أعلى من الإعلانات مدفوعة الأجر!"(٢) قضى قضاء مبرمًا على كل ما جاء في الصفحة الكاملة وكشف عما كان البابا في غنى عنه – وجاء فيه:

خرجت علينا جريدة الأهرام يوم الثلاثاء ١٩٩٣/١١/١٦ بصفحة كاملة مدفوعة الأجر تتكلف عشرات الآلاف من الجنيهات بعنوان "البابا شنودة: ٢٢ عامًا بطريركًا رجل علم وفكر: شاعر وعضو نقابة الصحفيين وأستاذ بالكلية اللاهوتية".

---

(١) الأهرام ١٦/ ١١/ ١٩٩٣ ص ١٧.

(٢) الشعب ١٩٩٣/١١/٢٣م.

ورغم إدراكي أن هذا الإعلان المدفوع الأجر الهدف منه الرد على مقالات المعارضة التي تعلن الرأي الآخر في الكنيسة، والتي تنتقد بعض تصرفات قداسة البابا، والتي من حقنا أن ننتقدها، أقول رغم إدراكي هذا، فقد هالني هذا الشكل الإعلاني الذي لا يليق ولا يجب ولا يصح أن يتبعه قداسته وهو في موقعه الروحي هذا، حتى ظننت أن قداسته قد قرر أن يخوض معركة انتخابية من النوع الثقيل بتاع إخواننا الانفتاحيين واللي "بيرشوا فيه تمام"، ولكن لعلمي أن زفة انتخابات رئاسة الجمهورية آخر الزفات ولا يوجد أية انتخابات الآن. قلت لا سمح الله هو فيه منافس لقداسة البابا على كرسي البابوية، حيث إن صفحة الإعلان الأهرامية هذه قد حوت نشاط وإنجازات وأعمال ومواهب قداسته موضحة في بعض المواقع من الإعلان الفرق بين عهد قداسته والعهد السابق عليه، وكأن القصد هو المقارنة بينه وبين الآخرين (عمومًا هذه سمة لكل ملوك مصر منذ الفراعنة) مع العلم بأن ما جاء فى الإعلان عن الإنجازات مكرر للمرة الألف. فقد سبق الإعلان عنه في مجلة الكرازة التي يرأس تحريرها البابا، والتي لا عمل لها سوى الإعلان عن مقابلاته وسفرياته وإنجازاته!. كما لا أعلم هل قداسة البابا نشر هذا الإعلان متصورًا أن الأقباط سيقولون إن الأهرام هو الذي نشر. وبهذا الوهم يكون البابا في نظر الأقباط مثل رئيس الدولة وأكثر ناسيًا أن أي قارئ سيعلم أن هذا إعلان مدفوع الأجر مثل أي إعلان عن أية سلعة استهلاكية، فهل يليق هذا الوضع مع موقع البابا وهو الأب الروحي لكل الأقباط في العالم؟! حيث إن هذا الموقع يجب أن يكون عند ثقة الجميع أقباطا وغير أقباط لما للكنيسة من احترام على مدى التاريخ، فهل موقع البابا وهو بهذا القدر وهو كذلك يحتاج إلى نوع من الدعاية؟! إنه رجل علم وفكر وشاعر.. إلخ، وما قيمة هذه المواقع؟ وهل يمكن لهذه المواقع المادية الدنيوية أن تعطي موقع البابا الروحي الأبوي أية مميزات؟ وهل هو صراع بين المذاهب المادية الدنيوية وبين الموقع الروحي؟ وهل يعلم قداسة البابا أن قديسي الكنيسة على مدى التاريخ كانوا قديسين نتيجة لمستواهم الروحي ولتقشفهم وزهدهم وليس بالأبهة والإعلانات والفخفخة، وكذلك لماذا هذا الإسراف والإنفاق الذي لا

يقبله الله، فإذا كان مبلغ الإعلان – وهو عشرات الآلاف من أموال الكنيسة – فكيف يسمح قداسة البابا بإهدار أموال الكنيسة وهي أموال الشعب بهذا المستوى الذي لا يليق؟ وكيف يقبل أن يبعثر أموال الكنيسة في الدعاية لشخصه التي لا تبرير ولا مبرر لها، والتي يجب أن ينأى بنفسه عن مثل هذه التصرفات.. وإذا كان المبلغ مدفوعًا من كبار المستثمرين الأقباط الذين سيقولون إنهم يحبون البابا ويقدسونه. نقول: هل قال لكم الله ذلك؟ وهل هذه الأموال تعتبر مقدمة لله وللكنيسة؟ وهل ستنالون عن هذا التبذير أية بركة؟ وهل لو كان هذا المبلغ من نصيب الفقراء ألا يكون أنفع وأجدى؟ مثل ما قال الرب إن من أعطى فقيرًا فقد أعطى الله، فهل المجاملة والنفاق وصلا إلى حد مجاملة البشر على حساب الله (سبحان الله)؟ وهل قبول البابا لهذا الإعلان الذي لا يليق أو يتسق مع روحانية موقع البابا الذي نتمناه، ألا يعتبر هذا تبذيرًا في غير موضعه وإنفاقًا لا مبرر له، وهل فاقد الشيء يعطيه؟ فكيف نقول ونعظ ونكتب عن الاهتمام بالروحيات وبالحياة الآخرة، وألا نجري وراء شهوة الجسد؟ كيف نقول ذلك وتصرفاتنا لا تدل على ذلك، بل تدل على الاهتمام بالماديات على حساب الروحيات.. فهل سكن القصور وركوب السيارات الشبح والفخفخة والمنظرة.. هل هذه هي روحيات الكنيسة في مشارف القرن الحادي والعشرين؟ وهل الاهتمام بالملابس المزركشة والمدندشة، والتي لم يلبسها أي بابا في تاريخ الكنيسة، هل هذه هي الروحيات؟! وهل بناء قصر في منطقة أبو ثلاث في الاسكندرية تكلف ٢ مليون جنيه كاستراحة مع القصور الأخرى في الداخل والخارج هل هذه هي الروحيات؟ وهل هذه المعيشة المترفة في الوقت الذي توجد فيه كنائس وكهنة لا يجدون إلا القليل لسد احتياجاتهم؟ هل هذه هي العدالة المسيحية..؟ وكيف نقول مع هذا إن المسيحية عطاء وبذل وانصياع؟ وهل هذه هي حياة الرهبنة التي تركتم العالم من أجلها وأقيمت عليكم صلاة الموتى فأين انصياع المسيحي وأين تقشف الراهب؟؟

أما ما جاء في الإعلان مدفوع الأجر عن إنجازات البابا من ناحية تأسيس المعاهد اللاهوتية والأديرة والكنائس بالمهجر، فنحن لا ننكر على

قداسته هذا بل نؤيده عليه ونشكره. ويستطرد حتى يصل إلى علاقة البابا بالطوائف المسيحية وهنا نقول للبابا: ما هي حقيقة العلاقة بينك وبين الطوائف المسيحية؟ وهل مهاجمتك للطوائف مثل ما حدث في اجتماع كهنة القاهرة في ١٩٩٣/٩/٣٠ دليل على حسن العلاقة؟ وهل قطعك للحوار بين الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية بسبب كتاب للدكتور رفيق حبيب، ابن رئيس الطائفة الإنجيلية فهل هذه هي العلاقة الحسنة؟ وهل يتم تقييم العلاقة بين الطوائف المسيحية بناء على مواقف خاصة أو وجهة نظر خاصة؟ وهل رأي دكتور رفيق يجعلك تقطع الحوار؟ وهل هذا هو نوع من التهديد لمن يريد أن يعبر عن آرائه وأفكاره؟

أليس هذا هو نوعًا من محاكم التفتيش ونوعًا من التهديد الذي لا يليق؟ ولا أعلم بعد ذلك أية علاقة حسنة تلك التي تتحدث عنها؟

أما ما جاء فى الإعلان بخصوص ما يسمى بالديمقراطية في الممارسة الكنسية والتشدق بشعار "على الشعب أن يختار راعيه"، أقول هل يحدث يا قداسة البابا أنك تجتمع مع الشعب في الإيبراشية الخالية وتسمع آراءهم حيث يقومون بتجديد اسم الشخص الذي يريدون رسامته أسقفًا هل يحدث هذا؟ على العموم أذكرك برسامة أسقف القوصية، والتي كنت مشاركًا فيها منذ البداية أذكرك وأقول إن الشعب قد جاء بناء على أوامرك مرتين مرة سمع فيها منك النقد والتقريع بأنهم شعب لا يستحق أن يرسم له أسقف، حيث لم يقوموا ببناء قصر فخيم للأسقف، لكي يستقبل فيه بعد الرسامة، فهل الذي يشغل قداستكم هو المنظر والترف، وأن يكون الأسقف زعيمًا بدلا من أن يكون أبًا.. وكل ما يعنيك هو أن يكون الأسقف ذا وضع رسمي اجتماعي لا ديني روحي. أما المرة الثانية التي قابلت فيها شعب القوصية فكانت المقابلة التي سبقت رسامة الأسقف بأسبوع وفيها تكرمت وأعلنت أنك ستقوم برسامة الأسقف، ولكن لم يختر الشعب اسمًا ولا أنت لم تذكر أيضًا اسمًا. ولكن لم نعرف الشخص المزمع أن يكون أسقفًا إلا يوم الرسامة. فكيف نقول إن الشعب يختار راعيه كيف؟ وكيف تسمح لنفسك أن تقول في التقليد، وهو المرسوم الذي يعلن رسامة الأسقف والذي يتصدر صالون قصر الأسقف في الأيبارشية، تقول في

التقليد: إن الشعب بطوائفه جاء إليك واختار فلانًا لكي يكون أسقفًا. وهذا لم ولن يحدث، وبعد كل ذلك تقول إن الشعب يختار راعيه! كيف هذا ولماذا يا أبي؟

أما فيما يخص المحاكمات الكنسية فاتركها للآباء الكهنة الذين يكتبون في هذا الموضوع. أما الموضوع الأخير الذي جاء في الإعلان وهو دور العلمانيين وأنهم يريدون أن يسيطروا على الأكليروس، فنقول: إن الخدمة في الكنيسة بالمفهوم المسيحي هي بذل وعطاء ونصيحة لا كسب وتسلط وسيطرة. فالعلماني الذي يخدم يريد أن يكمل دور الأكليروس لا أن يسيطر عليه وهذا يقال للعلمانيين، كما يقال للأكليروس أيضًا لكي لا يكون هناك طرف مسيطر على الطرف الآخر، أما غير ذلك فسيكون سلوكًا بعيدًا عن المسيحية، وهذه بعض الملاحظات والآراء نقولها لصالح الكنيسة التي نرجو لها التقدم والازدهار كمؤسسة دينية مصرية وطنية، وهنا يحضرني قول الكاتب المسرحي الفرنسي موليير عندما يقول في إحدى مسرحياته: "سأصير قسيسًا وأطلق لحيتي وأتحدث عن الفضيلة. سأمنح نفسي حرية واسعة وأهدد خصومي بالحرمان! وسأعلن أنني صوت السماء.. فمن أطاعني فقد أطاع الرب. ومن خالفني فلا مكان له على الأرض، إنها السلطة المطلقة التي أحلم بها وويل للمعارضين". انتهى مقال الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك.

إن هذه الوقائع تدل دلالة قاطعة على أن البابا استطاع أن يحكم هيمنته على الكنيسة وأجهزتها ويديرها بيد من حديد ويفرض جوًا من الإرهاب على الجميع، وهي تثير التساؤل عن السلطات التي تتمتع بها الرئاسات الكنسية ومدى توافقها مع حقوق الإنسان وضمانات الديمقراطية: إن الذي نفَّر أوروبا من المسيحية هو استبداد سلطات الكنيسة واستئثارها بالأمور واستهدافها الحكم والنفوذ، وهذا ما تمارسه السلطات الكنسية هنا. إن التستر وراء الدين لا يبرر أبدًا إلحاق ظلم بأحد، فإنما جاءت الأديان جميعًا لتحقيق العدالة وتوفير الكرامة.

وكل هذه الكتابات الموثقة من كتاب أقباط تؤكد أن الكنيسة قد وقعت في خطأ جسيم عرضها لنقد لاذع لم يسبق أن وجه مثله لأحد من الذين حملوا دعوة واسم القديس مرقص الشهيد المتقشف، ولابد أن هناك سببًا سيكولوجيًا عميقًا يحمل البطريرك على أن تظهر صوره مثل "شارلمان" تمامًا مع فارق واحد هو أن شارلمان يمسك بسيف عريض، بينما البابا يمسك بعصا طويلة، باستثناء هذا فإن صورة شارلمان وصورة شنودة تنطقان بالجبروت والسلطة والقوة، وهذا إذا صح بالنسبة لشارلمان فإنه لا يجوز لرمز المسيح ومخلص النفوس.

وكل الكتابات التى لدينا سواء بأقلام مسلمين أو أقباط تؤكد أن الكنيسة المصرية بدأت عهداً جديداً بتولى الأنبا شنودة كرسى الرسول مرقص. وأن نظمها وسياساتها ومواقفها كلها تغيرت تغييراً جذرياً، وأن هذا التغيير إنما جاء بسبب ما اتسم به الأنبا شنودة من طموح، ومواهب سخرها كلها للنهضة بالكنيسة وربط هذه النهضة بشخصه، وأن هذا التطور كان هو سبب العداوة التى قامت بينه وبين السادات.

* * *

وقد يلقى الضوء أن نستقصى بعض الكتابات التى أشارت إلى نشأة وتطور فكر البابا شنودة.

لنبدأ بما كتبه زميل الأنبا شنودة هو الدكتور ميلاد حنا، ففى مجلة روزا اليوسف العدد الصادر فى ١٩٩٥/١٠/٣٠ ص٢٠ كتب د. ميلاد حنا تحت عنوان **انتخابات المجلس الملى فضيحة بجلاجل**. فبعد مقدمة عن رحلات بابا الكاثوليك قارن بينها وبين رحلات الأنبا شنودة وأنها "كانت مقرونة ببعض الصراعات والاعتراضات هنا وهناك وكلها أمور داخلية لدعم السلطة الكنيسية وقيادة رجال الأكليروس وزيادة حصيلة مواردها المالية قال:

"هناك إجماع على أن الحقبة الليبرالية من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ هى أزهى العصور قاطبة بالنسبة للأقباط. وفى عهد الرئيس عبد الناصر كان البابا كيرلس السادس يمارس ذات الفهم للتراث ولم يكن يشتغل بالسياسة

بل لعله بالفعل لم يكن يشغل نفسه بها وكان له مكانة خاصة عند عبد الناصر وفى لقائه معه ونادرا ما كانا يلتقيان لم يكن الحديث عن الصراع العربى الإسرائيلى ولا عن تمثيل الأقباط فى البرلمان، وعرف أيضا عن عبد الناصر أنه كان يقول له. "صلى لنا يا أبونا" وهى عبارة قبطية تماما وكان عبد الناصر فى ذلك صادقا مع نفسه وحاملا لتراث بنى مر. واستمر البابا كيرلس فى ضمير الناس لروحانيته وتجد صوره فى كثير من بيوت مصر، فالحكام فى مصر كانوا يطلبون من الرؤساء الدينين البركة والرضا، ومن هنا كان يشار إليهم فى المراسيم بالرؤساء الروحيين، لأن عملهم فى الأساس روحى لأنه يتعامل مع النفس الداخلية بتقديم مظلة ربانية فوقية تعطى البشر الراحة والإحساس بالأمان من السماء ثم بالرضا والصفاء من الداخل فيتحركون فى أمور الدنيا والحياة بما فيها السياسة وفق معطيات العصر، وكان البابا كيرلس رمزا لهذا التوجه المصرى الخالص، فرغم مضى نحو ربع قرن على رحيله ولكن وجوده يفرض نفسه على الحياة الروحية كتجسيد للبديل المناسب عن السياسة الحالية.

أخلص من كل هذا إلى أن الميزة الكبرى التى حافظت على تواجد الأقباط بشكل سلس وطبيعى كانت فى الانتشار والمشاركة ليس فى وجود مؤسسة دينية مسيطرة على الشعب، تصدر له الأوامر والفرمانات وتتحدث باسمه فى كافة المجالات، وهو الأمر الذى يحاول البابا شنودة أن يكونه، بل لعله بالفعل وصارت المؤسسة الدينية متماسكة ومنظمة ومنضبطة حتى صارت هى الممثل الرسمى للأقباط. ولم يعد هناك قبطى له وجود على الساحة العامة إلا من خلال القيادة الدينية، وهذا الأمر له جوانب "موضوعية" ربما نعرض لها فى موضوع قادم، كما أن له جوانب "ذاتية" مرتبطة بشخص وشخصية البابا فقد تصادف أن كانت تربطنى به علاقة فريدة من نوعها ربما ليس لها "نظير" لأننى فى كل مرة كنت أنساه أو اتناساه، كان هو البادئ بطرح اسمى ضمن أحاديثه المتعاقبة وكان آخرها حديثه إلى المصور فى العدد الماضى مما دفعنى لكتابة هذه الرسالة الأولى، فمنذ أن كتبت مقالى الذى أخذ شهرة واسعة فى أبريل عام ١٩٩٥ أتشفع فى هذا المقال لدى

قداسته (بما تبقى لى من عشم لديه) أن لا يصدر أوامره لمطران القدس بحرمان الأقباط من التناول من الأسرار الإلهية عند زيارتهم لقبر المسيح، وكان الرجاء إنسانيا عاطفيا نتيجة ضغط بعض أقاربى وبالذات كبار السن من السيدات (إحداهن كانت مريضة بالمرض الخبيث وكانت ستجد راحة فى التناول فى كنيسة القيامة بالقدس وعادت حزينة مكسورة الخاطر)، أقول عقب هذا المقال كلف البابا رجاله بكتابة مقالات وآخرين تفضلوا بكتابة تحليلات كلها علقم ومرارة، ولكننى آثرت الصمت إلى أن أرسل إلى قداسة البابا أحد كبار رجالات الأقباط سنا ومقاما وأهمية وكان إلى وقت قريب من مريديه ومؤيديه، وطالب منى عدم الإدلاء بأية تصريحات أو كتابة أى مقالات وبالذات فى الفترة التى سيسافر فيها إلى رحلته "المسكونية" التى دار فيها حول الكوكب بالفعل، وقد آثرت السلامة واستجبت لهذا الرجاء، بل زدت عليه إننى لم أذهب لأقيد اسمى فى قائمة الناخبين بالمجلس الملى إمعانا منى فى أن أبلغه بالفعل أنه قد صار الزعيم "الأوحد" وأن لا شريك له فى هذه الزعامة التى سعى إليها وحققها بنجاح منقطع النظير ولكن ما إن انتهت انتخابات المجلس الملى على هذا النحو الذى يرقى إلى أن يسمى "فضيحة بجلاجل". فإذا بالبابا المعظم بكل الوقار، يفتح النيران بسلسلة من الأحاديث الصحفية بكل ما استطاع أن يصل إليه نفوذه المادى والمعنوى جرائد ومجلات، وكلها تتضمن – إما صراحة أو ضمنيا – إننى من "المعارضين" وأنه لا سبيل لى إلا التوبة ولا توبة إلا بطرق بابه من خلال إعلان الخطأ عن طريق جريدة "الأهرام" وها أنا استجيب لما وصلنى من رجاءات.

ولقد حاولت أن أفسر تلك الظاهرة غير العادية، فأخذت اتصل بأصدقائى القدامى الذين يعرفونه أكثر منى، فجاءتنى الإجابة "المقنعة": "أى التى تقنع أو تلك التى تلبس القناع، من الأخ والصديق د. مراد وهبة أستاذ الفلسفة المعروف وكان قريباً من "نظير جيد" الذى أصبح اسمه الأنبا شنودة لنحو ربع قرن بل لعله كان مستشاره الخاص فى القضايا الكلية وأخيرا – على حد قوله – لقد جرش (أى اعتزل ودخل الجراج).

قال مراد وهبة: كنا فى مدارس الأحد بشبرا نحو ٢٠ شخصاً نمثل قيادات الحركة منذ أواخر الثلاثينات ولم يستطع أيا منا أن يكون البابا إلا "نظير جيد" وقد استطاع أن يزيح عن طريقه أو يستوعب كل تلك القيادات، ثم أسماهم لى مراد وهبة ابتداء من وهيب عطالله (الأنبا أغريغوريوس) إلى متى المسكين والأنبا صموئيل إلى د. جورج بباوى وغيرهم معروفون ثم أضاف الوحيد الذى لازال لامعا وخارج إطار أن يستوعب هو "ميلاد حنا" فهذا قدرك ولا سبيل لك إلا أن تقدم للناس تفسيراً لما جرى ولما يجرى، ولكنه تنبأ لى بأننى لن أكون "استثناء" ومصيرى إلى الجراج، اللهم إلا لو تكون مع الزمن تيار تنويرى داخل الكنيسة.. وهو أمر صعب.

جاءت هذه الكلمات لتستخرج من وجدانى شريط الذكريات والذى يعود لعام ١٩٣٩ وكان واضحا أن كلا منا (قداسة البابا وأنا) منبهر بشخصية الزعيم الوفدى القبطى مكرم عبيد، ولأن البابا أكثر ذكاء ويملك ناصية الكلمة وأدوات البلاغة فقد حفظ عن ظهر قلب الكثير من خطب ومقولات مكرم عبيد.

وكلانا (البابا وأنا) قد انفعل بكل من مشاكل الوطن ومشاكل الأقباط، فأحوال البلاد كانت سيئة والصراعات بين الأحزاب لا تمزقها وحدها ولكن تمزقنا معها، والأثرياء والعائلة المالكة (والأميرات) تنعم فى الثراء والفجور، بينما نعيش نحن أهالى حى شبرا غير بعيدين عن واقع غالبية بسطاء مصر المطحونين فى الفقر والجهل والمرض. وتوهمنا أنه لابد أن نعمل شيئاً من أجل الوطن، حتى ولو بالحلم والأمل فى المستقبل.

ولم تكن أحوال الكنيسة القبطية أسعد حالاً فهى – على أية حال – جزء من المجتمع يتأثر بواقعه، كما أن المجتمع المصرى يتأثر بالأقباط لو كانوا نشطين.. ويؤثر فى مصر كلها، وكنا ممزقين من خلال ما نسمع من صراعات بين الأكليروس (أى رجال الدين فى مجموعهم من رتبة البابا علوا إلى أصغر الرتب وهى القس والشماس) وبين رجالات المجلس الملى

"الباشوات" من جانب آخر، وكل طرف يود السيطرة على أموال الأوقاف الخيرية ممثلة فى شكل أراض زراعية أو عقارات.

لابد أن يكون الشاب "نظير جيد" قد تأثر كثيراً بهذا الصراع ولذلك ضمر فى قاع وجدانه – إن هو وصل إلى قمة السلطة – أن لا يتكرر معه هذا الأمر (وهو يشير إلى ذلك) كثيراً وربما كان أحد أسباب رغبته فى كبح جماح المجلس الملى بتلجيمه أو تحجيمه من خلال السيطرة على أعضائه، وكم كنت أود أن البابا الأقوى يسمح بهامش ديمقراطى أكبر، تطبيقاً لشعاره "كلهم أولادى".

وكنا – كشباب – نفكر فى المستقبل وكيفية الخروج من الأزمة لكل من الوطن والكنيسة وكانت رؤيتى – من وقتها حتى الآن – متطلعة إلى الخارج Extrovert وأن إصلاح حال الأقباط يتم من خلال إصلاح حال المجتمع ككل. وأن مستقبل الأقباط هو من خلال مزيد من المشاركة فى كل ألوان النشاط الإنسانى: فى العلم، الجامعات، الثقافة، الأدب، الفن، السياسة، الاقتصاد وغيرها، ويشهد على ذلك بعض من هم على قيد الحياة وبدأت بنفسى فسافرت فى بعثة إلى انجلترا – وكنت أول من سافر للخارج من شباب مدارس الأحد – وتبدلت مفاهيم كانت تتوهم أن التفوق فى العلم يكون على حساب الاهتمام بالجوانب الروحية و"بالأبدية" وكان ذلك حدثا سجل فى وقتها صور ومقالات وعدل بعض المفاهيم التقشفية ثم اندمجت فى العلم والتعليم وممارسة مهنة الهندسة وانتقلت إلى مجال السياسة ثم الثقافة كما هو معروف فى نهاية رحلة العمر زادت قناعتى بأهمية دور الأقباط فى المكون الثقافى المصرى وأن فى عزلتهم ما يزيد من التطرف ويقلل من فاعلية الإسلام المصرى.

أما رؤية – نظير جيد – فقد كانت داخلية باطنية Inbrovert والإصلاح يبدأ بالإنسان ومن داخله وفى تقديرى فإن تصرفاته الحالية تدور حول ذات الفلسفة ولذا طرح فكرة دعانا إليها، نحن شباب مدارس الأحد، فلنقتحم ظلمات الأديرة المغلقة ولنصبح رهبانا، ومع الوقت سيصير أحدنا بطريركا،

وعندما ينصلح حال الأكليروس ويصيرون أنقياء من المتعلمين، سينصلح حال الأقباط فيكونون مواطنين أفضل لمصر.

وفى عام ١٩٤٧ سافرت إلى انجلترا فى بعثة حكومية، ولكن ظلت علاقتى مع شريان الحياة من الأصدقاء فى حركة مدارس الأحد لا تنقطع وكانت تصلنى أخبارهم تباعا بالخطابات - والتى لازلت احتفظ ببعضها ولازالت خطاباتى عند كثير منهم: سليمان نسيم - وبالفعل عرفت أخبار كثيرة، فقد أصبح أبونا متى المسكين أول من ترهبن، ثم أقنع كثيرين فسلكوا ذات الطريق حتى صار صاحب مدرسة فكرية، منهم أبونا مكارى (وكان زميلا لى فى المدرسة التوفيقية واسمه سعد عزيز، ثم صار الأنبا صموئيل وكان خطه الفكرى يميل أساسا لتحسين أحوال الناس بمحو أميتهم وتدريبهم مهنيا، وصار بالفعل مؤسسا لأسقفية الخدمات وأول وزير خارجية للكنيسة القبطية). ثم عرفت أن متى المسكين قد أقنع نظير جيد ليصير أيضاً راهبا باسم أبونا أنطونيوس وعرف عنه التقشف وأنه عاكف فى قلايته على القراءة والإطلاع بشراهة فى كل المجالات: اللاهوت - التاريخ - علم النفس - اللغات القديمة - الآثار، والبعض الآخر أصبح كاهنا (أى أنه تزوج وعاش فى الحياة المدنية ولم يذهب إلى الدير). ومنهم كثيرون قد صاروا قيادات لامعة فى الكنيسة القبطية وبدا الحلم القديم يتحقق واقتنع البابا كيرلس بهؤلاء الشبان وابتكر لقب "أسقف عام" وصار رجال الأكليروس من خريجى الجامعة ويتحدثون لغات أجنبية ويجهزون عظاتهم بأنفسهم بعد أن كانت تكتب لهم، وسرت فى الكنيسة نهضة روحية ممزوجة بالثقافة الدينية غير مسبوقة ومهد كل ذلك لحقبة حكم البابا شنودة فاستثمرها إلى أبعد الحدود.

وليس هذا مجال ذكر تفاصيل ما جرى، فهو أمر يهتم به المؤرخون ولكننى ابتعدت تماما عن متابعة أخبار "نظير جيد" ولم تكن تصلنى عنه إلا شكوى زملائه من قوة شخصيته وعناده، وأذكر أن أحد الأصدقاء كتب إلى يبشرنى بأن نظير جيد قد صار رئيس تحرير مجلة مدارس الأحد ولكنه ذكر حوارا وقصصاً ساخرة إذ قال له مازحا: كلكم فى هذه الحقيبة مشيراً إلى أن

جميع المقالات في حوزته.. وهى قصة يرونها الآن لى ويذكرونني بها، وكيف أن تركيبته العقلية والشخصية لم تتغير..

سلك كل منا طريقه في الحياة وابتعدنا عن بعضنا البعض ربما لنحو ربع قرن وشكراً للرئيس السادات الذى جمعنا مرة أخرى، ففى سبتمبر ١٩٨١ وجد البابا شنودة نفسه محجوزا حجزا قسريا "مهذبا" فى الدير الذى قضى فيه سنوات الرهبنة فصار بالفعل وكأنه فى بيته، وفى وادى النطرون وكانت تصلنى أخباره عندما كنت مع ثمانية أساقفة و٢٤ قسا وكاهنا معتقلين فى "ليمان" وادى النطرون.

كان من ترتيب السماء أن أكون ضمن أول فوج يتم الإفراج عنه.

وخرجت من السجن إلى القصر الجمهورى فى أواخر نوفمبر ١٩٨١ وتوطدت العلاقات مع الرئيس مبارك، واختارنى لأن أكون رئيساً للجنة الإسكان بمجلس لشعب، واسترجعت صلاتى التاريخية مع كل من د. رفعت المحجوب ود. صبحى عبد الحكيم فقد كنا نحن الأربعة د. رفعت ود. صبحى والبابا وأنا من سكان أهالى شبراً ولنا علاقات قديمة ونعيش ونحيا مناخ الوحدة الوطنية. اقترحت على د. رفعت كرئيس لمجلس الشعب أن يلتقى مع كل الجهات البرلمانية فتكرم وفعل، وقد أثار ذلك على حقد كل من أبادير وسيدهم وناروز وتوهموا أن لى خطوة تسبقهم، فكان طبيعيا أن يتطرق الحديث عن البابا وضرورة عودته إلى كرسيه، ومع متابعتى وإلحاحى، دعانى د. رفعت فى أحد الأيام خلال شهر أكتوبر ١٩٨٤ لينبئنى بأن البابا سيعود إلى كرسيه وإننا (د. رفعت وأنا) سنذهب لزيارته فى مقره ليلة عيد الميلاد القادم، واستأذنت د. رفعت فى أن أسافر إلى وادى النطرون لإبلاغ البابا بهذا الخبر، وكان لقاء حارا ممتعا، فرح هو به كما فرحت وخلال الحوار المتدفق الضاحك، كان الحديث يدور ويدور منطلقاً بغير قيود ولكنه كان فى كل مرة يعود ليذكر لى قصة مع المجلس الملى فقد كان يتصور أن وزارة الداخلية تخطط لإجراء انتخابات للمجلس الملى – فى موعدها القانونى – وكان ذلك قبل الموعد الذى أعلمته به لخروجه، وكان مصدر تخوفه هو

أنه إذا تم ذلك قبل عودته، فإنه يخشى أن يتحالف المجلس الجديد مع اللجنة البابوية ويتخذا معا قرارا مشتركا يمس كرسيه فقد كان داخل كواليس الأكليروس من يضمر له السوء.

ونقلت الرغبة البابوية والتخوف إلى د. رفعت المحجوب – والذى كان خالى الذهن بالنسبة لانتخابات المجلس الملى أول الأمر ولكن ومن خلال سلطاته واتصالاته أعلمنى بأنه لا انتخابات إلا بعد العودة وقد كان.

أذكر أو أتذكر هذه التفاصيل الآن، ليس لكى أعطى البابا شنودة مزيداً من المبررات التى جعلته يعمل "بكل" الطرق الممكنة وغير الممكنة، المعلنة وغير المعلنة، لكى يكون المجلس الملى "فى جيبه" فهذا أمر كان لدى يقين به، وقد أقر هو نفسه فى تصريحاته المتكررة – ولديه هذه الأيام فيض منها حتى يصعب ملاحقتها – **وإنما ما يعنينى هو إلحاحه فى تصريحاته ما يعنى أنه بصدد تكوين دولة أو "كيان" دينى ثيوقراطى** ففى حديثه إلى المصور جاء ما نصه: "أى أن الحكومة أخذت الكثير من اختصاصات المجلس الملى، فإذا سعى الآن إلى توسيع اختصاصاته لتعويض ما أخذ منه سينتقص من اختصاصات الكنيسة ولا تقبل به، بل ستوقف من يسعى إلى ذلك عند حده".

هذه عبارات ما كان ينبغى أن تصدر من الرئيس الروحى للكنيسة القبطية التى تكمن قوتها فى أنها جزء من الشعب تمنح البركة والسلام وتنشر الحب والطمأنينة وليس بكونها كيانا له اختصاصاته لا يسمح لأحد بأن ينتقص منها، وكل الممارسات تدل على أننا أمام حكم بابوات العصور الوسطى ومن خلال الفرمانات ولا أود أن أتعرض للعبارات التى خرجت من فمه الطاهر وتخصنى فى حديثه "الشامل" مع الأستاذة سناء السعيد فى ذات العدد الماضى من المصور، لأنه يتوهم أن هناك معارضة وأن المعارضين "قلة ويعدون على الأصابع" ولكن نصيحتى له – كصديق وزميل عمر – ولم يعد فى العمر بقية تذكر – هى أن المعارضين يكمنون داخلكم وفى وجدانكم، ولو أنك عدت إلى الممارسات القديمة مثلما كان الأنبا كيرلس السادس والأنبا

إبرام مطران الفيوم فى القرن الماضى، فإن السلام سيعود إلى الكنيسة ويعود فوق كل ذلك وقبله إلى وجدانكم فترتاح وتريح.

* * *

إن مقال الدكتور ميلاد حنا يلقى ضوءاً على التطور النفسى والفكرى لشنودة الشاب، وقد يفيدنا أيضاً أن نعرض للنشأة الأولى، ولعمله الأكليركى الذى انتهى به ليكون البابا.

ولد نظير جيد فى ١٣ أغسطس ١٩٢٣ فى قرية سلامة بأسيوط وماتت أمه بحمى النفاس وتولت شقيقته الكبرى المتزوجة إرضاعه واشترك فى هذا مرضعات مسيحيات ومسلمات وكان والده غنيا يملك ١٣٥ فدانا..

وخلال دراسته الابتدائية أخذ يعنى بالمسائل الدينية بتأييد مطران أسيوط الأنبا مكاريوس (الذى أصبح فيما بعد البطريرك والواعظ إسكندر يوحنا). وكان هذا سبباً فى أن تحول أخوه الأكبر روفائيل إلى الدراسة فى الكلية اللاهوتية، أما نظير فبعد إتمام دراسته الابتدائية تعرض لمشكلة عوقت دخوله الثانوية وهى عدم حصوله على شهادة ميلاد. وأخذه جاره للعرض على طبيب "سننه" السن الطبيعى مستضيئاً بواقعة وفاة والدته الميته بتاريخه بعد ولادته كان من طفولته فوليه بالقراءة خاصة فى الفترة ما بين الابتدائية والثانوية ولما دخل الدراسة الثانوية كان مستواه الثانى. يعلم نظم الشعر وأقبل على الدواوين يحفظها وفى السنة الرابعة كان يحفظ عشرة آلاف بيت ووقف أمام لجنة الامتحان فى امتحان الثقافة العامة (الرابعة الثانوية) بحيث عندما طلب إليه أن يتلو قصيدة. فقال من أى عهد ولما سأله الممتحن أتحفظ لكل شعراء العصر الحديث قال: نعم وأنظم الشعر أيضاً فقال إذا أسمعنى قصيدة من شعرك فأسمعه قصيدة فأعطوه ٤٨٠ من ٥٠٠ وذكرنى هذا الموقف بموقف الإمام حسن البنا عندما امتحن فى دار العلوم وسأله ممتحنة أن يتلو قصيدة فقال من الشعر الجاهلى أو العباسى أو الحديث وناوله كراس ضخمه بها محفوظاته من الشعر وكانت قرابة سبعة عشر ألف بيت.. كما فتن نظير الشاب بخطب مكرم عبيد الذى كان له ملكة خاصة فى تقديم

"سجع" محبوب ومحكم، وكان مكرم يحفظ كثيراً من القرآن أما نظير ففى بدايته قرأه كاملاً..

دخل نظير الجامعة بمجموع جعله يحصل على المجانية وانكب على دراساته والتحق بشعبة التاريخ حيث عنى بدراسة التاريخ الفرعونى والإسلامى ويصف هو الجو الجامعى وقتئذ فيقول: "لم تكن هناك أبداً مشكلة دينية كنا طلبه نعيش فى محبة ومودة وكانت تربطنا علاقة اجتماعية قوية". وكان نظير هو الذى يتولى إعداد الإفطار فى رمضان لزملائه وهو الذى يوقظهم للسحور.

وعرف عنه الهمة والنشاط والإقبال على العمل. فعند السنة النهاية بكلية الآداب التحق بالكلية الأكليروكية (السنة الأولى بالقسم الليلى) وعمل فى التوقيت نفسه معلما للغة العربية فى مدرسة إنجليزية، وكذلك تولى تعليم اللغة الإنجليزية لتلاميذ مدرسة ابتدائية. كما كان محرراً فى مجلة مدارس الأحد. والتحق بالقوات المسلحة فى مدرسة ضباط الاحتياط..

هذه الحياة الثرية، الخصبة، المتعددة الاهتمامات ما كان يمكن أن تحقق لولاً أن صاحبها يتمتع بقدر غير عادى من الذكاء والهمة والنشاط الدأب.

يقول الأستاذ عبد اللطيف المناوى: أن نظير بدأ يهتم بالرهبنة خلال سنوات دراسته الجامعية، وأن هذا استغرق بضع سنوات ورأس تحرير مجلة مدارس الأحد وقربه ذلك من الكنيسة، كما أنه بعد أن تخرج من الكلية اللاهوتية أصبح يدرس فيها، وفى ١٨ يوليو ١٩٥٤ ودع نظير جيد اسمه وأصبح اسمه أنطونيوس السريانى وترهبن فى دير السريان بوادى النطرون، وصور نظير الحقبة الأولى من رهبنته إننى بقيت بعيداً أريد أن أحيا حياة الرهبنة الأولى، غير معروف من الناس لأكون معروفا من الله. كل ما كنت أقوم به فى الدير هو المكتبة والمطبعة، وكان يصدر باسم الدير، سواء كان مترجمات أو مؤلفات أو مخطوطات محققة، وأول كتاب قمت بتأليفه فى الدير هو "الزوجة الواحدة". بدأت أدرب نفسى على الوحدة الجزئية، ثم سكنت فى مغارة قريبة من الدير على بعد ٣٫٥ كيلو متر ثم انتقلت إلى مغارة أخرى

أبعد تقع على مسافة ١٠ إلى ١٢ كيلو مترا. وكنت أقضى أسابيع طويلة لا أرى فيها وجه إنسان. وكنت أشبه الفرق بين سكن المغارة وسكن الدير بأن المغارة بالنسبة للدير مثل الدير بالنسبة للعالم. صحيح أن الدير منقطع عن الحياة فى العالم ومشكلاته وضجيجه، ولكن الدير فى النهاية مجتمع صغير بما فيه من رهبان وكنيسة وعمل وزوار أما فى المغارة فيمكن أن يكون وحدة مطلقة. فلا اتصال بإنسان حتى ولو كان راهبا. لم أكن أحضر إلى الدير إلا فى الأعياد للصلاة ".

فى سنة ١٩٩٥ طلبه البابا كيرلس السادس ليعمل سكرتيراً فى بعض أعماله لفترة قصيرة ولكنه استدعاه مرة أخرى ١٩٦٢ وأخذ يجرى معه أحاديث طويلة عن المطارنة والقديسين وفى نهاية المجلس أمسك برأسه بقوة وقال رسمتك يا شنودة أسقفا على الكلية الإكليريكية والمعاهد الدينية ووجه الحديث إلى رئيس الدير أن الرسامة هى بوضع اليد". وقد تمت ولا يبقى سوى الإجراءات الاحتفالية فى الكنيسة بقول الأب شنودة. ولم أستطع الإفلات فقد كان يتمتع ببنية قوية ثم وجه إلى الحديث: لن تستطيع مغادرة هذا المكان. ثم وجه الحديث إلى رئيس الدير: إذهب وجهز له ثياب الرسامة وظهر الخبر فى مانشيت جريدة "مصر".

ونصحه البعض أن لا يهدر هيبة الأسقفية فى دروس ومحاضرات ولكن هذا بالذات هو ما فعله، لقد وقف أمام السبورة يكتب ويشرح للطلاب.. فازداد العدد من عشرين إلى ١٥٠ ولم يتسع المدرج فانتقلوا إلى القائمة الكبيرة التى تسع ألف شخص وازداد العدد حتى انتقلنا إلى الكاتدرائية حتى امتلأت عن آخرها وأصبح الاجتماع هو أكبر اجتماع مسيحى فى الشرق الأوسط يحضره أسبوعيا خمسة آلاف يزداد إلى ثمانية آلاف ثم يتجاوزه إلى العشرة آلاف[١].

نلحظ أن هذا النشاط الشعبى المحموم يتنافى مع ذكره من كراهيته للعمل فى المجتمع وحبه للعزلة، فالخطيب الذى يحظى بالقبول من الجماهير يغلب

---

١) عبد اللطيف المناوى. الأقباط الكنيسة أم الوطن (قصة البابا شنودة الثالث). ص١٠٨.

أن تكون له ملكات تناقض ما يوجد فى الراهب المتجرد المعتزل السعيد بوحدته كما يقول الأنبا شنودة عن نفسه، وأن هذا الاتجاه الجديد يتفق مع ما أشار إليه الدكتور ميلاد حنا وأوردناها من قبل "دعانا إليها نحن شباب مدارس الأحد، فلنقتحم ظلمات الأديرة المغلقة ونصبح رهبانا ومع الوقت سيصبح أحدنا بطريركا وعندما يصلح حال الأكليروس ويصيرون أنقياء أتقياء من المتعلمين سينصلح حال الأقباط ليكونوا مواطنين أفضل لمصر. لاشك أن هذه الفكرة فكرة جديدة وتستهدف النهضة والإصلاح وكانت فى ذهن شنودة قبل أن يدخل الدير، وقد طبقها على نفسه وليس من الغريب أن يصبح هو البطريرك المنشود.

بل يمكن أن نضيف أن مثل هذه الفكرة ليست سيئة، وأن إرادة الإصلاح كانت فى أصلها، ولكنها تتنافى مع النغمة السائدة فى أقوال الأنبا شنودة عن حبه للعزلة وسعادته بالوحدة، وغرامة بحياة الرهبنة..

بل يمكن أن نضيف أن مثل هذه الفكرة طرأت للشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا عندما شاهدا طغيان التصوف وما يظفر به من جماهيرية وشعبية فأرادا إصلاحه بأن يزجا فى صفوفه بعدد من أفضل تلاميذهما، وعندما يشغل هؤلاء مراكز القيادة فإنهم سوف يصلحون التصوف ويدفعون هذه الجماهير إلى التغيير للرشد والخير. ولكن النتيجة لم تأت بما تصوره محمد عبده ورشيد رضا، فقد فُتن تلاميذهما المخلصون عندما وصلوا إلى القيادة بطاعة الجماهير، فاستسلموا للأوضاع التى حققت لهما السيادة... وتلك هى عاقبة اللعب مع "السلطة" وهى كاللعب بالنار تحرقك قبل أن تطفئها، أو كما تقول الأغنية "تيجى تصيده يصيدك".

ويبدو أن نشاط الأسقف الجديد الشاب أثار ضيق القيادات الكنسية القديمة، وربما نشأ صراع بين القديم والجديد، ولكن أيضاً ربما تنسم البطريرك المحنك كيرلس السادس رائحة دخيلة على العمل الكنسى وتلمس فى تضاعيف أحاديثه صفة دنيوية فقرر نقله إلى وادى النطرون ولكن ذلك أثار عاصفة من الاحتجاج فأعاده مرة أخرى.

إن الأستاذ المناوى الذى لمس ما لمسناه وتساءل "هل كان الأنبا شنودة واعيا لما يفعل؟ بمعنى أخر، هل كان يخطط لأن يصل إلى مكانة معينة فى نفوس الأقباط؟ وهل كان يسعى إلى أن يخلق من نفسه شخصية كارزمية (زعامية)؟ الأمر الأكيد أنه كانت هناك رغبة حقيقية لدى الجيل الذى مثله البابا شنودة فى أن يصل بفكرة وأهدافه إلى حد التنفيذ، وقد بدا هذا واضحاً فى تلك المرات التى حدث صدام فيها وقت أن كان البابا كيرلس السادس موجودا.

وعندما طرح على البابا شنودة هذه التساؤلات حول وعيه بقضية الزعامة يؤكد أنه لم يكن مقصوداً على الإطلاق، مثل هذه الأشياء لا تكون هدفا بل تكون نتيجة.

لم يقنع الأستاذ المناوى بهذا الرد فمن المؤكد أنه كان يوجه جمهوره، وإن لم يكن لأغراض السياسة، ولكن التوجيه الجديد موجود.. ولهذا عاد يسأل كيف تفسر هذا التجمع الذى أصبح حولك وقتها كأسقف؟ ويجيب لا أفسره إلا بأنه نوع من التعليم حيث يجذبهم إنسان عاش فى المغارة سنوات طويلة فى مجال التأمل، لذا أصبح ممكنا أن يعطى عمقا روحيا فيما يقول ربما لم يكن موجودا من قبل، إنسان كانت عنده فترة طويلة للوحدة، ومجال كبير جدا للقراءة ولمعرفة أقوال الآباء القدامى، فأصبح التعليم له قيمته ليس فقط من جهة الفكر والتأمل، وإنما من جهة التراث أيضا والتاريخ، إنسان كانت لديه فرصة قراءة سيرة القديسين وتاريخ الأوائل يمكن أن يزود كلامه بكثير من القصص التى تجذب الناس. هذا بالإضافة إلى تلك النقطة الهامة التى سبق أن ذكرتها الخاصة بتخصيص جزء قبل كل عظه للإجابة عن استفسارات الناس ومشاكلهم".

مرة أخرى يقدم إجابة مراوغة، وفى مثل هذه الحالات لندع العمل يلقى الضوء الكاشف على حقيقة ما كان يقصده الأسقف هل هو بناء شعبية وقاعدة له؟ هل هو الخروج بالكنيسة من الإطار الروحى التقليدى إلى إطار دنيوى فسيح يعالج كل مشاكل الأقباط؟..

في ٩ مارس سنة ١٩٧١ مات البطريرك العتيد كيرلس السادس وانفسح الطريق أمام الأسقف الصاعد ليحصد ثمار عمله.. ولكن كان عليه أن يمر بتجربة صعبة أخيرة هى عملية انتخاب البطريرك التى تمت الانتخابات فى يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ فأسفرت عن اختيار ثلاثة من الخمسة الذين كانوا حسب الأصوات هم: الأنبا صموئيل (٤٤٠ صوتا)، الأنبا شنودة (٤٣٤ صوتا) والقمص تيموثاوس المقارى (٣١٢ صوتا) ثم أجريت القرعة الهيكلية (الطفل داخل الحجرة المظلمة) يوم الأحد التالى ودخل طفل صغير عمرة ست سنوات اسمه أيمن وعصبت عيناه بمنديل أحمر وحمل الأنبا انطونيوس صندوقا فضيا به الورقات الثلاث التى تحمل أسماء الرهبان الثلاثة المرشحين وفتح الصندوق، ومد الطفل يده واختار إحدى الورقات الثلاث وكانت اسم الأنبا شنودة(١).

وعاد البابا شنودة إلى القاهرة مساء نفس اليوم، عاد وهو على رأس كنيسة كانت أشبه بمملكة تنتظر ملكها، وكانت مملكة واسعة لها جمهور عريض، ولها تاريخ ولديها موارد ضخمة، ولها حصانة تحميها من التدخل والنقد كان ملكها هو فى الوقت نفسه ملكها ومرشدها، أى إنه جمع السلطة الزمنية والروحية، ومثل هذه المملكة عندما يتولاها رجل مثل شنودة لا ينقصه الذكاء ولا الطموح.. لابد وأن يصل إلى النهاية التى ينتهى إليها الطموح والتى أشرنا إليها فى مستهل هذه الفقرة..

عندما ولى محمد على شئون مصر كانت خرابا عاثت فيها فساد المماليك لكنه استطاع بمقدرة إدارية عبقرية وهمة لا تعرف الملل وذكاء نادر أن ينتهى بها لتصبح دولة ناهضة، ويدفع بها مرة واحدة من ظلمات القرون الوسطى أن تكون الثانية فى العالم فى الأخذ ببعض المخترعات الحديثة، وأن يكون لها جيش يهزم جيش السلطان كان لابد لهزيمة أسطوله من أن تتعاون أساطيل أوروبا.

---

(١) بفضـــل هـــذه القرعة الهيكلية أصبح الأب شنودة بابا رغم أنه لم يكن الذى نال أغلبية الأصوات – انظر ملاحظة على القرعة الهيكلية ص٨٨ من هذا الكتاب.

كان يمكن للأب شنودة أن يصل بالكنيسة إلى ما وصل إليه "محمد على" بمصر، ولكن كان لابد فى الحالين من دفع الثمن الذى يذهب بالكثير مما جاء به الطموح..

إن سياسات الأنبا شنودة فى حكم مملكته لا تقل صرامة، ودهاء عن حكم أى ملك قوى، لقد قضى على خصومه، وقرب أتباعه، ولوح "بالحرمان" بل ومارسه وتابع المعارضين بلا رحمة وموقفه من القس إبراهيم عبد السيد الذى عارض سياسات الكنيسة مثال على ذلك. فعندما مات الرجل أصدر البابا قراراً بعدم الصلاة عليه ودار أهله على كل الكنائس فرفضت الصلاة عليه. ولفتت تلك نظر الصحفية الذكية السيدة سناء السعيد وحاورت البابا(١). أفلا يقول المسيح "باركوا لاعينيكم" "الله غفور رحيم وإذا كان الله يغفر لعبده أفلا يمكن للكنيسة أن تغفر لأحد أبنائها ما أقدم عليه" فقد رد البابا بصلابة وقوة أن من يخطأ فى العقيدة لا تجوز المسامحة معه، علما بأن القس إبراهيم لم يعالج أبداً صلب العقيدة وكل انتقاداته كانت على سياسات البابا شنودة أو تأويله لبعض النصوص فى قضايا حيوية. وهذه الواقعة تكشف عن صلابة لا تعرف الرحمة لكل من يخالفه.

من الغريب أن القس إبراهيم عبد السيد نشر فى جريدة الميدان بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٩٩ كلمة بعنوان "للتعزية لا للإذلال" يندد فيها بتحريم البابا الصلاة على رجل دين مسيحى مغضوب عليه أوشك على الموت فطلبت عائلته من القيادة الدينية انتداب من يصلى له طلبا لشفائه وبعد انتظار دام تسع ساعات قوبل طلبها بالرفض بزعم عدم توبته ومن ثم فلا يستحق الصلاة وعند عودة اقربائه بعد منتصف الليل وجدوه قد انتقل إلى رحمه مولاه وسعوا لدى الرئاسة الدينية للسماح بالصلاة على جثمانه بعد أن انتهت خصومته معها بوفاته وانتظروا الموافقة لكنهم صدموا بالرفض مرة أخرى واضطروا إلى نقله إلى منطقة رعوية فى الوجه البحرى ووافق مطرانها على إتمام مراسم صلاة الجنازة عليه وقبل أن تبدأ تلقى المطران "فاكسا" من

---

(١) انظر كتاب البابا شنودة الثالث سناء السعيد مكتبة الأسرة ٢٠٠٣ ص٦٥ - ٧٠

رئاسته بالقاهرة بمنع الصلاة وتهديده وكل من يسمح له من القساوسة بالصلاة بمحاكمتهم ومعاقبتهم! مما أضطر اسرته بدفنه بغير صلاة مما أثار الشعب لما آلت إليه أمور الهيئات الدينية من تحكم فى مصائر الناس إثناء حياتهم وبعد وفاتهم مما يعد استرجاعا إليما لصكوك الغفران ومحاكم تفتيش العصور الوسطى.

بآية شريعة تحكم الكنيسة بعدم الصلاة؟ وهل صارت قلوب رئاستها أقسى من قلوب واضعى القوانين المدنية والجنائية الذين لا يمانعون فى الصلاة على المحكوم عليهم؟ إن كانت الصلاة لا تفيد الموتى إلا قليلاً فتبرئتهم أو دينيوتهم هى لله وحده وحسب أعمالهم التى أقترفوها حال حياتهم وقد رتبت الصلاة كطقس لتعزية أهل الراحل فما ذنب هؤلاء فى حرمانهم من الصلاة؟ أليس من العار أن يكذب رجل الدين وينكر وقائع حدثت ثم يعود ليعترف بها أمام مواجهته بالحقائق فكيف نثق بعد ذلك فى كل ما يعظ به من مبادئ؟.

لقد أوصيت أسرتى بعد رحيلى حتى لا تستغل حاجتهم للتعزية لإدلأهم وقد اقرتنى بأنهم ليسوا فى حاجة إلى هذه الصلاة فأعمالى هى التى تبرزنى أمام الله وكتاباتى تشهد لى أمام الناس".

وتوضح هذه الكلمة أن القس إبراهيم عبد السيد رحمه الله تنبأ بما سيفعله البابا شنودة، فأوصى بعدم حاجته للصلاة على جسده حتى لا يستغل ذلك لإذلالهم، وبرهن بهذا على أن أفقه فوق الطقوس والشكليات. ولكن أهله لم يكونوا بمثل هذه الدرجة من التحرر وتعرضوا لما أراد أن يوفره عليهم.

ولم يكن إبراهيم السيد هو الوحيد الذى كتب عن هذه المأساة، بل ولا الأول، لأن جريدة روز اليوسف نشرت هذا الخبر تحت عنوان "البابا يمنع كاهنا من الأسرار المقدسة والصلاة على جثمانة فى العد الذى صدر فى ٢٣/ ٩٨/٣ فى حين أن القس إبراهيم عبد السيد كتب كلمته فى مجلة الميدان فى ١٩٩٩/٢/١٦ أى أن كلمة روز اليوسف سبقته بقرابة عام.

وجاءت فى كلمة روز اليوسف...

"لأول مرة فى تاريخ الكنيسة القبطية الحديث.. قام البابا شنودة بحرمان أحد الكهنة من تناول الأسرار المقدسة قبيل وفاته، وكذلك منع إقامة شعائر الصلاة على جثمانه بعد وفاته، وتحريم نشر أى نص فى الصحف عن الكاهن المتوفى.

بدأت القصة، عندما غضب البابا على هذا الكاهن، لمعارضته للقيادة الكنيسة وكان ذلك فى عام ١٩٨٩ وكان لهذا الكاهن صلة قرابة بأسقف سابق لإحدى مناطق القاهرة.. وبالفعل تم عزل الكاهن. ونشر خبر العزل فى جريدة الأهرام فى ذلك الوقت.

وفى الفترة الأخيرة تعرض الكاهن للإصابة بجلطة فى المخ أدت إلى إصابته بشلل نصفى، نقل على أثرها إلى أحد المستشفيات الكبرى بالقاهرة يوم الاثنين قبل الماضى..

وعندما ساءت حالته الصحية، واقترب من الموت.. وذهب ابن الكاهن مع أحد أقاربه إلى المقر البطريركى بالعباسية يوم الأربعاء قبل الماضى، يطلبان التصريح من البابا لكى يتناول والده من الأسرار المقدسة قبل وفاته.. وكان هذا فى الساعة الخامسة مساءً. وبعد انتظارهما حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل.. قوبل طلبهم بالرفض بحجة أن الكاهن لم يتب عن شروره؟!!. على الرغم من أن قوانين الكنيسة، تقضى بحتمية تناول الشخص المقترب من الموت مهما كانت خطاياه وأيا كانت العقوبة الموقعة عليه..

وعند عودة الابن إلى المستشفى صباح اليوم التالى، فوجئ بوفاة والده الكاهن.. فعاد مرة أخرى إلى المقر البابوى بالعباسية، ولكن هذه المرة يطلب فيها التصريح بالصلاة على جثمان والده واختيار الكنيسة التى سيتم فيها إجراء مراسم الصلاة.. وظل منتظراً الرد من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الواحدة ظهراً.. ولكنه لم يستطع الحصول على الموافقة بالصلاة على جثمان والده..

بعد هذا التصرف من قبل البطريركية، اضطر الابن للذهاب بجثمان أبيه إلى إحدى محافظات الوجه البحرى، وحصل على تصريح بالصلاة من أسقف المحافظة، وقام الأسقف بتكليف أحد الكهنة لأداء شعائر الصلاة على الكاهن المتوفى، ولكن بعد حضور جميع أفراد الأسرة والأقارب دار الكنيسة ووضع جثمان الكاهن أمامهم.. وقبيل أداء مراسم الصلاة بدقائق.. جاء فاكس من البطريركية إلى الأسقف يأمره فيه بعدم الصلاة على الجثمان..

أمام هذا الإصرار من قبل القيادة الكنسية، لم تجد أسرة هذا الكاهن شيئاً أمامها سوى دفن الجثمان دون أداء مراسم الصلاة الأخيرة.. ولكن لم يكن هذا كافياً من وجهة نظر القيادة الكنسية، فجاء قرار آخر بمنع الأسرة من نشر أى نعى بالصحف!!..

المعروف أن هذا الكاهن كان يبلغ من العمر خمسة وستين عاماً وعمل كاهنا لمدة ستة وثلاثين عاماً "..

وهذه الكلمة تثبت أن القس إبراهيم عبد السيد لم يكن متحاملاً على الكنيسة، أو أنه أورد خبراً مكذوباً، بل أن رواية روز اليوسف تزيد على رواية منع أسرته من نشر أى نعى لفقيدها.. فإلى هذه الدرجة يصل التجبر والتكبر والاستعلاء.. ويكون هذا باسم المسيح! الذى درأ العقوبة عن الزانية..

فى أى شرع تكون الصلاة على الميت بتصريح وفى أى شرع يمنع من تناول الأسرار المقدسة وبأى سلطة تحكم الأسرة من نشر نعى فى الصحف ويأتى هذا كله ممن يمثل المسيح – رمز المحبة.

معضلة الشنودية:

إن معضلة السياسة التى وضعها الأنبا شنودة للكنيسة المصرية، هى معضلة الرجل الذى يريد أن يأكل الكعكة ويحتفظ بها فى الوقت نفسه!.

فالشنودية من ناحية تضيق بإبراز المعنى الإسلامى فى أى شىء.. حتى فى الأسماء.. ولم يفتها – فى حساسيتها المرهفة – أن السادات فى مرحلة

(العلم والإيمان!) أصبح يبرز اسمه "محمد أنور السادات" وليس "أنور السادات"، وهى تندد بأى دعوة "لأسلمه" ما، وتضيق بأى حديث عن الإسلام، وتناصر دعاة الدولة العلمانية، التى ينفصل فيها الدين عن الدولة، وتكون مصر لكل المصريين، بصرف النظر عن الدين.. وترى فى إبراز المعنى الإسلامى "شقاً" لوحدة الأمة.

وفى الوقت نفسه، فإنها تدعو لتعميق المعنى القبطى ولبعث آثار الحضارة القبطية، وتعليم اللغة القبطية، وتدعو للاحتفال فى المناسبات القبطية وتطالب بمزيد من المناصب والوظائف الخ... للأقباط.

ومن الواضح أن هذين الجانبين للشنودية متناقضان..

فذا كانت الشنودية تدعو للدولة العلمانية وتضيق بإبراز المعنى الإسلامى فلا يجوز لها أن تمارس "الشنشنة" القبطية بكل مكوناتها.

وإذا كانت ترفع راية "القبطية" وتطالب بحقوق للأقباط كأقباط، فلا يجوز لها أن تدعى الدولة العلمانية ولا الدعوة إلى "كل المصريين"، ولا يصح لها أن تضيق بالدعوة الإسلامية...

فهى تريد أن تبقى على الكعكة، وأن تأكلها فى الوقت نفسه، وهذا بالطبع مستحيل..

الباب الرابع

الفصل الأول

هموم ومطالب الأقباط

في عام ١٩٨٩ أصدر مركز ابن خلدون كتاباً بعنوان هموم الأقباط من تدبيج الأستاذ سامح فوزى وقدم له الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم بمقدمة مسهبة وهامة، كما قدم له محرر الكتاب الأستاذ سامح موسى بمقدمة استعرض فيها الاتجاهات العامة تجاه مطالب الأقباط التى لخصها فى:

١- الخط الهمايونى وما يفرضه من عقبات على عملية بناء وإصلاح الكنائس.

٢- استبعاد إسهام الأقباط تاريخيا وحضاريا من برامج الإعلام والتعليم.

٣- استبعاد الأقباط من شغل عدد من المواقع والوظائف فى الدولة.

٤- عدم حضور الأقباط بشكل يتناسب مع تعدادهم فى البرلمان.

واستعرض الكتاب آراء ثلاثين مثقفاً مصرياً عن المشكلات التى يعانى منها الأقباط وطرق حلها.

ومع أن الكتاب يقدم صورة من الآراء المتفاوتة عن الموضوع، إلا أننى آثرت أن أعتمد فى هذا الفصل على تقرير لكاتب قبطى عريق فى قبطيته، عريق فى مصريته، شارك منذ الأربعينات فى دراسة المجتمع المصرى - اجتماعيا واقتصاديا - وأصدر عدداً من الكتب القيمة. هو الأستاذ مريت غالى. ربما لا يعرف الكثيرون أن الأستاذ حسن البنا رحمه الله استشهد ببعض كتاباته فى رسالته عن "مشكلاتنا السياسية فى ضوء النظام الإسلامى وعندما يقدم هذا الكتاب رؤية فى عام ١٩٧٩ فإنها لابد أن تكون موضع

الاحترام والتقدير، وقد كتب على غلافه "تقرير مرفوع للمسئولين فى الدولة، وأحبائى من المسلمين لتعميق أواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على أساس من الواقع العملى". وهو ما ينم عن عاطفة خالصة قدر ما ينم عن كياسة وتهذيب فى صياغة الخطاب ويعزز هذا ما جاء فى التمهيد "قد يسوئنى أن أتكلم عن أكثرية وأقلية فى بلدى، ثقيل على نفسى حقا وقد دخلت فى السبعينات من عمرى أن اضطر للمطالبة بحقى وبحق الأقلية فى العدالة والمساواة، موضوع طالما تحاشيت التعرض له، لأنى كنت ولا أزال مشبعاً بنظرة وطنية مصرية خالصة، فعنيت بتطلعاتى نحو أمة راقية ووطن منيع ودولة قادرة على إسعاد الشعب، وكتبت فى هذا ما كتبت بعيداً عن أى اعتبار طائفى.

موضوع كان يجب أن يحل فى مصر منذ أجيال، فينتهى إلى غير رجعة. وقد حل فعلا فترة من الزمن إبان الحركة الوطنية ثم انتكست الروح الخالصة، وعادت الطائفية لتبث سمومها فى المجتمع، بسبب قصر نظر الحكام وإهمالهم مصالح الشعب، وأيضا بسبب دسائس وضغوط وتحريض من الخارج، كل هدفها أن تضعف المصريين وتنتقص من شأن مصر. وقد بلغت الطائفية فى السنوات الأخيرة درجة من الخطورة لا يمكن السكوت عليها.

ثنائية محيرة تلك التى تنادى من جهة بالشكوى والإفصاح بقصد الإصلاح، وتنادى من جهة أخرى بالسكوت والكتمان بقصد المحافظة على سمعة البلاد فى الخارج أو عدم الإثارة فى الداخل. فكثيراً ما ننتهى إلى كتم القضايا الدقيقة والسكوت على المسائل الحساسة، بدلاً من أن نصارح بها الرأى العام لكى يتبين الحق من الباطل والخير من الشر.

والميل إلى التكتم إنما يصدر عن نظرة متشائمة فى حسن إدراك الناس، لكن مبدئى أن كل حقيقة يمكن مصارحة الناس بها، ما دامت الصراحة تقدم بروح من المحبة والاحترام المتبادل. ولا تقوم على غير هذه الصراحة ديمقراطية صحيحة واشتراكية سليمة ووطنية جدية، وفى الحقيقة نور خالص

يحمل الناس على قبولها لأن غالبية الناس تميل إلى السلم والتفاهم، وتسيرها روح المحبة لا نزعة الشر.

ولا يسعنى إلا أن أصارح بأنى طوال حياتى - فى الأشغال المختلفة التى قمت بها، والميادين المتعددة التى عملت فيها، والأوساط المتنوعة التى كنت ولا أزال متصلاً بها - **لم أصادف شخصيا سوى كل تكريم واحترام وحسن معاملة بل ومودة من إخوانى المسلمين قبل الأقباط، وروح من الإخاء والتفاهم كانت أكبر عون لى للمضى فى حياتى محتفظاً بشىء غير قليل من التفاؤل فى الناس، ومعتقداً أبداً أن قول الحق لابد أن ينفذ إلى العقول والقلوب إن آجلاً أو عاجلاً.**

ففى هذه الصفحات أخاطب أخاً فى كل قارئ. لا أخاطب غريباً أو منافساً أو خصماً أو عدواً، بل مواطناً تربطنى به قيم مشتركة وثقافة مشتركة ومصالح مشتركة. ورجائى أن يحس كل قارئ كريم بهذا الإحساس ويبادلنى إياه، ويحاول أن يفهمنى كما حاولت أن أفهمه، ويصارحنى فى ضميره كما صارحته فى ضميرى وكتابتى فيبحث ما أعرضه ويتأمل فيه بروح من العطف والمحبة" انتهى.

إن الكاتب قدم تقريره بتمهيد يفتح قلب كل باحث يريد الحقيقة، ويريد الإصلاح، ثم استطرد. "ربما كانت مصر أكثر احتراماً لتلك المبادئ أو أقل مخالفة لها من بلاد أخرى، لكن العبرة بالمقياس الذى نرتضيه لبلادنا، فإذا رضينا بأن يكون مقياسنا بلاداً متأخرة سياسياً واجتماعياً، كنا بلا شك فى وضع أعلى وأحسن، لكن إذا فضلنا أن نقيس أوضاع بلدنا بأوضاع البلاد المتحضرة سياسياً واجتماعياً، كنا بلا شك فى حالة أدنى وأسوأ..

ونحن نوافقه تماماً أن ما وضعه الفقهاء منذ ألف عام وأدمج فى الفقه الإسلامى بحيث أصبح هو المفهوم المقرر للشريعة. نقول إن هذا المضمون لا يتفق مع القرآن ومع عمل الرسول، وإنما هو نتاج عصور مغلقة، مستبدة، فرضت نفسها على الأحكام. وإذا كان الأقباط يضيقون بها، فنحن أيضاً - كمسلمين نضيق بها ونريد جوهر الإسلام والعودة إلى القرآن دون تقيد

بتفسير المفسرين الذين أصدروا الأحكام اجتهاداً فى ضوء فهمهم، مما لا يمكن أن يكون جزماً هو حكم القرآن، وهذا هو ما نعمل له جاهدين منذ وقت طويل، والذى من أجله أعلنا "دعوة الإحياء الإسلامى" التى تستبعد الالتزام بكل ما وضعه الفقهاء من قواعد وأحكام مجافية للقرآن، بل إنها تعيد النظر فى بعض ما جاء فى القرآن من أحكام دنيوية فى ضوء تحقيقها للحكمة التى من أجلها أنزلت وهى بالدرجة الأولى العدل.. وهل لا تزال قائمة أو أن التطور حال دون ذلك أو أن ظروف المجتمع وتطور الأوضاع جعلتها مجافية لذلك، أو حتى أسقطت الأسباب التى من أجلها وضعت مثل الرق، والغنائم، والجزية الخ... إن هذه النظرة لم تفت فكر عمر بن الخطاب الذى لم يطبق بعض النصوص الثابتة فى القرآن الخاصة ببعض أحكام الشريعة عندما وجد أن السبب الذى من أجلها وضعت قد انتفى. أو أن هناك ظروفا ترجئ، وتوقف تطبيقها. ولو أن الفقه الإسلامى بدأ حيث انتهى عمر لوفر ألف سنة من المماحكات والافتراضات والأحكام المجافية لروح القرآن ولرسالة الإسلام والتعارض مع القيم العليا التى أنزل لها..

لقد استشهد الأستاذ مريت بعبارات جارحة مقيتة جاءت فى أحكام بعض المحاكم الشرعية والاستئنافية. ونقلتها مما جاء فى تعبيرات الفقهاء التى صدرت فى عهود التخلف، وفى نظرنا أن الحكم فى موضوع شئون الأسرة والأحوال الشخصية هو الحكم بشريعة المتقاضين وهذا حق يكفله الإسلام لغير المسلمين وكان ساريا حتى ألغيت المحاكم الشرعية والملية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ٩٥٥ وأحيلت القضايا إلى المحاكم الوطنية ونعتقد أن هذا التجديد خالفه الصواب لأنه يخالف المبدأ المقرر أن لغير المسلمين الحرية الكاملة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، شأنها فى ذلك شأن ما يتعلق بالعقيدة.

ولكن ثمة تحفظ فى هذا المجال عندما يغير أحد الزوجين دينه، ويترتب على ذلك نسخ الزواج (وهو أمر يأخذ به الفكر المسيحى والإسلامى) فى هذه الحالة يكون الأخذ بشريعة العقد قيدا على حرية الاعتقاد وأنا أسلم بأن كثيراً من الذين يغيرون الدين يلجأون إليه هربا من قيود يفرضها دينهم الأصلى، وأن هذا يمكن أن يعد تلاعبا بالأديان، ولكننا لا نملك الحكم على الناس بما

تكنه صدورهم كما لا يمكن أن تقبل وضعاً يحرم حقا من الحقوق الأساسية للإنسان وقد قرأت حلا لهذه المشكلة فى أحد مجلة التوفيق القبطية[1] يقول إننا لا نستطيع، ولا نهتم بأن يغير رجل دينه، وإنما نهتم بمصير الزوجة المسكينة التى تطلق "ويتخرب بيتها" وقد يؤخذ منها أطفالها دون ذنب جنته ونحن نسلم تماماً بهذه النقطة ونرى أن من الضرورى أن ينص القانون فى مثل هذه الحالة أن يعوض الزوج زوجته عن الطلاق الذى فرض عليها دون ذنب منها بالتعويض الذى يحكم عليه بالزوج الذى يطلق زوجته دون ذنب منها، ويفترض أن يكون هذا التعويض تعويضاً سخياً يكفل لها الحياة حتى يقيض الله لها سبيلاً. أما الأبناء فيظلون مع الأم وعند بلوغ سن معين يخيرون.. وأرى أن هذا الحل هو ما يحكم به الإسلام تطبيقاً لحديث الرسول الجامع "لا ضرر ولا ضرار". فلا يضيق على الرجل فى حريته فى الاعتقاد ولا تظلم المرأة دون ذنب جنته.

وينتقل التقرير إلى الكنائس والخط الهمايونى المعروف ورأينا يتفق مع رأى الكاتب فى "إلغاء تراخيص الكنائس" لأن هذه التراخيص قيد على حرية التعبير المعترف به كحق من حقوق الإنسان.. والمفروض أن يكون للأقباط الحق فى أن يقيموا كنائسهم حتى ولو أقاموا فى كل حارة كنيسة لأن الذى سيحكم الأمر فى النهاية هو السلامة الموضوعية. فإذا أقيمت كنائس حيث لا يوجد مسيحيون فإنها ستكون عبئا، وكذلك إذا كان العدد محدوداً بحيث لا يتطلب إقامة كنيسة فلندع الأقباط حتى يتعلموا من حكم الواقع.

وغنى عن الذكر أن هذا ينطبق أيضاً على المسلمين الذين يجب أن يكونوا أحراراً فى إقامة المساجد.

وعرض الكتاب للدعوة والتبشير ولعل هذه إحدى النقاط القليلة التى لم يلحظ فيها المؤلف بعض تداعياتها، وأنه تصور أن دور المسلمين فى التبشير قد يمس عقائد المسيحيين. ولكن الحقيقة التى يعرفها كل دارس أن المسيحية

---

(١) مجلـــة التوفيق العدد التاسع – فبراير ١٩٦٠ ص٥ وقد نقلت الرأى عن كلمه للأستاذ أحمد لطفى حسونة نشرها فى جريدة الأخبار بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٠م.

قامت على التبشير، وأن هناك نص فى الإنجيل يقضى بذلك ولكن هذا النص إنما أريد به تبشير الوثنيين، لأنه لم يكن هناك ديانة سماوية، أما بعد نزول الإسلام، فكان يجب على المسيحيين أن يوقفوا التبشير فى بلاده ولكن الذى حدث أن جمعيات التبشير وجدت فى مصر من الثلاثينات، وقد كان من أسباب قيام الإخوان المسلمين ازدياد نشاط هيئات التبشير التى كانت تعمل على أساس دولى واتخذت فى إحدى المناسبات من بيت عرابى باشاً مقراً لها وسمح للقس زويمر، وهو من أشد المبشرين عداوة بدخول الأزهر فانتهز الفرصة لتوزيع منشورات تبشيرية حتى هم به الطلبة من أجل هذا فالرأى السليم أن تكف الأديان جميعاً عن التبشير فما من دين يشكو من قله. إن كل دين يضم المليارات، والأديان قيم، والقيم لا تزيد أو تنقص ولأننا إذا سمحنا به فلن يمكن أبداً ضبطه فى حدود آمنة ومحايدة وكيف يكون هذا وصلب كل تبشير أن ديننا أفضل من دين. لقد قررت سورة "الكافرون" أن الكافرين لن يؤمنوا بالإسلام، وأن المسلمين لن يؤمنوا بكفر وبنت على هذا تأبيد التعددية الدينية "لكم دينكم ولى دين".

ونهى الرسول أن يحول يهودى أو مسيحى عن دينه، ونهى القرآن عن التفاضل بين الأديان ﴿وَقَالَتْ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتْ النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَــوْمَ الْقِيَــامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾. {١١٣ البقرة}.. ونهى المسلمين أيضاً ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ {١٠٥ المائدة}..

لهذا من الأفضل النص على عدم وجود هيئات تبشيرية، سواء كانت مسيحية أو مسلمة لأن هذا لابد وأن يدعو إلى الفرقة ويثير حساسيات وخلافات.

أما نقطة تغيير المعتقد – كأن يسلم مسيحى أو ينتصر مسلم فهذا ما يجب أن يترك لإرادة الأفراد، ولا يجوز لأحد أن يتدخل فيه لا الدولة، ولا

الكنيسة ولا المؤسسة الدينية الإسلامية. وكيف يجوز لأحد من هؤلاء التدخل وقد قال القرآن للرسول "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مسلمين". إن أى تدخل يعد تطفلاً على حق من أقدس الحقوق الإنسانية لأنه يتعلق بحرية الضمير. وكل ما جاء عن الردة فى كلام الفقهاء لا يتفق مع القرآن الذى فتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر". بل وجعل الهدى والضلال. الإيمان والكفر قضية فردية شخصية "فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها". ولهذا يجب استبعاد أى تدخل من النظام العام فى هذا الأمر بل ويجب ألا يثير حساسية.

لقد عرضنا رأى الإسلام فى هذا، واستبعدنا تماماً وبالكامل كل إشارة إلى أى إجراء بالنسبة للردة. وقد ذكر القرآن الردة أكثر من مرة ولم يترتب عليها عقوبة دنيوية. كما أن كثيرين ارتدوا عن الإسلام فى عهد الرسول، فما تعقبهم بعقوبة..

هذا هو رأى الإسلام وهو يتفق مع المادة ١٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. وقد جليناه فى كثير من الكتب. ويفترض أن يكون رأى المسيحيين كذلك.

أما كل هذه الإثارة والتجمهر والغضب لأن أحداً غير دينه فهى أثر من عدم الإيمان بالحرية من ناحية، وعدم الإلمام بروح الدين من ناحية أخرى، إذ لا يمكن أن يقوم الاعتقاد على إجبار أو إكراه. ويجب بذل كل الجهود لتعريف المسلمين والأقباط بهذه المبادئ. وهذا هو واجب أحرار الفكر من الفريقين لأن المؤسسات الدينية – مسيحية، ومسلمة – لن ترحب بهذا بل وقد تقاومه..

هناك كلمة عن الأوقاف ورأينا الذى يتفق – فيما نرى مع مبادئ الشريعة والإسلام: أن أى مساس بإرادة الواقفين هو انتهاك لحرية التصرف وقضاء على الشرعية فلتعد الأوقاف إلى ما كانت عليه طبقاً لإرادة واقفيها ولتقلع الدولة عن الاعتداء على أموال الشعب أحياءً وأمواتاً. وهذا الحكم يسرى بالطبع على المسيحيين والمسلمين الذين تعرضوا أكثر من المسيحيين

لمضار هذا الوضع، وهم يقولون إن الأزهر يعيش على مالية الدولة، والأزهر له أوقاف تكفيه وتزيد، ولكن الدولة وضعت يدها عليه وتولت الإنفاق عليه، ولو أعادت أوقافه لما كان فى حاجة للدولة ولسار فى حدود هذه الأوقاف.

وجاءت إشارة فى التقرير عن التعليم – وبالذات تعليم الدين ونحن نؤكد على أن القضية لها جوانب عديدة فطبيعى أن يكون تعليم الدين الإسلامى مسلماً به أما تعليم الأقلية المسيحية لدينها فقد تحكمه الضرورات العملية فإذا كانت الكنيسة على استعداد لتقديم مدرسين، فيمكن خلال حصة الدين أن يكون للطلبة الأقباط فصل خاص يدرس لهم فيه القسيس.

ويمكن استثناء التلاميذ الأقباط من حضور حصة الدين، ولا اعتقد أن وجود نص قرآنى فى كتاب للمطالعة فيما يوضع من نصوص للبلاغة يقرأها التلاميذ جميعاً يسئ إلى المسيحية. أو يمس مشاعر المسيحيين.

ولم يكن عدم تعليم المسيحية فى المدارس صادراً عن تعصب دينى، فعندما كان مستر دانلوف (وهو أصلاً قسيس) أو يعقوب ارتين يشرفان على التعليم وطلب القبط من كل منهما تعليم المسيحية لأبنائهم رفضاً فلما تولى سعد زغلول نظارة المعارف سنة ١٩٠٧ قرر إدخال هذه المادة بالمدارس الابتدائية قائلاً: "نريد أن يكون الأقباط وهم شركاؤنا فى البلاد عالمين بمبادئ عقائدهم، متمسكين بقواعد دينهم فإن الذى لا دين له لا أمان له ولا وفاء له". وقد تدخلت فى هذه العملية بعد ذلك تيارات حزبية تضحى بالمصلحة العامة فى سبيل مصارعاتها الحزبية كما تدخلت السراى بحيث لم تعالج هذه النقطة بالنسبة للتعليم الإلزامى أو الابتدائى المعالجة الواجبة. ووقعت الحكومات موقفاً سلبياً يؤخذ عليها (وهو بصفة عامة موقفها فى القضية القبطية وفى قضايا أخرى عديدة). وقد كان من أثر ذلك أن عُنى الأقباط بتأسيس مدارس خاصة بهم تركز على تعليم المسيحية، وتاريخ الكنيسة واللغة القبطية[١].

---

(١) أنظر المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية – د. طارق البشرى ص٢٦٧

وفي سنة ٣٧ أصدر المجمع المقدس للكنيسة القبطية فى أواخر هذا العام بيانا عن مساهمته فى التعليم الإلزامى وإنشاء مدارس لأبناء الأقباط فى جميع أنحاء البلاد وظهرت المطالبة بأن تستعين وزارة المعارف بخريجى المدرسة الأكليركية فى تدريس الديانة المسيحية فى المدارس، وأن تعاون الحكومة الأقباط فى شعبهم لإنشاء المدارس الخاصة بهم[١].

وأعتقد فى دراسة التاريخ أن يدرس الدور الذى قامت به الكنيسة المصرية فى إبراز الشخصية المصرية ومقاومة المحتل البيزنطى رغم أنه كان مسيحيا. وأن يشار إلى ما تعرض له الأقباط من اضطهاد أباطرة الرومان والبيزنطيين وكيف ثبتوا فى كفاحهم وإن كان فى سبيل العقيدة، فإنه كان أيضاً مقاومة للمحتل، وهو ما يفخر به التاريخ المصرى. وأن يلحظ فى هذا الدقة التاريخية. حتى لا ينطلى اللبس التاريخى والشائعات التى تتداول بين الأقباط عن أنهم ورثة الفراعنة، فلم يكن للفراعنة من عدو أعدى من الأقباط وقد الجأوا كهنة الديانة المصرية إلى أن يهربوا إلى أقصى الصعيد، وتولوا هدم الآثار المصرية ولم يبقوا إلا على ما استعصى عليهم هدمه، والمسلمون بعد هم الأقباط الذين اسلموا فالكل من سلالة واحدة.

وقضية الوظائف العامة وإقصاء الأقباط عن بعضها هى من أبرز المطالب وقد أشار إليها الأستاذ مريت غالى فقال: "كان المعتاد أن يقصى المسيحيون من الوظائف العليا بوزارة الداخلية فى العاصمة والأقاليم، لكن هذه العادة السيئة قد امتدت إلى الوظائف العليا فى الوزارات الأخرى، وخاصة فى التعليم وفى الخارجية. فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة فى مجموع عداد عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها ومديرى المعاهد العليا والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية، وجمله هذه الوظائف تزيد عن ثلاثمائة وقد تصل إلى أربعمائة، وكم يوجد من الأقباط فى نحو الألفين من وكلاء الوزارات والمديرين العموميين بالجهاز الحكومى؟.

---

(١) المرجع السابق ص٢٧٠

أما القطاع العام، الذى يرجع إنشاؤه إلى التأميمات الاشتراكية، فهو مجال جديد للتوظف العام فى مصر قد دأب منذ البداية على التضييق على المسيحيين. هناك مثلاً نحو ٣٦٠ من رؤساء الشركات المؤممة ولا يزيد الأقباط منهم عن عشرة، وتلاحظ نسبة مماثلة فى الأعضاء الآخرين المعينين فى مجالس إدارة تلك الشركات.

وغنى عن البيان أنى أستبعد كلية أى تشريع أو إقرار يفرض نسبة معينة لتقسيم الوظائف العليا بين الأكثرية والأقلية، فقد رفضت الأمة المصرية منذ ثورة ١٩١٩ (وفى مناقشة دستور ١٩٢٣ والدساتير السابقة واللاحقة له) الاعتراف بأكثرية وأقلية فى مصر، ورفض الأقباط قبل إخوانهم المسلمين فكرة التمثيل النسبى.

ومهما يكن السبب الذى أدى إلى التضييق على المسيحيين فى الوظائف القيادية، سواء أكان نتيجة إهمال أو سياسة مرسومة، أم كان راجعاً إلى زيادة التنافس على الترقية واشتداد التزاحم على وسائل المعيشة، فالواقع أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية، كأنهم غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم المسلمين أو كأنهم غير قادرين مثلهم على تحمل الأعباء والمسئوليات المترتبة على الوظائف القيادية. وهذا وضع لا يليق بأمة متحضرة يشترك أبناؤها جميعاً فى قدر متساو من الحقوق والواجبات، والمزايا والتضحيات" انتهى.

ولكن هناك ملاحظة هى إننا نسمع حديثاً طويلاً ومكرراً فى كل كتابات الأخوة الأقباط عن التمييز فى الوظائف ولكننا لا نرى أقل إشارة إلى النصيب الكبير الذى تتمتع به الأقلية القبطية فى القطاعات الاقتصادية والتجارية، وطبقاً لآخر إحصاء موثق فإن الأقلية القبطية تملك من ثروة مصر ما بين ٣٥% و ٤٠% فهى تملك وتمثل:

- ٥ر٢٢% من الشركات التى تأسست ما بين ١٩٧٤ وسنة ١٩٩٥م
- ٢٠% من شركات المقاولات فى مصر..
- ٥٠% من المكاتب الاستشارية.

- ٦٠% من الصيدليات..
- ٤٥% من العيادات الطبية الخاصة..
- ٣٥% من عضوية غرفة التجارة الأمريكية، وغرفة التجارة الألمانية..
- ٦٠% من عضوية غرفة التجارية الفرنسية (منتدى رجال الأعمال المصريين والفرنسيين).
- ٢٠% من رجال الأعمال المصريين.
- ٢٠% من وظائف المديرين بقطاعات النشاط الاقتصادى بمصر.
- أكثر من ٢٠% من المستثمرين بمدينتى السادات والعاشر من رمضان..
- ٩ر١٥% من وظائف إدارة المالية المصرية..
- ٢٥% من المهن الممتازة والمتميزة - الصيادلة - الأطباء - المهندسين - البيطريين - المحامين[1].

وفى الفصل الأخير من التقرير تحدث الأستاذ مريت عن الإعلام والإرشاد فأشار إلى أن الإسلام كان سباقاً فى السماحة والرحمة وقت أن كان الغربيون لا يعترفون بالسماحة فى الدين ولا يمارسون الرحمة فى معاملتهم لتابعى الأديان الأخرى، حتى الكتابية منها. وفى ذلك الوقت، كان هذا الموقف الإنسانى من قبل الإسلام كسبا كبيراً للحضارة والرقى، وفضلاً عظيماً يذكره التاريخ بالتشريف والتقدير للإسلام والمسلمين. على أن المسيحية قد تطورت على مر القرون وخاصة فى الحقبة الأخيرة، فتفهمت السماحة فى الدين ومارست الرحمة فى معاملتها مع الآخرين، وتخلصت إلى حد كبير من نزعة الاستعلاء والاستكبار إزاء تابعى الأديان الأخرى.

ولم يتطور الإسلام هذا التطور، بل بقى فيما يبدو على تفهمه الأصلى للرحمة والسماحة، ولم يصل بعد إلى الاحترام الكامل الواجب تبادله بين الأديان الكتابية دون استكبار أو استعلاء، وبهذا أصبح الإسلام فى عصرنا

(١) عن الإسلام والأقليات للدكتور محمد عمارة - مكتبة الشروق ص٤٠

يواجه اختباراً جديداً، هو تحقيق التسامح الصحيح، أى المتبادل فى إخاء ومساواة وهو التحدى المعنوى الذى لابد للإسلام من أن يتصدى له فى جميع المجالات، وفى إنحاء ساحته الحيوية من الأطلسى إلى المحيطات الهندية.

اعتقد أن هذه الفقرة من كلام الدكتور مريت غالى ليست دقيقة فى الجزء الأخير منها أعنى إن الإسلام لم يتقدم فى تسامحه إلى المستوى الذى بلغته بعض الدول.

فالإسلام هو الدين الوحيد الذى يفتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه، فمن شاء فليكفر ومن شاء فليؤمن بل وجعل الهداية والضلال أمراً شخصياً لا دخل لأحد، ولا للنظام العام فيه، فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها، وهو يعترف بكل الديانات ويؤمن اتباعه بالأنبياء جميعاً – لا نفرق بين أحد منهم. ويتقبل التعددية الدينية كمشيئة إلهية.. ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، فضلاً عن أنه لا يعترف بكنيسة تحلل وتحرم وتكون لها وصاية على إيمان الناس وإرادتهم. هذا هو الإسلام، ولكن المسلمين تخلفوا عن إسلامهم ولم يأخذوا بما جاء فى قرآنهم، ولكن بما قال فقهاؤهم الذين اصدروا حكامهم فى عصر مغلق مستبد.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول التى تصور الدكتور مريت أنها وصلت إلى درجة عالية من التسامح إنما يعود إلى قلة اكتراثهم بالأديان أصلاً فضلاً عن أنهم تراجعوا فى الفترة المعاصرة عن هذه الحرية والسماحة، وهيمنت الأصولية الإسرائيلية المتعصبة على المسيحية فى الولايات المتحدة والنزعة العنصرية فى دول أخرى. والقوانين الأوروبية لا تحمى إلا الديانة اليهودية والمسيحية أما الإسلام فمستباح وقد أشرنا فى فصل سابق إلى تصوير مجلة دينماركية للرسول فى صور شائهة ورفض رئيس الوزراء مقابلة ١١ سفيراً مسلماً.

وكان الأستاذ مريت غالى كريما ومنصفاً عندما رأى أن النص دين الدولة الإسلام. نصاً مقبولاً، بل وواجبا لكى يؤكد أن المجتمع المصرى يقتدى بالقيم الروحية والمبادئ الدينية، وأنه يصبو إلى السمو الأخلاقى الذى هو فى آن واحد بذرة الرقى وثمرته، ولآن دين الدولة بطبيعة الحال دين

الأكثرية فى البلاد. لكن هذا النص لا يمكن أن يتخذ ذريعة للدس على حقوق الأقلية، ولا حجة لمخالفة حرية العقيدة وحرية العبادة، وللنيل من المساواة التامة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين".

لست أرفض كلمة مكرم عبيد "إنى مسيحى ديناً ومسلم وطناً" كما لا أرفض كلمة سلامة موسى "إن الإسلام دين بلدى وواجبى الدفاع عنه". بل أجد فى عقلى من السعة وفى قلبى من السماحة ما يهيئنى لقبول هذا المعنى وأنا مطمئن الضمير. فأقول إنه على أن أدافع عن الإسلام لأن المسلمين إخوتى فى الكتاب وفى المثل العليا، وانتظر بدورى أن يدافع أخى المسلم عن المسيحية لأن المسيحيين إخوته فى الكتاب وفى المثل العليا.

* * *

إننا نتفق مع الأستاذ "مريت غالى" فى كل ما ذهب إليه، ولكننا نرى أن هناك ما هو أهم من المطالب، وأحق بالأولوية وما يمثل ضمانا لتحقيق المطالب واستمرارية هذا التحقيق، وذلك هو توفير مناخ من المحبة الحقيقية والخالصة ما بين الأقباط والمسلمين، لقد أشرنا فى المقدمة، وفى فصل "التعايش الإيمانى" إلى مبدأ رئيسى هو أن الدين يجمع ولا يفرق يشيع المحبة ولا يسيغ الخصام، أو حتى الحياد إن سياسة البابا شنودة سممت الجو بين المسلمين والأقباط بإشاعة "روح المطلبية" واتخاذ صورة التحدى بحيث تعسر تحقيق هذه المطالب وحتى لو حققت فإن مناخاً يفتقد العاطفة الخالصة يجعل من هذه المطالب "وجبة باردة" جافة.. لا تثير شهية ولا تغرى بقابلية إن المطلوب الآن أن نعيد مرة أخرى مناخ سنة ١٩١٩ عندما انصهرت الفروق تماماً فى بوتقه الاستقلال، فقد حولت حرارة العاطفة الشيخ عبد العزيز جاويش الذى كان أول من هاجم الأقباط فى الفترة ١٩٠٨- ١٩١١ وصاحب المقال المشهور "الإسلام غريب فى بلاده". إلى نصير الأقباط يقول وهو يقف على قبر محمد فريد "أنظر فريد كيف تعانق الهلال والصليب والتقى القرآن والإنجيل وتعانق الشيخ والقسيس". كما حولت جندى إبراهيم رئيس تحرير مجلة مصر الذى كان أول من حمل على الشيخ جاويش إلى نصير له يؤيده فى انتخابات ٢٣، وجعل الأهرام تكتب تحت اسمها "جريدة مصرية

للمصريين". وجعلت الأب سرجيوس يتخذ الأزهر مقراً مختاراً يوالى الخطب فيه ويقول: "إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم فى مصر لحماية الأقباط، فأنا أقول ليمت الأقباط وليحيا المسلمون أحراراً". وفى رواية ولتحيا مصر حرة "وجعل جريدة مصر، لسان حال الأقباط تنشر بعرض الصفحة "ليس للأقباط مطالب". وجعل الشيخ أبو الفنون والشيخ القاياتى والشيخ التفتازانى يخطبون فى الكنائس.. ووضع شوقى بك دعاء يتلى فى المساجد والكنائس "اللهم قاهر القياصر ومذل الجبابر، وناصر من لا له ناصر، ركن الضعيف ومادة قواه، وملهم القوى خشيته وتقواه، ومن لا يحكم بين عباده سواه، هذه كنانتك فزع إليك بنوها، وهرع إليك ساكنوها، هلالاً وصليباً، بعيدا وقريبا، شبانا وشيبا، ونجيبة ونجيبا، مستبقين كنائسك المكرمة، التى رفعتها لقدسك أعتاباً، ميممين مساجدك المعظمة التى شرعتها لكرمك أبوابا، نسألك فيها روح الحق، ومحمد نبى الصدق، وموسى الهارب من الرق.

ليس للاقباط مطالب

قلنا مراراً ان التآخى بين المسلمين والاقباط

صحيفة (مصر) ترد فى يوم ٢٧ ابريل ١٩١٩ على الـ (اجبشيان جازيت) ، وتنفى ان للاقباط مطالب خاصة فى الوظائف الادارية الكبرى .

فآتنا اللهم حقوقنا كاملة وأجعل وفدنا فى دارهم هو وفدك وجندنا الأعزل الآمين الحق جندك الخ[1]...

المطلوب الآن إعادة روح ١٩ وبناء العلاقة بين المسلمين الأقباط على أساس من المحبة الصادقة والتقدير القلبى والاعتراف بحقائق التاريخ وفى أساس هذا كله أن الدين عامل وحدة وهو ما عجزت من استيعابه روح ١٩ لأنها تحته جانبا باعتبار الدين لله والوطن للجميع. وإذا كان الدين لله لكان عامل وحده لأن الله رب الجميع، وقد نجحت روح ١٩ إلى تحقيق الوحدة لأنها قامت على أساس واحد هو الاستقلال وكان المطلب من القوة والنبل بحيث صهر كل الاختلاف ولدينا الآن ما يعادل هذا العامل، بل ويفوقه هو بناء مصر الذى لا يمكن أن يتم حقا إلا عندما ينتظم المصريين جميعاً – مسلمين وأقباط – روح واحدة.. بعيدة عن روح "المطلبية" الصغيرة.

قد يقولون أعطونا أولاً مطلبنا افعلوا كما فعل سعد زغلول عندما كان الأقباط يعادلون المسلمين فى هيئة الوفد. وأنا أقول إن هذا مطلب عادل ويجب أن يتحقق، ولكننى لا اعتقد أن سعد زغلول كان يقدم "رشوة" للأقباط ليشتركوا معه، فالحقيقة أنه أثار فيهم، وفتح لهم باب المشاركة فدخلوه مؤمنين به، ولكننا نتحدث الآن عن ما هو أسمى من العدل الذى يوجب المطلب، أعنى التضحية عند الضرورة، ويمكن أن نقول باللغة المسيحية الفداء والفداء أصل مسيحى رائع، ويمكن لو فهم كمنهج أن يغير صورة الأوضاع، لأنه ينظر إليها من زاوية جديدة بالمرة. أن هذه المعانى كلها: الدين كعامل وحده.. وجمع، ومحبة، وبناء مصر كأمل أسمى، واستلهام فكرة الفداء هذه كلها يمكن أن تهيأ الجو.

دفعنى إلى هذا إنى لم أجد فى كتابات الأخوة الأقباط ما يؤدى إلى التقريب، دع عنك، تعزيز المحبة. وكان ما أثار عجبى أن كثيراً من الكُتاب الأقباط عندما يتحدثون عن الآخر، فإنهم يقصدون به أنفسهم، وهذا أمر لا

---

(١) بقية الدعاء فى كتاب الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩ تأليف رمزى ميخائيل جيد – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة – ص٣٦ وقد اعتمدنا عليه فى الفقرة.

يستقيم والآخر، ما دام يصدر منهم هو بالضرورة المسلمون، لكن استحوازهم لأنفسهم جعلهم يرون أن الآخر هو الأقباط، وما يجب على المسلمين تجاههم. فهل فكر هؤلاء الأقباط فيما يكون عليهم تجاه الآخر – أى المسلمين – حتى لا يقتصر حديثهم عن المطالب.

أشرت فى فصل "الحساسية" إلى أن كاهنا كبيراً فى الكنيسة الأرثوذكسية أقام الدنيا لأن كاهنا من الكنيسة الكاثوليكية قدم تحية للرسول العربى فى ذكرى رمضان. وهى وأن كانت تسيل رقة وعاطفية وإخلاص، فإنها لا تتعارض فى شيء مع العقيدة المسيحية ووصل شنآن الكاهن الأرثوذكسى حد تكفير الكاهن الكاثوليكى، إن معنى هذا أن أى مدح أو تقدير للرسول يخالف العقيدة المسيحية ويستحق قائله التكفير فهل يظن أحد أن هذا الموقف يمكن أن يقرب بين المسلمين والأقباط.. أبحث سدى عن كتابات من أقباط تعرب عن تقدير للإسلام ولنبى الإسلام، إن ما يكتبه الأخوة من الأقباط، وقد يصوره مقال الأنبا شنودة عن القرآن، يقتصر على ذكر الآيات التى يمتدح فيها القرآن السيدة مريم أو يزجى الثناء على السيد المسيح، ولكننا لا نرى ذكراً لرسول الإسلام.

إننا نجد الألوف، أو حتى مئات الألوف من المسلمين يزجون المديح للسيد المسيح، ويتحدثون عنه بإيمان وإخلاص وتقدير وحب، ويسمون أبناءهم باسمه، وبناتهم باسم "مريم" ولا يخطر ببالهم أي حساسية نحو ذلك.

ولكن كم من الأقباط يتحدثون عن "محمد" وعن الإسلام كما يتحدث المسلمون عن السيد المسيح والمسيحية؟

كاتب واحد، وقيل إنه تعرض لمتاعب من الكنيسة في حياته، وعند وفاته[1]. كما تعرض حديثا الأب يوحنا قلته عندما كتب مقالته التى أشرنا إليها.

---

[1] هو الدكتور نظمي لوقا رحمه الله. وقد ذكرت لنا فيما ذكر كتابات ممتازة بوجه خاص للدكتور ولـيم قـلادة والأستاذ إدوار غالي الذهبي بالإضافة إلى كتاب ذكرناهم فى هذا الكتاب، ويلحظ أن المسيحيين في لبنان كانوا أكثر تقديرًا للإسلام فكتب قسطنطين زريق،

كم من الأقباط يسمي ابنه محمدًا وابنته فاطمة؟ لا أحد[1] .

إن "محمدًا" ليس فحسب أنجح الأنبياء وأعظمهم، ولكنه أيضًا سيد العرب جميعًا، وكل من يتكلم بلفظة عربية مدين له، وهو مؤسس الأمة العربية، وهو فى أصل الحضارة الإسلامية، ولن يزيده اعتراف المعترفين، ولن يخسره تجاهل المتجاهلين، ولكن سيكسب المعترفون به أنهم يكونون في عداد المنصفين الذين يعترفون بالحقيقة.

إن كل المنصفين من الكتاب الأوروبيين اعترفوا بعظمته وبما قدمه للبشرية.. ومن المفارقات أن يعترف بذلك أوربيون، ويسكت عنه مصريون!

إننا لا نعدم من الأقباط من تحدث، وكتب، وألف عن ماركس وهيجيل ونابليون وفولتير إلخ... فهل محمد أقل من هؤلاء، أو أبعد عن هؤلاء الكتاب منهم؟.

هذا الموقف السلبى إزاء الإسلام قد تحول بتأثير سياسة الأنبا شنودة إلى موقف يكاد يكون عدائيا، عبر عنه البطريرك شنودة نفسه عندما رفض تطبيق الشريعة، وأعلن عنه عندما رفض الاعتذار عن حادث المسرحية المنكودة، وعبر عنه بتقبل ثقافة العزلة السلبية، وبالتالى المضادة لأنها تترك المهاجمين والشانئين كما يوحى بذلك موقفه من مسرحية "كنت أعمى والآن أبصرت". وكتاب "وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها". الذى أعده القمص انطونيوس الانطوني، وكشف عنه النقاب المستشار طارق البشرى فى مقاله "التاريخى" فى مجلة الأسبوع وأشرنا إليه فى أكثر من موضع من هذا الكتاب وجاء فيه أن الكتاب "عرض فيه لتاريخ القبط منذ الفتح الإسلامى العربى لمصر، عرضه وتابع وقائعه وأحداثه بما يقيم تعارضا وتضاربا بين أقباط

وكتب ميشيل عفلق عن الرسول ووضع جورجي جردان ستة مجلدات عن عليّ بن أبي طالب وتحدث الرياشي عن الرسول وعمر. وكتب الدكتور فيكتور سحاب عن أثر القرآن الكريم في حفظ الموسيقى الشرقية، وأن التجويد هو أصل التلحين، أما كتابات جورجي زيدان الإسلامية، فأشهر من أن تذكر.

[1] باستثناء ميشيل عفلق، الذي سمى ابنه باسم محمد. ولكن ميشيل عفلق ليس من الأقباط المصريين.

مصر ومسلميها من المواطنين على طول هذا التاريخ من القرن السابع الميلادى حتى الآن. وهو يذكر فى مقدمة الكتاب أنه "يوضح للأقباط سلالة المصريين القدماء كيف أصبحوا أقلية فى بلدهم. ولماذا تدهورت قوميتهم وانقرضت لغتهم". وأن "الأهواء الدينية فى الشرق لم تفقد من حدتها بين المسلمين والأقباط وإن كانت فاترة فى الظاهر فإن القلق المكبوت مازال جاثما".

وليس مهماً أن كتاباً يصدر بأى رأى يزكيه صاحبه، ولكن وجه الدلالة أنه صادر من راهب قمص وأنه يهديه إلى غبطة الأنبا شنودة الثالث "قبسا من علمه الغزير ونبتاً من غرسه النامى العتيد أى أن هذا النوع من العلم يذكر صاحبه أنه يقتبسه من علم الأنبا شنودة وأنه نبت من غرسه، والمهم أنه بهذا العلم ومن هذا الغرس، فإنه فى الوقت الذى يذكر فيه صلاح الدين الأيوبى المدافع عن استقلال الشرق ضد العدوان الأوروبى الفرنجى، بأنه اضطهد النصارى وشجعت أفعاله "رعاع المسلمين على اغتصاب عدة كنائس" فى الوقت ذاته يقول المؤلف عن نابليون بونابرت وغزوته على مصر أنها "أول مرة منذ الفتح العربى تحكم مصر دولة مسيحية". والكتاب كله من أوله إلى أخره يعيد بناء التاريخ عن مصر باعتبار أن للقبط تاريخاً خاصاً منفصلاً عن تاريخ المسلمين فيها، ويتخذ معايير للحكم على الأحداث يتناقض فيها صالح القبط مع صالح "جيرانهم المسلمين" الذين لا يتمتع القبط بالمساواة معهم، وأن تعبير "جيرانهم المسلمين" مأخوذ من الكتاب.

فنحن هنا أمام عمل تاريخى من السائغ لنا أن نفترض أنه عمل إن لم تكن تتبناه الإدارة الكنسية فهى بالقليل راضية عنه وهى بالأقل لا تراه متناقضاً مع تصوراتها ولا مع ما ترى أن يتثقف به شبابها، رغم أن هذا النوع من التثقيف ومن الكتابة التاريخية فضلاً عن عدم صحته التاريخية – لأن الكتاب ملئ بالأخطاء والمغالطات – فإنه عمل ضار بالجماعة الوطنية لمصرية حسبما ساهم فى بنائها وصقلها وجوه من زعامات قبطية دخلت تاريخها وصارت معلماً من معالم بناء هذه الجماعة".

وما يمت بهذه النزعة الانفصالية بصلة حديث الأقباط عن اللغة القبطية المنقرضة. التى تركها الأقباط أنفسهم منذ عشرة قرون وكتب ساويرس بن المقفع، وأبناء العسال كتبهم بالعربية من القرن العاشر الميلادى، وتركتها الكنيسة نفسها وجعلت صلواتها بالعربية. ولاحظ الأستاذ طارق البشرى أن "مجلة وطنى" "تفرد لتعليم اللغة القبطية بابا فيها كل أسبوع من حيث الألفاظ والمعانى والاستعمال وأنها تتوجه بهذه الدروس لا إلى المتخصصين الباحثين الذين يهمهم تعلمها لما ينفعهم فى بحوثهم التاريخية أو اللغوية أو الدينية ولكنها تتوجه إلى القارئ العادى وتقدم العبارات التى يمكن استخدامها فى لغة التخاطب اليومى".

وهذه قضية هامة، لأنها وإن كانت من الناحية لعملية لا قيمه لها، فإنها تعزل الأقباط ولو حدث أن تكلم الأقباط لغة غير العربية، فإن هذا سينتهى تماماً أى علاقة لهم مع شعب مصر، ويجعلهم كالأرمن أو اليونانيين.

وكان من الملاحظات الذكية النافذة للدكتور البشرى فى كتابه "الجماعة الوطنية العزلة والاندماج". أن بعض رموز المؤسسة الكنسية تتحدث باستمرار عن الوحدة الوطنية بصورة تفيد مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية للصالح الكنسى وحده.. وقد تكون كثرة الكتابات عن الوحدة الوطنية وما يستدعيه المصرى من تصور عن نجاحه فى تحقيقها ورغبته النبيلة فى حفظها مما أوحى لهذه الرموز بأنه ما دامت المؤسسة الكنسية هى الطرف الثانى فى معادلة الوحدة الوطنية فلا بأس من أن يكونوا هم الدليل على وجود الوحدة أو عدم وجودها.. وباعتبارهم "الدليل" فبمقدورهم إسباغ وصف الوحدة الوطنية على الجماعة أو سحب هذا الوصف.. ويمكنهم بذلك السيطرة على هذا المفهوم واحتكاره ويصير صالحهم هو "المعيار" لوجود الوحدة أو عدمها فيتحول هذا الطرف من كونه "دليلاً" إلى كونه "معياراً".. هل الأمر كذلك؟!، والحقيقة أن هذا الطرف ليس دليلاً وليس معياراً وليس طرفا ثانياً فى اتفاق ثنائى.. وإنما الجماعة السياسية الوطنية العامة تفرض نفسها على كل محتوياتها من ذوى الأديان والطوائف والأقاليم والمهن والمذاهب وتراعى

فى كل ذلك الأحجام والمقادير التى تتكون منها الجماعة الوطنية وإلا اختلت الموازين وفقد المجتمع توازنه"..

كيف يمكن أن نكتسب هذه الثقافة التى تعزل الأقباط عن إخوانهم المسلمين، وتخسر الأقباط مودتهم، نحن فى حاجة إلى الألوف من الكتابات التى لم تصب بهذا الوباء واحتفظت بحرية الفعل وشجاعة الضمير ونبل المقصد.

قارن بين "كنت أعمى والآن أبصرت" وكتاب "الوطنية" وبين كلمات "الأب يوحنا قلته". الدافئة، الآسرة، المقنعة التى تكسب القلوب دون أن تمس العقيدة..

قارن هذه الكتابات بما كتبه سامى داود وما كتبه عزيز صادق عن تطبيق الشريعة وما كتبه جمال أسعد والقس اندرواس عزيز والقس إبراهيم عبد السيد وغيرهم ممن أشرنا إليهم.

قارن هذه الكتابات وما كتبه أحرار الأقباط الذين أرادوا تخليص الكنيسة من القبضة الحديدية – للبابا شنودة ومن أحكامه التى تلاحق الموتى..

لقد قرأنا كثيراً عن هموم الأقباط، فهل يقرأ الأقباط شيئاً عن "هموم المسلمين".

هل لم يسأل الأخوة الأقباط أنفسهم عن مشاعر المسلمين وهم يقرأون هذه الكتابات التى كتبت بمباركة البابا؟ ألا يتحدثون عن الوحدة وتعزيز الروابط بين المسلمين والأقباط؟ أليس حقا أن المسيحية دين المحبة وأن السيد المسيح أمر اتباعه أن يحبوا مبغضيهم لماذا لا نرى كتابات مثل مقال الدكتور حنا قلته وسامى داود أو عزيز صادق أو جمال أسعد عبد الملاك واندرواس عزيز لماذا لا نرى مؤلفين مثل نظمى لوقا..

إنى أدع الرد على هذه التساؤلات للأقباط أنفسهم...

- أن يمثلوا فى مجلس الشعب بعدد من النواب يتواءم مع نسبتهم العددية ويمكن أن يبدأ بثلاثين نائباً.
- أن يكون لهم حق بناء الكنيسة التى يرونها لازمة لأداء الشعائر الدينية وأن لا يعوق ذلك نصوص أو بيروقراطيات.
- أن يكون الترشيح للوظائف كافة على أساس الكفاءة دون أى عامل آخر، ومن حق كل من يضار أن يلتجئ للقضاء لإنصافه ومجازاة المسئول.
- أن تتضمن كتب تاريخ مصر إشارة إلى الفترة القبطية التى مثلت فيها الكنيسة شخصية مصر وكانت رمز مقاومة المحتلين خلال القرون الستة الأولى من الميلاد ويمكن أيضاً الإشارة إلى تضامن الأقباط للدفاع عن الوطن. أن تتضمن إشارات إلى شخصيات قبطية بارزة من الكنيسة كالبطريرك كيرلس الرابع أو شخصيات سياسية (مكرم عبيد).
- يجب أن يلاحظ فى المناهج الدراسية اختيار النصوص القرآنية ما يقرر التعددية الدينية ويعمق الإيمان بكل الأنبياء وأن تكون علاقة المسلمين بغيرهم علاقة البر والقسط.
- أن يذاع قداس الأحد على القناة الرئيسية كما يمكن الإشارة فى أجهزة الإعلام إلى الأعياد المسيحية.
- إذا غير الزوج دينه وترتب على ذلك الانفصال عن زوجته يكون عليه أن يدفع لها تعويضاً مجزياً يماثل من طلق دون ذنب زوجته، ويبقى الأبناء مع الأم أو يخيروا.

وبهذا لا يكون هناك قيد على حرية تغيير المعتقد، وهو حق من حقوق الإنسان، وأمر يعترف به القرآن (حتى وإن حاف عليه الفقهاء) ولا يكون هناك ظلم دون سبب ويتحقق الحديث "لا ضرر ولا ضرار".

ومن الواجب على الأقباط

▪ أن يقصروا عمل الكنيسة على المجال الروحي وتعميق الإيمان بالقيم المسيحية النبيلة وعلى رأسها المحبة. وأن تنفض الكنيسة يدها تماماً من كل الدنيويات تحقيقاً لكلام السيد المسيح "مملكتى ليست من هذا العالم". "وأعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". وما قرره القديس بولس وبطرس، وأن تدار إدارة ديمقراطية.

▪ أن يتولى المجلس الملى إدارة الأوقاف والشئون المالية، ويكون مستقلاً عن الكنيسة وينتخبه الأقباط انتخابا حراً. وأن تندمج كل النشاطات الاجتماعى، والثقافى مع مثيلاتها حتى تتحقق الوحدة فى القاعدة.

▪ أن يؤمنوا أن الخيار الأمثل لهم هو "التعايش الإيمانى" فإن لم يستطيعوه فخيار المواطنة – حيث لا يكون هناك لعب بالورقة القبطية وأن لا يتأثروا بالإغراءات التى تزييف التاريخ أو تعطى الأقباط وضعاً لم يكن لهم، أو تجعلهم يتجاهلون الحقيقة الواقعة أن مصر هى قلب العالم الإسلامى وأن هذه الحقيقة خير لهم لأنها تضمن حقوقهم ويمكن أن تكون فخراً لهم لأن مصر هى بلدهم، وكل فخر لمصر فخر لكل سكانها. فإذا كان هناك طموح واستباق فلفعل الخيرات "استبقوا الخيرات".

▪ أن يحبوا لغيرهم ما يحبون لأنفسهم، فكما لا يريدون مساساً بالمسيحية فعليهم أن لا يمسوا الإسلام بأمثال المسرحية الشائهة أو دعاوى أقباط المهجر أو كتابات مثل كتاب الأب انطونيوس.

▪ يجب الإقلاع عن التبشير بالمسيحية أو الإسلام لأن التبشير مبنى على أفضلية دين على دين. على أن لا يشل ذلك حرية الفكر التى يمكن أن تتطرق إلى دراسات الأديان دراسة حادة على أسس علمية وبعيداً عن الغمز واللمز، ولغرض الدراسات الأكاديمية.

خاتمة

دعوة للإصلاح الدينى
وتحرير العقول والقلوب

فى تعليل التوترات والصراعات ما بين مجموعات من المسيحيين والمسلمين طوال فترة حكم السادات ومبارك أعاد هذا الكتاب سياقها المباشر إلى ظهور قوى ثلاث متضاربة الاتجاهات فى وقت واحد، هذه القوى هى رأسة السادات وبابوية شنودة وظهور جماعات العنف الإسلامى. وانطلاق كل قوة فى توجهاتها مما أدى بالضرورة إلى الصدام.

وهو تعليل سليم، ولكن كانت هناك عوامل هى التى أدت إلى ظهور هذه القوى الثلاث.. فمن غير المعقول أنها نشأت من فراغ أو دون أسباب موضوعية وهذه هى الأسباب العميقة الحقيقية للمشكلة. وما هؤلاء أعنى السادات وشنودة وجماعات العنف إلا الأدوات التى كان عليها أن تقوم بما قامت به، وهذه الأسباب العميقة الحقيقية هى سوء نظام الحكم. وسوء فهم للإسلام وسوء فهم المسيحية بالإضافة إلى عدد من العوامل التى تقترن بذلك وتعد نتيجة طبيعية له مثل التفارق الطبقى وظهور الرأسمالية الطفيلية التى لا تقوم على إنتاج حقيقى، ولكن على عمولات وسمسرة واستيراد واستحواذ على الأرض والاستهلاك المظهرى، وتدهور مستوى التعليم والبطالة وتعقد أزمات العلاقات كالزواج وأزمات الإسكان والمرافق الخ... وما يولده هذا كله من اضطراب وقلق.

وتعد الأزمة الحضارية من العوامل القوية التى أدت إلى الإحساس بالضياع، الإحباط، الحيرة، وعدم تحديد الهوية أو التوصل إلى المشروع الذى يتجاوب مع مشاعر الشعب ويتطابق مع تصوراته وانعدام الحرية نتيجة للحكم العسكرى الذى جُثم على صدر هذه البلاد من ٥٢ وأشاع الخوف

والإرهاب. وقضى على الحرية، والحرية للمجتمع كالهواء للإنسان..، وكما لا يمكن للإنسان أن يعيش دون هواء، فإن المجتمع أيضاً يختنق إذا حرم الحرية، وأصبح مألوفا استخدام قوى البوليس والأمن المركزى واللواذ بصور من العنف وانتهاك الكرامات.

هذه العوامل كلها هى مما تعرض له المجتمع المصرى خلال الخمسين عاماً الأخيرة، وليست التوترات الفئوية والطائفية إلا أحد أعراضها وبالتالى فلن يكون لها علاج حاسم إلا بمعالجة العوامل التى أدت إليها.

ولكن لما كان الكتاب يعالج العلاقات ما بين المسلمين والأقباط وأن حجمه وموضوعه لا يسمحان بمناقشة كل هذه الأسباب، فإننا سنقتصر هنا على قضية الإصلاح الدينى وضرورته القصوى لأنه الموضوع المباشر، وباعتباره أيضاً وسيلة لتحرير العقول والقلوب وانطلاقها من أغلالها، فالفهم السليم للدين يقيم الضمير على القيم النبيلة من حرية، ومساواة، ومعرفة، وعدالة، كما يقوم على إعمال العقل والفكر حتى يصل إلى الإيمان، وإعمال هذا العقل يتطلب مناخاً من الحرية حتى يكون هذا الإيمان إيماناً طوعيا، عقلانيا، متحرراً من الخرافة رافضاً لسيادة الطقوس والشكليات.

وأهمية الفهم السليم للدين تنطبق على الإسلام والمسيحية لأن الفهم السائد لهما هو الفهم السقيم الذى تفرضه المؤسسة الدينية التى تمثل الحفاظ ويتمحور حول ما قدمه الأسلاف من مئات السنين ولأن هذا الفهم يتأثر أيضاً بالعوامل التى تتحكم فى كل وضع يأخذ شكل المؤسسة وما فى المؤسسة من احتكار. ومن خلط بين الدين ورجاله ثم من اعتبار رجال الدين هم الدين نفسه..

نجد هذا لدى المسلمين.. ولدى الأقباط فهم يعيشون عالة على الأجداد ويؤمنون بما قدمه الأسلاف ولا يقربون المنابع الأصيلة للدين، أى الكتب المقدسة قرآنا أو أناجيل إلا عبر المفسرين والشارحين الذين يفرضون أنفسهم وثقافاتهم.

والمسلمون اليوم فى حاجة إلى ثورة فكرية إسلامية تحرر العقول والقلوب من إسار "السلفية" وحكم الفقهاء وهذا هو ما تقوم به دعوة الإحياء الإسلامى التى ترفع لواءها، والتى أصدرت قرابة ثلاثين كتابا لإرساء فهم متحرر للإسلام.

وحاجة الأقباط إلى مثل هذه الثورة أشد بكثير من حاجة المسلمين لأن الإسلام لا يعترف بكنيسة أو رجال دين، وإذا كانت "المؤسسة الدينية" قد ظهرت وظهر معها رجال الدين فإن هذا الظهور هو من باب تقسيم العمل والتخصص وليس تطبيقاً لنص شرعى، بل هو ضد النص الشرعى وكان من الأسس التى رأى الشيخ محمد عبده أن الإسلام يقوم عليها "هدم السلطة الدينية" وجعل العلاقة ما بين الإنسان والله مباشر ودون وسطاء. أما فى المسيحية فهناك من النصوص ما تعطى الكنيسة ورجالها الحق الوحيد فى تقديم الدين. وأن ما يربطه رجالها يكون مربوطا عند الله وما يحله يكون محلولاً وهو أمر لا يقتصر على الأقباط. فإن أوروبا كلها طوال القرون الوسطى كانت تقول "أمنا" الكنيسة وكانوا مربوطين بها من الميلاد حتى الوفاة. فما أن يولدوا حتى تكتب شهادات ميلادهم فى "الأبرشية" وهى التقسيم الإدارى الكنسى وحتى تعمدهم الكنيسة فى الماء، وبدون هذا لا يظفرون بالخلاص أو يعدون مسيحيين، فإذا تزوجوا تزوجوا فى الكنيسة وعن طريقها وإلا عُدّ الزواج سفاحاً، وعندما يموتون فإنهم يدفنون فى "ردهة" الكنيسة. وكان البابا فى روما يسيطر على الفلاسفة والحكام والملوك ويمكن أن يحرمهم فيضطرون إلى الوقوف ببابه أياما حتى يرفع عنهم هذا "الحرمان" كما تروى لنا "حادثة كانوسا".

وظهر فى المسيحية عدد كبير من المصلحين كان مصيرهم إلى المحرقة لأنهم عدو هراطقة كما كان هذا هو مصير العلماء والمفكرين والأحرار. وكان الوحيد الذى نجا من هذا المصير هو "مارتن لوثر" لمساندة بعض الحكام له واستطاع مارتن لوثر أن يقضى على الغشاوات التى فرضها بابوات الكنيسة الكاثوليكية من عصمة للبابا وقداسة لرجال الدين. وشفاعة للأولياء وقد كان هذا الإصلاح الدينى هو الذى حرر العقول أيضاً وهيأها

لتقبل ثقافات العصر وكُلِّلت حركة الإصلاح الدينى بالثورة الفرنسية التى قضت على هيمنة الكنيسة وعزلت الدين عن السياسة والحكم. وسمح هذا كله بفتح أبواب التقدم حتى وصل الغرب إلى ما وصل إليه من تقدم، وإن لم يكن بالطبع صفواً كله وله بعض انعكاسات فكل شيء له ثمنه.

وجددت الكنيسة الكاثوليكية فى وسائلها وأساليبها، ولم تعد قوة البابا تعود إلى سيطرته على الملوك والمفكرين، لكن إلى ما يمثله من قيم رفيعة للمسيحية.

ولكن الكنيسة القبطية لا تزال بعيدة كل البعد عن هذه الأحداث أنها متقوقعة داخل صدفتها القديمة، ولأنها تقوم فى مصر فقد أصابها ما أصاب المجتمع المصرى من سوءات. وقد استطاعت أن تؤدى دورها فى العصور القديمة لأن العصور القديمة كانت تتقبله ولأن آباء الكنيسة القبطية كانوا بصفة عامة على قدر كبير من الكياسة والإخلاص فضلاً عن قيامها وسط مجتمع إسلامى كانت له انعكاسات حسنة (وقد كان أثر الإسلام قويا فى ظهور حركة مارتن لوثر) كما لم يتورطوا فى غمرات السياسة والحكم والدنيا وعندما دخلت مصر مشارف العصر الحديث وأصبحت النخبة القبطية متأثرة بالثقافات الحديثة فإن نوعاً من الاحتكاك ظهر فى الإطار القبطى نفسه ما بين الكنيسة المتأثرة بالروح القديمة.. والنخبة المتأثرة بالاتجاهات الحديثة تجلّى فى التوتر ما بين المجلس الملى الذى يفترض أنه التمثيل المدنى للأقباط وما بين الكنيسة التى هى الممثلة الدينية للأقباط وهذه الاحتكاكات تماثل – والقياس مع الفارق – الصراع الذى قام فى الغرب بين أحرار الفكر والكنيسة الكاثوليكية وأدى إلى ظهور مارتن لوثر، ولكن الذى حدث فى مصر كان عكس ذلك. فإن البابا شنودة بطموحاته وشخصيته القوية وتهيؤ الظروف استطاع أن يطوى المجلس الملى تحت جناحه، وأصبح الإصلاح الدينى بالنسبة للكنيسة يتطلب أولاً: إقامة العلاقة ما بين المجلس الملى والكنيسة على أسس موضوعية. ثانياً: "دمقرطة" الكنيسة بعد أن بسط البابا شنودة عليها شبكة من النظم جعلته الحاكم بأمره فيها، وكذلك تحديث مناهجها بما يتفق مع العصر الحديث.

وللعلاقة ما بين المجلس الملى والبابا تاريخ قديم وهو يصور حلقة من الكفاح للحيلولة دون طغيان الكنيسة على الجوانب المادية والعملية للأقباط وقصرها على المجال الروحي. وهذا الكفاح هو فى حقيقته فصل من فصول كتاب الحريات فى المسيحية وكان يجب أن يكون معروفا للجميع بما فى ذلك المسلمين، وقد أشرنا - عندما كنا نستعرض تاريخ الأمة القبطية - إلى النشأة الأولى وسنسرد بعض صفحات هذا الكفاح نقلاً عن مذكرة قدمها مكتب المحامى المشهور إبراهيم الهلباوى عندما ترافع ممثلاً لمقار باشا ومن معه وهم يمثلون المجلس الملى ضد صاحب جريدة الوطن والقمص جورجيوس وهما يمثلان البابا. وجاء فى مقدمة المذكرة تحت عنوان تمهيد.

١- لما أنشئ المجلس الملى فى سنة ١٨٧٣ انتخب أعضاؤه البطريرك الحالى بطريركاً على الأقباط بعد أن أخذوا عليه تعهداً "مكتوباً" بأن يسير معهم بمقتضى قانون المجلس الملى الذى كان معمولاً به وقتئذ وصدر طبقاً لفرمان سنة ١٨٥٦ الذى يبيح للطوائف المسيحية بأن تدير شؤونها بواسطة مجالس مكونة من الشعب والإكليروس. ولكن ما كاد البطريرك يقبض على دفة الأمور حتى انفرد بها ونبذ المجلس كأنه لم يكن فشكى المجلس الأمر للحكومة فأرغمته على الانصياع فتعهد مرة ثانية باحترامه وأخذ عليه تعهد جديد سجل فى محافظة مصر ومع ذلك لم يستمر المجلس أياماً حتى حاربه ثانية فتعطل.

بقى المجلس معطلاً إلى سنة ١٨٨٣ حتى استغاث القوم من تعطيل دور العلم وتبديد أموال الأوقاف ومن عدم نشر حساباتها وانحطاط الأكليروس وطلبوا من الحكومة أن تتدخل فى إصلاح هذا الحال.

٢- صار البطريرك هو ومن حوله من الأساقفة يتفننون فى إيجاد الطرق لتعطيل وظيفة المجلس حتى بلغ بهم الأمر إلى أن يقولوا إن الشورى تخالف الدين - رغماً عن ذلك رأت الحكومة أنه من الضرورى تشكيل هذا المجلس فاجتمع الأساقفة وبعد جدال وافقوا أخيراً على لائحة سنة ١٨٨٣ وهى اللائحة الحالية التى صدر بها أمر عال فى مايو سنة ١٨٨٣ ولكن المجلس لم يلبث إلا قليلاً حتى رأى الأبواب مقفلة فى وجهه.

٣- أنفرد البطريرك بالسلطة إلى سنة ١٨٩٢ حتى قامت قيامة الأقباط فشكل المجلس ونفى البطريرك لكنه استعمل سلاحه الدينى فاعتبر مارقاً من النصرانية كل من لاذ بالمجلس من قساوسة وأفراد ثم أعيد بعد ذلك لمركزه وتشكلت مؤقتاً لجنة مركبة من أربعة أشخاص تشتغل تحت رئاسته حتى يعاد انتخاب أعضاء المجلس الذى لم يعد إلا فى سنة ١٩٠٦ فبقى المجلس معطلا مدة ١٥ سنة.

٤- للوصول إلى تعطيل المجلس استعمل الأكليروس أسلحة من كل نوع فقالوا: إن تشكيل المجلس مخالف للدين رغماً عن تصديقهم على لائحة سنة ١٨٨٣ وعن قبول البطريرك كتابه عليه وقالوا: إن أعضاء المجلس بددوا أموال الوقف واستعملوا النشر فى الجرائد ضدهم وسعوا فى إحالة سعادة يوسف بك سليمان الذى كان رئيساً لنيابة مصر وقتئذ على مجلس تأديب ثم قفلوا الباب فى وجه الأعضاء.

بل قفلوه فى وجه مندوب الحكومة الذى حضر للبطريكخانة لفتحه باسم سمو الخديوى فلم يفتح.

وأخيراً اعتبر البطريرك جميع القائلين بالشورى مارقين من الدين وشكا الحكومة المصرية وسمو الخديو لجلالة السلطان وأدعى أن ليس للحكومة المصرية من سلطان عليه.

وفى كل هذه الفترات كانت مصالح العباد معطلة والأكليروس لا يهتم إلا بمحاربة الشعب بكل هذه الوسائل الساقطة استبقاء للأوقاف وإيراداتها بين أيديه على غير حق وعلى غير هدى.

٥- اجتمع أعيان الطائفة فى سنة ١٨٨٣ وطلبوا رفع يد غبطة البطريرك من جميع الأمور الإدارية واقتصاره على الأمور الدينية.

كذلك اجتمع المجلس فى سنة ١٨٩٢ وأصدر قراراً فى ٢٢ يوليو مـ تلك السنة بإبعاد البطريرك ذكرت فيه كل النقائض التى بدت من الأكليرو- ومما جاء فى هذا القرار:

"وحيث إنه (أى البطريرك) لما شعر بصدور الأمر العالى باعتماد الانتخاب بالكيفية التى جرت لم يزدجر ولم يرعو وأصدر إعلانات فى الجرائد بالافتراء على أبناء الملة بأمور لا أصل لها وادّعى أن المجلس من قصده التفريق والشقاق وسلب الأموال الخ...".

"وحيث أن البطريرك المذكور.... قد استعمل أموال الطائفة فى الاستعانة عليها بالغرباء وفى نشر إعلانات مهيجة بالجرائد وبث رسائل مقلقة بالجهات".

"وحيث إن مقاومة البطريرك لوجود مجلس أوجبه الدين وقررته الكنيسة وطلبته الطائفة واعتمدته الحكومة يضاد الواجبات البطريركية".

ومما جاء فيه أيضاً:

"وحيث إن من جميع الأحوال المتقدمة يتضح أن البطريرك المذكور قد خالف قانون الكنيسة ونكث بالعهود والمواثيق وأضر بالطائفة التى من سوء حظها انتدبه مجلسها للترآس عليه.

"وخالف الدين المستتر بردائه".

"أما مخالفته لقانون الكنيسة فلأنه أراد الاستبداد والاستقلال برأيه خلافا لما هو مقرر من وجوب مشاركة الأراخنة فى الرأى".

"أما نكثه بالعهود والمواثيق فلأنه بعد أن انتخبه المجلس واشترك معه سنوات عديدة وعمل بمقتضى لائحته الأولى وتعهد فى محافظة مصر بألا لا ينفرد بأمر واشترك فى عمل اللائحة وصدق عليها وقدمها للحكومة ونفذ هو والأساقفة القرارات التى صدرت بمقتضاها فأنه قد سعى فى نقض ذلك كله.

وأما ما جره من الأضرار بالطائفة فلأنه سعى فى الوشاية بها والقذف فى حقها بأمور غير صحيحة وبث الشقاق بين أفرادها وبدد أموالها وتصرف فى أوقافها وقفل مدرستها الاكليريكية ولم يرض بتجديدها فيما بعد فضلاً عن انحطاط حالة المدارس الأخرى وسوء حالة الفقراء وغير ذلك.

"أما عصيانه على الحكومة فلأنه مع تكرار صدور الأوامر إليه بالامتثال لم يمتثل وأصر على العناد لا سيما أنه من كتابته الأخيرة لمجلس

النظار قد انقطع الأمل من إذعانه لأوامرها والتصميم على عدم القبول لآخر حياته.

"وأما مخالفته للدين فلأنه ادّعى أن المجلس مخالف للدين مع أن عدم وجود المجلس هو عين المخالفة للدين، وكفى دليلاً على ما ذكر سبق إقراره بوجود المجلس هو والأساقفة واشتراكه معه فى الأعمال زمناً إلخ...".

ومما جاء فيه:

"وحيث إنه لا يتأتى صدور مثل هذه الأفعال ممن يكون مالكاً لتمام قواه".

فلهذه الأسباب قرر المجلس باتحاد الآراء التماس رفع أنبا كيرلس البطريرك من رئاسة المجلس ومن إدارة كل ما يتعلق بشؤون الطائفة إلخ...".

"وعلى هذا القرار وقع:

بطرس باشا غالى	عبد المسيح بك حبشى
حنا باشا نصر الله	وهبة بك يوسف عبده
بطرس باشا يوسف	إبراهيم بك منصور
مقار باشا عبد الشهيد	رفله أفندى جرجس
قلينى باشا فهمى	إبراهيم بك روفائيل
خليل بك إبراهيم	مرقس بك سميكة
يوسف بك وهبة	فرج بك إبراهيم
يوسف بك سليمان	بطرس أفندى أبادير
حنا بك باخوم	باسيلى بك روفائيل
نخله بك الباراتى	يعقوب أفندى نخله يوسف
حبشى بك مفتاح	عوض بك سعد الله
يعقوب بك نخله	القمص بشاى (رئيس كنيسة الفجالة)
باسيلى باشا تادرس	

القمص فيلو ثاوس (رئيس الكنيسة المرقصية الكبرى). انتهى..

ويستغرب الإنسان موقف البابا كيرلس ضد المجلس الملى مع ما عرف عنه من عزوف عن الدنيويات والمحقق أن هذا الموقف يعود إلى الهوى والغرض الذى سيطر على الحاشية المنتفعة والتى وجدت أن المجلس يضيق عليها، وتأثر بكلامها البطريرك.

لم يكن هذا التاريخ غائباً عن ذهن البابا شنودة، وما كان يقبل أن يقوم مجلس ملى قوى "فالمُلْك عقيم" وقد ارتاع عندما علم أن المجلس الملى قد ينعقد وهو فى منفاه وتوسل إلى ميلاد حنا أن يؤجلوا ذلك إلى ما بعد عودته واتصل ميلاد حنا بالدكتور رفعت المحجوب وتوصل إلى تأجيل إجراء الانتخابات حتى بعد عودته. وعندما عاد قام بما جعل انتخابات المجلس الملى "**فضيحة بجلاجل**" كما وصفها الدكتور ميلاد حنا. فقد وضع قائمة بأربعة وعشرين اسماً (وهم مجموع أعضاء المجلس) وكان طبيعيا أن يأخذ بها الشعب طاعة لأمر "سيدنا" ثم لا يكتفى بذلك بل جعلهم شمامسة فأخرج المجلس من طبيعته المدنية المستقلة إلى فرع من فروع الكنيسة يتبع أوامر رئيسها الأعلى.

والمفروض أن ينتخب الأقباط فى كل الجمهورية اختياراً حراً من يمثلونهم فى المجلس وأن يُحرّم على البابا التدخل فى هذه العملية من ألفها إلى يائها بحيث يتقدم من يشاء، ويختار الأقباط من يشاءوا وبهذا يصبح المجلس قويا وله قاعدة شعبية قوية هى الأخرى ينتخب منها انتخاباً حراً.

وإذا أخذنا بالتمثيل النسبى للأقباط فى مجلس الشعب وهو ما أميل إليه لا لأنه الأفضل، ولكن لأنه يحسم شأفة الادعاءات والمشاكسات ويتناسب مع الردة التى أصيب بها المجتمع المصرى عن أيام ثورة ١٩ والحقبة الليبرالية فإن المجلس الملى يكون هو الهيئة المؤهلة للقيام بترتيبات ذلك وإدارة العملية الانتخابية على مستوى المحافظات.

ويجب أن يكون للمجلس الملى فروعه فى المحافظات الموازية للإبراشيات الكنسية ليقوم بوظيفته المدنية على مستوى المحافظات.

ويحول على هذا المجلس كل ما يتعلق بالأوقاف والمدارس والنشاطات الاجتماعية والوصايا الدنيوية ويوضع له نظام منهجي من ناحية عقد جلسات دورية تعلن مقرراتها وتناقشها فإذا لم يتقبلها جماهير الأقباط يوضع نظام لاستئنافها وما إلى هذا كله.

بهذا يستريح البابا من كل المشكلات الإدارية والمالية وينصرف كليا للرسالة الروحية السامية ألا وهى غرس القيم المسيحية النبيلة فى النفوس، وأولها المحبة وما أعظمها من مهمة، إنها مهمة الرسل، إنها الهداية والخلاص وبناء الضمير والوجدان.

* * *

ولكن هذا لن ينهى المشكلة..

ذلك أن الكنيسة نفسها، وفى إطار عملها الدعوى الخالص تنشئ علاقات عديدة بين فئات الأكليروس وما بين الرهبان والكهنة وتقوم هذه العلاقات على أساس تراتبى ومن هنا فيجب أن توضع نظم ديمقراطية منهجية تحول دون الانحراف أو العشوائية أو الاستئثار إلخ... مما يمكن أن يتعرض له أى تنظيم، ومما لا تخلو منه النفس البشرية، ويجب أن يعمل هذا التنظيم الديمقراطى على ضمان سير العلاقات سيراً مرناً دون عقبات أو روتين أو بيروقراطية وأن يستهدف الكرامة الإنسانية ويلحظ الحقوق الأساسية للإنسان.

وقد كتب الأستاذ كمال غبريال وهو كاتب قبطى مهموم بالكنيسة، معنى بإصلاحها في جريدة القاهرة فى العدد ٢٩٢ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٥ مقالاً بعنوان **"دعوة لإقامة مؤتمر وطنى لمناقشة البنود التسعة فى خطة إصلاح الكنيسة المصرية جاء فيه:**

المطلوب هو أن يعيد الأقباط تنظيم الكنيسة، بما يتيح للدولة والمجتمع إعادة تنظيم الحياة المصرية، بالصورة التي تجعل المجتمع المصري نسيجاً واحداً بالفعل، وليس بأناشيد التمويه والمغالطة.

ونتصور أن يهدف إعادة التنظيم لتحقيق ما يلي:

- تحجيم دور رجال الدين باختلاف درجاتهم الكهنوتية، لتنحصر في دورهم، الذي تصدوا له واختاروه لأنفسهم، وهو هداية الناس إلي طريق السماء، والقيام بمهام العبادة والطقوس الكنسية.

- تولي العلمانيين إدارة الكنائس كمؤسسات جماهيرية، بنفس المبدأ الذي أرساه رسل السيد المسيح: "فدعا الإثنا عشر جمهور التلاميذ وقالوا لا يرضي أن نترك نحن كلمة الله ونخدم موائد. فانتخبوا أيها الأخوة سبعة رجال منكم مشهوداً لهم ومملوئين من الروح القدس وحكمة فنقيمهم علي هذه الحاجة. وأما نحن فنواظب علي الصلاة وخدمة الكلمة" (أع٦ :٢-٤) فهذا هو النظام الأساسي لكنيسة المسيح، وهذا هو المطلوب علمانياً ووطنياً لصلاح الأحوال.

- تفعيل دور المجالس الملية، وإعادة النظر في قوانين تشكيلها ومهامها، لتكون مجالس مستقلة قادرة بما تضمه من عناصر علي أعلي المستويات العلمية والفكرية، علي أداء مهامها في إدارة الكنيسة من القمة للقاعدة.

- توقف الكنيسة عن تنظيم أي أنشطة تخرج عن نطاق العبادة، لدفع الشباب للخروج إلي المجتمع والاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية الوطنية، مع سائر أبناء الوطن، وتمنع الكنائس منعاً باتاً من تقديم أية خدمات غير دينية للأقباط وحدهم، فالخدمات التي تقدمها أي مؤسسة مصرية لابد وأن تشمل جميع المواطنين بلا تمييز، وهذا يحدث فعلاً الآن في تقديم الخدمات الطبية.

- إنشاء جمعيات أهلية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية، لتتولي إدارة الأنشطة المقامة بواسطة الكنائس حالياً، مثل الخدمات الطبية والتعليمية (مجموعات التقوية الدراسية) ودور الحضانة ورعاية المسنين وغيرها، لتكون متاحة بلا حساسية لجميع المواطنين المصريين، لتحقيق الالتحام بين مكونات المجتمع المصري، ولتحقيق شفافية ميزانيات تلك الأنشطة،

لإحكام الرقابة عليها، من قبل مجالس إدارة تلك الجمعيات، بالإضافة إلي رقابة الأجهزة المختصة بالدولة.

▪ يقوم العلمانيون (بالمجلس الملي) بوضع خطط بناء الكنائس حسب الحاجة الفعلية، وتحديد حجم الإنفاق علي عمارتها وتوفير الاعتمادات اللازمة، حرصاً علي رشاد وعدالة التوزيع، وللحد من بذخ الإنفاق والمبالغة في ضخامة عمارة الكنائس، التي من المفترض أن تكون أبنية بسيطة تفي بالغرض بغير إفراط ولا إهدار للملايين، من أموال شعب فقير، يحتاج بعضه لمجرد لقمة العيش، ويحتاج الملايين من شبابه لبناء مصانع أو مشروعات، توفر له فرصة عمل تقيه البطالة والتشرد، إذ نجد في مناطق شعبية عشوائية مباني خرافية العمارة، لتكون لوحة محزنة للمراقب، حين يقارن بين ضآلة وحقارة مساكن الأهالي، وبين العظمة المعمارية لكنيسة المسيح، الذي قال عن نفسه: "للثعالب أوجرة، ولطيور السماء أوكار، أما ابن الإنسان فليس له أين يسند رأسه".

▪ تقوم المجالس الملية ولجان الكنائس بإحكام الرقابة علي ميزانيات الكنائس والتبرعات والمصروفات، عن طريق استخدام النظم المحاسبية الصحيحة، واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه أي انحرافات، وإعلان الميزانيات السنوية، لتكون متاحة للاضطلاع عليها من قبل الجميع.

▪ عمل حصر الذمة المالية لجميع العاملين بالكنائس، من إكليروس وعلمانيين، أي تطبيق القانون المعروف بـ "من أين لك هذا؟"، وإعادة الأموال غير المحدد مصدرها إلي الكنيسة، كمرحلة أولي انتقالية، وبعد ذلك تأخذ الأمور وضعها الصحيح والقانوني إزاء المخالفين.

▪ يقوم الكهنة والمجمع المقدس والأراخنة بمراجعة شاملة لكتب وقراءات الكنيسة، لتنقيتها مما لحق بها من شوائب عبر القرون، للعودة إلي الإيمان الأرثوذوكسي القويم، واستئصال أي تعاليم أو اتجاهات لا تواكب العصر، وتتنافي مع التطور المطلوب في فهم النصوص الدينية، فهذا في صالح الأقباط، وفي صالح الكنيسة في ذات الوقت، فهو يساعد الأقباط علي أن يتواءموا مع العصر، ويساعد الكنيسة أن يكون خطابها

أكثر قبولاً، خاصة لدي الشباب، الذي نرصد ميل أعداد كبيرة منه إلي خطاب كنائس أخري، غير الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وكذا مراجعة العلاقة بين الإكليروس والشعب، وبين الدرجات الكهنوتية وبعضها البعض، للتخلص من صيغة نرصدها، تأخذ شكل السيد والمسود، لتصحيحها إلي العلاقة المسيحية الطبيعية، وهي علاقة البنوة والأبوة، خالية من الهيمنة والاستعلاء، ومن وهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

لا أظن أن قيادات الكنيسة التقليدية يمكن أن تتحرك من تلقاء نفسها، نحو التغيير الجذري. ولا نظن أن الدولة تفعل من تلقاء نفسها.

أتوجه إذن بخطابي إلي مثقفي الأقباط.

إلي العلماء أساتذة الجامعات والكتاب والمفكرين.

هي دعوة لعقد مؤتمر وطني لمناقشة الرؤية المعروضة في هذه السطور، وأمثالها من إسهامات تحاول العثور علي آفاق وطنية جديدة، وأن يتوصل المؤتمر لتشكيل آلية تدفع الدولة والكنيسة والمجتمع، لتبني خطة التغيير التي سيتم التوصل إليها من خلال مناقشات المؤتمر.

أتعشم أن تكون تلك السطور خطوة في رحلة الألف ميل" انتهى المقال..

أحسن الكاتب عندما دعا إلى مؤتمر قومى، لأن القضية قومية وهى أعظم من أن تترك للجهاز الكنسى.

وكان الكاتب قد نشر قبل ذلك فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ فى مجلة القاهرة مقالاً بعنوان (الحل الوحيد لأزمة الأقباط هو الليبرالية). انتقد فيه أن يطالب الأقباط الآخر بالعقلانية والتوقف عن استعمال خطاب وثقافة ولغة الماضى بينما هم غارقون تماماً فى خطاب وثقافة ولغة الماضى ودعا الكنيسة إلى التسامح مع البروتستنت وعلى ترك الفرد حراً يفهم ويفسر عقيدته كما يشاء باعتبارها علاقة خاصة به وبين ربه أم سيصرون على بقاء الحال على ما هو عليه ليظل الإنسان القبطى أسير الكهنة يحللون ويحرمون حسب رؤيتهم إلخ...

* * *

لا يمكن إنهاء هذه الخاتمة دون الدعوة لتوجيه اهتمام خاص لثلاث قضايا على وجه التعيين أولاهما حرية الاعتقاد وأن الاعتقاد هو أمر خاص بالفرد يعود إلى ضميره، وإلى فكره وبالتالى فلا يكون لأحد سلطان عليه، ويخرج تماماً من إطار النظام العام وبدون هذا يصبح الاعتقاد فرضا، أو وراثة، ويفقد ميزته. وطبقاً لهذا يكون علينا أن لا نتحرك إذا ارتأى أحد تغيير دينه فإذا كان مسلماً ارتأى أن يتنصر أو إذا كان مسيحيا أن يسلم. هذه أمور تعود إلى أصحابها ولا يجوز أن نتشنج لها أو أن نرى فى هذا انتهاكاً أو مساساً بالدين. والمسيحية والإسلام لا يشكوان من قله، فهما بالمليارات. كما أن إيمان واحد أو كفره لن ينال من الله تعالى الغنى عن العالمين ولأن الأديان قيم والقيم لا تزيد أو تنقص. ومع أن القرآن قد جلى هذه النقطة بأصرح بيان فقال وكرر ﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ فإن المسلمين يرون ذلك رده يعاقب عليها بالموت وهو افتيات، بل تعارض صريح مع القرآن، كما أن الأقباط لا يقلون عن المسلمين فى هذا، بل يزيدون.. ويجهل هؤلاء وأولئك أنهم لا يغضبون للدين.. ولكن لأنفسهم..

وأعلم إنى مهما أقول، ومهما أكرر، فلن يتغير الوضع تلقائيا لأن هذه الحالة المرضية هى عرض لمرض، هو انعدام الحرية بصفة عامة فى المجتمع المصرى بعد خمسين سنة من حكم العسكر، ومن الضربات المتوالية عليها فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية إلخ...

إن خمسين سنة من الهدم قد تتطلب مائة سنة للبناء، فلا بأس ولا يأس، ومع أننا مسبوقون، وأن أزمتنا الحقيقية هى التخلف الزمنى. فعلينا بدلاً من الندب واللطم واستعظام العمل أن نبدأ من الآن لأنه ليس هناك بديل آخر.

القضية الثانية هى إعادة النظر فى سلطة التحريم والشلح والتجريدات التى فى يد البابا والأساقفة الكهنة، إن هذا يعنى الموت الروحى لمن يوقع عليه التحريم.. وأن ندق الأجراس إيذانا بوفاته وإعطاء الكهنة هذا الحق يخالف كل المخالفة بديهات حرية الاعتقاد، وقد كانت هذه السلطة هى التى أثارت مارتن لوثر ولا أظن أن الكنيسة الكاثوليكية تفرض تحريما على شخص لأنها "تنورت" وتعلمت الدرس وتعيش فى أجواء الحرية. وعن نفسى

أقول إننى لو وجدت حقا أصوليا يقوم على نص حقيقى صريح من القرآن.. يعطى الفقهاء حق التحريم بالطريقة التى تمارسها الكنيسة الكاثوليكية قديماً، وتمارسها الكنيسة الأرثوذكسية حالياً.. لتزعزع إيمانى بالإسلام..

ولا يجوز للكنيسة أن تتعلل بالنص الذى أعطى المسيح تلاميذه حق الحل والربط، فالنصوص الدينية تفسر فى ضوء روح الأديان ومقاصدها، وهى أبعد ما تكون عن الاحتكار..

والقضية الثالثة: تنقية المناهج الثقافية من إضافات الكهنة، وما ارتآه الأسلاف منذ مئات السنين. إن تحرير الخطاب المسيحى أصبح أمراً ماسا. وتجاهله يهدد كيان وبقاء الكنيسة الأرثوذكسية. وقد تساءل المستشار طارق البشرى فى مقاله الذى أشرنا إليه فى "جريدة الأسبوع" العدد ٤٥٢ بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥م.

"وعن نوعية الثقافة التى تثقف بها الكنيسة شبابها فى مؤسسات الكنيسة، وما هى الرؤية التى يلقنونها لأبنائهم بالنسبة للجماعة الوطنية وللوطن وللمواطنين وللمسلمين من أبناء مصر. إن المسلمين والفكر والثقافة الإسلامية موضوعه كلها "على المشرحة" منذ سنين طويلة، وكل امرئ مسلم أو مسيحى، مصرى أو أجنبى، مؤمن أو ملحد، عالم أو جاهل مغال أو معتدل، كل امرئ من هؤلاء يتكلم ويحلل ويفسر وينتقد ويقترح الحلول، حول موقف الإسلام من الآخر، وكيف يربى كبار المسلمين صغارهم، وصار ذلك **سياسات لدول أجنبية تملى علينا ما تراه هى، ونحن لا نعلم البتة أى شئ عن العلوم والدروس والتشكيلات الثقافية والوجدانية التى تلقنها الإدارة الكنسية لجمهورها ولشبابها، ولا ينهض من بيننا من يتساءل عن ذلك أو يعتبر هذا التساؤل حقاً مشروعاً للجماعة الوطنية تجاه مواطنين مندرجين فى تشكيلاتها وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعى لنفسها الحق فى** مطالعة برامجنا التثقيفية الإسلامية، تعليمية أو إعلامية أو دينية، أفلا يكون من حق الجماعة الوطنية فى مصر أن تطالع وتنظر فيما يتثقف به جمهور ذو اعتبار من مواطنيها فى كنائسهم؟ ألا يحق لها أن تعرف كيف تتربى نظرة القبطى المصرى الآخر المصرى؟ ".

وما يمكن أن نضيفه هنا هو أن التركيز على تكوين "رهبان" يدرسون فى الكليات الأكليركية، ثم يمضون فى الدير سنوات طوال عاكفين على الدراسات اللاهوتية، وأن العادة المتبعة فى اختيار البابا من الرهبان، نقول أن هذا قد لا يكون هو النظام الأمثل، حتى عندما يقتصر دور الكنيسة على الجوانب العبادية، ذلك لأن الكنيسة وخطابها وثقافتها اللاهوتية لا يمكن أن تكون بمعزل عن المجتمع الذى يضمها فيه والعصر الذى تعيش فيه، فإذا كان العصر هو العصر الحالى بحداثته، وعولمته، وسماواته المفتوحة عبر القنوات الفضائية بكل ما يخطر على البال من أفكار، وإذا كان المجتمع الذى يضم الكنيسة الأرثوذكسية مجتمعاً مسلماً بالأساس بحكم أغلبيته الكاسحة، فما هو احتمال تقبل خريجى الأديرة والكليات الأكليركية لهذا المجتمع، ومدى التعامل معه، وهى تعزل عنه تماماً، وغير مستطاع أو تعيش معه فى حياد بارد؟ تلك نقطة هامة، وقد تطلب ثورة كاملة على هذه الطريقة بحيث تلحظ هذه الدراسات الجوانب "المدنية" أو العلمانية كما تؤكد أيضاً المجتمع المسلم الذى يحيط بها وتعيش – كأقلية – بين جنباته. وإذا حكمنا بما يصدره بعض الكهنة من كتابات مجافية، أو معادية، للإسلام. فإن هذا بالطبع لن يسهل عملية التفاهم ما بين الأقلية والأكثرية، كما لن يكون بالطبع فى مصلحة الأقلية..

ملحـــــق

نعرض هنا "إيماننا" كما تقدمه دعوة الإحياء الإسلامى ليكون تحـت نظر وفكر المثقفين والأحرار الأقباط وهم يحاولون إصلاح الكنيسة، وإصلاح الخطاب المسيحى والفهم الحقيقى للدين ولدوره فى المجتمع والطريقة التى يمكن بها الجمع ما بينه وبين التعايش مع العصر..

"إيماننا"

(١)

نؤمن بالله .إنه محور الوجود ورمز الكمال والعقل والغائية .وما ينبثق عنها من قيم، وبدونه يصبح الوجود عبثاً، والكون تحت رحمة الصدفة الشرود، والإنسان حيوانا متطوراً أو "سوبر حيوان".

والإيمان بالله الذي يكون قوة ملهمة هو ما يغرسه في النفس تصوير القرآن الكريم لله تعالى، أما ما يرد في كتب التوحيد فلا يغنى شيئاً، بل قد يضر.

(٢)

الأنبياء هم القادة الحقيقيون للبشرية، ويجب جعلهم المثل في القيادة، واطراح أحكام الطاغوت من قادة جيوش أو أباطرة أو ملوك الخ ..وما وضعوه من سياسات القهر التي لوثت فكرة الحكم والقيادة وأساءت إلى البشرية.

والأديان هى الثورات التى حررت الجماهير، ووضعت أسس حضارة تقوم على الحرية، والخير، والعدل والمعرفة.

ونحن نؤمن أن الإسلام قد قدم الصورة المثلى لله والرسول .على أننا نفهم الصور التي قدمتها الأديان الأخرى، لأن الدين أصلا واحد، ولكن الشرائع متعددة، ونحن نؤمن بالرسل جميعاً، وان الله تعالى أراد التعدد والتنوع (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة). وان الفصل في هذا التعدد هو إلى الله تعالى يوم القيامة.

(٣)

ونؤمن أن الدين هو المقوم الأعظم للمجتمع العربي، وأنه يمثل التاريخ والحضارة والضمير، وأن تجاهله يقطع التواصل مع الشعب، ولا ينفي هذه الحقيقة أن تكون الفلسفة والآداب والفنون قد حلت محل الدين في المجتمع الأوربي، فلكل مجتمع طبيعته الخاصة وقدره الذي لا يمكن التمرد عليه أو التنكر له، وفي الوقت نفسه – فإن هذا لا يحول يحول دون أن يكون للفلسفة والآداب والفنون وجود بجانب الدين ولا يمنع من تلاقح الأفكار وتحاور الحضارات، وتقارب الديانات لأن الحكمة ضالة المؤمن.

ونؤمن بكرامة الإنسان، وأن الله تعالى هو الذي أضفاها على بنى آدم جميعا، فلا تملك قوة أن تحرمهم منها، وهي لكل الجنس البشرى من رجال ونساء، بيض وسود أغنياء وفقراء الخ ..وقد رمز القرآن لهذه الكرامة بسجود الملائكة لآدم، وتسخير قوى الطبيعة له.

ونؤمن أن الإسلام إنما أنزل للإنسان ولم يخلق الإنسان للإسلام، فالإنسان هو الغاية والإسلام هو الوسيلة.

ولما كان الإسلام قد جاوز - كما ونوعا - الاتفاقيات الدولية عن حقوق الإنسان، فإن أقل ما يجب أن يتم هو التطبيق الفوري لهذه الاتفاقيات.

(٤)

لما كان القرآن قد جعل مبرر سجود الملائكة لآدم هو تملكه المعرفة التي تميز الإنسان عن بقيه الكائنات، والتي تنقذه من الخرافة، فيفترض أن تكون المعرفة هدفا رئيسيا للمسلمين وما يتبع هذا من استخدام العقل، وما يثمره من

علم وحكمة .ويجب على كل نظام إسلامي أن يشيع الثقافة والمعرفة، ويفتح النوافذ عليها، ويهيئ كل السبل التي تيسر للجماهير معارف ومهارات العصر.

إن الأديان ما لم تستصحب العقل والحكمة وتجعلانها أصولاً فإنها تكون أداة تأخر وانحطاط بدلاً من أن تكون أداة تقدم وازدهار لأن هذا يحل الخرافة محل الحقيقة، النقل محل العقل الجمود محل التقدم. وهذه هى المأساة التى وقع فيها المجتمع الإسلامى فترة تدهوره، ويجب أن لا نسمح بتكرارها.

إننا لا نستطيع أن نعايش القرن الواحد والعشرين بأمية أبجدية أو فكرية.

(٥)

نؤمن بحرية الفكر والتعبير، وأنها أساس كل تقدم، وأنه لا يجوز أن يقف في سبيلها شئ، ويكون الرد على ما يخالف ثوابت العقيدة بالكلمة لا بالمصادرة أو الإرهاب أو التكفير وليس هناك تعارض بين حرية الفكر المطلقة والدين لأن الدين يقوم على إيمان، ولا إيمان بدون اقتناع وإرادة ولا إرادة أو اقتناع إلا في بيئة تسمح بالدراسة الحرة، والإرادة الطوعية والنظر الدقيق، وفي القرآن الكريم قرابة مائة آية تقرر حرية العقيدة بصفة مطلقة وان مردها إلى الله نفسه وأنها قضية شخصية لا دخل للنظام العام فيها مثل﴿ لا إِكْـرَاهَ فِي الدِّيـنِ﴾. ﴿فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾. ﴿وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ....﴾.

ولا توجد الحرية إلا بتقرير حرية إصدار الصحف والمطبوعات وتكوين الأحزاب والهيئات والنقابات وبقية مؤسسات المجتمع، وحرية هذه الهيئات في العمل لتطبيق أهدافها ما دام ذلك يتم بطرق سلمية.

ونحن نرفض تماما دعاوى التكفير والعقوبة على الردة، ونكلها إلى الله تعالى يفصل فيها يوم القيامة، كما قرر القرآن ذلك وطبقته ممارسات الرسول.

أما ما قد ينشأ من أخطار، فإن الحرية نفسها تفسح المجال لإصلاحه.

(٦)

يجب أن يكون العدل أساس التعامل بين الحكام والمحكومين، الرؤساء والمرؤوسين، الرأسماليين والعمال، الرجال والنساء الخ ..لأن كل ما يمت إلى عالم العمل والعلاقات لا يمكن أن يستقر إلا على أساس العدل ولا يجوز إعطاء فئات ..سلطات تمكنها من أن تحيف على حقوق فئات أخرى .إن هذا نوع من الظلم يماثل الكفر، ويجب أن لا يسمح به.

وقد يتطلب تحقيق هذا إعادة النظر فى كل نصوص الشريعة الخاصة بالدنيويات، فى ضوء تحقيقها للعدل، لأن التطورات قد تنفى العلة التى من أجلها سنت بعض الأحكام فينتفى الحكم كما قد تتطلب تعديلها. ولا يعد هذا انتهاكا لها، ولكن تأكيد قيامها لما سنت من أجله – وهو العدل والمصلحة، واجتهادات عمر بن الخطاب شاهدة على ذلك.

(٧)

إن التحدي العملي الذي يجابه الدول الإسلامية اليوم هو التخلف اقتصاديا وعسكريا وسياسيا واجتماعيا، ولا يمكن وقف هذا التخلف إلا بجعل "التنمية" معركة حضارية تتم تحت لواء الإسلام باعتبارها النمط المطلوب من "الجهاد" واستنفار كل أفراد الشعب للمشاركة فيها من وضع الخطة حتى متابعتها وتقييمها .ويجب أن تكون هذه التنمية إنسانية ..تبدأ من محطة العدالة الممكن تحقيقها لتصل إلى محطة الكفاية المطلوب تحقيقها، إن الإيمان وحده هو الذي يولد الطاقة المجانية اللازمة ويوظفها لدفع التنمية وتجاوز المعوقات دون حاجة للاستثمارات التي تفسح المجال للتبعية والسير في مسار وإسار الدول الكبرى.

وأي محاولة لتنمية تستسلم لادعاءات البنك الدولي أو تقلد النماذج الأوربية والأمريكية لن تسفر إلا عن مزيد من التخلف والفاقة والتخبط.

وبالمثل فإن أي محاولة لتنمية يضعها خبراء أو حكومات تتسم ببيروقراطية وجمود ودون أن تكون لها الأساس الإيماني والمشاركة الجماهيرية أو تستهدف مصلحة الأقلية على حساب الجماهير العريضة هي تنمية محكوم عليها بالفشل.

(٨)

إن الصورة النمطية لشخصية المسلم التي تتسم عادة بالسلبية والماضوية والتركيز على الطقوس والشعائر ليست صورة المسلم أيام الرسول، ويعود هذا الاختلاف إلى أن قصر مدة الرسالة النبوية والخلافة الراشدة لم تكن كافية لتعميق جذور الشخصية الإسلامية .ثم جاء الملك العضوض، وتدهورت الخلافة وسد باب الاجتهاد لأكثر من ألف عام، وغلبة الجهالة والاستبداد الخ ..وتمخض هذا كله عن الصورة المعروفة اليوم والتي تتقبلها وتبقي عليها المؤسسة الدينية والنظم الحاكمة لأسباب تتعلق بالقصور ..أو الإبقاء على المصالح المكتسبة.

ونحن نرفض هذه الصورة ونعمل لإحياء إسلامي

(٩)

لا يمكن تحقيق أي إحياء إلا بالعودة رأسا إلى القرآن الكريم، وإطراح التفاسير وضبط السنة بضوابط القرآن وعدم التقيد بما وضعه الأسلاف من فنون واجتهادات ومذهبيات تأثروا فيها بروح عصرهم وسيادة الجهالة واستبداد الحكام وصعوبات البحث والدرس، وانعكس هذا على تفاسير القرآن وأحكام الفقه وفنون الحديث وأقحم فيها مفاهيم دخيلة ومناقضة لروح الإسلام.

لقد كان الإسلام أصلا دعوة حضارية وثورة جماهيرية لإنقاذ الناس من الظلمات إلى النور، وإحلال "الكتاب والميزان" أي المعرفة والعدل محل الجهالة والظلم والطبقية وإشاعة قيم الخير، والعدل، والحرية، والعلم الخ ..التي هي روح الإسلام بينما تكون الطقوس والشعائر جسم الإسلام والاقتصار عليها -دون القيم - هو احتفال بجسم لا روح فيه.

بالنسبة لدعوة الإحياء الإسلامي، فليس المهم الآن تفسير القرآن، ولكن تثوير القرآن ..وهو ما دعا إليه الرسول وطبقه الصحابة، فإنهم لم يعكفوا على تفسير القرآن .وإنما هبوا كإعصار ليقوموا بأكبر حركة تغيير في العالم القديم ويضعوا أسس الحضارة الإلهية – النبوية – الإنسانية.

(١٠)

هناك حقيقة تصل إلى مستوى البدائه، وإن أخفتها الغشاوات الكثيفة .تلك هي أن على كل جيل أن يعيش عصره دون الإخلال بالقيم العظمى للإسلام .إن التطور الاجتماعي للأمم والشعوب هو كالنمو الجسدي للأفراد لا يمكن أن يقاوم .فضلا عن أنه علامة صحة وتطبيق لعالمية الإسلام وموضوعيته وصلاحيته لكل زمان ومكان.

إن الإسلام لا يحتكر - وحده - الحكمة، ولكنه ينشدها أنى وجدها، وهو يتقبل كل الخبرات. كما يقدم خبراته ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾. من هنا فإن النزعة الماضوية الانعزالية واتخاذ نمط المجتمع الذي كان موجودا من قبل باعتباره النمط الأمثل، والضيق بكل مستجدات العصر من فنون وآداب، والنظرة المتخلفة للمرأة وحبسها وراء الأسوار كل هذا يخالف جوهر الإسلام وعالميته، وصلاحيته لكل زمان ومكان، كما أنه يخالف ما أراده الله تعالى عندما قال ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.

وليس هناك خوف من أن يذوب الإنسان المسلم في الحضارة العصرية، لأن خيطا وثيقا يربطه بالله والرسول يبقى له قدرا من القيم يكبح جماحه ويحول دون انفلاته وذوبانه.

من مطبوعات
دعوة الإحياء الإسلامى

نحو فقه جديد (فى ثلاثة أجزاء)	تجديد الإسلام
الإسلام دين وأمة وليس دينا ودولة	الإسلام والعقلانية
تفسير القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين	الإسلام وحرية الفكر
تثوير القرآن	الحجـــــــــاب
تفنيد دعوى النسخ	المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء
استراتيجية الدعوة الإسلامية فى القرن الـــ ٢١	منهج الإسلام فى تقرير حقوق الإنسان
مطلبنا الأول هو الحرية	البرنامج الإسلامى
التعددية فى مجتمع إسلامى	الربـــــــــــــا
موقفنا من العلمانية والقومية والاشتراكية	ظهور وسقوط جمهورية فايمار
الإيمان بالله	ديمقراطية جديدة
مسئولية فشل الدولة الإسلامية فى العصر الحديث	مسئولية الإنحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها القرآن الكريم
الجمع بين الصلاتين فى الحضر	لا حـــــــــــــــرج
جواز إمامة المرأة الرجال	دعوة الإحياء الإسلامى تعرض نفسها على القبائل فهل من مدكر
أسس العقيدة	هل يمكن تطبيق الشريعة؟
	إخوانى الأقباط

تطلـــب هذه الكتـــب من

المكتبات ومن دار الفكر الإسلامى

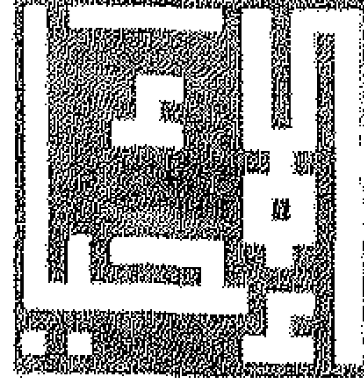
١٩٥ شارع الجيش – القاهرة ت. ف: ٥٩٣٦٤٩٤

فهرس

الباب الثالث
عوامل تؤثر على الاختيارات

الباب الرابع

رقم الإيداع: ٢٣١٣٩/ ٢٠٠٥
ترقيم دولى: 977-5378-53-2

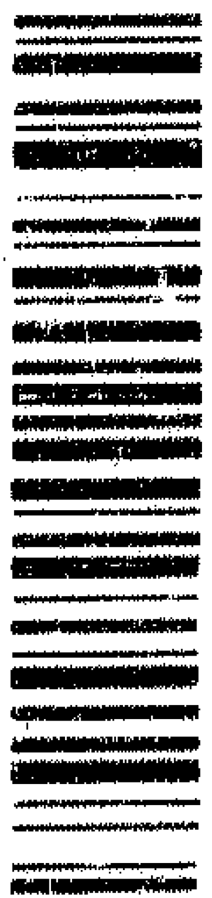


إخوانى الأقباط

يعالج هذا الكتاب قضية العلاقة ما بين المسلمين والأقباط فى مصر التى تعرضت فى السنوات الأخيرة لتوترات أساءت إلى هذه العلاقة وقال المؤلف فى مقدمته إن الهدف من هذا الكتاب هو الخروج من شارع الألغام والخصام إلى واحة الحب والسلام. وهو يرى أن الأقباط أقلية، ولكنها أقلية مصرية تماماً وفى الباب الثانى يعالج "الخيارات" التى يكون على الأقلية أن تنتهجها، وهو يرى أن الخيار الأصولى – أى الذى تقتصر الكنيسة القبطية على الجانب الروحى وحده – هو ما يتفق مع توجيه السيد المسيح والقديس بولس وبطرس وهو فى الوقت نفسه أصلح الخيارات. وقد أثبت ذلك فى ثلاثة فصول متوالية ثم يذكر خيار المواطنة، وخيار التمثيل النسبى وخيار التحدى الذى سلكه البطريرك شنودة وأدى إلى التوترات ما بين الكنيسة والمجتمع والحكومة فيما أطلق إليه "الفتنة الطائفية من أحداث الخانكة سنة ١٩٧١ إلى أحداث مسرحية كنيسة مار جرجس فى الإسكندرية سنة ٢٠٠٥ ويذكر أيضاً خيار "هدم المعبد" ويختم بالخيار الذى يفضله وهو "التعايش الإيمانى".

ينتقل الكتاب إلى باب جديد يناقش "العوامل التى تؤثر على الخيارات". ويذكر منها اللبس التاريخى، وظهور جماعات العنف الإسلامية ثم "طموح القيادة" الذى يتمثل فى سياسة البابا شنودة..

والباب الأخير هو عن "هموم ومطالب الأقباط" وهو يعالجها موضوعياً من واقع كتاب للدكتور مريت غالى ويختم بدعوة للإ الدينى وتحرير العقول والقلوب لأنه هو الذى يحسم شأفة هذه التو وهو يرى أن هذا الإصلاح يتطلب اقتصار الكنيسة على الروحانيات المجلس الملى بكل النشاطات الدنيوية الخاصة بأوقاف وأموال الكنيس يرى أن من الضرورى تحقيق الديمقراطية فى داخل الكنيسة، وإ مناهجها وخطابها بما يتفق مع العصر الحديث، وإشاعة الإيمان بـ خاصة بالنسبة لتغيير المعتقد..





دار الفكر الإسلامى